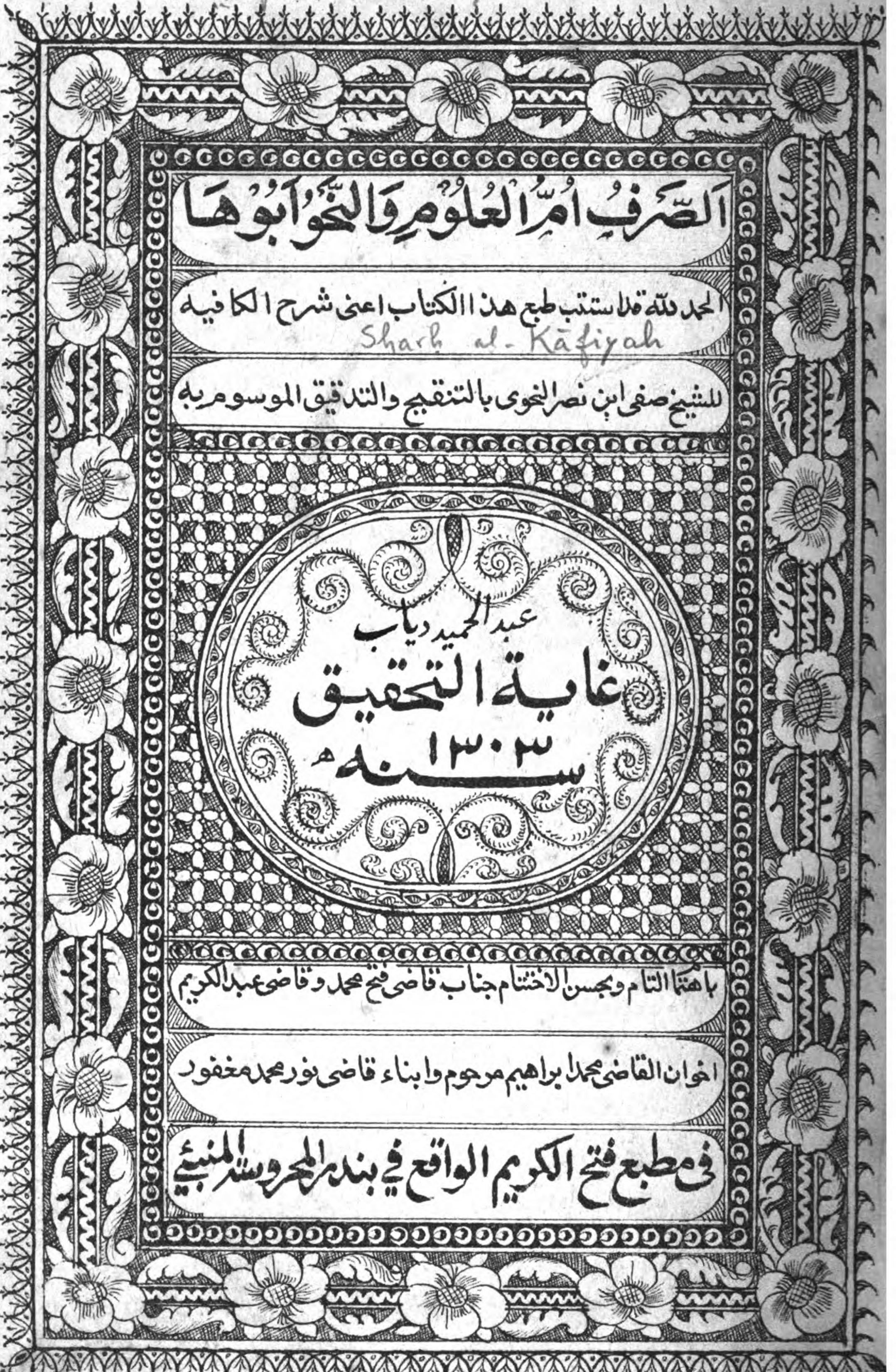
Safi ibn Nusayr



الصرف ام العلوم والنحو ابوها

الحمد لله قد استتب طبع هذا الكتاب اعنی شرح الکافیه

Sharh al-Kāfiyah

للشیخ صفی ابن نصر النحوی بالتنقیح والتدقیق الموسوم به

عبد الحمید دیاب

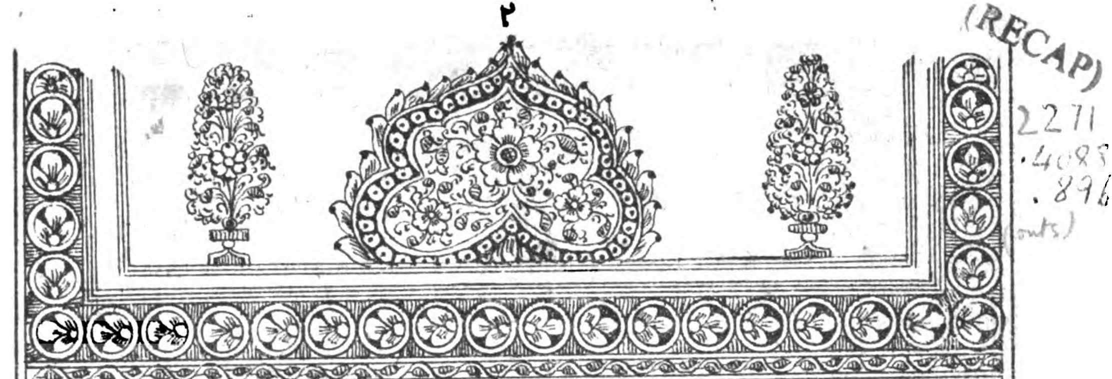
غایة التحقیق

سنه ۱۳۰۳ ھ

باهتمام التام وبحسن الاختتام جناب قاضی فتح محمد و قاضی عبد الکریم

اخوان القاضی محمد ابراهیم مرحوم وابناء قاضی نور محمد مغفور

فی مطبع فتح الکریم الواقع فی بندر المحروسة بمبئی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بمننه الجسام ورفع معالم العربية ومنارها واشاع
فيما بين الناس اضواءها وانوارها وجعل علم الاعراب اقربها فايدة وارجحها عايدة وارجحها معيارا واسناها
ومقدارا حيث صيرها مفتاحا ثابتا تابيدا في معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره يستضاء في شتى فنون
الادبية فنصبه سلما به يتيسر الارتقاء الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القران والصلوة على رسوله
محمد الذي كسر بناء الجهلة في الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرف الاسلام وعلى اله واصحابه الكرام
وبعد فيقول العبد الضعيف الحقير صفي ابن نصير بصره الله تعالى بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه
لما رايت ان الاحتياج الى تحصيل علم الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه مكشوف لا يتقنع وان المختصر
المسمى بالكافية في هذا الفن جامع لفروع النحو وقواعده شامل للاحكام ابتداء ومعاودة متحلي الابنية بحلية
التفخيم والتهذيب في حسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين الانام وشايع في بلاد الاسلام وقد شرحه
طائفة من العلماء واشتغل بحل نكات حواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن
وافية في ابراز محاسنه واخراج بدايعه وكشف معضلاته وحل مشكلاته الا حواشي شيخي واستاذي
ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاد اصحاب التدقيق بالحجبا في
فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر الوية المعقول والمنقول عامر ابنية الفروع والاصول
حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبيا والمرسلين الا وهو الذي استضاء شمس المعاني من شهاب
نظره واستنار ضياء الاسلام من برهان فكرته واختص بعناية الله تعالى الهادي شهاب ابن شمس بن عمر
الدولتابادي اعلى الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة في اتباع رسومه متع الله المسلمين بطول بقائه
وادام علينا نعمه الفائضة فانها كافية في ابراز معانيه واسراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رغبات
المحصلين على تعليمها وتحصيلها وامتدت اعناقهم نحو الاحاطة بجملها وتفصيلها غير ان بعضها مشكلة
زلت اقدام المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجزت افهامهم عن ادراك رموز

اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال
ووقوف على ما فيها من مطويات الرموز والاسرار ومكنونات الغموض والاستار الفت له شرحا رافعا عن
نفايس لطايفها الحجاب ومن عرايس خفايفها النقاب فلا بايضاح رموزها ومشكلاتها ضامنا بحل دقايقها ومعضلاتها
مسوقا فيه الكلام على وجه يتجلى به الفاظها ومعانيها وتنكشف به عبارتها ومبانيها ويتضح به حقايقها ودقايقها
طلبا للتسهيل على الاخوان والاحباب لم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب ولم اطو ذكر ما فيها
من درر الفوائد وغرر الفوائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد وسميته لاشتماله على تحقيق المعاني وتدقيق
المباني غاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق سائلا من الله الكريم املا من لطفه القديم ان
يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم ونافعا الى الاصحاب والخلان ومفيدا للاحباب والاخوان متوقعا
من افاضل العصر واماثل الزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجه الاذهان ان ينظروا فيه بعين الرضاء والاحسان وان يصلحوا
بقدر الوسع والامكان لو اطلعوا على الخطاء والنسيان اوجريان القلم بالطغيان اذ لا مصون من الخطاء والنسيان الا كلام
الرحمن والنسيان مركب مع الانسان والخطاء قد يقع من المجتهدين في بعض الازمان والاغماض عن كل عيب ونقصان
فعلى الله الكريم المنان ان يجازيني واياكم بالعفو والغفران وان يرزقني واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا و
عليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد المرام قال الشيخ رحمه الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن الرحيم
الكلمة وكان ينبغي ان يبداء بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبداء
فيه بالحمد لله فهو اقطع لكنه ترك ذلك هضما للنفس وتخييلا ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى
يبداء به على سننها وليس ترا بالحق يكون بترك الحمد اقطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث
الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارضه الذاتية فهو
موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم بداء الشيخ اولا بذكر الكلمة وثانيا بذكر
الكلام لان معرفة احوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء ويجوز ان يكون الموضوع امرا متعددا بشرط اشتراكه
في امر واحد هذا ملاحظ في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوعة
لعلم واحد هو اصول الفقه لاشتراكها في كون كل واحد منها دليلا شرعيا مثبتا لحكم شرعي والكلمة والكلام
كذلك لانهما يشتركان في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع
للمعنى وهو واحد بالذات وانما التعدد بالنظر الى نوعيه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام
والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعا على الموقوف فقدم وضعا
ليوافق الوضع الطبع ولان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه اما لذاته او لجزئه او لامر خارج مساو له

وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما يلحقه بالنظر الى جزئه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل له من الاعراب الا اذا اقام مقام المفرد على ما عرف فكانت احق بالتقديم منه ولقائل ان يقول النحوي كما يبحث عن احوال المركب الاسنادي يبحث عن احوال المركب الاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين في احد عشر واعراب احدهما دون الآخر في اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير مميزه نحو احد عشرك وامتناع اضافته الى مميزه ونحو ذلك من الاحكام فلا بد من ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بان ذكر الكلمة يغني عن ذكرها لان النحوي انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجزئين او بناؤهما او اعراب احدهما وبناء الآخر ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات في الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها بخلاف المركب الاسنادي فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكتسي اعرابه فحينئذ يكون المجموع معربا محلا فالنحوي باحث عن احواله من حيث البناء باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا بد من ذكرها وفي الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلمة لا يخلو اما ان يكون للجنس او الاستغراق او للعهد الخارجي والذهني ولا يستقيم كل واحد منها اما لام الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هي بقطع النظر عن الفرد والافراد من غير اشعار بالوحدة والكثرة والتاء التي في الكلمة تشعر بالوحدة وهي توجب اعتبار الفرد فكان بينهما منافاة واما لام الاستغراق فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في جميع الافراد اللغوية او العرفية والتاء توجب قصرها على الفرد فكان بينهما ايضا منافاة ولانها لا يلائم المحل لان المحل محل التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد اما لام العهد الخارجي فلانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الخارج وليس ههنا كلمة معهودة في الخارج ولم يجر لها ذكر ليشار في تعينها و معهوديتها الى تلك الكلمة واما لام العهد الذهني فلانها توجب جهالة الحد ولانها تشير الى الماهية من حيث هي موجودة في فرد معين معهود بين المتكلم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرف بها في المعنى كالنكرة قيل يمكن ان يكون اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية دون الفردية وذلك لان الكلم بدون التاء اسم جنس يصح وقوعه وضعا على الخطبة وعلى كلمة الشهادة وعلى الكلمة المنطقية وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما ينطق به الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية وهي كل لفظ وضع لمعنى مفرد فاذا دخلت التاء افادت وحدة النوع الغير المعين واريد بذلك مقام التعريف النوع المعين هو الكلمة النحوية ثم ادخلت لام الجنس للاشارة الى نفس ماهية الكلمة النحوية فلا تنافي بين لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد كلي بالنظر الى افراده كما ان الجنس كلي بالنظر الى انواعه فيكون المراد حينئذ جنس الكلمة النحوية ويمكن ان يكون التاء للوحدة الفردية ولا منافاة بينهما ايضا لان الكلمة الواحدة كلية باعتبار المفهوم وان كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار ما صدقت

عليه

عليه وقال بعض الشارحين في تصحيح لام الجنس ان التاء جردت عن معنى الوحدة وجعلت متمحضة للتانيث بدلالة
مقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتى بها تحرزا عن وقوع المحدود
على الثلثة فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها لئلا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فانها جنس يقع على
القليل والكثير وفيه نظر لانا قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر ان الانسان جرد عن معنى الوحدة واريد به الاستغراق بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى
الا الذين امنوا وعملوا الصالحات فاما تجريد التاء عن معنى الواحدة فغير معهود في كلامهم لكونه نصا في الوحدة اللهم
الا ان يجاب بان التاء بحسب الوضع تفيد معنى الوحدة والتانيث جميعا واريد ههنا التانيث فقط على سبيل
المجاز بقرينة محل التعريف على طريق ذكر الكل وارادة البعض والمجاز لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج
في صحته الى الاتصال بالمنقول والمسموع عن العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد
تحقق ههنا كلاهما كما ان لام الابتداء تفيد بحسب الوضع معنى الحال والتاكيد ثم قال اصحابنا انها جردت عن
معنى الحال وجعلت متمحضة للتاكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال لما جامع التسويف
الموضوع للاستقبال وكما ان الاسراء وضع للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان
الذي اسرى بعبده ليلا بقرينة قوله ليلا وكذلك كل لفظ اريد به بعض معناه واذا ثبت ان التاء للوحدة النوعية
او الفردية والكلمة المتصفة بالوحدة كلية من حيث المفهوم ثبت انها لا تباني لام الاستغراق لان الاستغراق في
هنا استغراق فردي لا جمعي اي بمعنى الكل الافرادي دون المجموعي كالاستغراق المستفاد من كلمة كل وذلك لان اللام
التي للاستغراق الفردي بمعنى كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا شك في صحته كما لا شك في صحة قولك
كل فرد وكل واحد ليس معناه جميع كلمة لفظ وضع لكذا حتى ينافي الاستغراق لكن محل التعريف يأباه لما مر ان
التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود ههنا بيان الطرد
اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا وانما لم يعرف الكلمة قصدا لان اول نظر النحاة الى
افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر لام الاستغراق بمعنى الكل الافرادي ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا
وعلامة استفادة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل في الحد المحدود وههنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد فهي كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجي والمعهود الجارية على السنة
النحاة بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه ولا يلزم في العهد الخارجي ان يكون المعهود مقدما
ذكره بل يلزم ان يكون معلوما ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على لسنة النحاة معلومة للمخاطب بالقرائن
كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهني ولا توجب جهالة المحدود

لحصول تعيين الكلمة النحوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعيين باعتبار المقام
صار اللام للعهد الخارجي ومن الذهن صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص في بحث لام العهد الخارجي
وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد الى هنا لفظه
فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجي على ما بيناه ويمكن ان يقال اللام
للجنس في الكلمة مع التاء صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى مفرد فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق
في التاء معنى الوحدة فلا يرد شيء فافهم وانصف ثم اختلف النحاة في الكلم المجرد عن التاء قيل انه جنس لا جمع
ككلمة وتمرة بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفته قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعا لوجب ان
يقال الطيبة ومن التصغير بلا رد الى وحده مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعا وجب رده
الى واحده في التصغير فقيل كليمة ومن وقوعه تميزا لنحو احد عشر يقال احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تميزا
له لان تميزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا انه جمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا
بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد ايضا
والاية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب القول بتصغيره على كليم ووقوعه تميزا
لنحو احد عشر ممنوع عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عنده في التصغير كليمة وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة
لما اشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها والثاني كونها موضوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا
اشار الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترز به عن الدوال الاربع الخط والاشارة
والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيدا مثلا فالحروف المكتوبة
وهي الزاء والياء والدال وان كانت مشاركة للكلمة في كونها موضوعة لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس
بملفوظة فان قيل الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يذكر في الحد للشمول لا للاخراج قيل سلمنا ذلك لكن اذا كان
بين الجنس والفصل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس
لكن لا لكونه جنسا بل لكونه فصلا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع اذ هو قد يكون
موضوعا كالمستعملات وقد لا يكون كالمهملات والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظا
كزيد وقد لا يكون كالدوال الاربع ثم اللفظ في اللغة رمي شيء من الفم يقال اكلت التمرة ولفظت اي رميتها من الفم
وفي الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول ان الصوت فعل الصائت لانه
مصدر من صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل واجيب بان
الصوت يستعمل للمعنيين لمعنى المصدر الذي هو فعل الصائت ولمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر

والمراد

والمراد هٰهنا الثانى والثانى ان الاعتماد على الشئ من خواص الاجسام والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد على شئ
فكيف يقال الصوت يعتمد على المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة المخارج وهذا معنى عرفى لاعتماد
الصوت على المخارج فلا يرد ما قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقى لعدم الوضع ولا مجازى لعدم الاتصال وان استعمال
المجاز الغير المشهور غير شايع فى التعريف والثالث ان هذا الحد دورى حيث اخذ الحرف فى تعريف اللفظ والحرف
نوع من انواع اللفظ واخذ النوع فى تعريف الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة
الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور لا محالة واجيب بان المراد
من الحرف الماخوذ فى تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوى الذى هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء
لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان المخارج
جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتمد على مخرج واجيب بان
اللام فيه للجنس فبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فيما عدا وقيل
اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ بالتلفظ فيما بمعنى واحد
فيلزم تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة وذا ممتنع واجيب بانه تعريف للفظ الاصطلاحى بالتلفظ
اللغوى اى ما يتكلم به الانسان والثانى ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به الانسان و
اجيب بان الباء المتعدية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما
يتلفظ به الملك والجن لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالنسبة الينا لا مطلقا
فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل فى المحدود فلا ضرر فى خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا
التعريف يصدق على الحروف النائبة مناب الحركات الاعرابية كالواو فى ابوك والالف فى اباك والياء
فى ابيك وهى ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التى ليست بلفظة بالاتفاق واجيب بانها
لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية لفظا قلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو
حرف حقيقة وحكما وهى ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت
يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل
يحصل صوت سازج ينبغى ان يكون لفظا لصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصوله بالفعل
البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرسين لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغى ان يكون صوته
لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف المبنى على اعمال القوة اللافظة
والثانى ان صوت النائم من نخواخ اخ وكذا صوت صاحب السعال من نخواخ اخ لفظ بدليل انهم احترزوا عنها بقيد

الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليها هذا الحد لعدم قصد حصول الحرف فيها واجيب بان المراد بالقصد اعم
من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكمي صادق عليها والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير
موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يتصور غيرها ولا يستقيم الاول حيث
يلزم ذكر المحدود في الحد وذا غير جائز وكذا الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء من نفسه
محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصوله بالضمير ليتحقق معاده واجيب بانه يمكن تقدير
الصوت لان المراد بالصوت الثاني المصدر وبالاول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم
حصول الشيء عن نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نسلم تحقق معاد الضمير لان الموصوف لما حذف واقيمت
الصفة مقامه لم يبق للضمير معاد ولئن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالملفوظ قلنا هذا من باب وضع
المظهر موضع المضمر لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يقصد اللافظ
حصوله بل الشرط حصول حرف اي حرف كان حتى لو قصد اللافظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون
لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لآفة فيها بل يحصل مكانها حرف آخر وكلامهم
لفظ يجري فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي
عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طبيب
يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع كزير يقصد به حصول حرف فصاعدا
واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط
على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوي في زيد ضرب وفي اضرب
ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق
قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او حكما وهو ملفوظ به حكما حيث يجري عليه احكام
اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيده والعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوي في زيد
ضرب واضرب وبين المحذوف في قوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة
مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما لا يكون لفظا حقيقة لان ماهية
اللفظ لم يصدق عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ
وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكنهم اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق
عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهية اللفظ
صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا ينافي الماصدقت عليه

ماهية

ماهيته اللفظ كان موجوداً لا محذوفاً فكيف يقال انه محذوف لانا نقول ان صدق الماهية لا ينافي الوجود حقيقة والحذف فلا ينافيه فان قيل الكلمة تحلى بتاء الوحدة فوجب ان يقول لفظة تحلى بتاء الوحدة ايضاً ليوافق المحدود قيل انما لم يقل لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعيته او فردية على ما سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتداء والخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لانا نقول المطابقة انما وجبت بينهما اذا كان الخبر مشتقاً واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد الثاني بقوله وضع لمعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة الفعلية صفة قوله اللفظ وفيه احتراز عن المحرّفات والاصوات والمهملات وما يدرك بالعقل كوجود اللافظ المدرك من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى ذلك الشئ اذ المعنى من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات ثم الوضع في اللغة التعيين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اوّلا وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه المشترك باعتبار المعنى الثاني حقيقة وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقاً سواء كان لغويّاً او عرفيّاً او اصطلاحيّاً كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز وان تسميته كلمة باعتبار الوضع واجيب بان المراد الاولية عند الواضع فان السبب للغالب في الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدّد الواضع وكل وضع بالنسبة اليه لو ثانياً او ثالثاً وهلّم جرّا اول فيدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع مع كونها موضوعة للمعنى واجيب بانه تعريف للفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلة في الحد وقيل الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة و اجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة في حق دلالته على المعنى لا في حق تعيينه للمعنى وههنا قد ذكر التعيين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شئ لشئ متى اطلق المخصص واحس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوه الاول انه يدخل فيه المحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به واجيب بان المراد بالتخصيص تخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثاني انه يدخل فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة

والدلالة حيث يفهم منها المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليستا
موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار
معنى الثاني مجاز لا حقيقة وان تسميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول
وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج تخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف
الوضع بهذا التعريف فيراد به مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات
اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة والاطلاق الصحيح
ما اذا اطلق مع ضميمة لان الاطلاق بلا ضميمة غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى
حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء لا يكون معنى له فكيف
يستقيم قيد المعنى في حد الوضع قيل هذه التعريفات تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف
الهجاء داخلة تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم عليه اللفظ
كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه احترازا عن المعنى المركب حيث ينقسم عليه لفظه كمعنى الرجل وضربت ثم
قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنصب حال عن ضمير وضع كذا في الحواشي لا يقال
ان الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القريب بلا مانع لانا نقول بل كلا
الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الآخر من وجه اما رجحان الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع
فلان الكلام على تقديره يجري على سنة واحدة بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة للمعنى
بتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على جزء معناه حين هو جزءه والمعنى المفرد
ما يكون لفظه مفردا فاذا افراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ
يستقل بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجر بما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة
اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يترجح الرفع بما
ذكر لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقيين دون النحويين لانا قد وجدنا
في جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا ان اصطلاحهم هذا فتابعهم
المصنف في ذلك لان كل متكلم متكلم باصطلاحه فلا يترجح احد من الجر والرفع على ان جعله صفة اللفظ بناء
ما ذكر او لان الوحدة غير مرادة فان قيل نحو قائمة وتضرب وبصري كلمة بدليل انها اعرب باعرابه كلمة مع ان جزء
لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة

والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منهما مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل انجميع ما
ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم
استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حسنة
توالي اربع حركات في كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب وفي قائمة اجتماع التذكير
والتانيث او لو لزم اجتماعهما فيه بعد لحوق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتنكير
وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث فثبت انه مركب
هذا شرح القيود المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما
ذكره الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانه انما قيد وا بالدلالة لاخراج المهملات وذلك
حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك
قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر
لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى
بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة
الدلالة بالقوة لدخلت المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة لحصول الدلالة
فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شئ والدلالة
في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على المعنى قبل الوضع لا يسمى دلالة بالقوة لان دلالتها
بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغيرها هيئتها لانها بعد الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول
للجماد انه ناطق بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا لحصول النطق فيه بعد
تغيرها هيئتها لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فانها تسمى
دلالة بالقوة لان دلالته بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغيرها هيئة الحرف فانظر الفرق بين
دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع
في بيان تقسيمها وانحصارها في الانواع الثلثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير عائد الى
الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلثة
فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية
الخبر احسن والخبر ههنا مذكر وان كان معاده مونث فكان تذكير الضمير احسن قيل ان الخبر محذوف
والتقدير وهي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او وهي صادقة على اسم وفعل وحرف فان قيل الواو للجمع

والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة لا كل واحد منها قبل التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكل الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والواو وفيه يوجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الوجود لترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزء بطريق الحقيقة فان السكنجبين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيهما تقسيم الكلى الى جزئياته كما تقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولا بد فيه ان يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئى بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيه لمطلق الجمع الافرادى الثابت فى كل فرد والتقسيم الذى نحن بصدده من هذا القبيل فيصح اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلثة ثم الاسم مشتق من السمو عند البصريين بدليل امثلة اشتقاقه من نحو سمى يسمى تسمية وسمى فانها تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم سمو على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين فحذفت اللام التى هى الواو على خلاف القياس وجعلت همزة الوصل عوضا عنه ووزنه افع وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسب بينهما لان الوسم فى اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التى هى الواو وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمى يسمى وسم يوسم واصل اسماء اوسام واصل سمى وسم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من تفعل وهى التضمن سمى الفعل به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر تسمية الدال باسم المدلول والحرف ماخوذ من حرف الوادى اى طرفه وسمى به لانه يكون فى طرف من الاسم والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها فى الانواع الثلثة شرع فى تعلل اقسامها وحصرها فيها فقال لانها فان قيل ليس فى كلام المصنف دعوى الحصر وما يتعلق به اللام حتى يوجه طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام قيل الموضع موضع بيان انحصار اقسام الكلمة والسكوت فى موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه الثلثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع الى الكلمة اى لان الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسها دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه فيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ والفهم انكان بمعنى المصدر المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة السامع وانكان بمعنى المصدر المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به اجيب بان هذا التعريف باثر الدلالة ولازمها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة ولازمها فالحمل مجازى وعلى حذف مضاف ويمكن ان يقال الفهم

بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ سببا اذ اللفظ سبب لفهام المعنى منه وكما جاز تعريف الشئ بصفة قائمة به جاز بصفة قائمة بمتعلقه اصطلاحا ولا مشاحة في الاصطلاح فان قيل الضمير في قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان وقوله ان تدل بتاويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما دلالتها على معنى في نفسه اولا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على الذات غير صحيح لانه حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قيل في الكلام حذف مضاف اما من الاسم اي لان حالها اما دلالة او من الخبر اي لانها اما ذات دلالة و يمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتداء محذوف الخبر والجملة خبران اي لانها اما دلالتها على المعنى في نفسه ثابتة اولا ويمكن ان يأول المصدر باسم الفاعل اي لانها اما دالة ولا يلزم المجاز في المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي والمكان فعلا صورة وكذا الضمير في قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة اولا عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعا الى الكلمة لكان في ذكر قوله في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى الكلام اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار العايد لا طايل تحته قيل لا تكرار في ذكره لان الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول لغيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفي تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وسياتي تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله تدل وفي بمعنى الباء اي تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه تدل بضم الضميمة وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ المذكور ضمنا لدلالة الكلمة عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في بمعنى الباء لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذه النسخ لو كان الجار والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اي بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم او فعل ان كان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في غيره ولا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه والمعاد فينبغي ان يكون حرفا لا اسماء قيل المراد بالدلالة على معنى في نفسها دلالتها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال

والمراد بقوله الثاني هو ما لا يدل على معنى في نفسه هو مبتدء وخبره الحرف والجملة مستانفة لانه لما قال ان المعاني ان
تدل على معنى في نفسها اولا حرك السامع ان يسأل ما الاول وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وانما قدم الحرف في الدليل
وان كان اخره في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف اوللشروع في البيان من القريب او
لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم في دليل الحصر بخلاف ما تدل على
معنى في نفسها فانها يحتاج الى التقسيم اولانه عدمي لكونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم
على الوجود فان قيل العدم لا يكون مقوما اى محصلا ومثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فصلا مقوما
للحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل هذا التعريف اسمي لا ماهية او يقال العدم
المحض لا يكون مقوما للماهية واما العدم المضاف الى الوجود فلا نم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى
انهم قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيواة عما من شانه الحيواة والجهل عدم العلم عما
من شانه العلم والعدم ههنا مضاف الى الوجود وهو الدلالة فيصلح ان يكون فصلا مقوما لماهية الحرف
والمراد بقوله والاول وهو ما يدل على المعنى في نفسه هو مبتداء خبره اما ان يقترن معناه باحد الازمنة
الثلثة اى الماضي والحال والاستقبال هذا التركيب على طريقة اما ان تدل فيحذف المضاف من المبتداء
اى حال الاول اما اقتران او من الخبر اى الاول اما ذو اقتران ويجعل قوله اما ان يقترن مبتداء محذوف
الخبر اى والاول اما اقترانه باحد الازمنة الثلاثة ثابتة اولا او يأول المصدر باسم الفاعل اى الاول
اما مقترن باحد الازمنة الثلثة اولا عطف على قوله يقترن اى لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وتقييد الاقتران
باحد الازمنة الثلثة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والسرى والتاديب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل
لانه مقترن بزمان مطلق والفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه
مقترن بزماني الحال والاستقبال قيل لانه مقترن باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او
تعدده او يقال انه لما كان مقترنا بالزمانين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد
في المثنى لكن لا يصدق عليه انما مقترن باحدها فقط والمراد ههنا الاقتران باحدها لا بقيد فقط فلا يخرج
المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدها لا بشرط التعيين بل باحدها مطلقا سواء كان ذلك
الاحد معينا كما في الماضي او غير معين كما في المضارع لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح والغبوق والتاديب
والسرى في حد الفعل لانا نقول انها اقترن بزمان مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد
زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول فان قيل حد الفعل منقوض طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو
هيهات وزيد ضارب الآن او غدا او امس فانها مقترن باحد الازمنة الثلثة مع انها ليست بافعال واما عكسا فلانها

لم يصدق على الافعال الجامدة نحو نعم وبئس وعسى وما احسن زيدا لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة مع انها افعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيخرج نحو هيهات وزيد ضارب الآن او غدا وامس لانها غير مقترنة بحسب الوضع الاول بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال العارض ويدخل نحو عسى وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة بحسب الوضع الاول بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت عن الاقتران باستعمال العارض ولقائل ان يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع الاول في زيد ضارب الآن او غدا او امس لكن لا نسلم ذلك في اسماء الافعال فان هيهات مثلا يدل على معنى بعد ضعا وكذا به يدل على معنى اسكت واجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتران اسماء الافعال بحسب الوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري لا الاستعمالي وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك عمرا ولم يقترن بزمان شئ من هذه الكلمات بحسب الوضع لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسيأتي الكلام فيها في موضعه انشاء الله تعالى فان قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل لانها مقترنان احد الازمنة الثلثة وهما اسمان قيل معنى اقتران الفعل ان تدل بمادته اي بجوهر حروفه على الحدث وبصيغته على زمان معين من الازمنة الثلثة ولفظا الماضي والمستقبل يدلان على زمان بالمادة لا بالصيغة لانهما اسما الفاعل والمفعول وليس فيها صيغة الاقتران لما انفك الاقتران عنها وقد وجدناها منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلمنا ان اسمي الفاعل والمفعول ليس فيها صيغة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صيغة الاقتران حيث لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران فلا يرد ما قيل ان القول بكون صيغة فاعل بفتح العين صيغة اقتران وصيغة فاعل بكسر العين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه او يقال انهما لا يدخلان في حد الفعل لانهما لا يطلقان عرفا الا على الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل نحو ضرب يضرب مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن لان معناهما اللفظ ولا اقتران فيه وانما اقترن معنى معناهما فلا يصدق عليهما حد الفعل وان اريد بهما الزمان فقط فمعناهما الزمان لا شئ آخر يقترن بذلك الزمان فلا يصدق عليهما الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيهما بهذا التقدير شئ يقترن بالزمان فان قيل لا نسلم ذلك بل يوجد فيهما شئ يقترن بالزمان وهو المضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل يستقبل قيل اذا اريد بهما الزمان فقط لم يوجد فيهما الا الزمان الموصوف بالمعنى

والاستقبال لا المضي والاستقبال المقترنان بالزمان بخلاف مضى يمضي واستقبل يستقبل حيث اريد بهما
شئ يقترن بالزمان وذلك الشئ هو المضي والاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل
اذا اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن لان معنى الماضي مثلا
لفظ ضرب الدال على اقتران الحدث بالزمان فيكون لمعناه ثلثة اجزاء اللفظ والحدث والزمان ولا شك
ان الحدث مقترن بالزمان ولما كان احد اجزائه مقترن بالزمان يصدق عليه ان معناه مقترن بالزمان
فكيف يقال فمعناهما غير مقترن قيل ان الحدث والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنهما غير مقصودين
في جزئيته هو اللفظ فقط فيصح قوله فمعناه غير مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحد الازمنة
الثلثة وهو مبتداء خبره الاسم والجملة مستانفة ايضا لانه لما قال اما ان يقترن باحد الازمنة اولا كان
سائلا قال هما الاول والثاني فقال الثاني الاسم والاول الفعل وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم
بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث وهذا من باب الاختصار ثم هذا الدليل اعني قوله لانها اما
ان تدل الى اخره يسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال
العدد اما زوج او فرد والفرد اما مركب من زوج وفرد او غير مركب منهما ينتج العدد اما زوج او فرد مركب او
غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصر لان هذه ضمنية دايرة بين النفي والاثبات فيوجب الحصر والا لزم ارتفاع
النقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة وهي الدلالة وعدم الدلالة والاقتران بقسم فلم يبق الزائد على
هذه الاقسام الثلثة الا انتفاء الاثبات والنفي اي انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم
الاقتران وهو المسمى لشمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال او وجود الاثبات والنفي اي وجود
الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين
وهو محال ايضا فانحصر الاقسام في هذه الثلثة فان قيل هذا الدليل اما عقلي او نقلي لا سبيل الى الاول
لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم غير الدال الى
المقترن باحد الازمنة والى غير المقترن باحد الازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يحتمل التقسيم
ايضا عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن
بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب والبعيد كذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا
والاخرة وكذا غير المقترن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى المشتق والى غير مشتق الى ما يتناهى وكذا لا
سبيل الى الثاني لان الدليل النقلي ما يكون منقولا من احد العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة قيل هذا
الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية نقلية بيانه انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة على قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه و

ثانيهما

ثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه منحصر على قسمين احدهما ما اقترن باحد الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية وقد يكون حسية وقد يكون تجربية على ما بين في المنطق وقد علم بذلك اي بدليل المذكور وهو دليل الحصر حد كل واحد منها اي من الانواع الثلثة لانه قال لنا في الحرف والمراد بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه وهو حد الحرف ثم قال لنا في الاسم والمراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة الثلثة وهو حد الفعل فان قيل الحد مما يذكر فيه ذاتيات المحدود وامتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الكلالة وكذا امتياز الاسم عن الفعل به ايضا وهو عدم الاقتران والقيد العدمي لا يكون فصلا مقوما للماهية كما هو فكيف يسمى حدا قيل ليس المراد بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول الجامع لافراد المحدود المانع لغيرها المعرف للشيء سواء كان من الذاتيات او العرضيات او منهما فلا يتوجه ما ذكر ثم الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب في تنبيها على ان هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منها اولتنبيه من لا يكتفي بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه والثالثة ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح ولله در المصنف حيث اشار الحد في ضمن الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف مراتب الطبايع لئلا يخلو طبيعة من الطبايع من الاستفادة هذا اولى مما قيل ان هذا الجملة معترضة لرد من ظن ان هذه حصر بدون تعريف الاقسام وانه باطل لانه وقع كثيرا في تصانيفهم ولان ورود الجواب مع واو العطف قليل جدا فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اي وقد تبين وقد علم بذلك وكلمة قد للتحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيفيد ان العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها علما متصلا بزمان التكلم وانما اختار علم ادون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي وانما قال بذلك دون به مع ان الموضع

موضع المضمر لتقدم المعاد ولزيادة التمكن فى الذهن وانما اختار ذلك دون هذا لان المشار اليه وهو
دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفخيم شانه باعتبار تنزيل بُعْد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
كما فى قوله تعالى الٓمٓ ذلك الكتٰب وانما استحق التعظيم لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر تضمن جنس
كل واحد منها وفصله وانما قدم المفعول الثانى على الاول اهتماما بشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشئ العجيب فان
قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة
بمعنى اللام يقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل لاحاطة افراد ما اضيفت هى اليه
واما الثانى فلان الاضافة بمعنى من يقتضى صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال
الكل واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كلمة كل جزئى لانها موضوعة لاحاطة جزئيات ما اضيفت
هى اليه على سبيل الانفراد وهو ان يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منها كلى لانه
يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئى مغاير للكلى فاذا ثبت هذا التغاير بين المضاف والمضاف اليه
كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا
لا يجوز لانه لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقد علم حد جزئيات هذا الكلى ولا يلزم فى ما يكون
الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام الا يرى ان الاضافة
فى قولهم وطور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فى مثله وههنا تفيد الاختصاص اى حد جزئيات
مختصة بهذا الكلى ثم لما فرغ عن تعريف الكلمة وبيان انحصارها فى الانواع الثلثة شرع فى بيان الكلام
فقال الكلام ما تضمن كلمتين وانما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب
لكون كل منهما موضوعى علم النحو وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وبعد فصل فصل و
كتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من بخلاف تركب فانه
يحتاج اليها ولانه صادق على نحو اضرب حقيقة بخلاف تركب فانه صادق عليه حكما كذا قيل وفيه نظر لان
المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح عليه ولان تركب
احصر من تضمن لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين راسا بان يقال ما تركب بالاسناد اذ التركيب لا يكون
بدون الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى كلمتين على ان جعل اضرب متضمنا الكلمتين حقيقة
محل تامل اذ لا يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها انه كما يشترط لحقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان
حقيقة كذلك يشترط لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلمة حقيقة ما يكون
ملفوظا حقيقة والمنوى فى اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب متضمنا

لكلمتين

لكلمتين حقيقة بل حكما مثل تركب فيكون اعم [blot] مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة بحكم
خارج عن مفهوم اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن
في العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزئين ملفوظا والاخر مقدارا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق في العرف
الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين
لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر دلالة على دخول نحو اضرب في حد الكلام فكان اولى فان قيل
لفظ تضمن يوهم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير المتضمن
وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قيل الصورة المجموعية
الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن الكلمتان من حيث الاجتماع
والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته المجموعية متضمن لزيد قائم بصورتهما الافرادية
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر
اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين فالاطناب قبيح قيل لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا
لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لا
تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة لكون الموصول مع الصلة
كشئ واحد اما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها
صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه لا
يخرج عن توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا فان قيل لو قال ما تضمن
اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر فما فائدة الاطناب قيل انه وان كان اخصر لكن ما ذكره
المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولا ثم التقسيم ثانيا ولو قال
ما ذكرتم لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل يخرج من الحد نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر
من كلمتين قيل لا يخرج لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودها
في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق كلمتين لا بقيد فقط ثم لما كان
قوله ما تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها قيد بقوله
بالاسناد احترازا عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على اخر وقيل
النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله

الانشاء والاخبار والباء للاستعانة او السببية او [illegible] اق او المصاحبة والجار والمجرور متعلق
بتضمن او صفة مصدر محذوف اى تضمنا ملتبسا بالاسناد او صفة كلمتين اى كلمتين ملتبستين
بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد الاصلى المقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها
ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصلى وكذا خرجت الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة
او شرطا او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد الماخوذ
فى حد الفاعل فان المراد به اعم من ان يكون اصليا او لا مقصودا لذاته او لا وبهذا سقط ما قيل
ان هذا الخبر غير مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام ابوه والموصوف
مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما تضمنه ووجه الجواب
ما قلنا ان المراد بالاسناد المذكور فى الحد الاسناد الاصلى المقصود لذاته والاسناد الذى يتحقق
بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطردا ثم اعلم
ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام
جار الله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام ثم ضربت
والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكما نحو ضربت زيدا
قائما لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة والمسند اليه مع توابعه بمنزلة كلمة واحدة فلا
مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع فى تقسيمه وبيان انحصاره فى النوعين فقال

ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين او اسم وفعل مستثنى مفرغ اى لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين
بالاسناد او التضمن المذكور او الاسناد فى تركيب ما الا فى احد هذين التركيبين نظير المركب من
اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيد فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام
او الى ما تضمن كلمتين بالاسناد يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمين عين الكلام وعين
ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتاتى الكلام الا فى الكلام او لا يتاتى ما تضمن كلمتين
بالاسناد الا فى تضمن كلمتين بالاسناد قيل الكلام كلى وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسمان
جزئى والكلى مظروف الجزئى وانما انحصر الكلام فى هذين التركيبين لان الاسناد ماخوذ فى حده
وهو يقتضى المسند والمسند اليه وهما لا يحصلان الا فى هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسند
او لا مسندا اليه والفعل لا يقع مسندا اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم والفعل لاستحقاق

جزئيه التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ
وقع لو فعل واسم ووجه ان المركب من الفعل والاسم يلزمه تقديم الفعل فقدمه في الذكر فان قيل
ما الحكمة في ان المصنف صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي
بين الكلمتين ينتهي الى ستة اقسام الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف
والفعل مع الحرف والكلام يتأتى في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرها فاحتاج الى الحصر لاخراج
ما وراءها بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حتى تحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام في هذين
التركيبين غير مستقيم لانه قد يتركب من حرف واسم ونحو يا زيد وقد يتركب من جملتين نحو ان تكرمني
اكرمك قيل نحو يا زيد في التقدير مركب من الفعل والاسم اذ التقدير ادعو زيدا والمعتبر في الجملة الشرطية
هو الجزاء والشرط وقيد له فلا يبطل الحصر فان قيل ما السر في ان المصنف اخر المسند اليه حيث قال ولا
يتأتى ذلك والزمخشري قدمه حيث قال وذلك لا يتأتى قيل انما اخره المصنف اخراجا للكلام على مقتضى
الظاهر لان السامع خالي الذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكر فلا يحتاج الى التقوى والتأكيد اي الى
تقوي حكم هذا الخبر وتأكيده بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدمه الزمخشري
اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حكم هذا الخبر لتقديم ما
يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شان هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر
حتى ان النفس اليقظى تكاد تتردد في ان الكلام هل هو مركب من اسمين او من اسم وفعل ام لا فيسال
حكم هذا الخبر لزوال تردده فقدمه ليفيد التقوى والتأكيد بتكرار الاسناد نظيره قوله تعالى ولا
تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالسائل المتردد فتكلم معه
ككلام السائل المتردد ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سوال ولا تردد غير انه قدم اليه ما يلوح مثله
بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلك فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فجعل كانه متردد في ان
قوم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فصح تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بموكد ثم لما فرغ من بحث
الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل
الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلا
الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكر ثمه بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره بالالتزام
تعليما وتفهيما لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره على
ان الضمني ما لا يعتد به في التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد

الربط وعداه كخطبته بعد خطبته وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار
على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شئ واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر
الفصل الثانى لاخراج الفعل والجنس غير مذكور فى الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون
حينئذ كلمة ما جنسا وما بعده فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان
لان الماضى الواقع فى الحد يراد به الاستمرار اى كلمة ذات دلالة على معنى فى نفسه الجار والمجرور صفة
معنى والضمير راجع اليها وهو عبارة عن الكلمة اى الاسم كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها فان قيل
لو كان الضمير عايدا اليها لكان فى ذكر قوله فى نفسه تكرارا اذ معنى حصول المعنى فى الكلمة كونه
مدلولا لها فيصير معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرار كما ترى قيل ليس
بتكرار اذ الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلول لها وقد تدل على معنى هو مدلول لغيرها اذ الحرف
يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة او تضمنا او التزاما كتنم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة
المقترنة فيها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقها الذى يدل على ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها
مطابقة وكاللام فى الرجل فانه يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا
باعتبار الوضع التركيبى لان رجل يدل على مفرد ذكر من بنى آدم جاوز حد الصغر فاذا دخل عليه
اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معينا باعتبار الوضع التركيبى فيكون دلالة فقد على الاسم على
التعيين تضمينه وكذا لم فى لم يضرب يدل على معنى الذى اى على النفى الذى تضمنه الفعل باعتبار
الوضع التركيبى لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبى على
نفى الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفى تضمينة وكذا من فى سرت من البصرة يدل
على معنى اى على ابتداء تضمينه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبى لان البصرة يدل على
بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار الوضع التركيبى على بلد منه ابتداء السير فيكون دلالة هذا
البلد مع من على الابتداء تضمينة وكذا الياء والهاء والكاف والتاء فى اياى اياه واياك وانت تدل على
ما يدل عليه الضمير من الصفات التى تضمنها باعتبار الوضع التركيبى لان الضمير يدل على ذات مطلقة
فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهور هذه
الصفات فى الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء فى البصرة وكالتنوين فانه يدل على صفات
يدل عليها اللفظ التزاما لان اللفظ الذى يلحقه التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك
الصفات وهى التمكن والمقابلة والتنكير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور

ظرف

ظرف دل وفی بمعنی الباء ای دل بنفسہ لا بضم ضمیمۃ بخلاف الحرف فانہ دل بضم ضمیمۃ وقیل الحرف لیس لہ فی نفسہ معنی بل ھو علامۃ لحصول معنی فی لفظ اخر فان فی قولک فی الدار علامۃ لحصول معنی الظرفیۃ فی الدار ومن فی قولک خرجت من البصرۃ علامۃ لحصول معنی الابتداء فی البصرۃ علی ھذا فقس سایر الحروف وانما قیل بقولہ غیر مقترن ذلک المعنی باحد الازمنۃ الثلثۃ احترازعن الفعل فانہ دل علی معنی مقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ وغیرہ بالجر صفۃ معنی وبالنصب حال منہ وبالرفع خبر مبتداء محذوف والجملۃ صفۃ معنی اوحال منہ والمراد بالاقتران الاقتران الوضعی لا العارضی فلا یرد علی عکسہ نحو اسم الفاعل واخواتہ واسماء الافعال ولا علی طردہ نحو نعم وبئس فان قید دلالۃ اللفظ علی المعنی اما مطابقیۃ اوتضمنیۃ اوالتزامیۃ وھھنا لا یستقیم ارادۃ شیء منھا ام الاولی فلان دلالۃ المطابقۃ دلالۃ اللفظ علی جمیع معناہ الموضوع لہ کدلالۃ الانسان علی الحیوان الناطق فلو اریدت ھھنا ھذہ الدلالۃ دخل الفعل فی ھذا الحد لان ما دل علیہ الفعل مطابقۃ وھو الحدث والزمان غیر مقترن بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذا اقتران الکل بالجزء یستلزم اقتران الشیء بنفسہ والزمان الخارج عن مفھوم الفعل غیر متحقق واما الثانیۃ فلان دلالۃ التضمن دلالۃ اللفظ علی جزء معناہ الموضوع لہ کدلالۃ الانسان علی الحیوان فقط فلو اریدت ھھنا ھذہ الدلالۃ خرجت الاسماء البسیطۃ عن الحد کالعناصر الاربعۃ وھی النار والماء والطین والریح اذ لیس لمعانیھا اجزاء اصلا فلا یتحقق فیھا دلالۃ التضمن واما الثالثۃ فلان دلالۃ الالتزام دلالۃ اللفظ علی خارج معناہ الموضوع لہ کدلالۃ الانسان علی قابل العلم وصنعۃ الکتابۃ والاسم من اقسام الکلمۃ التی تدل علی المعنی بالوضع فمورد التقسیم یابی ارادہ ھذہ الدلالۃ ھھنا قیل المراد ھو الاولی ولا یدخل الفعل لان اسناد قولہ مقترن الی الضمیر المستکن العاید الی المعنی مجازی ای غیر مقترن جزؤہ فیخرج الفعل لان جزؤہ وھو الحدث مقترن باحد الازمنۃ الثلاثۃ ولا یخرج البسائط لان قولہ غیر مقترن سلب معنی اذ المعنی ما دل علی معنی فی نفسہ ولم یقترن جزء ذلک المعنی باحد الازمنۃ الثلاثۃ والسلب لا یشترط لہ وجود الموضوع فیصدق سلب اقتران الجزء عند عدمہ او یقال ان جزء المعنی المطابقی فی الفعل لما کان مقترنا جعل الکل مقترنا علی وجہ التسامح ثم لما فرغ عن حد الاسم شرع فی بیان خواصہ فقال ومن خواصہ ای خواص الاسم جمع خاصہ وھی کلیۃ مقولۃ علی افراد حقیقۃ واحدۃ فقط احترازمن الجنس والعرض العام فان کلا منھا کلی مقول علی افراد حقایق مختلفۃ او فی قولہ حقیقۃ واحدۃ فقط وفی قولہ قولا عرضیا احترازعن النوع والفصل

فان كلا منهما كلى مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا وانما قال ومن خواصه ولم يقل من خصائصه
كما قال الزمخشرى اختيارا للفظ المصطلح عليه فيما بين المباحثين عن الحد الخاصة وانما اختص دخول اللام
بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت على اللام المعرف اللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان اللام
الزائد هى اللام المعرف غاية ما فى الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه كما حملت اللام الزايد
على اللام المعرف ينبغى ان يحمل تنوين الترنم والغالى على التنوينات الاربعة فالحمل فى بعض المواضع
دون البعض تحكم فافهم والجر وانما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر
لئلا يلزم تخلف المؤثر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر
قد ثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن مثلا مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس بمختص به بل يدخل
فى الاسم بمؤثر آخر فيمكن ان يدخل الجر فى الفعل بمؤثر آخر الا عن حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان
للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف
الجر وقيل انما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذا الجر وفيه نظر لان الرفع والنصب
علما الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم فينبغى ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانهما
يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل فى الاعراب والمضارع فرع فحط
اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد
اعراب الفرع على الثلاثة وقيل انما اختص به الجر لان الاصل فى الاعراب هو الاسم والمضارع فرع له فيه
والاصل فى الاعراب هو الحركة فحط اعراب الفرع بمنع شئ مما هو الاصل فى الاعراب فيه وخص الجر بالمنع
من الحركات لتوسط رتبته فوقية للاعتبارين وانما توسطت رتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها
والنصب اضعفها واخفها والجر متوسط بينهما فى القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص التنوين
بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان
الصفات تقتضى الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل فرع فلا يعتد
وقيل انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة فى
اسماء الافعال او داخلة فى جمع المؤنث بمقابلة نون جمع المذكر وكل ذلك لا يتصور الا فى الاسم
والتنوين الذى هو عوض عن حرف العلة فى نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب
والمراد بالتنوين التنوين الذى لم يختص بالقافية وبه احترز عن تنوين الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم ولقائل ان
يقول لم لا يحمل تنوين الترنم والغالى على التنوين المختص بالاسم طردا للباب كما حمل التنوين الذى هو عوض عن حرف

العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالجمل فى موضع دون موضع تحكم محض على ان تنوين التى تم
عوض عن حرف العلة ايضا مثلها فى جوار وانما اختص الاضافة اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه يستلزم
معاقبة التنوين اوما فى حكمه من نونى التثنية والجمع وهو مختص بالاسم كما عرفت فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة
يستلزم التعريف والتخصيص ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين اوما فى حكمها ان كانت لفظية وهذه
اللوازم مختصة بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية محققة فى نحو الحسن الوجه ولم يتحقق
فيه التخفيف بحذف التنوين اوما فى حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظر لانه على
هذا ينبغى ان لا يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير والسوال من الفقير
فالاولى ان يقال ان التخفيف فى نحو الحسن الوجه حكمى حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذى هو كالجزء
منه والمضاف اليه قائم مقام تنوين فى المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه فكانه حذف من المضاف لمكان
الجزئية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طردا للباب وسياتى هذا البحث فى موضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص
الاسناد اليه اى الى الاسم اى كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه لان
حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيده المبتداء والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل اخر فالاسناد
القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره فخصوصية كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا
فائدة فى قوله ومن خواصه قيل ان الشئ قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا بالنظر الى بعض
تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال للانسان الكوفى كاتب بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار
الطبيعة النوعية وهى طبيعة الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفى كما يقال الشئ الانسان عرض عام
فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشى لا باعتبار طبيعة المشى المضاف الى الانسان فان المشى المضاف اليه
خاصته لا عرض عام ومثل هذا الاعتبارات فى الكلام شايع فكذا الحكم بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية
وهو الاسناد الى الشئ بدون الصفة المستفادة من اليه المختصة بالاسم عقلا وهى الاسناد الى الاسم فيفيد
الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك فى حل كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق
النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد وصف الانسان
بالكوفى قيل لا نسلم ذلك فان الصنفية اخص من النوعية مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت
الصنفية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السوال بانه لا يستلزم من الاسناد الى الاسم
ان يكون خاصته البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يوهم قول البعض فى الاسم ما جاز ان يحدث عنه فكان

يجوز

ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرفه
كذا يمكن ان يجاب عنه بان كلمة من في الخبر للتبعيض لصحة استعمال لفظ بعض مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم
له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه الخمسة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه
الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذا اختصاص اللام متضمن لانواع التعريفات
من المضمرات والمبهمات والمنادى واصناف اللام من لام الجنس والاستغراق والعهد كذا يتضمن الميم كقوله عم ليس من
امبر امصيام في امسفر واختصاص الجر يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين يتضمن اختصاص
اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف لما
ذكرنا ونحو ذلك واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وتميزا ونحو ذلك و
اختصاص اصناف المسند اليه فبالحرى ان يختارها بالذكر وانما قدم العلامات اللفظية وهي اللام والجر والتنوين
لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول وهو اللام واخر ما يلحق الاخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر على
التنوين لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنه العلامات اللفظية
ايضا وهي الجر وحروف الجر ثم لما فرغ عن تعريف الاسم وخواصه شرع في تقسيمه فقال وهو معرب ومبني
اي الاسم ينقسم الى هذين القسمين انقسام الكلي الى الجزئيات ثم المعرب ماخوذ من الاعراب وهو الاظهار
يقال اعرب الرجل عن حجته اذا اظهرها فالهمزة للتعدية والمعرب ظرف اي محل اظهار المعاني المقتضية
للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وقيل الاعراب لغة هو ازالة الفساد يقال اعربت معدته اذا فسدت
والهمزة للسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة الفساد والمبني ماخوذ من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير
ثم لما فرغ من بيان حصره في النوعين شرع في تعريف كل واحد منهما فقال فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف وبا
وتا وزيد وعمرو قوله الذي لم يشبه مبني الاصل كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل الجملة ايضا وستعرف معنى مبني الاصل في تعريف المبني
انشاء الله تعالى واضافة المبني الى الاصل بيانية اي لم يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من
قبيل اضافة المفعول الى المفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما في زيد مضروب الغلام
ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا في اصله كما في زيد مضروب الدار لان الاول يقتضي
ان لا يكون مبني الاصل مبنيا بنفسه بل يكون اصله مبنيا والثاني يقتضي ان لا يكون مبني الاصل مبنيا
مبني الآن بل يكون مبنيا في الاصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل ههنا بمعنى القانون

اذ لا معنى كقولك لم يشبه مبنى القانون واختلف الشارحون فى تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا لانه هو العلة للاعراب اذ به يحدث المعانى المقتضية للاعراب وفيه نظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى كما يقال غلام زيد بسكون الميم والدال لانه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب صرح به صاحب الرضى وقال بعضهم المراد بالمركب الذى ركّب مع عامله فيتناول التركيب الاسنادى والتركيب الاضافى لان المضاف عامل فى المضاف اليه او الحرف المقدر وفيه ايضا نظر لانه على هذا يخرج المبتداء والخبر فان كلا منهما غير مركب مع عامله لانّ عامله معنوى ولا يمكن تركيبه مع العامل المعنوى واجيب عن الاول بان من فسر المركب بالذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى على قوله مبنيا ويشهد لهذا عبارة الوافية والركنى ومن فسر بالذى ركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى على قوله معربا لانه ركب مع عامله وهو المضاف او حرف الاضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد لهذا لفظ الرضى وعن الثانى بانه لما كان تاثير العامل المعنوى فى المبتداء والخبر مثل تاثير العامل اللفظى فى غيرهما جعل فى حكم العامل اللفظى فكانهما مركبان مع العامل حكما واعتبارا فان قيل المركب الاسنادى من حيث هو مبنى حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب الذى مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب هنا ما هو فى مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب الذى ركّب مع غيره تركيبا اسناديا او ركب مع عاملة فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمن مبنى الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منهما ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم يناسب بدلالة حد المبنى وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة يتناول المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل قد يوجد فى كثير من الاسماء مناسبة مبنى الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى ومناسبة غير المنصرف الماضى والامر فى الفرعيتين ومناسبة سقيا سقاك الله فى افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة فى افادة معناها ومناسبة اخ اللام او من لكونه معدولا عن الاخو او اخو ومن ومناسبة اى الشرطية حرف الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما لم يؤثر مع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا ولو استدل على عدم مناسبة هذه الاشياء لكونها معربة ويكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معربة لزم الدور

قيل المراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبات فغير معتبرة لضعفه او معارضة المعارض
ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في الفرعيتين فمناسبة الماضي والامر يقتضي البناء ومناسبة المضارع
يقتضي الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض هكذا اي وغيره ومثل والمضاف فانه يتحقق
في مناسبتها معارض هو الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة الاضافة واما الضعف ففي اسم الفاعل الذي
بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه في حركاته وسكناته فهو مناسب
للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر
هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا في سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة
يستفاد فيها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا مناسبة اخر اللام فانه بمعناها
بالنظر الى الاصل واما الان فلا لان اخر نكرة صار بمعنى غيره ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبته
اللام ومن ضعيفة وكذا مناسبة المثنى والمجموع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار محض لان المثنى
لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف عليه لو كان فيهما معنى واو العطف حقيقة
لكان فيهما معاملة المعطوف والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى
واو العطف حقيقة بل اعتبارا محضا فيكون مناسبتهما واو العطف ضعيفة جدا فلا يؤثر في البناء و
فيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من ان يراد به غير معتبرة في منع الاعراب او في اثبات البناء وعلى
تقدير الاول يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المعرب ما فيه الاعراب وعلى التقدير الثاني يلزم اخذ المنافي
في التعريف لان البناء ينافي الاعراب وكلاهما ممتنعان واجيب بان المراد الثاني ولا نسلم ان اخذ
المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه
الحيوة واجيب ايضا بان المراد بالمعتبرة الملائمة لاثبات الحكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض
عن غيرهما لا تم لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة وذكر الامور
المجهولة في الحدود لا يفيد التعريف وارادة المناسبة القوية لا يخرجها من الجهالة لكون القوة والضعف
من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة
الى ما دونه قويا وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد لك من بيان القوة والضعف
في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه المعتبرة في باب البناء
وتلك الوجوه ستة او جبر بالاستقراء اما بتضمن معناه كاين ومتى وكيف او بالمشابهة في الافتقار
ونحوه كالمبهمات او بوقوعه موقعه كنزال والمشاكلة لواقع موقعه كفساق او بوقوعه موقع ما اشبه كالمنادى المفرد

او بالاضافة

او بالاضافة الى ما اشبهه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وهذه الوجوه معلومة في باب البناء و
كون الشئ من الامور النسبية لا ينافي العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيها لم
يعتبروا في هذا الباب فان قيل هذا الحد صادق على مبنى الاصل لانه مركب لم يشبه مبنى الاصل اذ الشئ
لا يشبه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب لان المراد الاسم المركب بكلا لتي موردي التقسيم
او يخرج ذلك بكلا لتي قوله لم يشبه مبنى الاصل لان غيره لما كان مبنيا بمشابهة فلا يكون مبنيا بنفسه
بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون كل واحد منهما مبنى الاصل
فلم يصدق عليه قوله لم يشبه مبنى الاصل ثم لما فرغ عن تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال وَ
حكمه اى حكم المعرب ان يختلف اخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف اخره اختلاف صفة والاخر
المعرب ما في اخره من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف العوامل للعلة او بمعنى الوقت
وانما قيد اختلاف الاخر باختلاف العوامل احترازا عن اختلاف اخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم المعرب
بل حكم المعرب فيه وهو الاختلاف التقديري وقيل انما قيد به احترازا عن اختلاف اخر من في من الرجل
ومن ابيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم المعرب وفيه نظر لان المراد هنا بيان حكم الاسم المعرب
بكلا لتي موردي التقسيم فالحرف خارج عن موردي التقسيم فلا حاجة الى الاحتراز عنه واجيب بان كلام
الشارح محتمل حيث يحتمل ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاحتراز عنه لكونه مبنيا
لا معربا فان قيل حكم الشئ وهو الاثر الثابت بذلك الشئ واختلاف اخر المعرب اثر العامل لا اثر
المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل اضافة الحكم الى ضمير المعرب بمعنى في كضرب اليوم اى حكم فيه
ولا شك ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة بادنى ملابسة اى حكم له لاختصاص
بالمعرب بملابسة الوقوع فيه او المراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة
فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام
اذا دخل على الجمع ولم يكن ثمه معهود يحمل على الجنس فيبطل معنى الجمعية فان قيل جاء في زيد مثلا
اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف العوامل
الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاءني زيد اذا وقع في اول الامر انه يصلح اختلاف يصح
اخره عند حصول اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل ويحمل الخاصة
على كونها مفارقة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد بالاختلاف الثاني
لوجود الملازمة بينهما اذ اختلاف العوامل يستلزم وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة

اللازم وانما قال لاختلاف العوامل فلم يقل لوجود العوامل المشاكلة قوله ان يختلف وصنعة المشاكلة
من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظا بصورة غيره لوقوعه فى صحبته فيكون المعنى ان يختلف صفة
اخره لوجود جنس العامل فلا يرد شئ ماذكر وقوله لفظا او تقديرا تفصيل الاختلاف العوامل او
لاختلاف الاخر فيكون هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على انها صفة
مصدر محذوف اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او على انها خبر كان المحذوف اى سواء كانت العوامل
ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل وتعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتاكيد فان قيل ما
بال المص جعل اختلاف الاخر لاختلاف العوامل حكما للمعرب ولم يجعله حدا له كما جعله حدا سائر النحاة
قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب
به يلزم الدور فهو باطل واجيب بانا لا نسلم ان معرفة اختلاف الاخر موقوفة على معرفة المعرب
اذ يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره
باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اى نوع من هذا النوعين
يطلق فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفة اختلاف
الاخر انما يحصل من استعمالاتهم اذا كان المعرب مما اختلف اخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كعصا فلا يحصل
معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد او بالجمع اما الاول فمثل جرجي فانه لما
عرفنا ان واحده وهو جريح يختلف اخره باختلاف العوامل استدلالنا على ان عدم الاختلاف فى الجمع لاجل
المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه محققة تقديرا واما الثانى فمثل حبلى فانا لما عرفنا ان جمعه و
هو حبليات يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف فى الواحد لاجل المانع و
على ان الاختلاف فيه تقديرى فان قيل لما امكن معرفة اختلاف الاخر بالاستعمال او بالاستدلال
بالواحد والجمع فما فائدة فى اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العوامل قيل اضافته اليه للدارية فان
العامل مدار الاختلاف وجودا وعدما حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم عند عدمه
والشئ اذا دار مع الشئ وجودا وعدما يضاف اليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت فى هذان واللذان
حيث يوجد اختلاف اخرها عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع ان اختلاف اخرها لا يضاف
الى العامل عند الاكثر بل هما مبنيان والاختلاف بينهما صيغى لا وضعى على ما سياتى بيانه فى اسماء الاشارة ان
انشاء الله تعالى واجيب بانه انما لا يضاف اختلاف اخرها الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد
والجمع فان واحدهما وهو هذا والذى وجمعهما وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما الاختلاف عند وجود

العامل مع عدم المانع استند الناظ على ان الاختلاف في مثناهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغ الضماير مثل انا واياى وقيل انما لايضاف اختلافهما الى العامل بناءً على بنائهما لانهما لما وجدا مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بنائهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم اضافة اختلافهما الى العامل على بنائهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف اخره به الضمير في اخره عايد الى الاسم او الى المعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اي الاعراب شيء اختلف اخر الاسم او اخر المعرب بسبب ذلك الشيء فان قيل يدخل في الحد العامل لانه شيء اختلف اخر المعرب بسببه وكذا الاسناد والمقتضي للاعراب قيل كلمة ما عبارة عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول الاختلاف ولان العامل سبب قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول المقتضي وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول الاختلاف فكان العامل سببا له بوسايط والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي له سببا بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا فان قيل الاختلاف اخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل بسببها اختلاف اخر المعرب بل الاختلاف اخر المبني لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى مبني لا معرب فينبغي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب السبب القريب غير التام اي ماله نوع تاثير في السبب التاثير التام فيدخل الحركة الاولى لان لها نوع تاثير في اختلاف اخر المعرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف اخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مايتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها ما اختلف به اخر المعرب لان الاسم بعد تحققها معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها اخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اي في حال الاختلاف من السكون الى الحركة ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شابا في حال الارضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها اخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون فتامل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند المصنف عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف احتج المصنف بانهم اتفقوا على ان انواع الاعراب الرفع والنصب والجر وانما يتحقق بها الاختلاف لا انها نفس الاختلاف واحتج غيره بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بالاتفاق بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع

على الحركات بل الحركات ما به الاعراب وقوله ليدل على المعانى المعتورة عليه علة غائية للاختلاف اى ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى المتداولة على ذلك المعرب وعلى ذلك الاسم وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة اذ لولاه لالتبس بعضها ببعض فيخرج بهذا العلة حركة نحو غلامى لانها مما اختلف به اخر المعرب لان غلامى معرب على اختيار المصرح على ما ياتى لكنها لا تدل على معنى من المعانى المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد كان ذكرها للاشارة الى علة وضع الاعراب فى الاسماء فيخرج حركت نحو غلامى باعتبار الجنسية فانها ليست مما جئ بها من حيث انها يختلف بها اخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء ثم الاعتوار متعدى يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اى تداولوه وعلى هذا يكون قوله المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعانى متداولة على المعرب لا متداولة المعرب حيث تداولها المتكلم على المعرب وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلى نحو عيشة راضية اى راض صاحبها فيكون المعنى على المعانى المعتورة مظهرها اياها على المعرب ومظهر المعانى هو العامل ويمكن ان يراد فى الاعتوار ههنا معنى الدخول على وجه التناوب عن المعانى الداخلة على المعرب على وجه التناوب او يراد به الاعتراض اى المعانى المعترضة عليه ثم لما فرغ عن بيان الاعراب شرع فى بيان انواعها فقال وانواعه رفع ونصب وجر اى انواع اعراب الاسم منحصرة على هذه الثلثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعانى وهى ثلثة فكذا الاعراب ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعانى او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المصرح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به اولرفعة مرتبته من بين اخواته لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين اى تنصبان على حالهما عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة اى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمى الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة الفاء للتفسير اى فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال الفاعلية والمفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جئ بها للايذان بان لهما ملحقات والتاء للتانيث جئ بها لمطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم الخصلة المنسوبة الى المفعول والخصلة المنسوبة الى الفاعل فى المبتداء كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفى خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة

ثلاثية او رباعية مقتضية الاعراب للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان المقتضي للاعراب يلزم
ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف في حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل بان وجوده قبلها في نحو بخلاف
ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولا المشبهتين بليس كونه مسندا اليه واقعا بعدما
يقتضي الجملة كليس وفي خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءا ثانيا بعدما يقتضي الاسماء والخصلة المنسوبة الى
المفعول في الحال والتميز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا التي لنفي الجنس وفي خبر
كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعدما لا يتم بالمرفوع من حيث توقف تعلقه على المنصوب لا من حيث صيرورته
كلاما فانت فان الفعل لا يتوقف في صيرورته كلاما على المنصوب ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية
والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدر في الرفع علم كون الشيء فاعلا
والنصب علم كون الشيء مفعولا فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول ما الحق بهما على وجه التشبيه
والتقريب ويكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافية لان الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية
ان كانت للمصدرية فالاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا بايتان الياء والتاء وان كانت
التاء لمطابقة الموصوف المؤنث والياء للنسبة للايذان بان لهما ملحقات وليس للجر المعتد به ملحقات كالرفع والنصب
فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق وانما قيدنا بالجر المعتد به احترازا عن الجر الغير الاصلي في نحو بحسبك درهم
وكفى بالله فانه حصل بواسطة الحرف الزائد الغير المعتد به فلم يعد ملحقا به وانما جعل الرفع علم الفاعلية
للمناسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية للمناسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة
بينهما في التوسط لان المضاف اليه تارة يكون فاعلا نحو اعجبني دق القصار الثوب واخرى مفعولا نحو اعجبني
ضرب اللص الجلاد فكذا الجر على ما بينا من قبل ثم لما فرغ عن بيان المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية
والاضافة شرع في بيان ما يحصل به المقتضي وهو العامل فقال والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
اي عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب في ضرب
زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد
فانه يحصل به الاضافة في زيد انما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام ثم حمله على الحصر غير محتاج اليه في الحد فان قيل يدخل
في الحد الاستفهام فانه ايضا يتقوم به المقتضي للاعراب قلنا الباء للسببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاستفهام لانه
ليس بسبب بل هو شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لحصوله على ما بينا
في حد الاعراب وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز وارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث

يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي اجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد ههنا يسبق الفهم اليه او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل اي عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب فلا يرد الا الاسنا فان قيل ان واخواتها عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قيل ليس الفاعلية في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزء ثانيا وانها بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسنا وهو ما يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما ولا المشبهتين بليس واسم ان ولا التي لنفي الجنس في فوعه بعدما لا ينه بالمرفوع وهو حاصل بهذه العوامل اذ لولم توجد خبر وانها بعدما لا ينه بالمرفوع وعلى هذا فقس هذا الجواب وان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الحواشي ثم وهنا فذكرته كذلك اتباعا للحواشي فان قيل العامل في المبتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد ولا يحصل به فاعلية وهو كونه مسندا اليه قيل لا نسلم انه لا يحصل به فاعلية لانه لولم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في المبتداء حينئذ ما يقتضي العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن المبتداء مجردا عن العوامل اللفظية للاسنا فعدم تحقق الفاعلية فيه ظاهر لا يحتاج الى البيان لان الفاعلية فيه كونه مسندا اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاسنا اصلا لانه بدون الاسنا تعداد مثل الف وباء وعد وعد ان وزيد عمر وهو في حكم الاصوات التي لا تركيب فيها ولا حقها ان يتعلق بها غير معرفته كفاق ونخ فعلم ان الفاعلية في المبتداء يحصل بالمجموع اي بالتجرد والاسناد جميعا فالحاصل ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق اصلا بل يتحقق وقد لا يتحقق وبدون الاسنا لا يتحقق اصلا فعلم ان المجموع مؤثر في حصول الفاعلية فيه ثم ما ذكر المص ههنا فهو عامل الاسم و معرفة عامل الاسم مسبوقة بمعرفة مطلق العامل اذ العلم بالمقيد مسبوق بالعلم المطلق فنقول العامل المطلق ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما نريد بالوجه المخصوص فان اردت الوجه المخصوص على الاطلاق سواء كان اعرابا او بناء او غير ذلك يلزم ان يكون يا في يا زيد البناء في غلامي عاملا و ليس الامر كذلك وان اردت وجها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجها مخصوصا من مقتضى الاعراب يا باه ذكر اخر الكلمة لان الكلمة تمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا اخرها ويخرج عامل الفعل لان عامله لا يوجب الفاعلية والمفعولية والاضافة قيل المراد به وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم فلا يا باه ذكر اخر الكلمة لان ما اقتضاه المقتضي يتحقق في اخر الكلمة دون اولها واوسطها فلا يلزم الدور ولا

يخرج عامل الفعل لان اعرابه مما اقتضاه الشبه التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ عن بيان الاعراب وتقسيمه الى
الرفع والنصب والجر شرع في تقسيم اخر الاعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها وذلك ستة اقسام
لان الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفى في الحركات الثلث اولا والثاني اما محمول
فيه الفتحة على الكسرة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثاني اما رفعه بالالف
او بالواو فهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف
اى اذا عرفت هذا فنقول المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع دون الجملة والمضاف
وفي تقييده بالمنصرف احتراز عن المفرد الغير المنصرف كاحمد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد الجمع بالمكسر احترازا
عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع وفيه احتراز عن الجمع
المكسر الغير المنصرف كمصابيح فان قيل لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى
الاطناب قيل انه وان كان اخصر الا انه لما كان يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب وقوله بالضمة خبر لقوله فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر قوله رفعا اما ظرف اى كائنان بالضمة وقت رفع العامل او حال اى كائنان حال كونهما مرفوعين
او مصدر نوعي اى يعربان بالضمة رفعا او تمييز عن النسبة اى بالضمة رفعة وقوله والفتحة نصبا من باب
العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسرة جرا
كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف المجرد عن التاء فانها القاب البناء والمراد بالضمة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او
تقديرية فلا يلزم التكرار في قوله واللفظي فيما عداه وانما اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالحركات الثلثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضى
للعدول عنه وانما قدم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته فان قيل تدخل في هذه الضابطة كلا
والاسماء الستة لما مران المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء الستة مفردات
بهذا المعنى فيصدق عليها المفرد المنصرف مع ان اعرابها ليس بالحركات الثلث فينبغي ان يذكر قيدا اخر
لاخراجها قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيخرج به المثنى والمجموع وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة
ملحقات بالمثنى على ما ستعرف او يقال اللام في قوله فالمفرد اما للجنس فيكون الجملة قضية مهملة سنذكره
ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المهملة في قوة الموجبة الجزئية واما
للاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهي توجب شمال الافراد لا اشتمال الاحوال وكلا
والاسماء الستة معربات بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حاله وفيه نظر لان بيان

الاحكام الكلية لايجوز بالقضية المهملة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يبق حكم
كلها ولان ذو ومالغير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناوله الاستغراق اصلا ولان الاستغراق
لوكان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف
ايضا معرب بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وان لم
يكن محتاجا اليه البتة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلفيفا حسنا مع الاعراب بالحروف لانه يفيد ان
كل واحد من المعرب بالحركة والحركة على ثلثة اقسام اذ لولا هذا القيد لكان المعرب بالحركة على قسمين والمعرب
بالحروف على ثلثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان كلا من الاسماء
الستة خارجة عن قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم او عن قول المنصرف لان
الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل هي واسطة بينهما يشهد عليه كلام الزمخشري
في المفصل والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر
والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلثة شرع في بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل
فيه الفتحة على الكسرة فقال الجمع المؤنث السالم بالرفع على انه صفة جمع المؤنث وليس باعرب من الموصوف
لان المضاف الحذي اللام في باب الصفة له حكم ذي اللام عند سيبويه هو الذي اختاره المصنف على اللام
سياتي في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد احتراز عن جمع المؤنث المكسر كحمر جمع حمراء فان اعرابه
بالحركات الثلثة بخلاف جمع مؤنث السالم فان اعرابه بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا نحو جائني مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما حملت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع لجمع المذكر السالم وقد حمل فيه
الفتحة على الكسرة فحمل فيه الفرع ايضا لئلا يلزم مزيته الفرع على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد
لان الاصل معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزية بكون اعراب الفرع بالحركة متحملة ضرورة لعدم الحرف
الصالح للاعراب في اخره بخلاف الاصل حيث يوجد في اخره حرف العلة الصالحة للاعراب اقامتها مقام الحركات
او يقال الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ايضا
فرع فاعطاء الفرع للفرع بحكم التناسب اصل ممهد معتبر عندهم فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها
فان قيل اعراب بعض جموع المذكرين ايضا بالضمة والكسرة نحو سجلات وسفرجلات فما فائدة تقييد
الجمع بالمؤنث قيل في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي جميع المؤنث
السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع الذكور لان صيغته صيغة جمع المؤنث
السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر او نقول ان المصنف لم يلتفت بالجمع بالالف

والتاء

والتاء من جموع المذكرين يجئ ذلك لان داهم بيان ما هو الاغلب الاكثر لا ما هو الاقل والاندر
في حكم العدم بموجب لنادر كالمعدوم او نقول المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق
ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الجمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء في الملازمة
العرفية يكتفى لصحة المجاز وبهذا حصل التفصي عما قيل لو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشتمل وانما قدم جمع
المؤنث على غير المنصرف مع ترك احدى الحركات فيهما لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك
فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط ولبيان ذكرها على
ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتعدد لانه قد يكون مفردا وقد
يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين
ويحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وانما حملت الكسرة على الفتحة
فيه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيين كما ستعرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما
في الصورة ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال ابوك واخوك وحموك بكسر
الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يضاف الا الى المراة اى ابو
زوجك وهنوك في هذه الاربعة منقوصا بالواو ودل عليه تثنيتها ابوان واخوان حموان هنوان واصلها
ابو واخو وحمو وهنو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك هذا اجوف بالواو ولامه هاء واصله
فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين دل عليه جمعه افواه كثوب اثواب فحذفت الهاء على سبيل
الشذوذ فاذا قطع عن الاضافة ابدلت الواو ميما قيل فم واذا اضيف قيل فوك وذو مال لفيف مقرون
بالواوين واصله ذوو على وزن فعل بفتح الفاء والعين وانما جاء ذو الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى
اسماء الاجناس الظاهرة وقوله مضافة الى غير ياء المتكلم بالنصب على انه حال عن قوله ابوك واخوانه لانه
مفعول فعل والاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكاف او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة
محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي في جعلها خبر كان المحذوف فنظر لان
حذفه بغير حرف الشرط سماعي فلا يحمل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة مع حرف
الشرط اى ان كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول ليس الامر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط
قياسه نحو ان خير فخير والههنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوانه اى كاينة بالواو رفعا
والالف نصبا والياء جرا فان قيل قوله ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء من باب الحكم على
جزئي والمقصود ههنا الحكم على الكلي وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت

مضافة الى الاسم الظاهر نحو ابو بكر او الى الضمير الغايب نحو ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم على الجزئى لا يستلزم الحكم على الكلى فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابو بكر واخواته قيل المراد بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك وذو مال الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفاظ فان قيل من اى نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف فى رب رجل حاتم ولكل فرعون موسى اى رب جواد ولكل جبار قاهر عادل فيصح ان ياول ابوك واخوك الى اخره بالصفة التى اشتهرت هى بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التى اشتهرت بها وجه الشبه اى مثل ابوك واخوك الى اخره فيكون الحكم على الكلى ثم الاسماء الستة فى اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف الثلثة اذا كان فى اخره حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعرب حينئذ بالحروف الثلث فلانه الاصل وكذا قدمه على المثنى وجمع المذكر السالم ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه المثنى فى الدلالة على امرين من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخ يستلزم الاخ والاب يستلزم الابن وكذا البواقى وامكان الحمل بالشبه فى هذه الحالة بوجود حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات فى اخرها فى هذه الحالة سماعا بخلاف حالتى الافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم الحروف الصالحة للاعراب فى اخرها فى هاتين الحالتين وكذا فى حالة التصغير لان اخرها فى هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو فى حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم فانه وان كان يشبه المثنى فى الدلالة على امرين لسبب لزوم الاضافة لكن لا يوجد فى اخره حرف يصلح للاعراب فى حال الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما فى حالة الاضافة سماعا حيث يقال يدك ودمك وكذا فى ساير المحذوفات الاواخر فاعرف فان قيل لما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف لشبه المثنى وجب ان لا يستوفى الحروف الثلث لئلا تلزم مزية الفرع على الاصل قلنا هى وان تفرعت على المثنى فى الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلث بناء على اصالتها ذاتا لكونها مفردة ولذلك قدمها على المثنى فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها فى حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخلو من ان يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك وحموك فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة جايز لا واجب حيث يقال فمك وهنك وحمك كما قال فوك وهنوك وحموك وكلاهما لغتان مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة

واجب

واجب ما على الاتفاق كما في ذو مال واما على الصحيح كما في ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول على الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العامة هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية بالايجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان سلب السلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلت لا شيء من الحار ببارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضروري وقول الشيخ ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحمل كلامه على الصحة دون الوجوب والجواز اي يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب والجواز ايضا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلث شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف فقال المثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره لانه فرع كلا فذكر الاصل يغني عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر ثنتان مع انه فرع اثنان واجيب بان ذكره لنكتة وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمؤنث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان نمنع صحة الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا الايراد على المناسبة وهو غير مسموع وقوله مضافا الى مضمر حال عن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله واثنان واثنتان عطف على المثنى وقوله بالالف والياء خبر قوله المثنى وما عطف عليه اي كائنة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فيتحقق المناسبة بينهما وبينه في الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطى الالف التثنية لخفتها وكثرة التثنية لانها لا يختص بذكور العقلاء اولان الالف في الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان اولو فق اخو ضميرها في الفعل وهو هما واعطى الواو الجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء اولان حصولها بجمع الشفتين اولانها ضمير الجمع في الفعل نحو فعلوا ويفعلون اولوفق اخو ضميره في الفعل وهو هم فاخذها

حالتي الرفع فيها الفوقها وبقي الحالتان في كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة وفرق بين التثنية والجمع
بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوفق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوفق الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة
والتنوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيهما عوضا عن حركة الواحد والتنوين
فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم
تكرار العوض او يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى والمجموع لا عوض
عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم
بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب المثنى والمجموع بالحرف يوجد بعينه
في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكبر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع
فينبغي ان يعطى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضي اعرابها بالحرف
لكنا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في اخرها وقيل اعرب المثنى والمجموع
بالحرف لان في اخرها حرفا دالا على التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة
تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة
من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فان قيل هذا الدليل بعينه يوجد في العصا فانه ايضا
متردد بين ان يعرب بالحركة تقديرا وبالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة
اظهر من المقدر وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل
اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف يلزم احد المحظورات الثلث لان اعرابه بالحرف لا يخلوا اما ان
يكون بالالف الملفوظة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتمكن وذا غير جائز او بالالف
الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممنوع ايضا او بالالف المقدرة مع اثبات
التنوين فيلزم خلاف الاصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وفذا مبت عن تقدير الحركة فوقعت في
تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة تقديرا ضرورة مع اثبات التنوين و
حذف الالف لفظا لئلا يلتقي ساكنان بخلاف المثنى والمجموع حيث لا مانع من اعرابهما بالحرف لفظا فاعربناهما
بذلك وقيل اعرب المثنى والمجموع بالحرف لانه وجد في اخر كل واحد منهما وضعا حرفان دالتان على التثنية
والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من المثنى والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل
فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما المانع وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف
بالمثنى والواو بالمجموع واشتراك الياء قد مر وانما اعرب كلا مضافا الى مضمر بالحرف لانه موحد اللفظ مثنى

يمتنع

المعنى

المعنى فعملنا بالاعتبارين فى الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية فى حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ فى حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة المضمر مع المعنى فى الخفاء ومع الاعراب بالحرف فى الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ فى الظهور ومع الاعراب بالحركة فى الاصالة ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه ولانه اذا اضيف الى المثنى مضمر متصل صار معه لامتزاجه به ككلمة واحدة وقوى امر التثنية فيه لفظا ومعنى فاجرى مجرى المثنى فى الاعراب انما اعرب اثنان واثنتان بالحرف فى كل حال لشبههما بالمثنى لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود الالف والياء فى اخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف كلا اذا اضيف الى مضمر فانه يشبه المثنى معنى لا لفظا فاعرب اعرابه فى حال دون حال ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف شرع فى بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفى قيد المذكر احتراز عن جمع المونث السالم وفى قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو مسلمات ورجال واولو جمع ذو لا عن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد فى العرب كلمة اخرها واو بعد ضمة وهذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه فى معرض التغير فلم يعتد به او يقال الواو فيه قائم مقام الضمة صارت كانها ضمة لا واو وعشرون واخواتها اى امثال عشرون ونظائرها من ثلثين الى تسعين واراد الامثال والنظاير بالاخوات على وجه الاستعارة المصرح بها بتشبيه النظائر والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكر السالم وما عطف عليه اى كاينة بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وقدم الدليل على اعراب جمع المذكر السالم بالحروف وانما اعرب الو بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود ما يصلح للاعراب فى اخره واما معنى فللدلالة على الافراد ولانه محمول على واحده وهو ذو وطرد الباب وفى كلا الدليلين نظر اما الاول فلانه منقوض فى نحو ادل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر فينبغى ان يحمل على جمع المذكر السالم واما الثانى فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب ان يحمل اباؤك واخوتك على ابوك واخوك فالقول بالحمل فى بعض الجموع دون البعض تحكم محض واجيب عن الاول بان الواو فى ادل وقلنس قد جعل ياء على قاعدة التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لو رفع بالواو فيلزم قلب الياء واوا فيكون ثقيلا وفيه نظر لان الواو فى معرض التغير فلم يعتد به لان الواو قائمة مقام الضمة فصارت كانها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلا كما قلتم فى الواو وعن الثانى بان الاعراب بالحرف صار اصلا ممهدا معتبرا فى الجموع لكون كل واحد منهما فرعا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان العمل بالحمل فى اباؤك واخواتك غير لعدم الحرف الصالح للاعراب فى اخرها بخلاف الوحيث وجد فى اخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالحمل والاولى ان يقال ان اولو لما لم يجد

في موارد استعماله الا معربا بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار شبه الجمع او الى حمله على واحده وانكان ذلك
دليلا ضعيفا اذ لا وجه لاعرابه بالحرف سوى ذلك بخلاف اولو وقلنسو ابائك واخوتك فانا لم نجدها في
موارد استعمالها معربة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد في انما اعرب عشرون
اخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على ما مر في الوفان قيل اعرب بعض جموع
المؤنثات ايضا بالواو والياء نحو سنين وبنون وقلين وغيرها من جموع المؤنثات فما فائدة تقييد
الجمع بالمذكر قيل هذا على طريق جمع المؤنث السالم فيحمل على حذف مضاف اى صيغة جمع المذكر السالم او حذف
معطوف اى جمع المذكر السالم او ما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المونثات لان
صيغتها صيغة جمع المذكرين في عرف النحاة وانكانت من جموع المؤنثات او يقال ان المصنف لم يلتفت
بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلته وايهام المالوف بناء ما هو الاغلب او يقال المراد بجمع المذكر
السالم الجمع بالواو او بالياء والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم في
عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة العرفية يكتفى لصحة المجاز ولهذا سقط ما قيل
لو قال الجمع بالواو وبالياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في
تقسيم اخر للاعراب باعتبار ظهوره وعدم ظهوره فقال التقديري اى تقديري الاعراب على حذف المضاف اليه والاعراب
التقديري على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس لقرينة قوله او اللفظي اى الاعراب التقديري المقدر
على حذف الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديري على اللفظي لانه قليل فقدمه وما للاختصار
لبيانه وتعيين اللفظي في كل ما عداه وكلمة ما في قوله فيما تعذر مصدرية حينئذ اى التقدير كاين في وقت تعذر
تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير في تعذر عايد الى الموصوف او الموصول
اى في معرب او في المعرب الذى تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر ايضا كعصا الكاف في محل
الجر على انه بدل لمن ما اى في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر المبتداء المحذوف اى هو كعصا او في محل
النصب على انه صفة مصدر محذوف اى تعذرا مثل تعذر اعراب عصا وغلامي مطلقا صفة زمانا محذوف
اى زمانا مطلقا اى في جميع الزمان والاحوال او صفة لمصدر محذوف المتعذر المحذوف مضافا الى عصا
اى كتعذر اعراب عصا وغلامي تعذرا مطلقا من غير تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم
مقصور وبمثل غلامي كل معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب في عصا لتعذر
الحركة على الالف وفي غلامي لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجيء الاعراب لموافقة الياء لان
الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب ودخول العامل

لعوامل

ووجد

ووجد في محله ما ينافي وجوده وجب تقديره اذ لو اعرب ح بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد
بحركتين مختلفين في حال الرفع والنصب متماثلين في حال الجر وهو محال فاعربناه بالحركة تقديرا في جميع الاحوال
وهو مذهب المصنف وذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنية
وواو الجمع رفعا دالا على الفاعلية واجيب بانه يلزم فيه توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على
اثر واحد وهو لا يجوز بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل
والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني في الاحوال الثلث كلها لغاية امتزاجه بالمبني
للاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة
منزلة التنوين المنافي له لكونه دالا على امكينة الاسم فكذا ما هو نازل منزلته وهو الاضافة فلا
تؤثر في البناء الا ترى كانهم لم يبنوا المضاف في المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي
اوجبوا لها البناء في مفردها قائمة وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث واذ وغيرهما فانها
اضيفت الى الجملة مع المبنيته واجيب بان الاضافة فرضت مانعة لا رافعة يعني ان الشيء اذا كان
معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بنائه واما اذا كان مبنيا قبلها فهي لا ترفع بنائه والمبنيات المضافة
من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيته فالاضافة لا تمنع
بناوها وان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة اي المفروضة والتنوين المقدرة لا تنافي البناء
لعدم دلالتها على امكنة الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب فانها
نازلة منزلة التنوين المحققة وهي تنافي البناء لدلالتها على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها
تنافيه فان قيل الاضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان معربا قبل
الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافيا للبناء والشيء
لا يكون علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تاثير علة اخرى في البناء لا تاثير نفسها اذا كانت داعية اليه
بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنة له اذ العلة مقارنة لحكمها
فكانت نازلة منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة له كما ان البناء المتقدم على الاضافة لا تمنعه
الاضافة كذلك فان قيل فللخصم ان يقول ان الاضافة في غلامي ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف
يكون مانعة له قيل لا نسلم ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجموع المركب
من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة فكانت الاضافة الى المبني جزء
علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبنى غلام هذا

بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى وكذلك لايبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات اجزاء يضاف الى اخرها وجودا على ما عرف والاضافة فى غلامى اخرها وجودا لان اتصال الضمير وسكون حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغى ان يضاف الحكم اليها واجيب بانه يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين دون النحاة فلا يكون حجة فى النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوافق ما لم ينقل مخالفته بالتصريح وهنا لم ينقل ذلك بالتصريح وذهب قوم الى ان غلامى ليس بمعرب ولا مبنى لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب ان توسط الحرف الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء فى الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما فى اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب فى اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبنى غلط وقوله او استثقل على بناء المجهول عطف على ما تعذر اى التقدير كاين فى وقت استثقال تلفظ اعرابه او فى معرب او فى المعرب الذى استثقل تلفظ اعرابه على نحو ما مر كما مر صفة مصدر محذوف او خبر مبتداء محذوف اى استثقالا مثل استثقال تلفظ اعراب قاض وهو مثل قاض والمراد بمثل قاض كل اسم متمكن فى اخره ياء قبلها كسرة وقوله رفعا وجرا ظرفان اى وقت رفع العامل وجره او حالان اى فى حال رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب فى قاض رفعا وجرا لثقلهما على الياء بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظى اصل ولا مانع للنصب لخفته فيقال جاءنى قاض ورأيت قاضيا ومررت بقاض قوله ونحو مسلمى يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على قوله كقاض او على انه خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على قوله قاض فيكون التقدير وكنحو مسلمى رفعا فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار اداة التشبيه وهو الكاف والنحو قيل التكرار اذا للتشبيه الاول فى الاستثقال والثانى فى كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم واصله مسلموى فابدلت الواو ياء وادغمت فى الياء كما فى مرمى انما استثقل الاعراب فى مسلمى رفعا لان علامة الرفع فيها الواو وقد ابدلت فى حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فلما لم يبق الواو لفظا قدر ضرورة واما نصبه وجره فلفظى لان علامتهما الياء وهى ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ المدغم والمدغم فيه حرفان فى اللفظ وحرف واحد فى الكتابة فان قيل الحكم بتعذر الاعراب فى عصا وبالاستثقال فى مسلمى بعيد غير متضح لانه ان اعتبر التعذر والاستثقال بعد الاعلال فلا شك ان اعراب مسلمى بعد الاعلال متعذر لا مستثقل مثل اعراب عصا حيث تعذر التلفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمى وهذا ظاهر فالقول بالتعذر فى عصا

وبالاستثقال في مسلمي تحكم محض قيل اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار المؤثر في تقدير الاعراب فلاشك ان المؤثر في تقدير الاعراب في عصاما بعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمي في حالة الرفع بالواو وتعلقه قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وتعلقه قبل الاعلال يوجب ابدال الواو بالالف لا الاسكان وتقدير الحركة بل الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم فانه فرق دقيق ويمكن ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث عنه النحاة ونوع تاخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف على التركيب بدليل انه يعلل في حالة التعداد ايضا والنوع الثاني مثل مسلمي فان اعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو والياء واجتماعهما مبني على اعتبار الاضافة بين مسلمون وياء المتكلم واضافة شئ الى الشئ اخر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النحاة من واضع المفردات معللا بابدال الواو والفا فلما استحق الاعراب بعد التركيب قد تعذر فيه الاعراب اذ الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا حتى الان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه رفعا وجعلوه معللا بالابدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء واما نصبه وجره فلفظي لما قرأن علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ عن بيان الاعراب التقديري شرع في بيان الاعراب اللفظي فقال واللفظي كاين فيما عداه اي فيما عدا ما تعذر او استثقل وقيل الضمير عائد اليهما بتاويل المذكور لان الضمير الواحد لا يعود الى الشيئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين يقال زيدا وعمرو قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الان تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلمة ما موصولة مبتدأ متقدمة الخبر او خبر غير المنصرف وهو مبتداء وغيره ان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاره بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف له ضد واحد هو المنصرف فصيره معرفة ويكون كلمة ما نكرة موصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتداء وغيره ان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص فهو ولعبد مؤمن خير من مشرك لكنه يمتنع ح تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة وقوله علتان فاعل فيه لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتداء وفيه خبره والجملة الظرفية او الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اي علتان

كاينتان من تسع والتنكير في مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكن نكرها للتفخيم اي من تسع مفخمة لتفخيم شانها
حيث بلغ قوة تاثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا الفرع وهو الفعل ومنعته مما يستحقه على الاختصاص وهو
الجر والتنوين وقوله او واحدة منها تقوم مقامها عطف على قوله علتان والجار والمجرور صفة واحدة والجملة
الفعلية صفة بعد صفة اي ما فيه علة واحدة كاينة من التسع تقوم مقام العلتين وانما عدل عن تعريف
المتقدمين وهو ما يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف
فلو عرف به غير المنصرف لزم الدور واجيب بان اختزال الجر والتنوين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف
غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة لا ترى ان الملك اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة
والوصية والارث وذلك لان العلتين اما ان يكفي كل واحدة منهما للتاثير ام لا فان كانت تكفي لزم
توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد ان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف ثبت هذا الحكم وهو
منع الصرف بالعلتين قيل كلام الشيخ ماول اي ما فيه جزءا علة ذات جزئين على طريق ذكر الكل وارادة
الجزء او محمول على حذف صفة اي ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو مشابهة الفعل
وذلك لا يتحقق الا بمجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة او علة ناقصة لان احدى العلتين
معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالاخرى ترجحت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين
لا يخ اما ان يكون للفرعية او لمنع الصرف لو اريد الاول لا غنى عن التاويل بجزئي علة وعلتين ناقصتين اذا
لفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وان اريد الثاني لزم تعريف الشيء بما يساويه
بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوي غير المنصرف في المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحد صادق على هند و
سلاسل ومعلما علم امرءة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامها مع انها منصرفات قيل المراد علتان
معتبرتان والعلتان فيها غير معتبرتين لمعارض ومانع فان هندا وان وجد فيه علتان لكن خفة سكون الوسط
يعارض ثقل احد العلتين وكذا سلاسلا واغلالا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود الاهم عندهم يعارضهما
وكذا مسلمات علم امرأة وان وجد فيه علتان لكنا لو قلنا بعدم انصرافه فان المقابلة المقصودة في المنقول عنه
لان التنوين دخلت فيه بمقابلة نون مسلمين ولزم قلب طبيعة النصب لان النصب في المنقول عنه تابع لجره وفي غير
المنصرف على العكس ففوات المقابلة بمنع التنوين ولزوم قلب طبيعة النصب بمنع الجر يعارضان كلتا العلتين فعدم
الحكم ههنا المانع وفيه نظر لانه لا يخ اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لاختزال
الجر والتنوين وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بجزئي علة وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما يساويه وعلى
الثالث يتفع على المصنف ما اجتنبه وهو لزوم الدور ثم لما ذكر العلل التسع في حد غير المنصرف مجملة والتعريف الاجمالي

مخل بالغرض شرع فی بیانها مفصلة فقال وهی ای العلل التسع التی سبق ذکرها لفرعیة الاسم او لمنع الصرف
مذکورة فی هذین البیتین وهما عدل وهو فی کلام المصنف خبر لقوله وهی الخارج عن البیت ای وهی هذه
المجموع وهذا اقتباس حیث جعل البیتین من کلامه ولم یصرح بکونهما من کلام الغیر وفی کلام الشاعر بدل من
قوله تسع المذکور فی البیت الذی قبله وهو موانع الصرف تسع کلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصویب
او خبر مبتدء محذوف ای وهی عدل و وصف وتانیث ومعرفة بالتنوین والا لا یستقیم الوزن وعجمة ثم جمع
ثم ترکیب النون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلی انه صفة النون بجعل الالف زائدة بدلیل ذکر سائر
العلل نکرة ای نون زائدة او علی انه بدل عن النون بحذف موصوف ای النون نون زائدة او علی انه خبر
مبتدء محذوف ای النون هی زائدة والجملة معترضة او صفة النون بجعل لامها زائدة ای نون هی زائدة
او بحذف الموصول ای النون التی هی زائدة واما النصب فعلی انه حال موکدة من مضمون الجملة الاسمیة وهی
قوله وهی النون لان النون المعدودة من علل غیر المنصرف مشتهرة بکونها زائدة اذ لم یتحقق الفرعیة فی غیرها و
کانت الجملة السابقة متضمنة لمعنی الزیادة یصلح قوله زائدة ان یکون حالا موکدة لتقدیر مضمون تلک الجملة
علی نحو قوله من کان مشهورا بالشجاعة انا فلان وجلا شجاعا او علی انه حال منقلبة من النون لا انه اذ هی فاعل معنی
اذا قیل موانع الصرف کذا وکذا کانه قیل یمنع الصرف کذا وکذا والنون زائدة وما قیل ان نصبه علی انه حکایة عن حال الحال
فی مثل قولنا یمنع الصرف کذا وکذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا بنفسها وفیه نظر لان الاعراب المحکی انما یصح اذا
کان معهودا کقولک رفعت زیدا بعد قولک هذا زیدا ما اذا لم یکن معهودا فلم یصح لانه یفضی الی فتح باب
الهذیان وسد باب التخطئة فی الکلام العربی لان کل مرفوع ومنصوب فی مجرور یحتمل حکایة الفاعلیة والمفعولیة
والاضافة فوجب ان لا یکون ترکیب من تراکیب العربیة خطاء وکلمة من فی قوله من قبلها الف بمعنی فی لما عرف
ان کلمة من تکون فی الظروف بمعنی فی ولا یدخل علی قبل وبعد وعند ولدی لدن من حروف الجر الا من قوله الف
فاعل من قبلها لاعتماده علی الموصوف او علی ذی حال او مبتدء خبر والجملة الظرفیة او الاسمیة صفة او حال
ووزن الفعل وهذا القول تقریب ای القول بانها تسع مقرب الی الصواب وفیه احتراز عن قول من قال بانها عشرة
وزاد شبه الف التانیث فی ارطی علما وعن قول من قال بانها احدی عشر وزاد موازنة الجمع فی سراویل وعن
قول من قال بانها ثلثة عشر وزاد تکرار التانیث فی حمراء وحبلی وتکرار الجمع فی مساجد ومصابیح ومراعات
الاصل فی نحو احمر علما وانما کان قول هذا الفریق بعیدا عن الصواب لما فیه من جعل التبع اصلا برأسه او القول
المنظوم مقرب الی الحفظ لما ان النظم ایسر حفظا من النثر او القول بانها تسع تقریب لا تحقیق اذ العلل فی التحقیق
ثمانیة لان الالف والنون المضارعتان لالفی التانیث ملحقتان بالف التانیث المضارعة بینهما کما ان الف الالحاق فی

فی ارطی ملحق بالف التانیث کذلک ثم لما فرغ عن بیان العلل التسع فی البیتین شرع فی بیان امثلتها علی
ترتیب ذکرها فی البیتین فقال مثل عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانیث بالتاء والمعرفة وزینب
مثال التانیث المعنوی والمعرفة وانما ذکر المثالین لنوعی التانیث اهتماما لشانه لمظنة الاشتباه فی اعتبار
التانیث فی طلحة مع التذکیر الحقیقی ولذا لا یعتبر تانیثه فی تانیث الفعل حیث لا یقال قالت طلحة وابراهیم مثال العجمة
والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعدیکرب مثال الترکیب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن
الفعل ثم لما فرغ عن بیان تعریف غیر المنصرف وبیان العلل والامثلة شرع فی بیان حکمه فقال وحکمه ای حکم غیر
المنصرف ان لا کسرة ولا تنوین کلمة ان مخففة من المثقلة وضمیر الشان اسمها وکسره بالفتح علی انه اسم لا وخبره
محذوف ای لا کسرة فیه ولا مع اسمها وخبرها خبر ان المخففة وهی مع اسمها وخبرها خبر قوله وحکمه ولا تنوین
بالفتح عطف علی کسرة ویجوز فی قوله لا کسرة ولا تنوین ستة اوجه علی ما عرف فی لا حول ولا قوة وانما لا یدخل
فی غیر المنصرف الکسرة والتنوین لانه یشبه الفعل فی الفرعیتین لان الفعل له فرعیة من جهة افتقاره الی الفاعل
وفرعیة من جهة اشتقاقه من المصدر وکذا غیر المنصرف لان فیه علتین فکل علة فرع اصل لما عرف ان العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانیث فرع التذکیر والمعرفة فرع النکرة والعجمة فرع العربیة والجمع
والترکیب فرعا الافراد والالف والنون فرعا الالفی التانیث ووزن الفعل فی الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر
الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر ما یدخل فیه ما یقوی جهة الاسم من اللام والاضافة ویمنع
علامة التمکن وهو التنوین وانما لم یمنع فی الشبه بفرعیة واحدة حاصلة من علة واحدة لما مر ان المشابهة
بالفرعیة غیر ظاهرة ولا قویة فاحتاجت فی حصولها الی معاضدة ومعاونة لفرعیة اخری مثلها فان قیل قد
یدخل الکسرة والتنوین فی غیر المنصرف مع تحقق الفرعیتین الحاصلتین بالعلتین کما فی الضرورة والتناسب
وکما فی مسلمات علما للمونث عند من جعله غیر منصرف فکیف یستقیم قوله وحکمه ان لا کسرة ولا تنوین قیل انما لم
یمتنع الکسرة والتنوین فیها لمانع یمنع اما فی الضرورة والتناسب فظاهر لان الضرورة تبیح المحظورات
والتناسب امر مقصود اهم عندهم واما فی مسلمات فلان منع تنوینه یفوت المقابلة المقصودة فی المنقول
عنه ومنع جره یحمله علی النصب یقلب تبعیة اذا لنصب فیه تابع ولا متبوع ولو قیل بانصرافه کما ذهب الیه
البعض فلا یرد شئ واذا عرفت هذا فاعلم ان فی منع الکسرة عن غیر المنصرف اختلافا مشهورا وقال قوم انه
ممنوع تبعا للتنوین وقال قوم انه ممنوع قصدا کالتنوین ودلایل الفریقین مذکورة فی المطولات وفی
کلام المصنف اشارة الی اختیار مذهب الفریق الثانی حیث قدم الکسرة علی التنوین ثم لما فرغ عن بیان
حکمه شرع فیما هو ضده لان الشئ یتبین بضده فقال ویجوز صرفه ای صرف غیر المنصرف للضرورة ای

لاضطرار الشاعر لان الضرورات تبيح المحظورات كقول امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وكقول صاحب المنظومة ثم فنادى زفر بعده ماهو قول الشافعي وحده او للتناسب لان التناسب مقصود ام عندهم مثل قوله تعالى سلاسل واغلالا وسعيرا صرف سلاسل للتناسب اغلالا وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جايز حتى قرى في قوله تعالى وسلاسلا منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تفسير الامكان العام في الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اي لا يمنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل عدم الصرف عند المصنف عبارة عن وجود العلتين وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجر والتنوين والصرف عنده عبارة عن انتفاع العلتين وعند غيره عن وجود الجر والتنوين فاذا كان الصرف عنده عبارة عن انتفاع العلتين فكيف اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين وما باله خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين للضرورة او للتناسب دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب يدخله الجر والتنوين ولا ينتفي فيه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضافين اي يجوز جريان حكم صرفه وهو وجود الجر والتنوين للضرورة او للتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على معناه اللغوي دون الاصطلاحي فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه للضرورة او للتناسب فلا مخالفة فعلى هذا كان الضمير في قوله صرفه عايدا الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازا على طريق ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين ثم لما ذكر في حد غير المنصرف او واحدة منها تقوم مقامها ولم يبين انه علة تقوم مقامها شرع في بيان ذلك فقال **وما يقوم مقامها الجمع والفا التانيث** اي علة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم او لمنع الصرف سببان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة وانما يقوم الجمع مقام العلتين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الفا التانيث انما يقومان مقامها للزومها للكلمة ايضا بحيث لا تنفك الكلمة عنها فجعل لزومها بمنزلة تانيث ثان ثم لما بين العلل التسع مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرايط تاثيرها شرع في بيان ذلك فقال **فالعدل** الفاء للتفسير واللام للعهد اي العدل الذي سبق ذكره **خروجه عن صيغته الاصلية** اي خروج الاسم



عن صيغة اي هيئة الاصلية الى صيغة اي هيئة اخرى والعدل مصدر مجهول اي كون الاسم معدولا
ولذا فسره بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يصح تفسيره به لعدم التطابق والمراد
بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا في الحواشي اعلم ان كلمة او في قوله او خروج معناه
للترديد في العبارة اي سواء اريد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر فانه يصح كعمر
ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى وهي
عمر وكذا يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغته الاصلية وهي عامر الى صيغة اخرى
وهي عمر وعلى هذا ساير امثلة العدل فان قيل هذا الحد صادق على التغيرات التصريفية بتمامها
قياسية او شاذة قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفي وخروجا فيما يبحث
عنه في النحو بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية بتمامها
فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغته
الاصلية خروجا غير تصريفي لا لمعنى وتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد
بخروج الاسم خروج مادته عن صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغيير المادة لا خروجها عن
صيغته الاصلية والمقدر ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية وقوله
تحقيقا صفة مصدر محذوف اي خروجا محققا وهو ما لا يقال بعدليته لضرورة منع الصرف ولا
لتتبع الاخوات ولا لتحقق البناء بل بدليل اخر وقوله كثلث ومثلث صفة اخرى للمصدر
المحذوف اي خروجا محققا كائنا كخروج ثلث ومثلث او خبر مبتداء محذوف اي وهو كخروج ثلث
ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا
احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشار ومعشر تمسكا بقولهم
خماسي وسداسي والجواب ان النسبة لفظية اي صورية لا معنوية ككرسي واخر فانه معدول
عن الاخر بضم الهمزة او عن آخر من فتح الهمزة ممدودا لانه جمع اخرى وهو تانيث آخر وهو افعل
التفضيل وهو وما اشتق منه مما يلزمه احد الامور الثلثة اللام او الاضافة او من وتقدير
الاضافة توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في
اخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخريين فان قيل لو كان معدولا عن الاخر لوجب
ان يكون معرفة كالاخر اذ العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو نكرة يقال الجائي رجال اخر
قيل لا ضير في اختلاف اخر والاخر تعريفا وتنكيرا لبقاء اصل المعنى والتعريف امر طارئ فلا يشترط بقاؤه

فان

فان قیل لو کان معدولا عن الاخر لوجب ان یکون مبنیا لتضمنہ معنی اللام کامس فانہ معدول عن الامس فکان مبنیا قبل امس معرفۃ فکان بناؤہ باعتبار انہ متضمن لمعنی اللام لا باعتبار انہ معدول عن الامس بخلاف اخر فانہ نکرۃ فکان معدولا لا متضمنا فلم یبن فان قیل لو کان معدولا عن اخر من لوجب ان یکون مبنیا لتضمن معنی من مثل لا رجل قیل انہ لیس بمتضمن لمعنی من لعدم بقاء معنی التفضیل فیہ حیث صار بمعنی غیر فمعنی جائنی زید ورجل اخر ای غیر زید انکان معناہ فی الاصل اشد تاخرا من زید فی معنی من المعانی ولہذا وجبت المطابقۃ مع موصوفہ افرادا وتثنیۃ وجمعا وتذکیرا وتانیثا یقال جائنی زید ورجل اخر ورجلان اخران ورجال اخرون ولو کان معنی التفضیل باقیا فیہ لما ثنی وجمع لان افعل التفضیل اذا استعمل بمن کان مفردا مذکرا لا غیر فان قیل اخر بضم الہمزۃ جمع واخر بفتح الہمزۃ الممدودۃ مفرد ولا یجوز ان یکون الجمع معدولا عن المفرد فکیف یکون اخر معدولا عن اخر من قیل اخر من بمعنی الجماعۃ دون المفرد کافضل فی قولک علماء نا افضل من علمائہم وانما لم یجمع لما مر ان افعل التفضیل لو استعمل بمن کان مفردا مذکرا لا غیر ثم اعلم ان بین العدل والتضمن عموما وخصوصا من وجہ اذ قد یوجد التضمن ولا یوجد العدل نحو لا رجل فانہ متضمن لمعنی من ولیس بمعدول وقد یوجد العدل ولا یوجد التضمن نحو اخر فانہ معدول عن الاخر من ولیس بمتضمن وقد یوجد التضمن والعدل جمیعا نحو امس فانہ معدول ومتضمن لدخول اللام فی الہیئۃ وبناء معنی التعریف بعد العدل وقد لا یوجد شیء منہما نحو یوم الجمعۃ فی صمت فانہ لیس بمعدول عن صمت فی یوم الجمعۃ لعدم کون فی داخلۃ فی الہیئۃ لجواز الفصل بین الجار والمجرور بالحرف الزاید ولا متضمن لان معنی فی یفہم بتقدیرہا لا بنفس قولہ صمت یوم الجمعۃ وجمع فانہ معدول عن جمع بضم الجیم وسکون المیم او عن جماعی او جماوات لانہ جمع جماء وہو انکانت صفۃ کان حقہا ان یجمع علی فعل کحمراء وحمر وان کانت اسما محضا کان حقہا ان یجمع فی التکسیر علی فعالی وفی التصحیح علی فعلاوات کصحراء صحاری او صحراوات ولما جاء فعل بضم الفاء وفتح العین ثبت انہ معدول عن احد ما ذکر فان قیل ہذا منقوض بجمیع الجموعات الشاذۃ کانیب وافوس اذ القیاس انیاب واقواس علی ما عرف ان الاجوف واویا کان او یائیا لا یجمع علی افعل فینبغی ان یکونا معدولین عما ہو القیاس قیل اوزان العدل مشہورۃ محصورۃ بالاستقراء وہما لیسا علی اوزان العدل المشہورۃ فیحملان علی الشذوذ دون العدل وقولہ او تقدیرا عطف علی قولہ تحقیقا فیکون صفۃ مصدر محذوف وفعلہ ای خرج مقدرا ای مفروضا

اما الضرورة منع الصرف كعمر حيث قدر فيه العدل لضرورة منع صرفه لانه لم يوجد في الاستعمال الا علما
غير منصرف وغير المنصرف لا يكون بدون العلتين ولم يوجد فيه علة سوى العلمية فقدر فيه العدل لامكانه
وتعذر غيره حفظا لقاعدتهم فكانه عدل عن عامر العلم واما لتحقيق البناء نحو حضار وطار ومن ذوات
الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المونثة حيث قدر فيه العدل لغرض البناء على الكسر الذي
هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء لانها من حروف التكرار وانما يتاتى البناء فيه بتقدير العدل
لتحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما للحمل على الاخوات
نحو حذام وقطام وفي اكثر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قدر فيه العدل عندهم لان اخواته
من نحو حضار وطار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المونثة قدر فيه العدل
لغرض البناء على الكسر فلما قدر فيها العدل قدر في غيرها من ساير اعلام الاعيان المونثة من نحو
حذام وقطام حملا عليها طردا للباب ولم يحتج اليه في منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما
احتيج في عمر لوجود التعريف والتانيث الا انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حملا على الاخوات ولا
يبنونه مع تحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري
لا يكون موثرا في البناء عندهم لضعفه وانما يوثر في حضار وطار لثقل الراء فوجب التخفيف فيه بالامالة
وهي لا يتاتى بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء
لتحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضا
للحمل على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري وانما هو
محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما كان من اعلام الاعيان المونثة على وزن
فعال معدولا عن فاعلة ولا يكون في اخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب
قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبر شبهها في الوزن قطعا يلزم العدل في نحو نهاق
وسحاب وكلام وسلام وان اعتبر في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه لاجل
المشابهة في العدل الا ترى انك لو اعتبرت شبه الالف والنون في سكران بالفي التانيث في حمراء
في منع الصرف كان باطلا لانه يستلزم الدور وهو ممتنع لاستلزامه تقدم الشئ على نفسه وهو
محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه للحمل على نحو حضار وطار وباعتبار كون كل واحد من اعلام
الاعيان المونثة ثم لما فرغ عن بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال **الوصف شرطه** اي شرط
الوصف في منع الصرف او المراد الوصف المانع من الصرف **ان يكون في الاصل** اي في الوضع ثم الوصف

بحث الوصف

في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه وثانيهما كونه دالا على ذات
باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود
لانه حينئذ يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد ان يكون في الاصل جزما لا وهما
فيه احتراز عن قول من قال ان افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير غير منصرف لتوهم الوصف الاصلي فيها
على ما سنبين فان قيل الوصف موثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصف اصلي لانه وضع للعدد لا للوصف
قيل الوصف فيه اصلي حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الا وصفا فكانه موضوع للوصف فكان غير المنصرف
للعدل والصفة الحكمية فان قيل الوصف موثر في منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدي و
هو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه وضع للتاكيد دون الوصف قيل الوصف فيه اصلي تقديرا
لانه فيه معنى الاجتماع فهو في الاصل وصف الا انه لا يجرى على موصوفه فقدر فيه الوصف وللقائل
ان يقول انه في الاصل من اى الصفات امن باب افعل الصفة كاحمر حمراء ام من باب افعل التفضيل
كالافضل والفضلى لا يستقيم الاول لجمعه على اجمعون ولو كان من باب احمر لما جمع بالواو والنون بل كان
جمعه بالنظر الى اصله على جمع مثل سود وادهم وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة على اجامع مثل
اساود واداهم اما اجمعون فلا يجوز لا قبل الغلبة ولا بعدها وكذا لا يستقيم الثاني لكون مونثه
على فعلاء ولو كان من باب افضل لكان مونثه على جمعى كالفضلى والاخرى اجيب بانه يحتمل ان يكون
من باب احمر بدليل تانيثه على جمعاء الا ان اجمعون شاذ ويحتمل ان يكون من باب افضل بدليل جمعه
على اجمعون وعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى الا ان تانيثه على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف
لوزن الفعل والصفة التقديرية اما على قول من اعتبر التوكيدي فاجمع عنده غير منصرف لوزن الفعل
والتعريف التوكيدي كما سيجيء في قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية فان قيل الوصف موثر في ادبر
تصغير ادور جمع دار مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار
عارض التصغير قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له
وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله **فلا تضره الغلبة**
جواب شرط محذوف اى واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضية على الوصفية
الاصلية لان العارض لا يعارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له
فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف العام
فلذلك اى فلاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه صرف اربع

فی مررت بنسوۃ اربع وان اجتمع فیہ الوزن والوصف لعروض الوصف لان وضعہ للعدد المخصوص فان قیل صرف اربع یجوز ان یکون لکونہ قابلا للتاء لا لعدم کون الوصف الاصلی فکیف یصح ہذا التفریع قیل المراد بالتاء التاء اللاحقۃ قیاسا وفی الاربعۃ تلحق التاء علی خلاف القیاس اذ القیاس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذکر وامتنع عن الصرف اسود و ارقم اسمان للحیۃ السوداء او علی سبیل الغلبۃ العارضۃ وادہم اسم للقید علی سبیل الغلبۃ العارضۃ لاصالۃ الوصف وعدم مضرۃ الغلبۃ لان اسود فی الاصل بمعنی ذی سواد وارقم بمعنی ذی رقم وادہم بمعنی دہمۃ ای سواد فان قیل لم اعتبروا الوصف الاصلی بعد غلبۃ الاسمیۃ ولم یعتبروا ہا بعد العلمیۃ فی نحو احمر علما قیل لان العلمیۃ وضع ثان فوجب اعتبارہا واذا اعتبرت ذہبت الوصفیۃ للتضاد بینہما بخلاف غلبۃ الاسمیۃ فانہا عارضۃ فلا تعارض الاصل علی ان غلبۃ الاسمیۃ لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف علی ما مر بخلاف صیرورتہا علما فانہا تخرجہا عن الوصفیۃ بالکلیۃ فحاصل الفرق ان غلبۃ الاسمیۃ لا تنفک عن ملاحظۃ معنی الوصف وفی العلمیۃ عدم ملاحظۃ غالبا فکم من اسود سمی باحمر وبالعکس فان قیل ما وجہ اجتماع النتیجۃ والتعلیل فی قولہ فلذلک قیل الفاء للنتیجۃ واللام للتعلیل لانہا تدل علی ابتناء صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادہم علی المشار الیہ بلفظ ذلک ہو اشتراط کونہ فی الاصل وعدم مضرۃ الغلبۃ ایاہ وہذا الابتناء اثر الاشتراط المذکور فیصح الفاء للنتیجۃ واللام للتعلیل فعلی ہذا کان قولہ صرف راجع الی اشتراط کونہ فی الاصل وقولہ وامتنع الی عدم مضرۃ الغلبۃ ایاہ فیصیر التقدیر فصرف اربع فی مررت بنسوۃ اربع لاجل اشتراط کون الوصف فی الاصل وامتنع اسود وارقم وادہم لاجل عدم مضرۃ الغلبیۃ ایاہ فیکون فی قولہ فلذلک لف وفی قولہ صرف کذا وامتنع کذا نشر فان قیل کیف تمتنع اسود و لیس فیہ سبب سوی الوصف الاصلی لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حیث یقال للحیۃ الانثی اسودۃ فکیف یصح التفریع الثانی قیل قد ذکرنا ان المراد بالتاء التاء اللاحقۃ قیاسا وفی اسود تلحق التاء علی خلاف القیاس ان یقال فی مونثہ سوداء لکن التاء الملحقۃ بسبب غلبۃ الاسمیۃ انہا عارضیۃ فلا عبرۃ لقولہ التاء او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولہا بالاعتبار الذی امتنع عن الصرف واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلی وہو بہذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا حیث یجیء مونثہ بہذا الاعتبار سوداء وانما یقبلہا باعتبار غلبۃ الاسمیۃ العارضۃ وہو بہذا الاعتبار غیر ممتنع عن الصرف فتحقق فیہ الوصف ووزن الفعل

وقولہ

وقوله وضعف عطف على قوله صرف اى لاجل اشتراط كون الوصف فى الاصل جزما لا وهما ضعف **منع أفعى من الصرف** وهو اسم للحية **واجدل** اسم للصقر **واخيل** اسم للطاير الذى فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث و اجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعنى يحتمل ان يكون افعى مشتقا من الفعوة و هو الخبث افعى بمعنى الخبيث وسمى الحية به لخباثتها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوى وسمى الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كنيجان جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذى خيلان وسمى الطاير الذى سمى به لانه ذو خيلان اى ذى نقوط ونقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفات عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع افعى الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعى او يقول وامتنع منع افعى قيل معناه وضعف منع من منع افعى من الصرف لان منعه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع فى بحث التانيث فقال **التانيث بالتاء** الجار والمجرور صفة التانيث اى التانيث الكاين بالتاء **شرطه** فى منع الصرف **العلمية** اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علما فقوله التانيث مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله العلمية خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء الاول وانما شرطت العلمية فى التانيث ليصير التانيث لازما لعلمية لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث فى معرض الزوال فيكون معدوما من وجه فلا يؤثر فى منع الصرف ولا بد لمنع للاسم عن اصله وهو الانصراف من دليل قوى وذلك هو التانيث من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قايمة فى مررت بامراة قايمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء من غير العلمية لا يوجب لزوم التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قايمة فان قيل ما بالهم اعتبروا اللزوم فى علة منع الصرف ولم يعتبروا ذلك فى علة البناء حتى بنى لا رجل واحد عشر وبا زيد ونحو ذلك مع عروض علته البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف فى خلاف الاصل لان سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل لان علة البناء قوية حتى اثرت مفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير معاضدة ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى فان العلمية لا يشترط فيهما لان التانيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام العلتين **والتانيث المعنوى** وهو الذى لم تظهر تاوه **كذلك** اى كالتانيث بالتاء فى اشتراط العلمية فى منع الصرف لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث فى معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف حبيح فى مررت

بامرأة عجمي مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذا صرف ارنب مع تحقق وزن الفعل
والتانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي المؤنث اللفظي في كونهما مشروطا
فيهما العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وفرغ من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال
وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز
تاثيره اما شرط وجوب تاثيره فان يكون مع العلمية **الزيادة على الثلثة** اى ثلثة احرف **او تحرك
الاوسط** اضافة المصدر الى الفاعل **او العجمة** انما اشترط في تحتم تاثيره احد هذه الامور الثلاثة
لان منع الصرف لاجل الثقل الحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن احد الامور الثلثة لكان المؤنث
ثلاثيا ساكن الاوسط غير عجمي فيكون في غاية الخفة التي من شانها ان يعارض ثقل احد السببين
فتزاحم تاثيره فاشترط احد هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر
الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان
لسان العجم ثقيل على العرب ولقايل ان يقول ما لم جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي لم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة في مثل هند ورعد كما تعارض ثقل التانيث
تعارض ثقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان اوفق اللهم الا ان
يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض الحال وشرطا في البعض واثرت منفردة
في منع الصرف عند الكوفية فيجاز ان لا يعارض الخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب ضعيف
فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تاثيره احد الامور الثلثة وانما اختص تحتم تاثير المؤنث المعنوي بهذا
الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب التاثير على كل حال لقوته بظهور علامته
في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله وشرط تحتم تاثيره قيل
انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح
فهند يجوز صرفه لخلوه عن جميع شرايط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية **وزينب** اسم
امراة كهند **وسقر** اسم جهنم **وماه وجور** اسما قريتين **ممتنع** خبر له وزينب وما عطف عليه
اى ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب و
تحرك الاوسط في سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط
او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العجمة
فيهما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون العجمة سببا موثرا في منع الصرف والعجمة في ماه وجور غير

معتبرة فی کونها سببا مؤثرا فی منع الصرف بل اعتبرت الترجیح امر التانیث والتقویة لہ اذ لولاھا
لکان الاسم فی غایة الخفة التی من شانھا ان تعارض ثقلہ ولا یلزم من کونھا مرجحة مقویة سببا
مؤثرا فی منع الصرف فالحاصل ان تاثیر الشئ علی نوعین علی طریق الشرطیة کالزیادة علی الثلثة
فی التانیث المعنوی او علی طریق السببیة کالعدل فی ثلث والعجمة فی الاعجمی الثلاثی الساکن
الاوسط من القسم الاول اذ لو کانت سببا فیہ لسمی نحو لوط ونوح غیر منصرفین فی کلام فصیح
اوغیر فصیح ولم یسمع **فان سمی بہ** ای بالمؤنث المعنوی **مذکر فشرطہ الزیادة علی الثلاثة**
لیکون الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث **فقدم** ان سمی بہ مذکر **منصرف** لفوات التانیث لفظا
لکونہ خالیا من علامة التانیث وحکما لفوات الحرف الرابع الذی ھو فی حکم تاء التانیث ومعنی
لکونہ اسم مذکر حکما فان قیل ینبغی ان یکون غیر منصرف لوجود تاء التانیث حکما لان حرکة الوسط
فی حکم الحرف الرابع الذی ھو فی حکم تاء التانیث ولھذا قالوا فی النسبة الی حبلی حبلیٌّ وحبلوی
بحذف الالف وقلبھا ولم یجوزوا فی نحو حباری الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انھم جعلوا نحو
جبری بمنزلة حباری فلم یجوزوا فیہ الا الحذف وان کانت الالف رابعة لتنزیل حرکة الوسط منزلة
الحرف الخامس فھذا دلیل علی ان حرکة الوسط فی حکم الحرف عندھم قیل لم یعتبر ھھنا تحرک الاوسط
لان اعتبار نایب النایب بعید **وعقرب** انہ سمی بہ مذکر **ممتنع** لوجود الزیادة التی فی حکم
تاء التانیث فان قیل نحو کلاب مؤنث معنوی ولو سمی بہ مذکر صرف مع وجود الزیادة وکذا
نحو رباب علم امراة ایضا مؤنث معنوی ولو سمی بہ مذکر صرف ایضا مع وجود الزیادة قیل
المراد بالمؤنث المعنوی الذی لم یفتقر تانیثہ الی تاویل ولم یکن منقولا عن مذکر فیخرج نحو
کلاب لان تانیث الجمع بتاویل الجماعة لا بنفسہ للفظ فلا یعتبر تانیثہ وکذا یخرج نحو
رباب حیث کان فی الاصل مذکر بمعنی سحاب ثم نقل منہ وجعل علم امراة فاذا جعل بعدہ
علم رجل لا یکون غیر منصرف لانہ یرجع بعد تسمیة المذکر بہ الی ذکورتہ الاصلیة ولم
یعتبر التانیث المتخلل بین المذکرین کما لم یعتبر الطھر المتخلل بین الدمین ثم لما فرغ عن بحث
التانیث شرع فی بحث المعرفة فقال **المعرفة شرطھا ان تکون علمیة** اراد بالمعرفة
التعریف اذ العلة المانعة للصرف ھی التعریف لا المعرفة اذ المعرفة ھو الاسم الذی فیہ
التعریف کما ان النکرة ھی الاسم الذی فیہ التنکیر وانت تعلم ان الاسم الذی فیہ التعریف
لیس بعلة کما ان الاسم الذی فیہ التانیث او العجمة وھو المؤنث والاعجمی لیس بعلة بل العلة

المع
بحث

هي التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لموافقته ما ذكر في التعداد وانما ذكر المعرفة في التعداد ليستقيم
الوزن ولقايل ان يقول ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونها
علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يصير
المعنى المعرفة شرطها كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير المستكن في قوله ان تكون
فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونها علما واجيب بانه لو طرح
قوله ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فحينئذ لا يخلو اما ان يجري
قوله المعرفة على الحقيقة او يراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها
كونها علما وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى التعريف
شرطه كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد في العلم ليستقيم
على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم
تكرار الكون لان الياء التحتانية في العلمية للنسبة والتاء الفوقانية للتانيث دون
المصدرية فيصير المعنى التعريف شرط كونه منسوبا الى العلم لا الى غيره من المضمرات
والمبهمات واللام والاضافة فيصح سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون فافهم
وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او الابهام كان الاسم مبنيا
منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم وان كان باللام
او الاضافة كان موثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلايم ان يوثر في
منع الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا التعريف
المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اي وقالوا انه غير منصرف للتانيث
والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرف كما ذهب اليه البعض بدليل سكوته
عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا عنده لوجب ان يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب
المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا تعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير المنصرف
لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف يقال
قرأت الكتاب اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل
سكوته عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تاكيدا للنكرة كقوله قد صرت النكرة يوما اجمعا
لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل المعرفة

سببا

بحث العجمة

سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية على التنكير فان قيل لما كانت العلمية غير موثرة في منع الصرف عنده كيف قال اخرا وما فيه علمية موثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة موثرة قيل كلام اخره جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز بارادة التعريف العلمي بالعلمية بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث المعرفة شرع في بحث العجمة فقال **العجمة** وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية **شرطها ان تكون علمية** اي كونها منسوبة الى العلم **في العجمة** اي في اللغة العجمية **وتحرك الاوسط** عطف على قوله ان تكون **او زيادة على الثلاثة** اي ثلثة احرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علما في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط اومع الزيادة على الثلثة وانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لوكانت جنسا لتصرف فيها العرب مثل تصرف كلامهم من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت فيه العلمية بعد ذلك نحو لجام وفرند بخلاف ما اذا كان علمية فالعجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود العجمة والعلمية وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة اذ لولا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شانها ان تعارض احد السببين فتزاحم تاثيره فان قيل العجمة موثرة في قالون اسم احد رواة قراة نافع مع انه لم يكن علما في العجمية بل كان اسم جنس لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراة نافع ابو عيسى لجودة قراته قيل انه لما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمية فان قيل العجمة موثرة من ماه وجور مع انه ليس فيهما تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيهما غير معتبرة في كونها سببا موثرا بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا موثرا فان قيل ما الم يجعل تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة في العجمة شرط جواز تاثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المؤنث الثلاثي المعنوي تقديرا لان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها في التصغير نحو هنيدة ودعيدة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجح بزيادة النقل في حق جواز التاثير على ان العجمة لو جاز تاثيرها بدون التحرك والزيادة لسمع نحو نوح ولوط غير

منصرف فى كلام فصيح اوغير فصيح كما سمع ذلك فى نحو هندٍ و دعد ولم يسمع فعلم ان التحرك او
الزيادة فى العجمة شرط تاثيرها و فى التانيث المعنوى شرط تحتم تاثيره هذا على اختيار المصنف
وعند غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تاثير العجمة كما انها شرط تحتم تاثير المؤنث المعنوى
وما ذهب اليه المصنف اصح **فنوح منصرف** لعدم تحرك الاوسط وعدم الزيادة على الثلاثة
هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند و دعد **وشتر** بفتح الشين والتاء اسم
بقعة **وابراهيم ممتنع** كل واحد منهما عن الصرف لتحرك الاوسط فى شتر والزيادة على
الثلاثة فى ابراهيم ولو قال فنوح و فرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون
نوح نظير فوات الشرط الثانى وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات
الشرط الاول وهو كونها علمية فى العجمية فحينئذ كونتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول
نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذكر نتيجة الشرط الثانى لانه مختلف فيه لان العجمة مع الثلاثى
الساكن الاوسط موثرة عند البعض وغير مؤثرة عند البعض فذكر نتيجتها هنا ما للشانه بخلاف
الشرط الاول فانه متفق عليه لا نزاع فيه لاحد لان العجمة النكرية غير موثرة بالاتفاق فلم
يصرح بذكر نتيجته ثم لما فرغ عن بحث العجمة شرع فى بيان الجمع فقال **الجمع شرطه** فى منع الصرف
صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى اولها مفتوح وثالثها الف بعدها حرفان او ثلثة
اوسطها ساكن وقيل هى الصيغة التى اولها لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير يجوز ان يجمع جمع السلامة
نحو صواحبات جمع صواحب وقيل هى صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد مصابيح فان قيل تخرج من
هذا التفسير نحو ضوارب وجعافر واساور واناعيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل وزن
الاول فواعل ووزن الثانى فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان هذه الجموع
موثرة فى منع الصرف واجيب بان المراد الوزن العروضى وهو المساواة فى الحركات والسكنات
لا التصريفى وهو تغيير الزايد بالزوايد والاصلى بالاصلى فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله **بغير هاء**
حال عن صيغة منتهى الجموع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاءٍ والمراد بالهاء تاء التانيث
اى بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير فى الوقف هاء وانما اشترط فى تاثير الجمع
صيغة منتهى الجموع لتكون صيغة لازمة مصونة عن قبول التكسير والتكسير والتصغير فيؤثر وانما
اشترط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة
فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل فى قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء

وياء

وياء النسبة لكان اولى ليخرج مدايني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس لجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض دايما وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لورد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا انسب الى الجمع رد الى الواحد فلفظه جمع ومعناه مفرد كالانصاري والاعرابي والانباري فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة فانه جمع وقيل يخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة وظلمة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكرسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس والواحد نحو تمرة وتمر ورومي وروم ومن حيث ان كل واحد منهما محل الاعراب نحو بصري وقايمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بهما نحو لهما فرعا وان المنسوب فرع المنسوب اليه كان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدايني لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحده وفي هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دايما وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث يرد عليه اكلب في اجمال فانهما جمعان لا نظير لهما في الاحاد واجيب بان المراد عدم النظير في الاحاد من كل وجه ونحو اكلب واجمال وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما بما ثلاثة في قبول التصغير والتكسير على لفظه لانهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه **كمساجد** مثال الجمع الذي بعد الفه حرفان **ومصابيح** مثال الجمع الذي بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن **واما فرازنة** جمع فرزون وهي شيء من الشطرنج **منصرف** لفوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع وجود تانيث المبتداء وهو فرازنة لان المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لتحقق العلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكلة مسماه والممنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا فكيف يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم

عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه منصرف اذ ليس فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء فی فرازنة عارضة والعوارض تعتبر فی حکم العدم فلم لا يعتبر هذه التاء فی حکم العدم فلا يدخل فی قوة جمعيته قتور فينبغی ان تونث صيغة منتهی الجموع مع التاء العارضة قيل انما لم يعتبر التاء فی حکم العدم لانها وان کانت عارضة لکن لها اثر فی تغير الاوزان کما فی وزن الفعل نحو يعملة فانه منصرف وان کانت التاء عارضة لما ان لها اثرا فی تغير الاوزان علی ان التاء فی وزن فعاللة موضوعة مع الکلمة لعدم استعمال اشاعب وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتکلم وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة علی النفی ما لم يکن مبنيا علی دليل واجيب بانهما لو کانا مستعملين لسمعا فی موارد استعمالهما ولما لم يسمعا حکمنا بانهما غير مستعملين فيکون هذا النفی مبنيا علی الدليل فان قيل کلمة اما فی قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان يکون لتفصيل ما اجمله کما هو اکثر استعمالاته او للاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما التی للتفصيل يجب تعدده وکذا الثانی لسبق کلام اخر واما التی للاستيناف يجب عدم سبق کلام اخر قيل فسر بعض الشارحين الاستيناف بعدم سبق الاجمال وهنا کذلک فيصح ان يکون للاستيناف ثم يرد هنا اشکال وهو ان صيغة منتهی الجموع بغيرها لا يؤنث فيها الا الجموع **وحضاجر علما للضبع** ای لجنس الضبع وهی انثی الضبعان **غير منصرف** اتفاقا مع انتفاء معنی الجمع فيه والحکم ينتفی بانتفاء العلة المنحصرة فينبغی ان يکون منصرفا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان العلة هی الجمع منتفية فيه بل هی موجودة اعتبارا **لانه** ای لان حضاجر **منقول عن الجمع** لانه فی الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمی به الضبع لعظم بطنها علی المبالغة فهو غير منصرف بالجمع الاصلی القايم مقام العلتين مع وجود الشرط کما ان اسود اسما للحية غير منصرف بالوصف الاصلی ولقائل ان يقول فعلی هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يکون فی الاصل کما قال فی الوصف اجيب بانه يمکن ههنا اعتبار مطلق الجمع بارادته فی الحال او فی الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمکن اعتبار مطلقه ولقايل ان يقول ما لم اعتبر فی حضاجر الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه جمع للضبع وهی لا يطلق الا علی الانثی والذکر ضبعان واجيب بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة

ونکرة

ونكرة ولم يوجد في النكرة العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان
حضاجر غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع ثم
اعلم ان قوله وحضاجر مبتداء وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من ضمير قوله غير
منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا النافية حيث
يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب وما وقع في بعض الشروح انه مفعول
اعني ففيه نظر لان النصب بتقدير اعني لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او الترحم او الاختصاص
وههنا لم يوجد شئ منها وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتداء محذوف
اى هو علم والجملة معترضة ثم ههنا سوال اخر وهو ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
او المنقول عن الجمع **وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر** اى عدم صرفه اكثر
استعمالا وهو مذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروالة
فاجاب عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله **فقد قيل** انه لفظ **اعجمي** وقع في كلام
العرب **حمل على موازنه** اى ما يوازنه اى يوافقه في الوزن من العربية نحو اناعيم
وقناديل لان الاعجمي دخيل والدخيل لا بد ان يلحق بنوع والموازن بالالحاق اليق و
احرى لانه جنسه والدخيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه وثانيهما
ما اشار اليه بقوله فقد **قيل** انه لفظ **عربي جمع سروالة تقديرا** اى فرضا لانه
لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع او المنقول
عنه ولم يوجد شئ منهما فيه فقد قيل انه جمع تقديرا بفرض انه جمع سروالة استعمل بمعنى
السروالة او بتسمية كل قطعة من السراويل سروالة حفظا لقاعدة العرب كتقدير العدل
في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتداء وكلمة اذا في قوله اذا لم يصرف الشرط وقوله وهو
الاكثر جملة معترضة وقوله فقد قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله
اعجمي خبر مبتداء محذوف اى هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله
والا فمفعول ما لم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على
موازنه صفة الاعجمي او خبر لمبتداء محذوف اى هو اعجمي محمول على موازنه وقوله عربي خبر
مبتداء محذوف اى هو عربي وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله تقديرا
مصدر محذوف العامل اى قدر تقديرا او مصدر لقيل اى قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض

او مفعول لہ ای قیل جمع سروالۃ لفرض ذلک **واذا صرف** سراویل وہو الاقل دل علیہ وہو الاکثر **فلا اشکال** ولا حاجۃ حینئذ الی الحمل والتقدیر فان قیل یشکل حینئذ منع مصابیح وقنادیل من الصرف حیث وجد فی الاحاد نظیرہما والجمع مشروط بعدم النظیر فی الاحاد فکیف ینفی جنس الاشکال قیل خبرلا محذوف ای فلا اشکال فیہ ای فی سراویل باعتبار انتفاء الجمعیۃ والاشکال المذکور فی مصابیح وقنادیل لا فیہ واما الجواب عن اشکال منع مصابیح و قنادیل مشکل اللہم الا ان یقال ان مجئ المفرد علی ہذہ الصیغۃ قلیل غایۃ القلۃ اذا لم یعرف علی ہذہ الصیغۃ مفرد سوی سراویل فلا یعبأ بہ ولقایل ان یقول ان کلمۃ اذا تدل علی ان صرف سراویل کثیر الوجود لانہا تدخل علی شرط کاین مقطوع الوجود ولیس الامر کذلک فلو قال وان صرف مکان واذا صرف لکان اولی لیدل علی ان صرفہ قلیل الوجود لان کلمۃ ان تدخل علی شرط مشکوک الوجود **ونحو جوار** والمراد بنحو جوار کل جمع منقوص علی وزن فواعل سواء کان یائیاً کجوار او واویاً کدواع ولم یتعرض الواوی لصیرورتہ بعد الاعلال مثل الیائی فنحو ہذا الجمع **رفعاً وجراً** منصوبان علی الظرفیۃ ای فی وقت الرفع والجر **کقاضٍ** خبر لقولہ ونحو جوار ای مثل قاضٍ فی اسکان الیاء لثقلہا علیہا وحذفہا لاجتماع الساکنین وتعویض التنوین عنہا لجبر النقصان وفی النصب کضوارب لخفتہ وہو غیر منصرف فی الاحوال الثلث عند الجمہور وہو اختیار المصنف لان الیاء ثابت تقدیراً فیکون ہذہ الصیغۃ ثابتۃ تقدیراً وذہب الزجاج الی انہ منصرف فی الرفع والجر والتنوین للتمکن لانتفاء صیغۃ منتہی الجموع لفظاً لانہ صار بعد الاعلال مثل کلام وسلام وہذا بناء علی ان الاعلال مقدم علی منع الصرف عندہ وعند الجمہور منع الصرف مقدم علی الاعلال ودلایل الفریقین مذکورۃ فی المطولات ثم اختلف الجمہور فی اصلہ فقال الاکثر ہم اصلہ فی الرفع والجر جواری وجواری منونین بناء علی ان الاصل فی الاسم الانصراف فاسکنت الیاء استثقالا وحذفت الساکنین وجعلت التنوین التی کانت للتمکن عوضاً عن الیاء المحذوفۃ واضمحل عنہا معنی التمکن وخلصت للتعویض فلم تسقط عن غیر المنصرف اذ الممنوع فیہ تنوین التمکن دون العوض نظیرہ تاء اُخت وبنت فانہا کانت للتانیث حیث کان اصلہما اخوۃ وبنوۃ بالتحریک فجعلت بعد حذف اللام عوضاً عنہا حتی طولت فی الخط ولا یصیر فی الوقف ہاء وقیل اصلہ فی الرفع جواریُ مرفوعاً غیر منون لمنع الصرف فاسکنت الیاء استثقالا وحذفت اکتفاء بکسرۃ ما قبلہا

كما فى يدع الداع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض وفى الجر بجوارى ممنوعا عن الصرف فتنزلت الفتحة الواقعة فى موضع الجر منزلة فى الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبقى الفتحة فى الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق؎ ولو ان عبد الله مولى هجوته ؞ ولكن عبد الله مولى مواليا ؞ والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى فى البيت وارد على خلاف القياس او محمول على الترخيم بان كان اصله موالى لى بفتح ياء المتكلم فرخم موال بحذف اللام لانها صارت اخرا بطول مدة بعده حذف الياء ثم اشبعت فتحة ياء لى فصار مواليا وقد جاز الترخيم فى غير المنادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين فى الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت الساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع فى بحث التركيب فقال **التركيب** وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية احد الجزئين فلا يرد النجم وبصرى علمين **شرطه** فى منع الصرف **العلمية** ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الثانى **وان لا يكون التركيب باضافة** لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر منعه **والاسناد** لان التركيب الاسنادى يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافى له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافة والاسناد ولا الجزء الثانى صوتا ومتضمنا للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما قيل عدم اشتراط كون جزء الثانى صوتا ظاهر لانه مبنى وكلا منافى المعرب فتركه اعتمادا على ظهوره خمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتاثير التركيب فلعل المصنف اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثانى متضمنا للحرف وقوله **مثل بعلبك** خبر مبتداء محذوف اى وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك المكبر ثم جعل علم ملد بالشام ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع فى بيان الالف والنون فقال **الالف والنون اذا كانا فى اسم** غير صفة **فشرطه** اى فشرط ذلك الاسم **العلمية** اى كونه علما ليتحقق السبب الثانى او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفى التانيث او ليلزم الزيادة بالعلمية **كعمران** اى هو مثل عمران **او صفة** عطف على قوله اسم اى واذا كانا فى صفة **فانتفاء فعلانة** اى فشرطها انتفاء فعلانة لئلا ينتفى شبهها بالفى التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما يعنى كما ينتفى حمراءة ينتفى سكرانة وقيل شرطها **وجود فعلى** بعد ان كان على فعلان ليتحقق شبههما بالفى التانيث باختلاف صيغتى المذكر والمونث فلينتفى

حكم التركيب

بيان حكم الالف والنون

فعلانة بوجود فعلى لان كل فعلان يجي مؤنثه فعلانة وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض في رحمن حيث
ينتفي فيه فعلانة بدون وجود فعلى فلا حاجة الى وجود فعلى لانتفاء فعلانة واجيب بانه نادر
والنادر كالمعدوم على ان انتفاء فعلانة لعروض اختصاصه بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني
انه لو كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة
وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يقفوا منه مونثا لا من لفظه بالتاء
ولا من غير لفظه اعني فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث انا لا نسلم ان وجود فعلى
مطلوب لاجل انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون
وبين الفي التانيث لاختلاف صيغتي المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا لوجه ان كان يحصل
به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه مثل تاثير
انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعلى لفظة اعني
فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق وكلمة من في قوله **ومن ثم اختلف في رحمان** للسببية
وثم بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى المكان البعيد وههنا للاشارة الى المكان الاعتباري يزاد
فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب في الاصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة
لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب ره زيدا وقه عمروا بالهاء لانك اذا
وقفت عليها قلت رهْ وقهْ ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثمة بالتاء من
غلط العامة اي لاجل ان بعضهم شرطوا في تاثير الالف والنون انتفاء فعلانة وبعضهم وجود
فعلى اختلف في رحمان حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة
لانتفاء رحمانة وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزام انتفاء فعلانة الذي
هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى في رحمان لاختصاصه بالله تعالى وهو عارض
فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص وهو القياس على النظاير ودون في قوله **دون سكران و
ندمان** ظرف اختلف يعني اختلف في رحمان ولم يختلف في سكران وندمان بل اتفق على منع سكران
لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود فعلى وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط على
كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى اذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله او صفة محل نظر لانها لاحد
الشرطين فيقتضي ان لا يتحقق المشروط وهو الالف والنون الا في احد الشرطين اي في الاسم او في الصفة وليس
الامر كذلك بل يتحقق في كلا الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يصح الترديد بين الشرطين واجيب بانه ترديد

بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار ماهية المشروط حيث اجتمع في الكلي كلا الشرطين فيصح الترديد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في بحث وزن الفعل فقال **وزن الفعل شرطه** في منع الصرف **ان يختص به** اي شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل بان لا يوجد في الاسم الا منقولا عن فعل او اعجمي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته قيل كثيرا ما يضاف الشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول زيد ابو عمرو واخوه او استاذه ونحوها من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا الاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاص فيه لانه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف كشمر مبنيا للفاعل مشددا **وضرب** مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا اختبر واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل او اعجميا نحو خضم وبقم **او يكون** عطف على قوله ان يختص به وقوله **في اوله** خبر يكون قدم على الاسم وهو قوله **زيادة** اي مزيدا وعلى حقيقة وقوله **كزيادته** صفة زيادة اي كائنة كزيادة الفعل وهي احدى حروف اتين نحو يزيد وتغلب احمد نرجس فالحاصل ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال او يكون في اوله زيادة كزيادته ولم يقل او يغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب للغلبة فلم يترك الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب ويقال انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يؤثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر بالاجماع فان قيل قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في افعل فان وزنه ليس بغالب في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو ارنب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو افتح فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب هو وجود زيادة كزيادة الفعل

في اوله وبيان الغلبة ان افعل في الاسم ثلثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة انواع افعل التعجب نحو
ما احسن زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب فعل الصفة نحو احمر من حمر يحمر وافعل المتكلم من باب
اخر نحو افتح وافعل الماضي من باب الافعال مما جاء لابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي نحو الجم واشفق
وافعل الماضي من باب الافعال ما له ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضي ما جاء في باب الافعال
لابتداء الفعل فبقي افعل المتكلم من المضارع من باب اخر وافعل الماضي من الافعال ما له ثلاثي سالما عن
المعارضة فثبت غلبته في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احمر عين الزيادة فيلزم
اتحاد الظرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول
وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظروفا للاخص او يقال معناه اول حروفه
الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله غير قابل للتاء حال عن الضمير المتصل في اوله اي
غير قابل لتاء التانيث المتحركة وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا
يتحقق شبهه فان قيل اسود قابل للتاء لمجئ اسودة لحية الانثى مع انه ممتنع عن الصرف للوصف ووزن الفعل
وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب اخر قيل المراد بالتاء التاء
اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في مونثه سوداء لكن التاء لحقته
بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا تغيره بقبوله التاء وفي الاربعة ايضا يلحق التاء على خلاف القياس لان القياس
ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر او نقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها الا باعتبار الذي امتنع عن الصرف
لاجله واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجئ مؤنثه بهذا الاعتبار
سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فيتحقق فيه الوصف
ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن ثمه اي لاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
احمر عن الصرف للزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء فيوجد المشروط وهو الامتناع عن الصرف وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر
لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذا المشروط يوجد بعلة عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه
فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا ان يقال انه شرط في حكم العلة كحفر البير في الطريق فيؤثر في وجوب
الحكم وانصرف يعمل مع الوصف الاصلي يقال رجل يعمل اي قوى على العمل انما انصرف للزوم عدم المشروط
عند عدم الشرط لاسيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان

يعمل

يعمل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة يعملة اى قوية على العمل فبعدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف
اما اذا سمى به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع فى بيان
علل منع الصرف شرع فى بيان ما ذهب تاثير هذه العلل بذهابه فقال ما فيه علمية مؤثرة كلمة
ما موصولة اى الاسم الذى او الممنوع الذى فيه علمية مؤثرة اى موجبة مع غيرها منع الصرف سواء
كانت بطريق الشرطية كما فى التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا فى اسم
او بطريق السببية كما فى العدل ووزن الفعل وفيه احترازا عن نحو مساجد وحمراء وحبلى اذا سمى بها
فان العلمية غير مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع
الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظى يتحقق بعد العلمية وقبلها
فان قيل قد جعل المصنف الجمعية والتانيث من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا قد جعل
العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فما هذا الا تناقض قيل انما جعل العلمية ههنا مؤثرا اما بناء
على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمى من العلمية على ما مر فى بحث المعرفة وكلمة اذا فى قوله اذا نكر
للشرط وهو الظاهر او للظرفية فان كانت للشرط كان قوله صرف جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت
خبر الما الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبر الما الموصولة وقوله اذا نكر ظرف لقوله صرف اى الاسم
الذى فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو رب ميعاد وقطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله
بواحد من جنسه وذلك اذا وقع فى الشركة الاتفاقية بان سمى جماعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد لقيته
او رب زيد لقيته واما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحبه بصفة من الصفات فحينئذ جاز
تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار مبطل عادل محق وكما
يقال رب حاتم اى رب جواد وانما صرف وقت تنكيره لما تبين اى لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام
من الخطاب بيان ما اى من ان العلمية لا تجامع حال كونها مؤثرة الا ما هى شرط فيه كلمة ما عبارة عن سبب
منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع اى لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة
الا سببا هى اى العلمية شرط فى ذلك السبب هو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا
كانا فى اسم وقوله الا العدل ووزن الفعل استثناء مما وقع بعد الاستثناء الاول اى لا تجامع
مؤثرة غيرها هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كعمر واحمد فانها تجامعهما مؤثرة حيث امتنع عمر
للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيهما حيث امتنع ثلث واحمر من غير
العلمية ثم لما قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كان لواهم ان يتوهم ان هذه الضابطة ليست

بکلیة لجواز ان یفرض اسم یجتمع فیہ ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمیۃ فاذا نکر ذلک الاسم بقی
فیہ سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمیۃ لیس بشرط فیہ حتی ینعدم المشروط عند عدم الشرط فدفع
وہم بقولہ وھما ای العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانھما فلا یکون الا احدھما
ای فلا یوجد الا احدھما الا المتضادان لا یجتمعان فلا یبقی بعد التنکیر سببان وفی ھذا الاستثناء نظر
لانہ ان قیل فی معناہ فلا یوجد سبب الا احدھما کان علی خلاف الواقع حیث یوجد فی الخارج سبب
غیرھما وان قیل فی معناہ فلا یوجد سبب منھما الا احدھما کما ھو الظاہر کان استثناء الکل من الکل
لان قولہ احدھما لم یرد احد معین وھو ایضا بمعنی واحد منھما فیکون حاصل المعنی فلا یوجد سبب
منھما الا سبب منھما ویمکن ان یقدر بقرینۃ ما سبق فلا یوجد سبب غیرھا ھی شرط فیہ الا احدھما
فیستقیم المعنی واللفظ وفیہ نظر لان استثناء الکل من الکل باق من حیث المعنی لان ماصدق
علیہ قولہ غیرھا ھی شرط فیہ لیس الا العدل ووزن الفعل فیکون حاصل المعنی فلا یوجد سبب
من العدل ووزن الفعل الا احدھما ای احدھما واجیب بان مفہوم قولہ غیرھا ھی شرط فیہ
عام یتناول العدل ووزن الفعل وغیرھما وان کان المراد منہ ھھنا العدل ووزن الفعل و
عموم لفظ المستثنی منہ من حیث اللفظ والمفہوم کاف لصحۃ الاستثناء وان کان ماصدق علیہ
خاصا الا تری ان الرجل اذا کان لہ اربع نسوۃ فقال نسائی طوالق الا فلانۃ وفلانۃ وفلانۃ وفلانۃ
صح الاستثناء حتی لم تطلق واحدۃ منہن مع انہ استثناء الکل من الکل من حیث المعنی لان ماصدق
علیہ قولہ نسائی لیس الا ھذہ الاربع المستثناۃ لکنہ جعل استثناء البعض من الکل باعتبار
المفہوم قولہ نسائی عام یتناول الاربع المستثنات وغیرھا وان کان ماصدق علیہ ھی الاربع المستثنات
فالحاصل ان استثناء الکل من الکل لفظا باطل وحکما صحیح وذلک لان الاستثناء لما کان تصرفا
فی التکلم یشترط صحۃ التکلم لا احتمال الحکم فافہم فاذا نکر ذلک الاسم ای الاسم الذی کانت العلمیۃ
فیہ مؤثرۃ بقی بلا سبب فیما ھی مؤثرۃ فیہ بطریق الشرطیۃ حیث ینعدم المشروط عند عدم
الشرط فلا یبقی فیہ سبب او علی سبب واحد فیما ھی مؤثرۃ بطریق السببیۃ لا بطریق الشرطیۃ
وھو العدل ووزن الفعل وخالف سیبویہ الاخفش بنصب الاخفش لا غیر فی مثل
احمر المراد بمثل احمر کل ما کان صفۃ فی اصلہ مقترنا بسبب اخر فیدخل فی ھذا الحکم مثل سکران
علما حال من معنی المماثلۃ ای خالف سیبویہ الاخفش فیما یماثل احمر حال کونہ علما او تمیز عن النام
بالاضافۃ من العین الموصوف ای فی علم مثل احمر علی نحو علی لثمرۃ مثلھا زید ای علی الثمرۃ زید

مثلها وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية و
ليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير يدل عليه قوله **اذا نكر** فانه ظرف خالف سيبويه الاخفش
في مثل احمر وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما
استاد سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث
قرينه وهو ابو الحسن على بن سليمان والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح المفصل
فلو نصب الاخفش كانت نسبة المخالفة قصدا الى الاستاد وهى غير ملائمة بربتبة وفيه نظر لان
نسبة المخالفة قصدا الى التلميذ ابعد من الملائمة لانها توجب العقوق ولو كانت المخالفة لاظهار
الحق لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في
عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف
وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة رح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية
رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا يكون الكلام من حيث المعنى من الضابطة
المذكورة كانه قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الا مثل احمر فانه اذا نكر بعد العلمية يبقيه
سيبويه غير منصرف **اعتبارا للصفة** الاصلية بعد التنكير كما اعتبرت الصفة الاصلية في
اسود اسما للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبر لان الساقط بالعلمية التى هى وضع ثان ساقط
عن درجة الاعتبار بخلاف اسود اسما للحية فان الوصف فيه معتبر عنده لان غلبة الاسمية
عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية
على ما مر بخلاف ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود
بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وللاخفش ان يقول
ان الوصفية تزول بالعلمية للتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير تنكير العلم اما بالشركة
الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى
كلا التقديرين لا يرجع احمر بعد التنكير الى معناه الاصلي وهو من له الحمرة فكيف يعتبر
الوصف الاصلي بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد
التنكير بل المراد انه كان ثابت لكونه اصليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان
كان علما وفي احمد احامد فلولا اعتبار الوصفية فيه لما ساغ لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان
سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اى خالف سيبويه

الاخفش لاجل اعتباره الصفة الاصلية او على انه مميز عن نسبة فى مثل احمر اى خالف سيبويه الاخفش من حيث اعتباره للصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف اى خالف سيبويه الاخفش حال كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا اى خالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل رجع القهقرى او بحذف مضاف اى خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار للصفة الاصلية واضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا لعدم اتحاد فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية وهو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سيبويه ايضا بحذف الضمير اى خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة الاصلية والجار والمجرور فى محل النصب على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعنى ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية فى مثل احمر بعد التنكير لا فى حال العلمية ثم هنا اشكال يرد على سيبويه فى وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه ان اعتبر الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زايلا فيلزمه ان يعتبر فى حال العلمية الاصالة ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزمه اى سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلى والمراد بباب حاتم كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء علميته لما يلزم من اعتباره اعتبار متضادين وهو الوصف والعلمية فى حكم واحد وحدة فردية وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علة الشئ اذا كانت ذات جزئين يلزم عند سيبويه اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين فى حكم واحد كلا محالة فعدم اعتبار الوصف الاصلى ههنا لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين فى حكم واحد وحدة فردية بخلاف اعتبار الوصف والعلم فى منع الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين فى حكم واحد لكنه وحدة نوعية وهو جايز ووجه التضاد بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قيل اعتبار الضدين فى حكم واحد فى حاتم انما يلزم لو كان امتناعه بالعلمية والوصفية القائمين وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه ان اعتبر الوصف الاصلى بعد التنكير فى احمر وان كان

فيلزمه ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للصفة الاصلية الزايلة
والعلمية القايمة لما ان الوصف الاصلي معتبر عنده لاصالته وان كان زائلا كما في احمر بعد التنكير وكما في
اسود بعد غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القايمة والصفة الاصلية الزايلة اذ لا تنافي بين كون الشي
وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الزايل والعلمية القايمة قيل سلمنا
ان العلمية قايمة والوصف زايل لكن كون الوصف زايلا والعلمية قايمة ينافي الاجتماع ولا ينافي التضاد
فتحققت الضدية بينهما فلو امتنع نحو حاتم من الصرف لزم اعتبار الضدين في حكم واحد لا محالة فان قيل
قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادين في حصول اختلاف آخر
الكلمة وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل الصفة والعلمية ليستا بعلتين حقيقتين طبيعتين
لمنع الصرف بل هما علتان جعليتان واعتباريتان لمنع الصرف واعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع
بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف آخر الكلمة وتحمل الضدين
لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا مرد للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبارهما
بدون التاثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال التغير والاختلاف وان كان كل واحد منهما حكما واحدا
ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال الحالة الاخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار الضدين
في حكمين لا في حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعلق بقوله لا يلزمه والنفي اذا دخل على فعل فيه قيد يتوجه ما توجه
ذلك النفي الى ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا كقولك لم يأتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل ههنا
مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزمهم سيبويه باب حاتم ان لم يلزم اعتبار متضادين في حكم وليس الامر
كذلك قيل انه متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي اي انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين
فيصح المعنى وجميع الباب باللام او الاضافة باللام في الباب للعهد والباء للسببية متعلق بقوله
ينجر اي جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة ينجر بالكسر الجملة خبر لقوله وجميع الباب اي ينجر
بصورة الكسر اذ الكسر من القاب البناء فيستحيل اللا انجرارية فلا بد من حذف او تجوز فان قيل لا فايدة في
قوله بالكسر اذ يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة ينجر قيل ليس الامر كذلك بل هذا القيد مناط
الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام واضافة ينجر لكن بصورة الفتحة وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة
الكسر نحو مررت بالاحمر وبعمركم واختلف في تعليل انجراره بصورة الكسر فمن قال ان الجر والتنوين
كلاهما يسقطان عن غير المنصرف قصدا قال انما ينجر لان اللام والاضافة لكونهما من معظم خواص الاسم يقويان
جهة الاسمية ويبعدان عن معنى الفعل فيضعف تاثير شبهه فصار الاسم منصرفا فينجر بصورة الكسر وانما كانتا

من معظم خواص الاسم لانهما يمتزجان به امتزاجا تامّا ويجعلان الاسم النكرة معرفة ويقومان مقام التنوين الذي له زيادة تنافر مع الفعل لدلالته على القطع عما بعده والفعل متصل بفاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا اليه فانهما لا يمتزجان به امتزاجهما ولا يحدثان في معنى الاسم شيئا ولا يقومان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم يجر غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر يسقط عنه تبعا للتنوين فقال انما يجر لان الجر يسقط منه تبعا للتنوين الساقط لشبه الفعل وههنا لم يسقط التنوين بشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر فبقي الاسم غير المنصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم المعرب باعتبار الانصراف وعدمه شرع في تقسيم اخر المعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال **المرفوعات هو ما اشتمل** كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية صفتها اي هو اسم او معرب اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني زيد وابوه والزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتملهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتداء وهو ضمير الفعل لا محل له من الاعراب وهو عايد الى المرفوعات وانما ذكره ووحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات او لانه عايد اليها بتاويل كل واحد ولانه عايد الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان سايلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل الملحقات ويحتمل ان يكون التاء والياء لافادة معنى المصدرية اي كونه فاعلا فيراد كونه فاعلا حقيقة او حكما ليدخل الملحقات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع وليتناول الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب **فمنه الفاعل** مبتداء تقدم خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او فمن

المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرفت من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وساير المرفوعات ملحق به على الصحيح لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في الاخبار اذ الاصل ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضًا يكون اصلا بخلاف المبتداء فانه ليس بهذه المثابة ولان عامله لفظي وعامل المبتداء معنوي واللفظي اقوى من المعنوي واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده بخلاف المبتداء وفيه نظر لان الركنية لا ينافي الحذف الا ترى ان المبتداء والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فعدم حذف الفاعل لا يدل على ركنية فكيف يدل على كونه اشد في باب الركنية ولان رفع الفاعل لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء فان رفعه قد ينسخ بدخول باب ان وعلمت وكان فيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضا بدخول الحروف الزايدة نحو كفى بالله وما جائني من احدٍ واجيب بان الزوايد مما لا يعتد بها وقيل اصل المرفوعات المبتداء وهو مذهب سيبويه لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدًا او مشتقا فان الخبر يصح اشتقاقه وجموده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتداء يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد نحو عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الفاعل اسم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل وللقائل ان يقول قد يسند اليه معنى الفعل ايضًا كالظرف نحو زيد في داره عمرو ويعتبر عنه بمعنى الفعل لا لشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب المصنف وصاحب لباب الاعراب وعند الاكثرين هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب الجمهور ولم يقل في تعريفه او معناه وانما قال او شبهه ليتناول زيد قايم ابوه وعمرو حسن وجهه وقدم عليه عطف على قوله اسند وحال بتقدير قد اي وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز

عن نحو زيد فى زيد ضربه لانه ما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه قيل بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا فى المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه مسند الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد فى بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه وقوله على جهة قيامه به حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك الاسم وطريقة قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه فانه ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشرى وغيرهما هذا القيد فى حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد وطال عمرو فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو ولكنهما على جهة القيام ايمان بهما فان قيل يدخل فى هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا نحو جائنى زيد اخوك وقام زيد وعمرو حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذى اسند اليه الفعل وزيد فى بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذى اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع فى بيان احكامه فقال والاصل ان يلى الفعل اى الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذى اسند اليه بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شىء من المفاعيل ولواحقها لان الفاعل كالجزء منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن اما الاولى فلترك الفعل واما الثانى فلان الاصل يحتمل المعانى بخلاف الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعات الاشتقاق وهو من المحسنات على ما عرف من علم البديع فلذلك الفاء النتيجة واللام للتعليل على ما مر فى بحث الوصفية اى لاجل ان الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل جاز ضرب غلامه زيد بنصب غلامه ورفع زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر

حكم الفاعل

وامتنع ضرب غلامه زيدا برفع غلامه ونصب زيدا اى امتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالته لتقدم الفاعل عليه هذا عند الجمهور
خلافا للاخفش وابن جنى فانهما جوّزاه تمسكا بقول الشاعر ؛ جزى ربه عنى عدى ابن حاتم ؛ جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل ؛ فان ضميره به عايد الى عدى وهو متاخر والجواب ان الضمير للمصدر
لا لعدى اى جزى رب الجزاء لدلالة جزى المقدم عليه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر فى تنازع الفعلين
عند اعمال الثانى قيل الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة والضمير فى غلامه مضاف اليه
وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول فى الاول اذا اعمل الثانى عند تنازع الفعلين مع كون
الاسم الظاهر مفسرا او ما قيل ان الضرورة قد دعت الى الاضمار قبل الذكر فى التنازع لشدة اقتضاء
الفعل للفاعل ولا كذلك ههنا اذ المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدى فى اقتضاء الفاعل
والمفعول به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على المفعول
به كالضرب مثلا فانه استعمال آلة التاديب فى محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من
يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما فى الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث
يفوت بفواته والمفعول به ليس بركن فتحققت الضرورة فى كلتا الصورتين واجيب بان المراد
بالضرورة ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعنى ان الاضمار قبل الذكر فى التنازع
لضرورة لتصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع فى كلام فيحتاج فى تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا
توجد تلك الضرورة ههنا لصحة حمله ما روى على غير الاضمار ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام
الفاعل شرع فى بيان حكم آخر وهو وجوب تقديمه تاخيره فقال **واذا انتفى الاعراب**
فيهما اى فى الفاعل والمفعول **لفظا** تميز اى من حيث اللفظ **والقرينة** عطف على قوله الاعراب
اى واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر نحو ضرب
موسى عيسى اكرم هؤلاء هؤلاء **او كان الفاعل مضمرا متصلا** سواء كان المفعول
اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا نحو ما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك
او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل **بعد الا** نحو ما ضرب زيد الا عمرا **او بعد معناه**
اى معنى الا وهو انما فانه بمعنى الا فى افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد
عمروا ثم انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان فى جعل انما بمعنى الا تساهل ثم كون انما بمعنى ما والا

اختيار المصنف والا فالمذكور في المفتاح وغيره هو ان انما متضمنة بمعنى ما والا لانه بمعنى ما
والا وقوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه اى وجب تقديم الفاعل على
المفعول اما في الصورة الاولى اى في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
بخلاف ما لو وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدى موسى وضربت موسى سعدى وضرب موسى
العاقل عيسى العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثانى فان فيها قرينة مقالية وهى تذكير الفعل
في المثال الاول وتانيثه في الثانى واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثرى موسى فان فيه
قرينة حالية وهو عدم صلاح الكمثرى للفاعلية فحينئذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان
قيل فقد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى
ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتداء والجملة الفعلية خبره والثانى ان يكون
موسى مفعولا تقدم على الفعل وكذا في اقايم زيدا جيز الوجهان احدهما ان يكون اقايم مبتداء وما
بعده فاعله الساد مسد الخبر والثانى ان يكون اقايم خبرا تاخر عنه المبتداء وكذا في غيرهما مما اجيز
فيه الوجهان او الوجوه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه قيل
الفرق مبنى على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد
المتكلم ما يخالف الاصل ملبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا
يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة للاصل كانا جايزين على الاحتمال
حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار
فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت
هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت
ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى
فاعلية موسى انت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول على الفعل وهو خلاف
الاصل وابتدائيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في الخبر الافراد فيستويان
في خلاف الاصل فلا يلزم اللبس كذا اقائم زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان لاستوائهما في مخالفة الاصل على
ما سنبين ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا فقس ساير الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور
الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه واما في الصورة الثانية اى في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلانه

اتصاله مانع من تاخيره لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه و
بين الفعل فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع المفعول بعد الا او معناها
فلانه لو اخر الفاعل لانقلب لقصر ذلك لان المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول
على الفاعل لانقلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمروا ان زيدا ليس
ضاربا لاحد الا عمروا فاما عمرو فيجاز ان يكون مضروبا بالغيره وبتقديم المفعول اي بقولك ما ضرب عمروا
الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول فقط بعد الا او معناها كلاهما بعد الا او معناها ثم قدم عمروا
على زيد نحو ما ضرب الا عمروا زيد فانه جايز عند الاخفش وعند القاهر سواء قصد استثناء عمرو و
تقديم الا عمروا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد احدا الا عمروا
وزيد بحيث لا ينقلب الانحصار المقصود وذلك لان الانحصار انما يقع فيما يلي الا فلو ذكر الفاعل
بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمروا فكانك قلت الضارب زيد لا غير ولو
ذكر المفعول بعدها فالانحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمروا زيد فكانك قلت المضروب
عمرو لا غير وذهب الاكثرون الا انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الا عمروا على
زيد او قصد استثناء امرين من امرين اما الثاني فللزوم استثناء شيئين من شيئين باداة واحدة
بلا عطف وهو لا يجوز لضعف الحرف واما الاول فللزوم الالتباس بالثاني ثم لما بين المواضع
التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع في بيان المواضع التي وجب فيها تاخيره عنه فقال
واذا اتصل به اي بالفاعل **ضمير مفعول** اي ضمير عايد الى المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى
ابراهيم ربه بكلمات **او وقع** الفاعل **بعد الا** نحو ما ضرب عمروا الا زيد **او بعد معناها**
اي معنى الا وهو انما نحو انما ضرب عمروا زيد **او تصل به** اي بالفعل **مفعوله** اي مفعول الفعل
وهو اي الفاعل **غير متصل** بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت وقوله **وجب تاخيره**
جواب للشرط السابقة اي وجب تاخير الفاعل عن المفعول واما في الصورة الاولى اي في صورة
اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اي في صورة
وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب لقصر المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على
الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لانقلب ذلك الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى
قولنا ما ضرب عمروا الا زيد ان عمروا ليس مضروبا لاحد الا لزيد فاما زيد فيجاز
ان يكون ضاربا لغيره وبتقديم الفاعل اي بقولك ما ضرب زيد الا عمرا ينعكس ثم

هذا اذا وقع مجرد فاعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب
الا زيد عمرًا فانه جائز لبقاء الاختصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو
ظاهر لفظ المصنف لان مثل هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرًا معمول فعل محذوف
ليس فيه تقديم الفاعل على مفعول واما في الصورة الثالثة اى في صورة انصال المفعول لان انصال
المفعول مانع عن تاخيره لمنافاة الانصال الفعل وانما قال وهو غير متصل احترازا عما اذا كان
الفاعل متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل على المفعول على ما مر **وقد يحذف
الفعل** كلمة قد للتقليل واللام للعهد اى قلما يحذف الفعل الرافع للفاعل **لقيام قرينة**
اللام بمعنى الوقت لا للعلة لان قيام القرينة شرط للحذف لا علة بل العلة الايجاز والاختصار
اى وقت حصول قرينة بمعنى الوقت لا للعلة لان قيام القرينة شرط للحذف لا علة بل العلة
الايجاز والاختصار اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف وقوله **جوازا**
صفة مصدر محذوف اى وقد يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة
في مثل قولك زيد خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المقول اى هو مثل مقولك وزيد بدل من
المقول اى كزيد والرفع محكى وفي بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف
لقوله جوازا فعلى هذا يكون زيد مضاف اليه والرفع محكى على التقديرين وقوله **لمن قال**
الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من موصولة وقال صلة اى زيد المقول الذى قال **من قام**
كلمة من هذه استفهامية مبتداة وقام خبره والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع
في الجواب فاعل فعل محذوف اى قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكور
في السوال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق الجواب لسوال وهو
من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك الا بتقدير الخبر
قيل لو جعل هذا من باب حذف الخبر يطابق السوال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام
سوال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا
يطابق الجواب السوال من حيث المعنى او يقال حذف الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل
يوجب حذف شطرها والتقليل في الحذف اولى ثم حذف الفعل كما يكون بقرينة السوال المحقق كما في المثال المذكور
يكون بقرينة السوال المقدر كقول ضرار النهشلي في مرثية يزيد بن نهشل **وليبك يزيد ضارع لخصومة**
الواو في قوله ليبك ليست بداخلة في البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر

غايب مبنى للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله ليبك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لانه من الشاعر لما امر بالبكاء بقوله ليبك يزيد اى على يزيد على
صيغة المجهول حرك السامع ان يسال قائلا من يبكيه جعل هذا السوال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله ضارع اى يبكيه
ضارع اى عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل لدلالة السوال المقدر عليه واللام فى قوله لخصومة بمعنى الوقت
متعلق بقوله ضارع ان لم يعتمد بشئ لان الجار والمجرور يكفيه رايحة الفعل اى يبكيه من يعجز عند الخصومة
او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه او خصومته مع غيره وانما يبكيه وقت الخصومة لضعف
حاله وقلة اخوانه فان يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلة ان اريد خصومة اعوانه
غيره معه وفيه نظر لان الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة عجزه وقت خصومة غيره اياه وكون
يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام
على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اى ضارع لاجل
خصومة غيره معه اى يبكيه من يعجز عند خصومة غيره معه وهذا البيت من كتاب سيبويه واخره
ومختبط ما تطيح الطوايح قوله **ومختبط** عطف على ضارع اى يبكيه ضارع ومختبط وهو سايل
العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد معطى للسايلين من غير وسيلة وقوله **مما**
تطيح الطوايح اى ما تهلك الحوادث ماله متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من
للسببية وما مصدرية والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوايح جمع مطيحة
على خلاف القياس كلواقح جمع لاقحة والقياس المطيحات والمطيحة هى الحادثة المهلكة اى يبكيه مختبط لاجل
اطاحة الطوايح ماله اى لاجل اهلاك المهلكات ماله او متعلق بقوله ليبك اى ليبك يزيد لاجل اطاحة
الطوايح اى لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغى ان يبكى على يزيد كل ذليل لا ناصر له
وكل فقير سايل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يعينه وان يزيد ناصر كل ذليل و من يغنيه
جابر فقير وقوله **وجوبا** عطف على قوله جوازا اى ويحذف حذفا واجبا **فى مثل وان احد من**
المشركين استجارك فاجره اى فى مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف
تفسيره استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر فيه المحذوف
فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل فيلزم الجمع بينهما كما فى المفسر باى وان
وعطف البيان نحو رايت غضنفرا اى اسدا ونحو قوله وناديناه ان يا ابراهيم ونحو جائنى ابو الفضل
زيد قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه

بالجمع لا يبقى المفسر محذوف فلا يكون المفسر تفسيرا للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل والفاعل جميعا فقال **وقد يحذفان معًا** اى الفعل والفاعل القيام قرينة نظيره **مثل نعم لمن قال** الجار والمجرور صفة نعم ان نعم المقول لمن قال او حال اى مثل نعم مقولة لمن قال **اقام زيد** تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بكلا لان نعم التى لتصديق ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جايز لا واجب ونعم قرينة لاسادمسد الجملة كذا قالوا ولقائل ان يقول ان سد الشئ مسد غيره قد يكون بان يفيد فايدته كما في اقايم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فايدة الجملة المحذوفة فيكون السوال قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغى ان يكون حذف الجملة هنا واجبا على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وذا امارة الوجوب والجواب عنه ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم اخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر ساير احكام التنازع استطرادا فقال **واذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعدهما** اى بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى واحد فيكون من باب تجاذبنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعا بعدهما وانما ذكر الفعلين لاصالة الفعل في العمل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجرى في غيرهما من الصفات ايضا نحو زيد ضارب ومكرم عمروا وبكر شريف وكريم ابوه وغيره ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجرى في اكثر منهما ايضا نحو ما جاء في الصلوة الماثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازا عن المضمر فان التنازع لا يجرى فيه بل يلحق بما يليه لئلا يلبس فيه جواز اعمال كل واحد منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم وضرب واكرم على صيغة الغائب وضربك واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه لا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالاخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر فلما لم تجر في المتصل لم يجر في المنفصل طردا للباب وانما قيد بقوله بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلتحق بالفعل الاول لانه ليستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت واكرمت وضربت زيدا واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا الى اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه الا اظهر

والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني الا ان يمنع مانع فيظهر وجه على ما ياتي في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى اخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب دون التركيب الفاء في قوله **فقد يكون** جواب اذا فعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعملت ايضا للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني الى اخره اي فقد يكون تنازع الفعلين **واقعا في الفاعلية** اي فاعلية الاسم الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا **نحو ضربني واكرمني زيد وقد يكون واقعا في المفعولية** اي في مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا **ضربت واكرمت زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية مختلفين** في الاقتضاء بان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعوليته معا نحو ضربني واكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعلا المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية معا حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالا من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في قوله فقد يكون يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر في الحال وصاحبها لا محالة وذا ممتنع ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون حالا من مفهوم الكلام وعامله المصدر المفهوم من الكلام والحال يجيء ان يكون عاملها معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف اي ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما رافعا والاخر ناصبا وقوله **ويختار البصريون** بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لايقاع الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة اي يختار النحاة المنسوبة الى البصرة **اعمال الثاني** عطف على الجزاء المحذوف اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون اي نحاة البصرة اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر وبان الاعمال الاول يستلزم

الفصل بين العامل والمعمول وهو خلاف الاصل اذ الاصل في المعمول ان يلي عامله وباستفاضة
الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل
الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول ومنه قوله
تعالى آتوني افرغ عليه قطرا حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه لما مر ومنه قول الشاعر ؎
ومكنا مدماة كان متونها ❊ جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ❊ حيث اعمل الثاني والا لقيل
واستشعرته لما ذكرنا ومنه قول الآخر ؎ قضى كل ذي دين فوفي غريمه ❊ وعزة ممطول معنى غريمها
حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لو عمل ذلك لقيل فوفاه لما قلنا واما
في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل معنى هو غريمها باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على
غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت على غير من هي
له يجب فيها ابراز الضمير اذا لم يضمر على شريطة التفسير فلما لم يبرز الضمير دل على انه قد اعمل الثاني
بخلاف ما لو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه وان كان صفة
جرت على غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمر بشريطة التفسير لان
الغريم تفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير **و** يختار **الكوفيون** اى نحاة الكوفة اعمال الفعل
الاول مع تجويز اعمال الثاني واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب
وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر ولا كذلك اعمال الاول فكان اولى وبقول امرء القيس
فلو انما اسعى لادنى معيشة ❊ كفاني ولم اطلب قليلا من المال ❊ فان كفاني ولم اطلب تنازعا في
قليل واعمل كفاني فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب اذ لا تفاوت في النظم
بين نصب قليل ورفعه مع ارتكابه خلاف الاصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلولا اعمال
الاول مختارا لما اختاره الشاعر اذ الفصيح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال
الاول هو المختار وجوابه يأتي في المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال
الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبهما وبيان كيفية العمال فقال **فان اعملت الثاني**
الفاء للتفسير وانما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اى فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل والمفعول **اضمرت الفاعل**
في الفعل **الاول** اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين
الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت

الزيدين وضربوني واكرمت زيدين وضربتني واكرمت هندا وضرباني واكرمت هندين وضربتني واكرمت هندات وقوله دون الحذف ظرف اضمر اي دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا سد شئ مسده كما في ما جائني الا زيد وفي ضرب زيد على صيغة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جايز في العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا فان قيل لم لم يظهر الفاعل في الاول عند اعمال الثاني لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار اليه مع امكان الاضمار خلافا للكسائي رح مفعول مطلق لفعل محذوف اي يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائي فانه يقول يحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جايز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شئ مسده فانه لم يوجد في كلامهم اصلا فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون سد شئ مسده نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم في الثاني وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا حيث حذف الا انا في الاول وهو الفاعل ونحو اضربن من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا لئلا يلتقي ساكنان وان ابقيت خطا لئلا يلتبس الجمع بالواحد نحو اطعام في يوم ذي مسغبة حيث حذف فاعل المصدر قيل ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعام في يوم ذي مسغبة من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع نسيا منسيا ويظهر اثر الخلاف بين القائلين بالاضمار وبين القائلين بالحذف في التثنية والجمع دون الواحد لكون الضمير بارزا فيهما ومستترا فيه فقال في الاضمار ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي الحذف ضربني واكرمني الزيدان او الزيدون بخلاف ضربني واكرمني زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل في الفعل الاول مضمر مستتر عند القايلين بالاضمار ومحذوف عند القايلين بالحذف وقوله وجاز جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اي وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله خلافا للفراء مفعول مطلق اي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم احد المحظورين الاضمار قبل الذكر اي حذف الفاعل وروى عن الفراء تشريك العاملين والاضمار بعد الاسم

الظاهر كما فی صورة تاخیر الناصب یقال ضربنی و اکرمنی زید هو وضربنی واکرمت زیدا هو ورواية المتن غیر مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف علی قوله اضمرت الفاعل ای وان اعملت الثانی حذفت المفعول ان اقتضی الاول المفعول ان استغنی عنه هذا شرط استغنی عن الجزاء لتقدم مایغنی عنه والجار والمجرور اعنی عنه مفعول مالم یسم فاعله ای حذفت المفعول ان کان اما استغنی عنه بان لم یکن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربنی زید واعطیت واعطانی زید درهما لان المفعول فضلة ولاضرورة فی اضماره قبل الذکر فیحذف لدلالة الاسم الظاهر علیه وانما لم یذکرمثل هذا المفعول تحرزا عن سماجة التکرار وانما لم یضمر ذلک تحرزا عن الاضمار قبل الذکر فی الفضلة واما الاضمار فی قولهم ربه رجلا فشاذ والا اظهرت ای وان لم یستغن عنه ای ان کان مالم یستغن عنه بان کان مفعولا ثانیا من باب علمت کان الاول مذکورا واظهرت المفعول نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا فان حسبنی وحسبت لما تنازعا فی منطلقا الاخیر واعمل فیه حسبت وجب اظهار مفعول حسبنی وهو منطلقا الاول لئلا یلزم الاقتصار علی احد المفعولین ثم لما فرغ عن تفسیر مذهب البصریین وبیان کیفیة اعمال الفعل الثانی شرع فی تفسیر مذهب الکوفیین وبیان کیفیة اعمال الفعل الاول فقال وان اعملت الاول عطف علی الشرطیة السابقة وهی قوله فان اعملت الثانی وان اعملت الفعل الاول کما هو رای الکوفیین سواء کان مقتضیا للفاعل او المفعول اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی اذا اقتضی الفاعل علی وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربنی زیدا وضربت وضرباني الزیدین وضربت وضربونی الزیدون واضمرت المفعول ایضا فی الفعل الثانی اذا اقتضی المفعول علی القول المختار علی وفق الظاهر نحو ضربنی وضربته زید وضربنی وضربتهما الزیدان وضربنی وضربتهم الزیدون وانما اضمرت المفعول فی الثانی لان اضماره لیس قبل الذکر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم علی مایضمر فی الفعل الثانی حکما فلا یحذف مع امکان اضماره الا ان یمنع مانع فتظهر استثناء مفرغ ای اضمرت المفعول علی المختار فی جمیع الاوقات الاوقت منع مانع عن الاضمار فحینئذ وجب اظهار المفعول وهو ما اذا کان مفعولا ثانیا من باب علمت مع ذکر المفعول الاول غیر مطابق للظاهر مثل حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا فان حسبنی وحسبتهما تنازعا فی منطلقا فاعمل الاول وهو حسبنی فجعل الزیدان فاعلا له

ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع يمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفعولا منفردا خالف لمن هو له وهو المفعول الاول وذا غير جايز لوجوب تحادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار وجب الاظهار وان كان مطابقاً للظاهر بضمير نحو حسبني وحسبته اياه زيد منطلقا ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقول امرء القيس من ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فقال وقول امراء القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع لفساد المعنى اى لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثبت من شرطه وجزايه وما عطف على احدهما منفياً والمنفي من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان مثبتان فعلى هذا قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة اى انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاني قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانه صار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد المؤثل المحذوف بدلالة البيت الثاني وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل ❊ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ❊ فيكون المعنى لو ثبت سعي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل لكنما اسعى لمجد مؤثل فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان متوجهين الى شيء واحد قال ابو علي الفارسي الواو في قوله ولم اطلب للحال دون العطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبت سعي لادنى معيشة وما كفاني قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب ليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه او لم يطلبه نعم

يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول عن الثاني على غير المختار ان كان قوله لم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية دون الجزاء وكان اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتداء وقوله منه ليس خبره وقوله كفاني في البيت جواب لو وفي الكافية بدل عن قول امرء القيس واضافة القول الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قيامه به شرع في تعريفه بحد على حدة فقال **مفعول ما لم يسم فاعله** واقيم هو مقامه اي مفعول لفعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عنه كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا **كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه** كلمة كل لبيان الاطراد فلا يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر في اقيم اي اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم اسناد اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اي انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال **و شرطه** اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله **ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة التفضيل الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغيرهما مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اي الى فعل ويفعل ونحوهما مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون موسى اي لكل جبار عادل كما هو الصفة المشتهرة لمسمى فعل ويفعل كونه ماضيا مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله موهما بان كل مفعول صالح لاقامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال **ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت** مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب زيد ان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام **وكذا لا يقع المفعول الثالث من باب**

اعلمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله
عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا ذاهبة **والمفعول له والمفعول**
معه كذلك اي المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل السوال
عن اللمية قيل بتمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار
اللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق يقال ضرب للتاديب وما يقال لا نسلم انه بعد
اظهار اللام جواب لم ففيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا للم لكونه صالحا لجواب
للم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب يصلح جوابا لمن
قال لم ضربت كما ان تاديبا صلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلل بعض
الشارحين بان النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا
فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانه يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر
بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع مطلق ولان هذا الدليل يقتضي الى امتناع اقامة الظرف ايضا
لان النصب فيما قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب والاشعار وقد
صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند اليه الفعل فلا يخلو اما
ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذفت يتغير ماهية المفعول معه ويخرج
عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم لما بين
المفاعيل التي لا يقع موقع الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال **واذا وجد المفعول به**
بلا واسطة في الكلام مع غيره من ساير المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي
ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر **تعين له** اي تعين
المفعول به لاقامته مقام الفاعل اي للاسناد الفعل اليه وانما تعين له لان الفعل المجهول لما بني له واسند
اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها فان قيل لا يترجح المفعول
المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل لان الفعل يتضمن المصدر
والزمان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم المكان بخلاف
المفعول به فانه مقتضي مدلوله من حيث ان المصدر يقتضي المحل من جهة الوقوع عليه ولا يستلزمه
فان الضرب في ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبا

المصدرية بل باعتبار الصفة التعديتة فان نفس المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت ان احتياج الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لا تترجح هي عليه قيل انما لم يترجح هي عليه لان الفعل المجهول لغيره مبنى لواحد من هذه المفاعيل فكان راجحا عليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قال مثاله كذا فانه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل التى تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل وللقائل ان يقول ان قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار نظر ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة وايضا له ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد قوله تعين وقوله يقول امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض فان لم يكن تامة لا ناقصة اى فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء اى فجميع المفاعيل مستوية في الاقامة لاستواء الجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد بجميع المفاعيل مع مفعول به لا يستقيم لابتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد بجميع ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه سواء في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والا فالبواقي سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد باب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اى المفعول الاول من الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من المفعول الثاني في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول

من اعطيت زيدا درهما فيه معنى الفاعلية اذ هو عاط اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيدا
جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو مكتس وفى الثانى منهما معنى المفعولية لانه ماخوذ مكتسى وما فيه معنى
الفاعلية فهو انسب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيد عمروا فان
كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وماخوذا بخلاف اعطيت زيدا درهما فان الثانى
لا يصلح ان يكون اخذا بل تعين لكونه ماخوذا فلا لبس فى اقامته ثم لما فرغ عن بحث الفاعل و
مفعول ما لم يسم فاعله شرع فى بحث المبتداء والخبر فقال **ومنها المبتداء والخبر** مبتداء
متقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل اى من المرفوعات المبتداء والخبر انث الضمير ههنا
لتانيث المعاد وذكره ثمه لتذكير الخبر وفى بعض النسخ ومنه المبتداء والخبر اى ومما اشتمل على علم
الفاعلية المبتداء والخبر وفى بعض النسخ المبتداء والخبر فعلى هذا يكون المبتداء مبتداء محذوف
الخبر اى ومنها المبتداء والخبر او ومنه انما حذف الخبر اكتفاء بما ذكر فى الفاعل ولذلك حذف ذلك
فى سائر المرفوعات الاتية وانما جمع المبتداء والخبر فى فصل واحد لمكان التلازم بينهما على ما
هو الاصل اذ الاصل فيهما اذا ذكر احدهما ذكر الاخر واما حذف احدهما فخلاف الاصل ولاشتراكهما
فى كون عاملهما معنويا وغير ذلك **فالمبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية**
قوله المبتداء مبتداء وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبره وقوله المجرد صفة
الاسم وقوله عن العوامل متعلق المجرد وقوله اللفظية صفة العوامل اى لعوامل المنسوبة الى
اللفظ لنسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى
المتلفظ اى لعوامل المنسوبة الى تلفظ لافظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى
الثانى بمعنى الملفوظ اى العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة والاشياء الملفوظة كلية
والعوامل بعض جزئياتها وفى قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والمراد بالاسم
اعم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا فيدخل فى الحد سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وتسمع
بالمعيدى خير من ان تراه وحق ان زيدا منطلق وفى قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز
عن الاسم الذى يدخل فيه عامل لفظى وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان
وعلمت كما فسرها العلامة جار الله الزمخشرى فى المفصل لانه عرف المبتداء وحده فبالحرى ان
يطلق بخلاف جار الله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتداء والخبر فانهما الاسمان
المجردان عن عوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما المجرد عن العوامل التى من شانها

ان تدخل عليهما وهى الابواب الثلثة وفروعها ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك
درهم فان قولهم بحسبك مبتداء وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زايدة
والحروف الزوايد مما لا يعتد به وقوله **مسنداليه** حال من الضمير المستكن فى قوله المجرد
والجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا وهو انما عمل لانه حال معتمدة على ذى الحال
وفيه احتراز عن خبر المبتداء والقسم الثانى من المبتداء فانه خارج من هذا القسم فان قيل
ما الداعى بضمير الفصل فى حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله قيل
اكتفى فى بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك
فى بعضهم ليكون صورا لتصريح دالة على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر ههنا ردا على من زعم
ان اسم الفاعل مبتداء وفاعله سد مسد الخبر كما قايم الزيدان لانه مسند به لا مسند اليه
ولانه اسم لا صفة واقعة بعد حرف النفى والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضى قصر
الخبر على المبتداء دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصورا على زيد
لا ان زيدا مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند
اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام مقصورا على المبتداء ان المبتداء مقصور
على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل بضمير الفصل رد من زعم لان الاسم المذكور
والصفة المذكورة مبتداء بلا خلاف واجيب بانه قد يجيئى لقصر المبتداء على الخبر كما يقال الكرم
هو التقوى ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اى اولئك هم المقصورون على الفلاح
لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصورا على الاسم
المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتداء غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد عن
العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب يقتضى سبق وجود
الثياب ولم يوجد فى المبتداء عامل قط قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود
كما فى قولك للحفار ضيق فم الركية والركية البير وقولك سبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله
تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلى اماتة وهنا من هذا القبيل فان قيل التجريد
نفى الوجود من حيث المعنى واللام فى العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذى لم يوجد فيه كل عامل
لفظى ونفى الكل يوجب نفى العموم كقولك لم يقم كل انسان لا عموم النفى كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت ان نفى العموم لا يفيد
نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفى الحكم من جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود

البعض لان تجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان
التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول واذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لاحى و
اثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفى لا نفى العموم فيكون المعنى هو الاسم
الذى لم يوجد فيه عامل لفظى او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط فيقيد نفى العموم ونفى العموم
يحتمل الشمول لعدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارجى كما فى قوله تعالى ان الله
لا يحب كل مختال فخور وان الله لا يحب كل افاك اثيم ولا تطع كل حلاف ذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح
على ان المبتدا هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى ويمكن ان يقال اللام فى قوله العوامل للجنس دون
الاستغراق فيبطل معنى الجمعية اى المبتداء هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظى فلا يرد ما ذكر اصلا
وقوله **او الصفة** عطف على قوله الاسم اى المبتداء هو الاسم المذكور او الصفة **الواقعة بعد**
حرف النفى او الف الاستفهام والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والجارى
مجراها كالمنسوب نحو ما قرشى اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدها ليحصل الاعتماد وفيه احتراز
عن قولك قايم زيد فان الصفة ليست بمبتداءة لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع
الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافى التعريف او هى لتقسيم المحدود دون الحد فضابطة
تقسيم المحدود ان يذكر فى صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وهنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا
القسمين اذا المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف فى شرحه لا قسيم الصفة كما زعم بعض
الشارحين فان قيل ان اريد به قسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فالظاهر ان المراد قسيم الصفة
ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل بالنظر الى المجموع او بقوله مسندا اليه فان المبتداء فى القسم
الاول مسند اليه وفى الثانى مسند به ولا يصح ان يراد قسيم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد اذ ليس
فى صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله **رافعة** حال من ضمير الواقعة او حال كون تلك الصفة رافعة
لظاهر بان كانت الصفة مفردة والظاهر الذى بعدها مثنى او مجموعا وانما قيد بالظاهر احترازا عن الصفة
الرافعة للمضمر نحو اقايمان الزايدان فانها رافعة لضمير عايد الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر لم يجز
تثنيتها لما عرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبرا ليس الا فان قيل يخرج
من هذا الحد مثل قايم انتما فان الصفة رافعة للمضمر مع انها مبتداة قيل المراد بالظاهر معناه
اللغوى وهو خلاف المستتر فلا يخرج ذلك فان قيل صفة الواقعة بعد هل الاستفهامية الرافعة
للظاهر مبتداة ايضا بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قايم زيد فلو قال بعد حرف النفى والاستفهام

لكان اشعل قبل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا فى ابتدائية قال بعضهم انها مبتداة وقال بعضهم انها
خبر فالمصنف اختار الاول كان ذكر الالف كالصالتها وان اختار الثانى كان ذكرها تقييدا واحترازعن هل
فان قيل الصفة الواقعة بعد لام الموصول الرافعة لظاهر مبتداءة ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القايم ابوه
زيد فلو قال بعد حرف النفى والف الاستفهام اولام الموصول كان اشتمل قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد
لام الموصول لان هذا القسم من المبتداء ضرورى يصار اليه لعدم وجه اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة
باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه توضيحه ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما
كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية والحرف لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعربت باعرابها
عادية كما ان الا الاسمية الكائنة بمعنى غير لما كانت فى صورة الا الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعرب
باعرابها عارية مثل زيد قايم مثال القسم الاول من المبتداء وما قايم الزيدان مثال الصفة
الواقعة بعد حرف النفى واقايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة فى
هذين المثالين مبتداة ليس بمسنداة اليها والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر فى اتمام الجملة فان
طابقت مفردا اى فان وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام اسما مرفوعا
مفردا واقعا بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين جاز الامران
احدهما كون الصفة مبتداة وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر فى اتمام الجملة والثانى كون الصفة
خبرا وما بعدها مبتداء بخلاف ما اذا طابقت مثنى او مجموعا نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون
فانها حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتداء ضرورى لا يصار اليه الا عند عدم وجه اخر
فلما جاز وجه اخر انتفت الضرورة قيل الضرورة هنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير
جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه فى الصفة سوى رفعها
على الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر فى منع تاخير المبتداء فى نحو زيد قام لزوم الالتباس
بالفاعل ولم يجز حينئذ وجهان اولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق
بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احد الوجهين
ان كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس اذا
لسامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وقام زيد من
هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير
المبتداء عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده

فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة ومخالفة للاصل كانا جايزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جايز والالتباس ممنوع وذلك **مثل اقائم زيد** فان وجهيه مستويان فى مخالفة الاصل اذا بتدائيته توجب تنوع المسند به مبتداء وهو خلاف الاصل وخبريته توجب تقديم الخبر على المبتداء وهو ايضا خلاف الاصل فاستوى الوجهان لجواز الوجهين هذا هو الفرق بينها وبين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ثم لما فرغ من بيان المبتداء شرع فى بيان الخبر فقال **والخبر هو المجرد عن العوامل اللفظية المسند به المغاير للصفة المذكورة** اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرد شامل للمبتداء بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثانى منه وانما لم يقل هو الاسم المجرد لان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هى هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما لم يقل هو الاسم المجرد اكتفاء بما قال فى المبتداء والجملة التى وقعت خبرا فى تاويل الاسم فان قيل يدخل فى الحد يضرب فى زيد يضرب ابوه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتداء فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتداء وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد لان القسم الثانى من المبتداء يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتداء وهو ضمير الفصل والمجرد خبره والمسند به صفة المجرد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين المبتداء والخبر شرع فى بيان احكامها على الترتيب فقال **واصل المبتداء التقديم** اى الاول فى المبتداء ومقتضى الدليل فيه ان يكون مقدمًا على الخبر لانه موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولانه عمدة البيان والخبر عمدة الافادة والبيان اهم والاهم اليق واحرى بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف المبتداء والخبر فان الاهم هو المبتداء لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام **ومن ثمّ** اى ولاجل ان اصل المبتداء التقديم **جاز فى داره زيد** مبتداء متقدم الخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز ذلك مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لمكان اصالة تقدمه **وامتنع صاحبها فى الدار** الجار والمجرور خبر لقوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة ثم

لما فرغ عن بيان بعض احكام المبتداء شرع في حكم اخر له فقال **وقد يكون المبتداء نكرة** كلمة قد للتقليل اى قلما يكون المبتداء نكرة فيه اشارة الى ان الاصل في المبتداء التعريف لكونه محكوما عليه والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك ان التنكير **اذ تخصصت** اى قل شيوعها دائما مها وحصل فيها نوع تعين **بوجه ما** كلمة ما زايدة او صفة بوجه اى بوجه اى وجه فان قيل بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام الى اخره ما وجب فيه هذا الاصل و تخلفه في المبتداء اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتداء نكرة واصله التعريف او يقال لما بين اصالة تقديم المبتداء شرع في بيان ما يلزم فيه تاخيره ويتخلف هذا الاصل في بعض الوجوه و ذلك اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل فعلى هذا كان المقصود من بيان وجوه تخصيص النكرة قوله في الدار رجل وذكر ساير الوجوه استطرادا فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم لهذا التلفيف والملايمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان لهذا التلفيف لكان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فتاخيره عن ساير الامثلة يابى هذا التلفيف **مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك** فان قوله ولعبد مبتداء تخصص بالصفة لان قوله قوله ولعبد يحتمل المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصا وحصل فيه نوع تعيين **وارجل في الدار ام امراة** فان قوله ارجل مبتداء تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان تكون معلومة للسامع قبل اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولا له قبل اجرايه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصار المبتداء كانه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ ام التي تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياق في تاويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه كذا في العباب **وما احد خير منك** فان قوله احد مبتداء عند

بنی تمیم تخصص بصفة العموم لان النکرة فی سیاق النفی تعم و فیه نظر لانہ جمع بین الضدین لان
معنی العموم ضد معنی الخصوص فکیف یحصل الخصوص مع العموم وکیف یوصف اللفظ الواحد
بالخصوص و العموم جمیعا واجیب انما یلزم الجمع بین الضدین لو ارید بالتخصیص ھنا التفرد الذی
ھو ضد العموم و الشمول ولیس کذلک بل المراد تقلیل الشیوع و الابھام الحاصل فی النکرات وھنا
کذلک لانہ لما نفی عن کل واحد من جمیع الناس ان یکون خیرا من المخاطب لم یبق للسامع اشتباہ
لان الاشتباہ انما یکون اذا اراد واحدا من الجماعة من غیر تعیین فیشتبہ علی السامع ان ذلک
الاحد من ھو فالتخصیص ھھنا یحصل بالعموم بھذا الطریق فلا یلزم الجمع بین الضدین فافھم ثم
ھذا التمثیل للمبتداء علی مذھب بنی تمیم لان ما و لا المشبھتین بلیس لا یعملان عندھم علی ما
عرف و شر اھرّ ذا ناب فان قولہ شر مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقدیرہ شر عظیم اھر الکلب
لا شر حقیر و ذلک لان التنوین فیہ للتعظیم فیدل علی صفة او تخصیص بکونہ فاعلا فی المعنی حیث کان
فی الاصل اھر شر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمیر المستتر فی اھرّ و البدل من الفاعل فاعل معنی ثم
قدّم لیفید الحصر لان تقدیم ما حقہ التاخیر یوجب الحصر فیکون المعنی ما اھر ذا ناب الا شر و انما
قدم التقدیم و التاخیر مع انہ وجہ بعید عن الفھم لضرورة تصحیح وقوع النکرة مبتداء ثم اعلم ان
المھر للکلب بالنباح المعتاد قد یکون خیرا بان یکون الجائی حبیبا او تاجرا او مخبرا بخبر مسرّة
و قد یکون شرا بان یکون الجائی لصا او عدوّا و المھر لہ بنباح غیر معتاد یتشاوم بہ و یخشی منہ
السوء و ھذا لا یکون الا شرا فعلی الاول یصح القصر بالنسبة الی الخیر و علی الثانی لا یصح القصر
لانہ لا یکون الا شرا فیقدر الوصف حتی یصح القصر فیکون المعنی شر عظیم لا حقیر اھر ذا ناب و
ھذا علی قول من قال بان التقیید بالوصف یدل علی نفی ما عداہ فنحو رجل طویل جائنی معناہ
لا قصیر و قیل ان ھذا القول انما یتکلم بہ العرب اذا سمعوا ھریر کلب فی وقت لا ھیرہ فی مثلہ الا
السوء فکان موردہ ھریرا یتشاوم بہ و یخشی منہ السوء و المراد بذی ناب الکلب و فی الدار
رجل فانہ قولہ رجل مبتداء تخصص بتقدیم الخبر الذی ھو ظرف متعین لکونہ حکما لانہ اذا
قیل فی الدار علم ان ما بعدہ موصوف باستقرارہ فی الدار فکانہ متخصص بالصفة بخلاف نحو
قایم رجل فانہ لم یتعین لکونہ حکما لجواز ان یکون قایم مبتداء و رجل بدلا منہ فلو قلنا بانہ
خبر یلزم الالتباس فلم یجز ذلک و فیہ نظر حیث یصح اقایم رجل مع ان ھذا الالتباس موجود
فیہ و سلام علیک فان قولہ سلام مبتداء تخصص بکونہ منسوبا الی المتکلم اذ معناہ

سلمتُ سلاماً عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فصار سلاماً عليك فعدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاماً عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سبحت معناه قلت سبحان الله ولبيت قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضاً مبتداء منكر فاحتاج في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاماً عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج سلمت سلاماً عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكونه الجزء محتاجاً اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بينّا قيل لا نسلّم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر قولي لئلا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح له وقد رد صاحب لعباب سلمك الله معرضاً من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتداء شرع في احكام الخبر فقال **والخبر** اللام للعهد اي خبر المبتداء **قد يكون جملة** لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتداء وقوله قد يكون جملة خبر فيصلح مثالاً لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقاً سواء كانت خبرية او انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية بدون تاويل نظير الجملة الخبرية **مثل زيد ابوه قائم** فزيد مبتداء وابوه مبتداء ثان وقايم خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول **وزيد قام ابوه** فزيد مبتداء وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتداء الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحباً بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء

متقدم الخبر وعند المخالفين الجملة الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اى بل انتم مقول فى حقكم لامرحبا بكم وزيد مقول فى حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة **فلا بد من عايد** يعود من الجملة الى المبتداء لان الجملة من حيث هى هى مستقلة بنفسها فاذا تعلق بشئ يحتاج الى عايد اى الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيره كاللام فى نعم الرجل فانه اما الاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس يشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظى واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر فالمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكوضع المظهر موضع المضمر فى نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وككون الخبر تفسيرا للمبتداء فى قوله تعالى قل هو الله احد ثم قوله بد مفتوح لانه اسم لا لنفى الجنس وقوله من عايد خبر لا وزعم بعض الشارحين ان الجار والمجرور متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لابد من عايد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد مضارعا للمضاف فيكون منصوبا لا مفتوحا على نحو لا حافظا للقران عندك والبد هو الفراق اى لا فراق من عايد **وقد يحذف** العايد بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه والمنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غير ذلك ومنه المحذوف فى المثال الاول حال من الضمير المستكن فى بستين والحال وان لم يتقدم على العامل المعنوى الا انها كانت ظرفا تقدمت عليه حيث اتسع فى الظرف ما لا يتسع فى غيره وفى المثال الثانى فى محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان اى منوان كاينان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتداء **وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة** اى الخبر الذى وقع ظرفا نحو زيد فى الدار وعمرو من الكرام فاكثر النحاة على انه مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العامة لدلالة الظرف عليه وذلك لان الاصل فى العمل الفعل فتقديره عاملا فى الظرف اولى ولانه اذا وقع صلة بجملة لا محالة فكذلك اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذى هو الاصل فى العمل اولى من جعله فرعا لفرعه وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فتقديره زيد فى الدار زيد حاصل فى الدار لان الاصل فى الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد فى الدار التقوى وليس كذلك ولان المقدر حال من الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اولى من القول بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتداء وقوله ظرفا حال وقوله فالاكثر مبتداء ثان وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتداء الثانى بحذف على اى على انه لان حذف حرف الجر من ان وان قياسى مستمر والجملة خبر المبتداء الاول وانما دخلت

الفاء في الخبر لان المبتداء متضمن لمعنى الشرط لكونه موصولاً بفعل فان قيل ما معنى الباء في قوله بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى المفروض وقوله بجملة حال اى قال الاكثر انه مفروض ملتصقا بجملة ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار و قال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل مقدرا الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو على ومن تابعه انه منتقل اليه ويشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال اولا ان اصل المبتداء التقديم شرع في بيان موجبات تقديمه وتاخيره فقال **واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام** كالاستفهام نحو **من ابوك** والشرط نحو من يكرمني فاني اكرمه وضمير الشان نحو هو زيد منطلق و دخول لام الابتداء على المبتداء نحو لزيد منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا ثم قوله ما موصوفة و قوله صدر الكلام فاعل الظرف هو قوله ماله او مبتداء متقدم الخبر والجملة صلة او صفة ومن في قولك من ابوك مبتداء وابوك خبره فان قيل من نكرة وابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة ظاهرا ومعرفة معنى لان معناه اهذا ابوك ام ذلك او زيد ابوك ام عمرو وام غيرهما مثل قولهم ما رايته منذ يوم الجمعة فان منذ مبتداء مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدة التي انتفت فيها الروية يوم الجمعة **او كانا معرفتين** اى او كان المبتداء والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد **او كانا** نكرتين **متساويين** في رتبة التخصيص **نحو افضل منك افضل مني** فان افضل منك مبتداء وافضل مني خبره وكلاهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع وانما لم يقل او متساويتين وان كان موصوفة مونثا لما ان تانيث لفظ النكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في التعريف والتخصيص فيستغني عن ذكر كونهما معرفتين فما وجه الاطناب قيل لو قال ذلك يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف كاشتراط التساوي في رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وقد وجب فيهما تقديم المبتداء على الخبر فصرح بقوله او كانا معرفتين تحرزا عن هذا الوهم وتنبيها على وجوب التقديم في المعرفتين مطلقا **او كان**

الخبر فعلا له عطف على قوله او كانا معرفتين واللام للعهد اى لو كان خبر المبتداء فعلا للمبتداء نحو زيد قام فان قام خبره وهو فعل للمبتداء وقوله وجب تقديمه جزاء الشروط السابقة اى وجب تقديم المبتداء على الخبر فى هذه المواضع اما فى الاول فلئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدره من على جملته فلا يبطل صدارته واما الثانى والثالث فلئلا يلتبس المبتداء بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة على تعيين المبتداء فلا يجب التقديم نحو بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان بنو ابنائنا مبتداء وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابناء الابناء منزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وكذا نحو قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مبتداء وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابيحنيفة لان ابا حنيفة منزل منزلة ابى يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازى رح الى ان تقديم المبتداء فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للمبتداء تقدم او تاخر لانه يدل على الذات والصفة للخبرية لانها تدل على المعنى النسبى المشروط فى الخبر فلا يلتبس المبتداء بالخبر وهذا ليس بسديد لان الخبر يصح ان يكون جامدا او مشتقا فى الصحيح مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبى ولان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتداء بمعنى الذات الذى اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذى اتصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الرابع فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل فان قيل الخبر فى اقايم زيد فعل للمبتداء ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى دون اللغوى واقايم ليس بفعل اصطلاحى وفيه شبهة فان قوله لم يابى هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوى فى ضمن الاصطلاحى فيخرج اقايم زيد فان قيل الخبر فى قولك الزيدان يقومان فعل للمبتداء مع انه لم يجب تقديم المبتداء بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المتصل فى يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه الضابطة فان قام مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن لم يعتبر لا صورة ولذا جاز اين فى اين زيد خبرا مفردا مع انه

لصلح

فیہ ضمیرا مستکنا ثم لما فرغ عن بیان موجبات تقدیم المبتداء شرع فی بیان موجبات تاخیرہ فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الکلام کالاستفهام ونحوہ نحو این زید** فان این خبر مفرد مشتمل علی ماله صدر الکلام وهو الاستفهام فان قیل الخبر فی این زید جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا لاکثر انه مقدر بجملة فکیف قال انه خبر مفرد قیل جوابه ما مرّ من ان المراد بالمفرد ما لیس بجملة صورة اذا الضمیر المستکن امر اعتباری لا صوری **او کان الخبر ظرفا مصححا له** ای للمبتداء المنکر ومخصصا له **مثل فی الدار رجل** فان قوله فی الدار خبر تخصص المبتداء وهو رجل بتقدیمه **او کان لمتعلقه ضمیر فی المبتداء** ای لمتعلق الخبر ضمیر کائن فی المبتداء بان یتصل بالمبتداء ضمیر یعود الی الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقة السادّ مسدّه **مثل علی التمرة مثلها زبدا** فان قوله مثلها مبتداء وقد اتصل به ضمیر عاید الی متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذی هو خبر وهذا المتعلق سادّ مسد الخبر او یقال الخبر هو مجموع قوله علی التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالکل والضمیر المتصل بالمبتداء عاید الی التمرة الذی هو متعلق الخبر وقوله زبدا تمیز عن التام بالاضافة زال عن الموصول ای حصل او حاصل علی التمرة زبد مثلها فی المقدار وانما قال هذا الکلام لان التمرة توکل فی العرب مع الزبد فالاسم المبهم المحتاج الی التمیز هو المثل لابهامه **او کان الخبر خبرا عن انّ** ای عن مفردان المفتوحة بان تقع ان مع اسمها وخبرها الماولة بالمفرد مبتداء **مثل عندی انک قایم** فان انّ المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنی المفرد مبتداء وعندی خبر ای عندی قیامک وقوله **وجب تقدیمه** جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف علیه ای وجب تقدیم الخبر علی المبتداء فی هذه المواضع اما فی الاول فلئلا یبطل صدارته ولا یرد علیه زید این ابوه لتصدّر این علی جملة فلا یبطل صدارته واما فی الثانی فلئلا یبقی المبتداء بلا تخصیص واما فی الثالث فلئلا یلزم الاضمار قبل الذکر واما اذا لم یلزم ذلک وذلک اذا لم یسدّ متعلق الخبر مسدّه فلا یجب التقدیم کما فی قولهم علی الله عبده متوکل فان قوله عبده وان کان مبتداء اتصل به ضمیر عاید الی متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله الذی هو خبر لکن لم یجب تقدیم الخبر حیث لا یلزم الاضمار قبل الذکر لعدم سدّ متعلق الخبر مسدّه واما فی الرابع فلئلا یلتبس ان المفتوحة بالمکسورة اللهم الا اذا لم یلتبس نحو لولا انک قایم حق لکان کذا **وقد یتعدد الخبر** کلمة قد للتقلیل او للتحقیق ای قد یتعدد خبر المبتداء فیکون اثنین فصاعدا وذلک ای التعدد جائز وواجب فالجائز ان تم المعنی بدونه **مثل زید عالم عاقل**

فان زيد مبتداء تعدد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض ولا يليق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام تختص بكل واحد منهما شرع فى بيان ما يتعلق بهما فقال **وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط** وهو كون الثانى ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثانى ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله وما مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التى حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى سبب لايصالها واتصافها بهم الا ان يراد السببية للحكم بها او للاخبار عنها اى ما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التى حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء فى قوله **فيصح دخول الفاء فى الخبر** للعطف وهو معطوف على قوله يتضمن واللام فى الخبر للعهد اى فيصح دخول الفاء الجزائية فى الخبر المبتداء اذا قصد سببية الاول للثانى او ملازمة الثانى للاول والا فلا قيل اذا قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب فى الخبر ليدل على قصد السببية والملازمة والا لم يجز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيجب لان قصد السببية والملازمة فى حيز الجواز دون الوجوب او يراد بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة جايزة لا واجبة لان الخبر كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريدها منها مع قصد السببية او الملازمة نحو الذى ياتينى له درهم **وذلك** اى المبتداء المتضمن لمعنى الشرط **هو الاسم الموصول** اى الاسم الذى وصل **بفعل وظرف والنكرة الموصوفة بهما** اى والنكرة التى وصفت بالفعل والظرف ولقائل ان يقول ينبغى ان يقول والنكرة الموصوفة به لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يفرد يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان الا ان يحمل على حذف المضاف من المضمر الموصوفة باحدهما اى باحد المذكورين نظير الموصول **مثل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم** الفاء جواب المبتداء الذى تضمن معنى الشرط وقوله او فى الدار ليس بترديد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال ياتينى ويقال فى الدار مكان ياتينى ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل رجل ياتينى او فى الدار فله درهم** اى يقال ياتينى ويقال فى الدار موضع ياتينى فان قيل عبارة الشيخ تشير الى ان المبتداء المتضمن لمعنى الشرط منحصر فى هذين القسمين اى فى الاسم الموصول

بفعل او ظرف وفى النكرة الموصوفة بهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضى الحصر والمبتداء
الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والمبتداء المتضمن لمعنى حرف الشرط نحو من يا تنى فله درهم
وما عملت اليوم فانت تجزى به غدا والمبتداء الموصوف بالاسم الموصوف بفعل او ظرف كقوله
تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر
قيل كلامنا فيما اذا دخل الفاء فى الخبر لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء فى القسمين الاولين
لحرف الشرط لا لتضمن المبتداء معنى الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثانى
فلان كل واحد من من وما يتضمن معنى حرف الشرط ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من
لزوم الفاء فى مواضع اللزوم والجواز والامتناع فى مظانها وجعل الماضى مستقبلا حتما وجزم
المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم فى خبره الفاء وان كان
جملة اسمية لما ذكرنا ان قصد السببية والملازمة امر جائز لا واجب ولا يجعل الماضى بمعنى
المستقبل حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين فى هذا
الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف فصح الحصر و **ليت**
ولعل اذا دخلا على المبتداء المتضمن لمعنى الشرط ما نعان دخول الفاء فى الخبر
بالاتفاق اى باتفاق النحويين فلا يقال ليت او لعل الذى يا تينى او فى الدار فله درهم
وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل يا تينى او فى الدار فله درهم ثم انهم بعد ما اتفقوا على
كونهما مانعين دخول الفاء اختلفوا فى تعليله فعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن
المبتداء معنى الشرط وقد بطل لازم الشرط وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان الشئ ينتفى بانتفاء
لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما لان الشرط
يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتداء وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك
لافادتهما التمنى والترجى فان قيل باب كان وباب علمت ايضا ما نعان دخول الفاء فى الخبر
بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة
بالفعل لا مطلقا فالمعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل ما نعان بالاتفاق فان قيل
ما وجه تخصيصهما ببيان الاتفاق ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا ما نعان
بالاتفاق قيل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها بعضا فى المنع والاتفاق بخلاف
الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والحق بعضهم ان بهما** اى الحق بعض النحويين

وهو سيبويه ان المكسورة المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لبطلان صدارة
الشرط بدخولها خلافا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل يؤكده ونقل
بعضهم الخلاف على العكس والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واجاب
عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف
بدليل تركها مع ان في بعض الايات نحو في قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند
ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير
في الاية الاولى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم خزي في الاخرة لان لهم عذاب
جهنم وفي الاية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه ملاقيكم وفي
هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرورة
وان حملها على التعليل يأباه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونها مانعة
ولا يدل على كونها زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتدا الذي تضمن معنى الشرط في حيز
الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن
فما وجه تخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع
بدليل الاستعمال القراني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة
ان الخلاف فيها قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الخلق ان المفتوحة
وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف
واجيب بانه وجد الاستعمال القراني في ان المكسورة دون غيرها فحمل القول بالمنع على انه
مرجوع وفيه نظر ان الفاء في الاستعمال القراني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلاف
الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدا والخبر شرع في بيان
حذفهما فقال **وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت اي وقت حصول
قرينة لفظية او عقلية **جوازا** صفة مصدر محذوف اي حذفا جائزا للايجاز والاختصار
مع حصول الغرض بالقرينة **كقول المستهل** خبر مبتدا محذوف والقول بمعنى المقول
اي نظيره مثل مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند روية الهلال **الهلال والله**
اي هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس

للنظر الى مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتداء ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة وانما اتى بالقسم لئلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصروا وانما خص القسم جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم فى كلامهم كثيرا فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما فى المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتداء محذوف وكما فى الصفة المقطوعة بالرفع نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم ان النعت كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك وكما فى زيد الخبز اكله بنصب الخبز اذ لابد من اضمار ناصب للخبز لكون اسم الفاعل الذى بعده مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا كان هو خبرا لا يجوز ان يكون اكله ايضا خبرا له للاستغناء المبتداء عنه ولا يجوز ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان الموكد لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتداء لا يكون فى رفع اكله وجه وانما لزم حذف المبتداء ههنا لئلا يتوهم انه كلام اخر غير مفسر فلم لم يذكر هذا القسم اعنى حذفه بطريق الوجوب وقيل حذفه بطريق الوجوب قليل جاء فى مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل بالمعدوم فكانه لم يجئ وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يجئ فى كلامهم وعللوه بكون المبتداء ركنا فى الكلام وحذف الركن غير شايع وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافى وجوب الحذف بموجب الا ترى ان الخبر ركن فى الكلام ايضا وقد يجب حذفه ثم لما فرغ عن بحث حذف المبتداء شرع فى بيان حذف الخبر فقال **وقد يحذف الخبر جوازا** اى حذفا جايز القيام قرينة ونظيره **مثل خرجت فاذا السبع** فان السبع مبتداء خبره محذوف اى فاذا السبع موجود او حاصل والقرينة لحذف هذا الخبر هى اذ المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يصح ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصلح خبرا عن الجثة والعامل فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف او هو معطوف على قوله خرجت اى خرجت ففاجات زمان السبع موجود والجملة المضاف اليها الزمان بمعنى المفرد اى خرجت ففاجات زمان وجود السبع

فيكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل المفاجات المقدرة متعدية فيكون اذا مفعولا به لا ظرفا فلا دلالة على الخبر المقدر عاما قيل المفاجاة المقدرة ههنا تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب اذا للظرف مفعولا به بل بقي ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا اي خرجت فاذا السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملغى والظرف الملغى يصح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب المبرد الى ان اذا المفاجات ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرد في نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك خرجت ففي ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب بدل عنه لا خبر وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اي وقد يحذف الخبر حذفا واجبا وذلك **فيما التزم في موضعه غيره** كلمة ما موصوفة اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع الخبر اي في تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدرية حينية اي في وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظيره **مثل لولا زيد لكان كذا** فان زيد مبتداء محذوف الخبر اي لولا زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلولا لانها لامتناع الشئ لوجود غيره ليكون مشعرا بهذا الخبر واما السداد مسده فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد لكان كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول الشافعي رح ولولا الشعر بالعلماء يزري ٭ لكنت اليوم اشعر من لبيد ٭ فقال الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التخصيص بالفعل فحمل لولا الامتناعية عليه **ومثل ضربي زيدا قائما** فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فضربي مبتداء مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول ضربي وحاصل خبر المبتداء وقائما حال من الضمير المستكن في كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف المستقر لانه يدل على متعلقه العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير الجثة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال

بيصلح

وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقي ضربي زيدًا قايما وانما وجب حذف
الخبر لحصول القرينة وسدّ غيره مسدّه لما مرّ ان قايما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على
الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقة العام فقايمًا يدل على الخبر لان الدال على
الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مسدّه والضرب عام على الاصل لان معناه
كل ضرب مني وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر واسماء الاجناس والجموع
اذا اضيفت تكون عامة بدلالة استعمال فيكون ضربي زيدا قايما اخبارا عن عامة الضربات في
حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرّة في حال القيام كان مناقضا
لقوله ضربي زيدًا قايما ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقايما خبره لانه لو كان خبره لم
يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قايما حالا من زيدا لانه حينئذ يكون العامل فيه
ضربي فيكون من تتمة المبتداء ومتعلقا به وما كان من تتمة المبتداء لا يسدّ مسدّ الخبر لان
لان مقام الخبر بعد تمام المبتداء بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه حينئذ كان من تتمة
الخبر ومتعلقا به فيصح ان يسدّ مسدّه وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدًا قايمًا حاصل بجعل
قايما حالا من زيدا ومتعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف
الخبر بدون سد شيء مسدّه لما ذكرنا ان قايما لو كان معمولا لضربي كان من تتمة المبتداء وما
كان من تتمة المبتداء لا يسدّ مسدّ الخبر واما معنى فلانه يلزم تقييد للمبتداء المعصوم بعمومه
بدلالة الاستعمال لان قايما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد
حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرّة في غير
حال القيام يكون مناقضًا لقوله ضربي زيدًا قايما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال
الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قايما بحذف مصدر مثله واقعا خبرا وهو ضعيف
لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف
الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كقايم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان
فمعنى ضربي زيدًا قايما ضربت زيدا قايمًا وهو ضعيف ايضًا لانه لو كان كذلك لتم الكلام بضربي
زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا قائما كل مبتداء كان مصدرا صريحا
او تاويلا ويليه مضافا او منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعده حال مفردة او جملة نحو ضربي
زيدا قايما او قايمين وان ضربت زيدا قايما او قايمين وضربك زيدا قايما او قايمين وان ضربك زيدا قايما

اوقايمين

او قايمين ومضاربتنا زيدا قايما او قايمين لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية
عن الفاعل والمفعول جميعا او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما اى افصح اكوان الامير حاصل اذا كان قايما وانما يجب حذف الخبر في مثله
لسد الحال مسده على ما قررنا ومثل كل رجل وضيعته فكل مبتداء مضاف الى رجل وضيعته
معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته اى حرفته مقترنان او متقارنان
وانما وجب حذف الخبر هنا لحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على
خصوصية الخبر وهى المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قايم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا
غالب لا واجب لان الخبر المحذوف نحو مقترنان خبر المبتدائين فلا يسد المبتداء الثانى وهو
قوله وضيعته مسده اذ المبتداء لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتداء الثانى
يسد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتداء الاول فيجب حذفه من هذا الوجه
لا من حيث انه خبر المبتداء الثانى ولا يشترط لوجوب حذف الخبر بسد الشئ مسده من كل وجه
والاولى يقدر الخبر مفردا او يعطف وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو
وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتداء عطف عليه شى بالواو بمعنى مع وانما حذف
الخبر في مثله لاغناء الواو التى بمعنى مع عنه وسدها مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام
تام لم يحذف عنه الخبر وعنهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل
رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها
عن العطف الاصلى وبقاء العطف الاصلى يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتداء فلا
بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتداء بلا خبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قايم
مقام متعلقه وهو كاين فلا يحتاج الى تقدير الخبر ومثل لعمرك لافعلن كذا العمر بالفتح والضم البقاء
الا انه استعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لايثار الاخف فيه لكثرة دوران الحلف به على السنتهم ولذلك
حذفوا الخبر وتقديره لعمرك اى بقاوك قسمى او ما اقسم به واستعمل في القسم على وجهين بغير اللام او
باللام فان لم تات باللام نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقايك
واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك لافعلن كذا واللام فيه لتوكيد الابتداء
والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة والساد مسده لان المقسم به وهو لعمرك
يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم قايم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن كذا كل مبتداء

بحث خبر ان في خبر ان واخواتها

يكون مقسمًا به ثم لما فرغ عن بحث المبتداء والخبر شرع في بحث خبر ان واخواتها فقال خبر ان و اخواتها عطف على ان اى خبر ان وخبر اخواتها اى مثالها واشباهها من الحروف الجمعة الثانية من الحروف المشبهة بالفعل وهي ان وكان ولكن وليت ولعل قوله خبر ان مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اى ومنه خبر ان واخواتها وقوله **هو المسند بعد دخول** اى احدى **هذه الحروف** ابتداء كلام او يقال ان قوله خبر ان مبتداء وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف المسند واخرز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن غير خبر ان واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسنا في ان رجلا حسنا قايم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك **مثل ان زيدا قايم** فان قايم مسند بعد دخول ان و انما قدم خبر ان على خبر لا التى لنفى الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبر لا فرع خبر انّ لان لا انما يعمل لمشابهة انّ على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لانها فرع معمول الفعل الجامد مع شذوذه في لا بخلاف خبر انّ **وامره كامر خبر المبتداء** اى حكم خبر ان مثل حكم خبر المبتداء او شانه مثل شانه في اقسامه وشرايطه واحكامه **الا في تقديمه** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الا يوم كذا اى وامره كامر خبر المبتداء في جميع احكامه الا في حكم التقديم حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتداء على المبتداء ولم يجز تقديم خبر انّ على اسمها لان في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل الفعل وهى تاخير المنصوب عن المرفوع ولقائل ان يقول الضمير في قوله تقديمه لا يخلوا اما ان يكون عايدا الى خبر المبتداء او الى خبر ان وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير في امره عايد الى خبر ان وكذا الثانى فان حكم التقديم غير متحقق في خبر ان فلو قال الا في التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق في خبر ان فيستقيم عود الضمير اليه وقوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من كلام منفى اى الا في تقديمه

فانه لا يجوز فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع
فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره ثم لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع فى بحث خبر لا التى لنفى
الجنس فقال **خبر لا لنفى الجنس** الجار والمجرور صفة لا اى لا الكاينة لنفى الجنس اى لنفى
حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثلا لنفى القيام عن جنس الرجل لا لنفى جنس الرجل وقوله خبر لا مبتداء
محذوف الخبر اى ومنه خبر لا وقوله **هو المسند بعد دخولها** استينافا وقوله هو ضمير فصل
والمسند خبره واحترز بقوله المسند عن اسم ما ولا وعن كل ما ليس بمسند وبقوله بعد دخولها عن
عن غير خبر لا والمراد بالمسند المسند الى اسم لا بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل
فى الحد يضرب فى لا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة
ولا حسنا فى نحو لا رجل حسنا فى الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل **مثل
لا غلام رجل ظريف فيها** فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء
عايد الى الدار اى فى الدار وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سايل سال هل فى الدار غلام رجل
ظريف كذا قيل ولقائل ان يقول لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفى الا ترى انه اذا قيل هل
فى الدار رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام
رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد
ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر جوازا على نحو زيد عالم عاقل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب
فى الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا
لنوعى خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا لان
الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن المثال المشهور وهو
قوله لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة رجل محمولة على المحل والمثال
وان صلح محتملا ولا يقع اذا تترجح المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا
انحط المقصود كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شايع كما قال
الشيخ **ويحذف كثيرا** اى يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال الذى
اختاره لان رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفته حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف
فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرية
وقوله **وبنو تميم لا يثبتونه** اى لا يثبتون خبر لا يحتمل معنيين احدهما انهم لا يثبتون

بحث ما ولا المشبهتين بليس

خبرها اصلا اى لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثانى انهم لا يثبتون خبرها لفظا قايلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرًا مثل لا رجل قايم ومثل قول حاتم الطائى وهو من بنى تميم ولا كريم من الولدان مصبوح قيل انهم يحملون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا مع النفى دون الخبر ثم لما فرغ عن بحث خبر لا لنفى الجنس شرع فى بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال **اسم ما ولا المشبهتين بليس** فى النفى المجرد لا بطريق المبالغة وفى الدخول على المبتداء والخبر ثم قوله اسم ما ولا مبتداء محذوف الخبر اى جعنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتين وقوله **هو المسند اليه بعد دخولهما** استيناف او قوله ضمير فصل والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف المسند اليه واحترز بقوله هو المسند اليه ما ليس بمسند اليه وبقوله بعد دخولهما اى بعد دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا والمراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبره بل تبعيته بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل فى الحد ابوه فى ما زيد ابوه قايم حيث لم يسند اليه خبر ما اذ الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك فى ما زيد اخوك قايما لانه تابع اى بدل من قوله زيد **نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك** وانما اتى بالنكرة لان لا تعمل فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى النكرة والمعرفة **وهو فى لا شاذ** اى اجراء حكم ليس او عمل ليس او التشبيه بليس فى لا شاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفى الحال ولا لنفى الاستقبال فى المضارع وللحال فى الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ثم لما فرغ عن المرفوعات شرع فى بيان المنصوبات فقال **المنصوبات هو ما اشتمل** اى اسم او معرب اشتمل **على علم المفعولية** فقوله المنصوبات مبتداء وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبره ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سايلا سال ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا واباه والزيدين والتاء فى المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اى الخصلة المنسوبة

بحث المنصوبات

مطلب مفعول مطلق بحث

الى المفعول فتدخل الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب **فمنه المفعول المطلق** مبتداء مقدم الخبر والفاء للتفسير اى فما اشتمل على علم المفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق سمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف ساير المفاعيل على ساير المنصوبات لانها اصل المنصوبات وساير المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلا منها مقيد بالحرف جميعا لكنه فى المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما فى اللازم النصب وقد يكون النصب فى اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذى جاز ذكر الواسطة فى جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذى لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا **وهو** اى المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه** كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا وجندلا فانه مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى الترب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسما عين واجيب بانه حدث حكما لان لان قولهم تربا و جندلا دعاء وفى الدعاء لم يردبها المعنى الحقيقى بل اريد المعنى المجازى وهو الهلاك لان الدعاء يستدعى لفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال الداعى تربا وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضربت ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذا لمصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كلا منها مفعول مطلق وليس من جنسها فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثانى بان الفاعل لما كان قابلا للموت والجسامة والشرف عد فاعلا لها حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الاصطلاحى الذى هو قسيم الاسم اى هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحى والصفات ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديرا اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته

ضرب سوط فكان ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل اي ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قيامي لكن اعتبار الحيثية يغني عن بعض القيود الاخر لخروج ما خرج بها باعتبار الحيثية **ويكون** المفعول المطلق **للتاكيد** حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل **والنوع** حيث دل على بعض انواع الفعل **والعدد** حيث دل على العدد **نحو جلست جلوسا** نظير للتاكيد **وجلست جلسة** بكسر الجيم نظير للنوع اي جلست نوعا من الجلوس **وجلست جلسة** بفتح الجيم نظير للعدد اي جلست مرة واحدة **فالاول** اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهوم الفعل **بخلاف اخويه** اي اخوي الاول وهما الذين للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه** اي لفظ الفعل هذا عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه فقولك جلوسا في **نحو قعدت جلوسا** منصوب بقعدت عندهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة وان اريد به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قوله تعالى انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني فلتغاير الباب فافهم وانما ابرز هذا القسم مع كون صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على قلة هذا

القسم **وقد يحذف الفعل** اللام للعهد اى الفعل الناصب للمفعول المطلق **لقيام**
قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية **جوازا** صفة مصدر محذوف اى يحذف حذفا
جايزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة **كقولك لمن قدم من سفره خير**
مقدم فان خير اسم تفضيل ومصدريته اما باعتبار الموصوف اى قدمت قدوما خير مقدم
ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال يدل عليه لان هذا الكلام لا
يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اى يحذف
حذفا واجبا وقوله **سماعا** صفة لقوله وجوبا اى حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول
مطلق اى حذف سماع **نحو سقيا** اى سقاك الله سقيا **ورعيا** اى رعاك الله رعيا **و**
خيبة اى خاب الله خيبة **وجدعا** اى جدع جدعا وهو قطع الانف **وحمدا** اى حمدت
حمدا **وشكرا** اى شكرت شكرا **وعجبا** اى عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف سماعا
بمعنى انه لم يستعمل اظهاره فى كلامهم فان قيل زعمت انه يجب حذف الفعل اى المشهور بين
الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا قيل ذلك من استعمال المولدين
لا من استعمال العرب وكلامنا فى استعمالهم لا فى استعمال المولدين على ان البعض قيّد وجوب الحذف
فى نحو حمدا له وشكرا له باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلا وقوله **وقياسا** عطف على
قوله سماعا وقوله **فى مواضع** خبر مبتداء محذوف اى وذلك فى مواضع **منها** اى من تلك المواضع
ما وقع كلمة ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اى موضع وقع المصدر فيه حال كون ذلك
المصدر **مثبتا** فيه احتراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو ما زيد يسير سيرا **بعد**
نفى ظرف وقع فيه احتراز عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا **او معنى نفى**
اى بعد ما هو متضمن للنفى كانما **داخل** قيل ضميره داخل عايد الى النفى ومعنى النفى بتاويل كل
واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده يقال زيد
او عمرو قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل بل هو عايد اليهما بدون التاويل اى داخل ذلك
النفى او معنى النفى **على اسم** فيه احتراز عن نحو ما سرت الا سير البريد **لا يكون خبرا عنه**
اى لا يصلح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك المصدر
اسم معنى واسم المعنى لا يخبر عن الجثة وفيه احتراز عن نحو ما سيرى الا سير شديد فانه لم يصح

نصبہ او وقع المصدر مکررًا بعد اسم لایکون خبرا عنہ وانما لم یذکر ھذا القید اکتفاء بما ذکر اولاً وانما جمع بین الضابطتین وان کان کل واحد منہما ضابطۃ علے حدۃ لاشتراکہما فی الوقوع بعد اسم لایکون خبرا عنہ نحو ما انت الا سیرا وما انت الا سیر البرید ھذان مثالان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفی داخل الی اخرہ ای ما انت الا تسیر سیرا ویقال ھذا للمسافر الذی لایزال یسافر وما انت الا تسیر سیر البرید ای الا تسیر سیرا مثل سیر البرید والبرید البغلۃ المرتبطۃ فی الرباط تعریب دُم بریدہ ثم سمی بہ الرسول المحمول علیہا ثم استعمل فی اثنی عشر میلا وکان من عادۃ الملوک انہم یبنون المرابط ویقفون البغال فیہا ویقطعون اذنابہا وکانت موقوفۃ فیہا لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبرید ھہنا المسرع من بلد الی اخرہ لاداء الرسالۃ ویقال لہ بالفارسیۃ پیک وانما اورد نظیرین لان الاول نظیر المصدر النکرۃ والثانی نظیر المصدر المعرفۃ ففیہ تنبیہ علے ان الحکم لایفترق بین المصدر المنکر والمعرف وانما انت سیرا مثال وقوع المصدر مثبتا بعد معنے نفی داخل الی اخرہ ای ما انت الا تسیر سیرا وزید سیرا سیرا مثال وقوع المصدر مکررا ازید یسیر سیرا سیرا فان قیل المصدر فی قولہ تعالی اذا دکت الارض دکا دکا وقع مکررا ولم یحذف الفعل قبل ھذا الحذف فیما اذا وقع المصدر المکرر فی موضع الخبر عن اسم لم یصلح ان یکون خبرا عنہ والمصدر فی الآیۃ وان وقع مکررًا لکنہ لم یقع فی موضع الخبر اذ لیس قبلہ مبتداء وانما وجب حذف الفعل فی الضابطتین لوجود القرینۃ والسادمسد المحذوف اما القرینۃ فی الضابطۃ الاولی فہی ما المشبہۃ بلیس فانہا یقتضی خبرا ولا یصلح خبرا الا فعل ھذا المصدر واما السادمسد المحذوف فہو الاستثناء واما القرینۃ فی الثانیۃ فہو المبتداء فانہ یقتضی خبرًا ولا یصلح خبرًا الا فعل ھذا المصدر واما السادمسد المحذوف فہو المصدر الاول وکلمۃ او فی قولہ او وقع مکررًا مانعۃ الخلو دون الجمع بدلیل قولہم ما انت الا سیرا سیرا ومنہا ای من تلک المواضع ما وقع ای موضع وقع المصدر فیہ حال کونہ تفصیلا لاثر مضمون جملۃ متقدمۃ ای سابقۃ علی المصدر وفی قید الاثر احتراز عما یقع تفصیلا لمضمون جملۃ دون اثر مضمونہا نحو زید یسافر سفرہ القریب والبعید وفی قید الجملۃ احتراز عما اذا وقع تفصیلا لاثر مضمون مفرد نحو زید یسافر سفرًا قریبًا او بعیدا کذا قیل وفیہ نظر لان المصدر فی ھذا المثال تفصیل لاثر مضمون قولہ یسافر وھو مع الضمیر جملۃ لا مفرد بل الاولی ان یقال فی المثال لزید سفر

فاما

فاما يصح صحة او يغتنم اغتناما او الزيد ضرب فاما ان يتادّب زيد بالضرب تادّبا او تهلك
هلاكا وفي المتقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا
فاضربه واما تمنون بالتشديد منّا او تفدون فداء فشدّوا وقال بعض الشارحين التفصيل
انما يكون للجملة المتقدمة لانّ المفصّل لايكون متأخرا عن التفصيل فذكر قوله متقدمة
توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة ايضا وحينئذ لا يجب
الحذف فلا بد من قيد متقدمة للتحرز عنه وذلك ما مرّ نحو قولك امّا يتادب زيد
بالضرب تادبا او يهلك هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدّما على المفصّل
امّا للاهتمام بشانه او لرعاية للسجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم
فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام في مثل
ن الكلام هذا المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير مثل قوله تعالى
حتى اذا اثخنتموهم فشدّوا الوثاق اى السلاسل والاغلال فاما منا بعد واما فداءً
فقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا
الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل
او الاسترقاق او المن او الفداء فوجب حذف فعلها فامّا تمنون منا واما تفدون فداء
والفداء مصدر الثلاثي من فدى يفدى مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه
الصورة لسدّ الجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها
ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع فيه المصدر للتشبيه اى لاجل
تشبيه شئ بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وفيه
احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن فان الصوت الثاني ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول علاجا
حالا او حال لكون ذلك المصدر دالا على الحدث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء
او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان الزهد والعلم يمدح
به فلا يدل على الحدث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار فان صوت
حمار مصدر وقع للتشبيه دالا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم
متعلق مشتملة بمعناه صفة اسم اى مشتملة على اسم كاين بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو
مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى صاحبه عطف على اسم

اى ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذى صدر منه ذلك المصدر فيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذى قام به المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فقوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى قوله صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب الصوت وهو الذى صدر منه الصوت وهو الضمير فى له لانه راجع الى الشخص الذى صدر منه الصوت فوجب حذف فعله اى يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت الاول اى فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى الصراخ هو الصوت والثكلى المراة التى مات ولدها وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثانى الى المعرفة ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر مضمون جملة لا يحتمل لها غيره الجملة صفة جملة اى لا يحتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون وفيه احتراز عما سياتى فى الضابطة الاتية نحو له اى لفلان على الف درهم اعترافا فالف درهم مبتداء وعلى خبره وله متعلق الخبر او على العكس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل له سواء فوجب حذف فعله اى اعترفت بهذا الالف اعترافا والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفى بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو ينصب نصب المصادر ويسمى هذا المصدر توكيدا لنفسه اى تقريرا لذاته لاتحاد مدلول المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة اى من تلك الموضع موضع وقع المصدر فيه حال كونه مضمون جملة لها محتمل غيره الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة يحتمل غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون مثل زيد قايم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قايم لان مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف عامله اى احق هذا الكلام او هذا الخبر حقا اى صدقا ويسمى هذا المصدر توكيدا لغيره اى تقريرا لغيره اللام هنا للتعليل دون الصلة والمضاف محذوف اى توكيدا للجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولاجل احتمال غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام هنا ايضا للصلة لان قوله زيد قايم حقا محكم وزيد قايم محتمل والمحكم يغاير المحتمل وصفا وان اتحدا ماصدقا فيكون المصدر ويسمى توكيدا للمغايرة وصفا ومنها ما وقع مثنى اى ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر

فيه

فيه حال كونه دالًا على التكرير مثل لبيك اى لبّ لطاعتك الباباً بعد الباب اى اقيم لطاعتك
اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مرارًا وسعديك اى اسعدك اسعادًا بعد اسعاد
اى اعينك اعانة بعد اعانة والمصادر فى هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسًا لانه مبنى
على ضابطة كلية لما فرغ من بحث المفعول المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال المفعول
الجار والمجرور فى الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول لان معناه الذى فعل به
وصار الأن جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عايد الى اللام الموصولة فى المفعول وكذا
المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم
هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما
ضربت زيدًا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع الوقوع
عليه حقيقة او عبارة بان جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان
العالم وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة فى التقدير كان الفعل وقع عليهما
كذا قيل وفيه نظر لان هذا مسلم فى خلق الله العالم الا فى ما ضربت زيدا فانه عبارة عدم الوقوع
لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضرب زيدا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع
فى الاصطلاح كما ان ضربت زيد عبارة الصدور فى الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه
الفعل ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم وزيدا
ما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذا الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا
سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثانى لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشئ
فى عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة
عرفية فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق
فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واراد اللازم فان قيل ان اريد بالوقوع التعلق
يخرج من الحد زيدا فى ضربت زيدًا حيث لا يتوقف عليه تصور الضرب بل يتوقف على
شخص مّا يصلح للمضروبية قيل انه ما يتوقف عليه تصوّر الضرب على البدلية وان لم يتوقف
عليه بالتعيين فان قيل يدخل فى الحد المفعول فيه الزمانى لان الزمان ما تعلق به الفعل
بحيث لا يعقل الا به قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه
وجود الفعل لازمًا كان او متعديا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه ما يتوقف عليه

تصور ماهيته الفعل المتعدى كضربت زيدًا فان الضرب استعمال آلة التاديب فى محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحيثية فانها ملحوظة فى جميع الحدود لاسيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزمانى لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل ولقائل ان يقول لا فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال التصريح فى مقام التعريف انسب **نحو ضربت زيدًا** امثال المفعول به ثم لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع فى بيان احكامه فقال **وقد يتقدم على الفعل** اى قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول قوى تعلقه بعامله فيتعلق به متقدمًا او متأخرًا الا ان يمنع مانع كوقوعه فى حيز ان وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم لا يختص بالفعل بل يجرى فى غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل او فى الكلام حذف معطوف اى على الفعل وغيره من عوامله **مثل زيدًا ضربت** وبعمرو مررت ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع فى بيان حكم آخر فقال **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول به **لقيام قرينة** اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعين المحذوف **جوازًا** اى حذفًا جائزًا **كقولك زيدًا لمن قال** الجار والمجرور صفة زيدًا اى زيدًا المقول لمن قال **من اضرب** مقول قال تقديره اضرب زيدًا فحذف الفعل بقرينة السوال **ووجوبًا** عطف على جوازًا اى ويحذف الفعل حذفًا واجبًا **فى اربعة ابواب** وفى بعض النسخ فى اربعة مواضع مكان ابواب وفى الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف فى المنصوب على الاغراء بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شانك والحج والصلوة الصلوة وكذا فى المنصوب على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعنى نحو الحمد لله الحميد واتانى زيد الفاسق ومررت به المسكين **الاول سماعى** مبتداء وخبر اى الباب الاول سماعى اى مقصور على السماع وانما قدم السماعى على القياسى لانه اقل منه **مثل قول العرب امرء ونفسه** اى اترك امرءًا مع نفسه اى اترك كل امرئ مع نفسه **ومثل قوله تعالى انتهوا خيرًا لكم** اى انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصدوا خيرًا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء خيرًا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد فى نحو قولهم انته امرًا قاصدًا لان قوله امرًا لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اى انته عن الافراط

حكم آخر

والتفريط

والتفريط وايت امرا قاصدا اى متوسطا بين الافراط والتفريط اى بين الغلو والتقصير وقال الكسائى هو خبر يكن المحذوف اى انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لان حذف كان بلا حرف شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع امكان الوجه القياسى وانما اخر هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه من القرآن لان له مساسا ما من وجه دون وجه بما نحن بصدده على ما بينا من الاختلاف **ومثل قول العرب اهلا وسهلا** اى اتيت اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الراء المكان الخشن والخشن والصلب هذا الكلام يقوله المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه واصابة الانس من جهته يعنى انا من اهلك واليت اهلك لا الاجانب ومنزلى سهل لين لا مشقة عليك فى منزلى ثم لما فرغ عن السماعى شرع فى القياسى فقال **الثانى** اى الباب الثانى من الابواب الاربعة التى تجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **المنادى** وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نايب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النايب والمنوب **وهو المطلوب اقباله** مفعول مالم يسم فاعله لقوله المطلوب اى هو الاسم الذى يطلب احضار ذلك الاسم **بحرف** متعلق بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة وقوله **نايب** صفة حرف وقوله **مناب** ظرف نايب وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم وفيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف قايم **مقام لفظ ادعوا** وانادى وفيه احتراز عن الطلب اقبال زيد وانادى زيدا وادعوك ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نايب مناب ادعو فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار او قيل ان نداء الله تعالى استعارة تخييلية وطلب الاقبال منه ادعائى كانيات المنية فى قول الشاعر ؛ واذا المنية انشبت اظفارها ؛ الفيت الف تميمة لا تنفع ؛ وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا تنفك عن الاستعارة المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عنه الاقبال لا مطلوب به وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ابلعى ماءك ويا الله واهى ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل فى الجواب عن الاول بانه مطلوب الاقبال اسماع النهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه

فاختلف الجهتان وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن البواقي
باهامن باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الال ونداؤها
استيعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعايي وقوله **لفظا او تقديرا** تفصيل للمنادى
او للحروف وهو الاظهر اى وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود او مقدرا مثل
قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال
ويبنى المنادى وجوبا **على ما يرفع به** قبل النداء اى حالة الاعراب من حركة او حرف اى يبنى على
الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه
بالواو فان قيل الضمير في يرفع عايد الى المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من
حركة او حرف وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل انه مسند الى الجار والمجرور اعنى به فلا
ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن
ان يكون فيه ضمير عايدا الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم به
قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عايد الى المنادى
فلو كان الضمير في يرفع عايد الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه
مسند الى به ولا ضمير فيه اى يبنى على ما يقع به الرفع عن حركة او حرف **ان كان** المنادى **مفردا**
ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احترازا عن المضاف والمضارع له **معرفة** صفة مفردا
او خبر اخر لكان لا لزم التعدد اذ الحكم لا يتم باحد الخبرين وفيه احترازعن النكرة نحو يا رجلا لغير
معين فالمراد بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثالين للمبنى
بالضم ليكون **مثل يا زيد** مثال المعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثال المعرفة بعد النداء
ويا زيدان مثال المبنى بالالف **ويا زيدون** مثال المبنى بالواو فالالف والواو فيهما
ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثنى وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان
ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف ولو
استعمل مع اللام ههنا يلزم اجتماع التي التعريف وهو محذور جدا وانما بنى المنادى المفرد المعرفة
لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه موقعها وانما بنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو
حرف مبنى الاصل لا حظ له من الاعراب لفقد المعانى الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا
بابن مضاف الى علم اخر فحينئذ يختار فتحه كما سيجي ويجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة

الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها ؛ و ليس عليك يا مطر السلام ؛ حيث نون المطر الاول وهو قبيح
والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امراة المطر وهي جميلة ثم لما فرغ عن بيان بناء المنادى شرع
في بيان ما يعترض عليه ويصيره معربًا فقال **ويخفض** المنادى **بلام الاستغاثة** او التعجب
او التهديد بحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اى بنحو لام
الاستغاثة اى بلام يدخل المنادى وقت الاستغاثة **مثل يا لزيد** ووقت التعجب نحو يا للماء
ووقت التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردًا معرفة
لخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسمية بدخول الجار ولان يا مدار شبه المنادى بالحرف
وبدخول اللام صار المنادى بعيدًا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب
مع اللام وفي الكل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل ولهذا كان
الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلو قوى جهة الاسمية
بدخوله ليخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعًا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل
فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل تحكم محض على ان اللام الجارة
كثيرًا ما تدخل على الاسم المبنى ولم يصر معربًا بدخولها كقولك هذا المال لخمسة عشر رجلا و
لهؤلاء الرجال واما الثانى فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذى هو منادى
مستغاث نحو يا لك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قايم مقام كاف الخطاب فكيف يصح
القول بصيرورته بعيدًا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة
المضاف والمضارع له ويا لزيد بهذه المثابة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام
على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزايد في السعة
بخلاف التركيب بين المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف
الجر يدخل عليه ولا يمكن الغاوه وان كان زايدًا وفيه ايضًا نظر ولانه انما لا يمكن الغاوه في المعربات
دون المبنيات بدليل انه يعم جئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة هنا مع انها
تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كان الخطاب واللام الداخلة على
الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر اللام
الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة
والتعجب لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار

لغرابته ثم هذه اللام يتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا **ويفتح** المنادى **لالحاق الفها** اي الف الاستغاثة لموافقة الالف **مثل يا زيداه** وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثة وبيائها اللاحقتين لذي اللبس كما في المندوب نحو يا منهو في المسمى بمنه ويا منكيه في المسمى بمنك **فلا لام فيه** حينئذ اي حين اذا دخلت الالف تحرزا عن الجمع بين حرفي الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله **وينصب ما سواهما** اي ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كذا في الشرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهدد لانه مما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عايد الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة او نحوها او الف الاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وما سواها النكرة موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له **مثل يا عبد الله** نظير المضاف **ويا طالعا جبلا** نظير المضارع للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شيء هو من تمام معناه اما معمول الاول كالمثال المذكور في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما اولا واما صفة هي جملة او ظرف نحو يا حافظا لا تنسى وشاعرا لا شاعر اليوم مثله والايا نخلة من ذات عرق فان كلا من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي مفردة و بين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعين ولا يفيد التعريف بخلاف امثلة المنادى الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيها هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى لا وصفة فيحصل التعين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعا في قوله جبلا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره يا رجلا

طالعًا جبلاً او يا انسانًا طالعًا جبلاً كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل فى باب يا رجلا صالحا فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائى يقال يا طالعًا جبلاً الظريف بخلاف يا رجلاً صالحًا فانه نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلا الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرًا بدليل تعرف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء التعريف ثم نصب طالعًا لكونه مضارعًا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **ويا رجلا لغير معين** الجار والمجرور حال من قوله يا رجلاً اى يا رجلاً حال كونه مقولا لرجل غير معين كما فى قول الاعمى هذا مثال النكرة وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف الموخر بخلاف المضاف والمضارع لان خروجها عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع فى بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبنى** احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام فهى لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف او النكرة او مجرورة كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبنى غير المستغاث بالالف فانه مبنى على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم لان صفته لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجئ وقوله **المفردة** مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله **من التاكيد** صفة توابع اى التوابع الكائنة من التاكيد او حال من الضمير فى المفردة اى حال كونها كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعًا ونصبًا كقول الشاعر؛ انى به واسطار سطرن سطرًا ؛ انه لقايل يا نصر نصر نصرًا؛ وهو غير غالب يحتمل ان يكون المختار عند المصنف اعرابه رفعًا ونصبًا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوى فقال من التاكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع** مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله **دخول يا عليه** اى المعطوف بالحرف الذى يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمرو ومن المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجئ وقوله **ترفع** خبر لقوله توابع المنادى اى ترفع تلك التوابع حملاً **على لفظه** اى لفظ المنادى لشبه الضمة بالرفع فى العروض

والاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول يا عليه عروضها فى الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا اى شئ هو قيل رافعه يا لانها لما اشبهت ضمة المنادى بالرفع فى العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرافع فى كون اثر كل عارضا ومطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء فظهر فى التابع لاحتياجه الى المؤثر **وتنصب** تلك التوابع **حملا على محله** اى محل المنادى لان محله النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التى لنفى الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم لم يبن صفة المنادى لبنائه قيل العلة فى بناء الصفة فى لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بلام التعريف ولانه وجه بناء الصفة فى لا رجل ظريف كون الصفة هى المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترقا ونظير الصفة **يا زيد العاقل** بالرفع **ويا زيد العاقل** بالنصب نظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وانما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ردا لقول من قال ان المنادى لما قام مقام المضمر والمضمر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتداء محذوف ونصبه بتقدير اعنى والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المضمر لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا ثم لما بين جواز الوجهين فى توابع المنادى المبنى شرع فى بيان الاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين فى واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال **والخليل** بن احمد استاذ سيبويه **فى المعطوف** المذكور اى المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع** الجملة خبر لقوله الخليل اى يقول باولوية الرفع و انما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لان الواو قامت مقام يا لانه يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هى اثر يا تنبيها على انه منادى ثان معنى ولم يبن لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا **وابو عمرو** بن العلاء يختار **النصب** لان ذا اللام لا تباشر يا حقيقة فامتنع فيه حركة هى اثر يا فيختار فيه حركة هى اثر ادعو لا اثر يا **وابو العباس** المبرد يقول **ان كان** المعطوف الذى يمتنع دخول يا عليه **كالحسن** فى جواز نزع اللام منه وقيل فى كونها علما ذا اللام

ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول **فكالخليل**
خبر مبتداء محذوف اى فهو كالخليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر لقوله ابو العباس
وانما اختيار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها اولان اللام
في العلم لامعنى لها فلا يعتد بوجودها **والا فكابي عمرو** اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
بان لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذا لام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب وسياقة
هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع
المضافة فقال **والمضافة تنصب** اى توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها
لو وقعت مناداة لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى
من متبوعها تقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة والجمة بالضم الشعر الذى
يكون اسفل من الاذن وفي التاكيد يا خالد نفسه وفي عطف البيان يا غلام ابا عبد الله
وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن
عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية
في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة فتقول يا زيد الحسن
الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خيرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح
يا ذا الضامر العنس ؛ فان اسم الاشارة وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على
انه صفة ذا وان كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر
عنسه والضامر من الضمر بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعنس بالفتح الناقة
الصلبة اى الشديدة فان قيل ما لهم اعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة
حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية بالاضافة اللفظية مضافة
صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعملوا بالاعتبارين
في الحالين وعليك ان تحقق وجه عدم العكس في كل منها **والبدل** من المنادى المبني **والمعطوف**
على المنادى المبني **غير ما ذكر** صفة المعطوف او بدل منه اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل اى غير
الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا لام **حكمه** اى حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل**
لفظا وبناء فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتداء الثاني والجملة

الاسمية خبر المبتداء الاول وما عطف عليه قوله مطلقا ظرف اى مانا مطلقا اى سواء كانا مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او مختلفين لكونهما فى حكم تكرير العامل تقول فى البدل يا زيد زيد
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفى المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبنى و
بين المعطوف على اسم لا المبنى فى ان الاول يجب فيه البناء وان الثانى لا يجوز فيه البناء بل وجب
الاعراب رفعا ونصبا مثل لا اب وابن او ابنا قيل جوابه يأتى فى موضعه انشاء الله تعالى ثم لما فرغ
عن بحث التوابع التى وافقت المتبوع شرع فى بحث التوابع التى وافقها المتبوع فقال والمنادى
الذى هو العلم موصوف بابن اى بلفظ ابن ومونثه وهو ابنة حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم اخر يختار فتحه اى فتح المنادى الذى هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن
وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن ومونثه خطا يقول
يا زيد بن عمرو ويا هند بنة بشر وفى قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا وانما قيد
بقوله العلم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط
حينئذ الف ابن ومونثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع فى بحث التوابع
الصورية فقال واذا نودى المعرف باللام اى واذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا
قرأت القرأن فاستعذ بالله اى اذا اردت قرأته قيل يا ايها الرجل بتوسط اى وها
والتنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط اى وهذا جميعا فالرجل صفة
هذا وهذا صفة اى لمشاركة اسم الاشارة لاى فى الابهام بل اى اوغل فى الابهام لتناوله المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلى
يتناول نداء المعرف باللام اى معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئى
وظاهر ان الجزئى لا يترتب على الكلى حيث يلزم ملزومية الكلى للجزئى قيل الكلام محمول على حذف
المعطوف اى قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد
بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد
اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار
قاهر عادل ونحو لاهيثم الليلة للمطى اى لا داعى فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اى مع هاء التنبيه و
كلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليين فيتم الشرطية

ولا يلزم ملزومية الكلي للجزئي وانما وسط اى واسم الاشارة تحرزا عن اجتماع اتى التعريف صورة
وان كان فى احدهما من الفايدة ما ليس فى الآخر فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا
حاجة الى المبهم الثانى فى يا ايها الرجل قبل المبهم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فى اتيان مبهم
بعد مبهم وتاخير البيان فايدة وهى زيادة التشويق والتوجه فى البيان بزيادة التشويق والتاخير
فيه والتزموا اى التزم النحاة رفع الرجل فى مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة
وكان حقها جواز الوجهين كما مر لانه المقصود اى لان الرجل هو المقصود الاصلى بالنداء لا اى
واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندايه الا ترى انك لو حذفت الرجل بطل النداء ولو حذفت الظرف
لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان صفة لاى صورة فان قيل فعلى هذا
يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انه مقصود وقعا لفظا حيث ابرز فى اللفظ فى معرض
غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى فى المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته
على ان البدل فى حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا فى المعرف باللام حكما فظهر
انه ليس ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اى التزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة
كانت او مضافة يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس لانها اى لان توابع الرجل
توابع اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد الظريف فانه تابع مبنى فان
قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحمل على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع
التابع قطعا بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل
كما فى ان زيدا قايم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او منصوبا كما فى اعجبنى ضرب
زيد وعمرو وكما فى قوله ويذهبن فى نجد وغورا غايرا اوغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل
معناه توابع معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع هناك
باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فانها توابع معرب واحد
فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان لعدى المتقدمين من الدليل محذوف اى لانها توابع معرب
وتوابع المعرب فى باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله
بقطع الهمزة خاصة هذا جواب سوال رد نقضا على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى
مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها لوجهين احدهما ان التوسيط فيه
ممتنع لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد والتنبيه وهذا

للاشارة الحسية واللہ تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذالكم اللہ ربي كان محمولا على انه طرد للباب والثانى ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة اِلَهٍ فاضمحل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف النجم فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه في الاصل ليس بعوض عن شئ وبخلاف الناس فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فان قيل فعلى هذا لو صار الناس علما لوجب صحة ان يقال يا الناس وليس ذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل ان العلمية لا يوجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلى ايضا وهو جماعة الاناسى استعمالا شائعا بخلاف يا الله فان علمية توجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصلى اصلا وهو مطلق المعبود حقا كان او باطلا فافترقا وقوله خاصة مصدر قائم مقام الحال من يا الله اى حال كونه قد خص بذلك القول خصوصا ثم لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع في بحث المنادى المكرر فقال ولك اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اى جاز لك او جاير لك في مثل قول جرير يا تيم تيم عدىٍّ لا ابا لكم ٭ لا يلقينكم في سوءة عمر ٭ اى فيما كرر فيه المنادى في حال الاضافة الضم فاعل جاز المقدر او مبتداء متقدم الخبر اى يجوز لك او جاير لك الضم والنصب اى ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه الى عدى المذكور ويتم الثانى تاكيد لفظى ولما كان حكم التاكيد اللفظى في الاغلب حكم المنادى المذكور في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثانى وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف خاصة لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغير صار الثانى هو الاول فكانه لا فصل بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرا وهذا مذهب سيبويه والخليل وذهب المبرد الى انه مضاف الى عدى المحذوف لدلالة الثانى عليه تقديره يا تيم عدى تيم عدى على نحو بين ذراعى وجبهة الاسد اى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد فعلى هذا كانت الاضافة الثانية تاكيدا لفظيا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثانى الا النصب لان العدى الاول ان كان مضموما على انه منادى مفرد معرفة كان الثانى تابعا مضافا فكان نصبا وان كان منصوبا على انه منادى مضاف الى عدى المذكور او المحذوف كان الثانى تابعا للمنادى

المضاف فكان نصبًا ايضا **و** المنادى **المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه** اربعة اوجه احدها **يا غلامِي** بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذى بنى على حرف واحد كان مفتوحا كالكاف للخطاب والسكون للتخفيف لكون حرف علة والثانى **يا غلامِيَ** بفتح الياء على الاصل **و** الثالث **يا غلامِ** بحذف الياء والاكتفاء بالكسر لكسرة دوره **و** الرابع **يا غلامَا** بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف الياء وتعويضها الالف عنها وشذ فيها يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفًا **و بالهاء وقفا** اى ويكون بالحاق هاء السكت فى الوقف لبيان حرف المد وهى الالف فيقال يا غلاماه كذا فى بعض الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت فى الكل وقفا وهو الصواب لان هاء السكت كما يجئ لبيان الالف يجئ لبيان الحركة بان يزاد فى اخر الكلمة ليبقى حركة الكلمة فى الوقف بحالها فيقال يا غلاميه ويا غلاميَه ويا غلامِه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفا عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه موقوفا او هى معطوف على محذوف اى يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء فى الوقف او خبر مبتداء محذوف اى هو بالهاء فى الوقف او متعلق بفعل محذوف اى يوقف عليه بالهاء وقفا فيكون قوله وقفا حالا او ظرفا او مصدرا للفعل المحذوف وفى اكثر النسخ لم يذكر الثانى وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلثة كما جاز يا غلامي بفتح الياء وانما شبهت تلك الثلثة به لانه الاصل **وقالوا يا ابى ويا امى** يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ اب وام يجوز فيه ما جاز فى ساير الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامى مع زيادة وجوه اخر لكثرة استعمال ندائهما وورود السماع على ذلك فقالوا يا ابى ويا امى على القياس **و قالوا يا ابتِ ويا امّتِ** بابدال الياء تاء على غير القياس قوله **فتحا وكسرا** حالان اى حال كونها مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء اذ الاصل فى الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل التاء منه اذ الكسرة يناسب الياء فالفتح لكونها مبدلا من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلا من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء ايضا لاجرائهما مجرى المفرد ولم يذكر هذا لقلته اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طولت وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت واخت وان كانت للتانيث لكونها عوضا من الواو ولكن تاء ابت وامت يصير فى الوقف هاء

بخلاف تاء بنت واخت فانها لا تصير فى الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اى تاء اخت و بنت اهل لانها عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزايدة فيفترقان وذكر فى تفسير ابيان البيان ان تاء التانيث فى ابت للمبالغة كعلامة **وبالالف** عطف على محذوف اى قالوا يا ابتِ ويا امتِ بغير الالف وبالالف فقالوا يا ابتا ويا امتا بابدال الياء تاءً والفا فيكون فيجمع بين البدلين وذلك جائز وقيل هذه الالف الف الاشباع **دون الياء** حال اى قالوا ذلك متجاوزين عن الياء يعنى لم يقولوا يا ابتى ويا امتى تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء فيهما عوض عن الياء **ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة** اى خصهما خصوصًا **مثل يا غلامى** فى جميع وجوهه يعنى اذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف الى ام وعم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بالسكون ويا ابن امى ويا ابن عمى بالفتح ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا مع زيادة وجه اخر بحيث لم يقولو يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح الا على وجه الشذوذ **وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم** بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى غيرها فلا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى على الوجوه المذكورة فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز فى غير المنادى المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامى وثوبى وذلك لانها اكثر استعمالا لكثرة يا غلامى فعومل معاملته بخلاف غيرهما فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصايص المنادى شرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جايز** فى سعة الكلام اى من غير ضرورة **وفى غيره ضرورة** منصوب على انه مفعول له اى الترخيم فى غير المنادى جايز لضرورة الشعر ولا يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون المعنى والترخيم فى غير المنادى ضرورة ولا معنى له كذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام فى المفعول له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وهنا ليس كذلك لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه والتقدير يفعل الترخيم فى غير المنادى فلاضطرار اى لاضطرار الشاعر والمرخم والمضطر واحد ويمكن رفعه على انه خبر مبتداء محذوف بحذف مضاف اى هو فى غيره اثر ضرورة او هو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبريته لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين

وهو ای الترخیم **حذف فی اخره** ای اخر الاسم **تخفیفا** مفعول له ای لاجل التخفیف
فان قیل هذا الحد یصدق علی نحو ید ودم وقاض وداع قیل معناه حذف فی اخره تخفیفا
لا لقانون تصریفی وسماع لغوی او یراد بالحذف فی اخره فی حال الترکیب دون الافراد فلا یرد
حذف الاواخر فی ید ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعریف الترخیم شرع فی بیان شرطه فقال
وشرطه ای شرط جواز الترخیم فی المنادی **ان لایکون المنادی مضافا** لان اخر
المضاف وسط حکما والترخیم یختص بالاخر والمضاف الیه غیر المنادی فلا مساغ للترخیم فی
اجزائها ویا صاح فی یا صاحبی شاذ **ولایکون مستغاثا ولا مندوبا** لان المطلوب
فیهما مد الصوت ولهذا زید فی اخرها الف لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ینافیه
ولم یذکر المندوب لانه غیر المنادی عند المصنف بدلیل انه عرف المنادی علی نمط خرج منه
المندوب لانه غیر مطلوب الاقبال ولایجوز ترخیم غیر المنادی فی السعة ولاحاجة الی ما ذکر
ما ینافیه **ولایکون جملة** نحو یا تابط شرا ویا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة
تحکی کما هی ثم لما فرغ عن بیان شرطه العدمی شرع فی بیان شرطه الوجودی فقال **ویکون**
ای وشرطه ان یکون المنادی **اما علما زائدا علی ثلثة احرف** اما کونه علما فلعدم
الاشتباه فیه لشهرته بخلاف غیر العلم واما کونه زایدا علی الثلثة فلئلا یلزم اخلال
البینة واجاز الکوفیین ترخیم الثلاثی المتحرکة الاوسط نحو یا عم فی عمر لقیام حرکة
الوسط مقام الحرف الزاید کما فی منع الصرف نحو سقر وهو ضعیف لان جعل الحرکة منزلة
الحرف غیر مطرد فی کل مکان والا لکان مثل حدید وعلیط خماسیا ولیس کذلک واجاز
بعضهم ترخیم الثلاثی الساکن الاوسط ایضا نحو یا زی فی یا زید لان الاخلال ثبت
بعارض الترخیم فلا یعتبر وهو اضعف من ذلک **واما بتاء التانیث** فحینئذ لا
یشترط العلمیة ولا الزیادة علی الثلثة نحو یا ثبة علما او غیر علم لان اخلال البینة حینئذ
لو کان لکان من قبل الواضع لان تاء التانیث لیست بداخلة فی البینة بل هی کلمة اخری
فالاخلال لیس لاجل الترخیم بل مع التاء ایضا کذلک فلا یشترط الزیادة علی الثلثة
ولا العلمیة لعدم الاشتباه حیث یبقی ما قبل التاء علی الفتح فیدل علی الترخیم بحذف التاء
وان لم یکن علما ثم لما فرغ من بیان شرایط الترخیم شرع فی تقسیم کمیة المحذوف فقال **فان کان
فی اخره** ای فی اخر الاسم الذی ارید ترخیمه **زیادتان فی حکم الواحدة** صفة زیادتان

كلمتان فى حكم الواحدة بان يكون زيادتان معا لمعنى واحد يعنى اجتلبتا دفعة واحدة لمعنى
واحد فيه احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيدتان ولكنهما ليستا فى حكم الواحد لان الالف
زيدت اولاً للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط فى ارطاة فان قيل حكم الواحدة
فى الزيادتان وليست الزيادتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو الظرف باعتبار
لاحقيقى والعبارة محمولة على القلب **كاسماء** وزنه فعلاء واصله وسماء من الوسامة فقلبت
الواو همزة كما فى احد واناة ففى اخره زيادتان وهى الالف والهمزة فى حكم الواحدة وكذا الالف
والنون فى **مروان** يعنى الالف والهمزة فى الاسماء زيدتا معاً لمعنى التانيث والالف والنون
فى مروان زيدتا معاً لمعنى التذكير وكذا ياء النسبة فى بصرى والالف والنون فى زيدان
والواو والنون فى زيدون والالف والتاء فى هندات يقال فيها يا اسم ويا مرو ويا بصري
يا زيدَ ويا زيدُ ويا هند **او** عطف على قوله زيادتان اى او كان فى اخر الاسم الذى اريد ترخيمه
حرف صحيح قبله اى قبل ذلك الحرف **مدّة** والمدة حرف علة ساكنة حركة ما قبلها
يوافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزايدة ليلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه الا الراء
لان الالف اصلى **وهو** الواو للحال اى والحال ان الاسم الذى فى اخره حرف صحيح
قبله مدة **اكثر من اربعة احرف** نحو منصور وعمار وادريس فيه احتراز عن نحو
سعيد وعاد فانه لا يحذف منها حرفان لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله
حذفتا جزاء الشرط اى حذفت الحرفان فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا
منصُ ويا عم ويا ادر فان قيل يدخل فى هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان فى اخرها
حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه
اذ ربما يصدق القسم الاوّل دون الثانى كبصرىّ وربما يصدق الثانى دون الاول كمنصور
وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين **وان كان الاسم**
الذى اريد ترخيمه **مركبا** غير مركب الاضافى والاسنادى كبعلبك وخمسة عشر علمين
حذف الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزول الاسم الاخير
منزلة تاء التانيث فى كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة **وان كان الاسم**
المرخم **غير ذلك** اى غير ما فيه زيادتان فى حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة
وهو اكثر من اربعة احرف **فحرف واحد** اى فالمحذوف منه حرف واحد لحصول

المقصود

المقصود وعلم ما يوجب حذف اكثر من حرفٍ واحد وانما اتى هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فيقال فى يا رث يا حار **وهو** اى المحذوف للترخيم من اىّ منادى كان **فى حكم الثابت** اى الموجود **على** الاستعمال **الاكثر** فيبقى ما قبله كان كان **فيقال** الفاء للتعليل اى لانه يقال او جواب شرط محذوف اى واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة مادلة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال **يا حار** بكسر الراء فى يا حارث **ويا ثمو** بواو ساكنة بعد ضمة فى يا ثمود ولو جعل المحذوف نسيا منسيا والواو اخر الواجب قلبها ياء وكسر ما قبلها لوقوعه طرفا بعد ضمة كادل **ويا كرَوَ** بواو مفتوحة بعد فتحة ولا نقلت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذى فى حكم الثابت ولو لم يكن فى حكم الثابت لقلب الواو الفا ولقيل يا كرا لارتفاع المانع **وقد يجعل** المرخم او ما بقى بعد الحذف **اسما برأسه** اى اسما مستقلا بنفسه غير مبنى على ما كان بجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف عنه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل **فيقال يا حار** بالضم فى يا حارث على انه اسم براسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم **ويا ثمى** فى يا ثمود لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلاجرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل **ويا كرا** فى يا كروان لانه لما جعل كرَوَ اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** اى استعمل العرب **صيغة النداء** اى حرف النداء وهى يا فقط **فى المندوب** اى فى الاسم الذى يندب مسماه اى يبكى عليه لاشتراكهما فى الاختصاص بكون كل منهما مدعوا **وهو** اى المندوب **المتفجع عليه** اى الاسم الذى يتفجع اى يتحزن لاجله **بيا او وا** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالصاق اى المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفى جعل الباء للسببية او الاستعانة نظر لان يا ووا ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير لهما فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة تدخل فى آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا ووا آلة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو وا ويلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع عليه او منه بيا او وا لكان اولى قيل هو داخل فى المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **واختص المندوب بوا** يحتمل ان يكون الباء داخلة فى المختص دون المختص به اى انفرد وا بالمندوب بمعنى لا يدخل

واغير المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخلة في المختص به دون المختص كما هو الاصل او انفرد المندوب بوا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب به قليلا **وحكمه** اى حكم المندوب **في الاعراب والبناء** تميزان اى من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المنادى** اى حكم اعراب المندوب وبنايه مثل حكم اعراب المنادى وبنايه لانه لما جرى مجرى المنادى صيغة جرى مجراه في احكامه ولاشتراكهما في الاختصاص يكون كل منهما مدعوا يعنى ان كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك توابعه كتوابع المنادى **ولك زياده الالف** في جايزلك اوجاز لك زيادة الالف **في اخره** اى اخر المندوب سواء كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب في الندبة فقوله زيادة الالف مبتداء مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول **فان خفت** بزيادة الالف **اللبس** اى لبس ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما في اخر الاسم من كسرة او ضمة فاذا ندبت غلامك بخطاب المونث **قلت واغلاميكه** بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المونث بخطاب المذكر فزيدت الياء لمناسبة لحركة الكاف واذا ندبت غلامكم بخطاب الجمع قلت **واغلامكوه** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو لمناسبة لحركة الميم اذ الميم اصله الضمة وقيل فزيدت الواو لمناسبة الجمع **ولك الهاء في الوقف** اى جاز لك او جايز لك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف المد وهى الالف في الوقف لا في الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو والياء فيقال وازيداه واغلامكموه واغلاميكيه فالهاء ومبتداء متقدم الخبر او فاعل جاز المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله لك اوظرف جاز المقدر اوظرف الزيادة المقدرة المضافة الهاء **ولا يندب الا المعروف** مستثنى مفرغ اى لا يندب باسم الا الاسم المشهور والمعلوم هو الذى يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان علما او غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروف غير علم جاز ندبته فلذلك جاز وامن بير زمزماه لانه بمنزلة واعبد المطلباه من حيث انه حافرها وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان النادب معذورا في ندبته والتفجع عليه لان ندبته لاظهار الجزع والا

لم يندب وذلك يحصل بالمعروف **فلا يقال وارجلاه لرجل** غير معين اى فلا
يقال هذا اللفظ وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما
سبقت فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع
هذا القول وهو **وازيد الطويلاه** بالحاق الف الندبة فى صفة المندوب لان الالف
الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جملته بل هى
اسم اخر جئ للتوضيح ولانها غير ممتزج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما فى سعة
الكلام كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك فى صفة الحق فى غير المندوب
فلا يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيد الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندبة به
يقال وا امير المؤمنيناه واعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جعلا دالين على المسمى
بجملة فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما فى السعة
واما قراة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب الاولاد خبر شركائهم والفصل
بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ
خلافا ليونس رح اى يخالف هذا القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة فى
صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى لا يقصر فى ذلك
عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك لان الصفة عين الموصوف لان
الطويل فى قولك زيد الطويل عين زيد وزيد فى قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج
المعنوى اقوى من الامتزاج اللفظى فلما جاز اللحوق فيما كان مغايرا له معنى باعتبار
الامتزاج اللفظى فلان يلحق فيما اذا كان عينا له باعتبار الامتزاج المعنوى بالطريق الاولى وجوابه
ان الالحاق امر لفظى والامتزاج اللفظى فى المضاف لا فى الصفة **ويجوز حذف حرف النداء**
لقيام قرينة **الا مع اسم الجنس** ظرف اى فى جميع الامنة الازمان مقارنته اسم الجنس او
حال اى فى جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم الجنس غير انه والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف والام اى
كان نكرة قبل النداء لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان
يا فيه نائبة عن اللام فى التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النايب والمنوب وللقايل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان لا
يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النائب

والمنوب اللهم الا ان يقال الان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمنوب بل من باب التقدير كما في المستثنى المفرغ نحو ما جائني الا زيد **و** الا مع **اسم الاشارة** لانه كاسم الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا ان هذا بتقدير يا رجل وهذا **و** الا مع **الاستغاثة والندبة** لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم وايّ والمضاف ومن الموصولة **مثل** قوله تعالى **يوسف اعرض عن هذا** اى يا يوسف بقرينة المقام **و**مثل **ايها الرجل** اى يا ايها الرجل لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل من لا يزال محسنا احسن الى اى يا من لا يزال ومثل قوله تعالى ربنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة اى يا ربنا **و**شذ قولهم **اصبح ليل و** قولهم **افتد مخنوق و** قولهم **اطرق كرا** ان النعامة في القرى هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل في قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا كرا وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبح ليل اُدخل في الصباح يا ليل او صِر صباحًا يا ليل فالهمزة للدخول او للصيرورة هذا في الاصل قول المرأة التي طرقها امرء القيس مستغيثة الى الليل بالانقضاء لتتخلص منه ثم صار مثلا يضرب في شدة طلب الشيء ومعنى افتد مخنوق افتد نفسك يا مخنوق اى اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق اى يا من عصر حلقه الغمّ هذا مثل في التحريص على تخليص النفس من الشدائد ومعنى اطرق كرا اِخفَضْ عنقك يا كروان لنصاد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صِيد وحمل من البدو الى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صِيدَ وحُمِلَ من البدو الى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض والكروان طاير ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصادبه الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا لم ير النعامة يمشي على هيئته بمد عنقه ويرفع رأسه فاذا راه يلتصق بالارض كيلا تراه فصار مثلا يضرب فيما اذا امر شخصا ضعيفا بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه وفي كرا شذوذ بثلثة اوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما براسه على ما سبق بيانه **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة** دالة على حذفه وتعيينه **جوازا** اى حذفا جائزا **مثل** قراءة الكسائي **الا يا اسجدوا** فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا هو حرف نداء ويبدئ اسجدوا بضم الهمزة فعلى هذا القراءة كان المنادى محذوفا اى الا يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة من قراء الا يسجدوا بتشديد الا وليسجدوا على

صيغة

صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب والباب الثالث من الابواب الاربعة التى يجب
فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير اى اسم الذى
اضمر اى قدر عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما
بعده او بلازم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضافة الشريطة
الى التفسير بيانية على شرط هو تفسيره بما بعده وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم منصوب ثبت بعده فعل مبتداء وقوله بعده خبر او فاعل فقوله بعده والجملة صفة
اسم او شبهه عطف على قوله فعل اى شبه الفعل وهو اسما الفاعل والمفعول دون المصدر
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشتغل
عنه صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال فى شبه الفعل شرط
ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما افرد الضمير لان
العايد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين فيكون
صفة لاحد المذكورين ايهما كان اى معرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم بضميره اى بسبب
نصبه فى ضمير ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم
او بسبب نصبه فى متعلقه الضمير عايد الى الاسم اى متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه
فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الضمير
وهو اولى لقرينة اى متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق
بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه اى الى ذلك الضمير كما فى هذا المثال او هو
موصوفا بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا بعامله اى بعامل
ذلك الضمير نحو زيدا ضربت الذى يحبه وغير ذلك من المتعلقات لو سُلِّطَ الجملة
الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه اى لو سلط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا عليه
اى على ذلك الاسم هو تاكيد لضمير سلط وانما اكده ليصح ان يعطف عليه قوله او مناسبه
اى لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه فى موضعه لنصبه اى نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك
الاسم ومناسبه ما هو بمعناه او لازمه فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا
حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط لكن ينصبه مناسبه وهو اهنت و
جاوزت ولابست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو يقتضى انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديرا

فلا بد من تقييده وفى قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط
الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له
صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتحضيض
ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيدا ضربته واما زيد فانى اكرمه وكذا البواقى
فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه لئلا تقدم
ما فى خبر هذه الحروف عليها واحتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث
المعنى كقوله تع وكل شئ فعلوه فى الزبر كما سيجئ مثل زيدا ضربته نظير ما اشتغل عنه بضميره لو
سلط عليه نفسه لنصبه وزيدا ضربت غلامه نظير ما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه
وهو اهنت لنصبه وزيدا مررت به نظير ما اشتغل فيه بضميره بحرف جر لو سلط عليه معناه
وهو جاوزت لنصبه وزيدا جلست عليه اى انتظرت لاجله نظير ما اشتغل عنه بضميره
لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه ينصب تعليل لقوله مثل زيدا ضربته الى اخره
اى لانه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة اى يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه
او مناسبه المشتغل بضميره او متعلقه اى يفسره ما بعده يعنى المراد بما بعده ضربت فى زيدا
ضربته لامكان تقديره واهنت فى زيدا ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لانه
لازم معناه لان اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت كذبت لانك ضربت
غلامه لا زيدا وجاوزت فى زيدا مررت به لانه معناه لان معنى مررت المتعدى بالباء
جاوزت اى جاوزت زيدا مررت به وان قدرت مررت لا ينصبه لانه لا يتعدى بنفسه
ولابست فى زيدا حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه
ملابسا وملازما له فالحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدره وان لم يمكن فان
امكن تقدير معنى الفعل المفسر قدر وان لم يكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ويختار
الرفع فيه اشارة الى جواز النصب اى يجوز النصب ويختار الرفع فى الاسم المذكور اعنى
الاسم الذى بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء اى بكونه مبتداء
عند عدم اى عند انتفاء قرينة خلافه اى خلاف الرفع وفيه نظر لان عند انتفاء قرينة
خلاف الرفع يجب الرفع لا انه يختار واجيب بان المضاف محذوف اى عند عدم قرينة خلاف
اختيار الرفع من قراين وجوب النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع لانه اذا

عدم

عدم قراين خلاف اختيار الرفع كان الرفع راجحًا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جايزان
فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار
الرفع متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب في الاصل عدم
الحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة خلاف الرفع يعني يوجد قرينة
الرفع وحذفه لكن قرينة الرفع اقوى من قرينة خلافه كاما المقارن مع غير الطلب نظير
قوله عند وجود قرينة اقوى منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية
السابقة قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب
الجملتان واما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع لانها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها
فعل فلا يليها لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي لم يلزم
في النصب فكان الرفع مختارًا وانما قيد بقوله بغير الطلب احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت
القوم فاما زيدا فلا تكرمه فان في هذه الصورة يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى
من قرينة النصب لمعارضته لزوم كون الانشاء خبرًا سلامته عن الحذف لكن الحذف اهون
من لزوم كون الانشاء خبرًا لان الحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خبرًا بعيد جدا حتى
ذهب البعض الى انه لا يقع خبرًا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب
لان من ابتلى ببليتين يختار اهونهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام
والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف اطلق الطلب
قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي
والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة
الى التقييد فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان في قوله بغير الطلب
اشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد اما هو الطلب
حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرًا كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اي في غير الطلب فاختير الرفع
واذا المفاجاة عطف على اما اي وكاذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية
السابقة قرينة للنصب واذا المفاجات التي تقع بعدها الجملة الاسمية غالبًا قرينة الرفع لكن
هذه القرينة للسلامة عن الحذف فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف فان اذا المفاجاة
يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قيل اراد باللزوم فيه

الترجيح

الغلبة او اللزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الترجيح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض ويقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا لمفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف اى بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره على جملة فعلية للتناسب بين الجملتين اى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو خرجت فزيدا لقيته فان السلامة على الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شايع بخلاف المخالفة بين الجملة الاسمية والفعلية فانها قليلة جدا فاختير النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته و بعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته وبعد اذا الشرطية اى المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته يضربك وبعد حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وانما اختص اذا وحيث من بين ساير ادوات الشرط لان سائر ادوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتي والمراد وجب النصب بعد اذا الشرطية ايضا كان الشرطية وفي الامر عطف على قوله بعد اى يختار النصب في وقت وقوع الامر والنهي بعد الاسم المذكور نحو زيدا اضربه ونحو زيدا لا تضربه اذ هي اى ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر والنهي مواضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبرا فلاجرم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف ساير الادوات فانها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل هذا الاسم ليحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على قوله في الامر اى يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة يعني ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع و بالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر بنصب كل شئ على انه مفعول لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شئ حال كونه كاينا بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدر في جميع المخلوقات اما لو رفع على

مواضع

لابتداء وجعل قوله خلقناه خبرًا لقوله كل شئ وبقدر حالا والمجموع خبران فيفيد الآية المعنى
المقصود ايضًا حيث يصير معناه كل شئ مخلوق لنا حال كونه كاينا بقدر وهو المقصود لكنه
يحتمل ان يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شئ على ما هو الظاهر في الصفة وبقدر خبرا
لقوله كل شئ فيكون المعنى كل شئ هو مخلوقنا كاين بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون
قوله خلقناه حينئذ قيدا على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل انه على تقدير الرفع
يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبرا لكل شئ فلا يفوت المقصود ويحتمل ان يكون صفة له ليفوت
المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من
النص على المقصود وبهذا حصل الجواب على الاشكال الذي اورده صاحب الوضي في هذا المثال
حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى سواء جعلت خلقناه خبرا او صفة وذلك
لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع
او خبرا عنه وذلك لان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشئ
لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشئ فمعناه على
تقدير ان يجعل خلقناه خبرا لكل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شئ مخلوق
كاين بقدر والمعنيان واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل
التساوي اي النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتداء
وخلقناه خبره وقدر حال كما جاز الوجهان في اقايم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف
بين المقصود وغيره فان قيل ينبغي ان يجب النصب اذا لتحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم
اللبس لا لبس لذا سماه خوف اللبس ويستوي الامران اي الرفع والنصب في الاختيار اي
ايا قصد منهما يكون مختارا في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي فيما اذا عطفت الجملة التي وقع
فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها الجملة الفعلية فانها ذات
وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتداء والخبر والثاني كونها جملة فعلية
وهي الخبر اعني الفعل والفاعل فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما بين الجملتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان

قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحا لسلامته على الحذف قيل قد عورضت سلامته الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشروح وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشئ اخر فلا يتفاوتان قربا وبعدا اجيب سلمنا انهما لا يتفاوتان قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام السابق لا انتهاؤه فمسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا فقريب وان كان بعيدا فبعيد وانكان انتهاء المعطوف عليه متصل غير غير منفصل في كلا الصورتين والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى فحينئذ لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الاصل او في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت خبرا وجب فيه الضمير العايد الى المبتداء وليس في المعطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير واكرمت عمرا قيل هذا بعض التركيب وتمامه ان يقال زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره او نحو ذلك و انما ذكر بعض التركيب ولم يذكروا الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من داب المحصلين **ويجب النصب** في الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** سواء كان صريحا كما في ان ولو وغيرهما او بضمنا كما في متى واينما وحيثما الا اذا لم يكن راسخا في الشرط كاذا الشرطية وحيث وانما يجب النصب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان فيه احتمال وتردد وما ذلك الا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم **و بعد حرف التحضيض** وهي هلا والا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها

لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث
والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل ناصب
له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل **نحو ان زيد ضربته**
ضربك مثال حرف الشرط اى ان ضربت زيدا ضربك **والا زيدا ضربته** مثال حرف التحضيض
اى الا ضربت زيدا ضربته **وليس مثل ازيد ذهب به منه** خبر ليس اى ليس هذا التركيب
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبه
عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي المجهول لو سلط على زيد
لم ينصب هو زيدا وكذا لو سلط مناسبه واذا كان كذلك **فالرفع** مبتداء محذوف الخبر
او فاعل فعل محذوف اى فالرفع واجب او فيجب الرفع على الابتداء **وكذلك** اى ومثل قوله
ازيد ذهب به قوله تعالى **وكل شئ فعلوه فى الزبر** اى فى انه ليس من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير فى وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط لانه لو سلط عليه
قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شئ فى الزبر اى فى كتب الحفظة وهى صحف
اعمالنا وهم لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل شئ مبتداء وفعلوا صفة لشئ وفى الزبر خبر والمعنى
وكل شئ هو مفعولهم كاين فى الزبر وهو المقصود **ونحو** عطف على قوله وكل شئ اى وكذلك
نحو قوله تعالى **الزانية والزانى** فى وجوب الرفع **فاجلدوا كل واحد منهما الفاء بمعنى**
الشرط عند ابى العباس **والمبرد** يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتداء وقوله الفاء مبتداء
ثانى وقوله بمعنى الشرط خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء الاول وعند ظرف لقوله بمعنى
الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء
مبتداء وقوله بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزانى اى ومثل قوله
ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا فى انه ليس من هذا الباب اى من باب ما
اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان جميع شرايط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لانه قوله منهما صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى
التسليط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر فينبغى ان يختار فيه
النصب لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقراء
بالنصب لاشاذ تمحل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة اى ضابطة ما اضمر عامله على شرايط التفسير

لزوم

لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم والا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست بزائدة لان اللام في قوله الزانية والزاني بمعنى التي والذي والمبتداء اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب لامتناع تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقولا اى التي زنت والذى زنى مقول في حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخلاف الفاء في نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما قبلها **والكلام جملتان عند سيبويه** ظرف لمفهوم الكلام اى حكم يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتداء وقوله والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم اوخبر مبتداء محذوف على نحو الباب الفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله تعالى فاجلدوا بيان لحكمها وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زائدة اوللتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القران وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والا فالمختار النصب** اى ان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط اوكون الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب لتالى وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب لتالى وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس لثباته **الباب الرابع** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **التحذير** وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقائل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذوف في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل لبيان الحال اى رابع الاربعة المذكورة التحذير او التصيير ان اريد بالنسبة الى الثلاثة السابقة اى رابع الثلثة المذكورة اى لتصيير الثلثة المذكورة اربعة التحذير وهو

فی الاصل مصدر ثم صار فی الاصطلاح اسما للنوع من انواع المفعول به وهو معمول ای مفعول
به بتقدیر اتق ونحوه من احذر وباعد وجانب واجتنب وفی تقدیر اسماحة اذ لا یقال اتقیت
زیدا من الاسد بمعنی نحیته ولو قال بتقدیر نحّ او بعد کان اولی تحذیرا اسما بعده انتصاب
تحذیرا اما علی انہ مفعول مطلق وکلمۃ ما موصولۃ او موصوفۃ والظرف صلۃ او صفۃ والجملۃ
صفۃ لقوله معمول ای حذّر ذلک المعمول تحذیرا من الاسم الذی او من اسم ثبت بعد ذلک
المعمول واما مفعول له للتقدیر او لقوله ذکر المحذوف ای ذکر ذلک المعمول المحذر تحذیرا مما
بعده واما ظرف اذا لمصدر قد یجعل حینا الی قدر وقت تحذیر المعمول ما بعده وفی قوله
بتقدیر اتق احتراز عن المعمول الذی لم یمکن بتقدیر اتق نحو زیدا فی جواب من قال من اضرب فانه
لیس من هذا الباب بجواز ذکر فعله وفی قوله ما بعده احتراز عن المعمول الذی بتقدیر اتق لکن
لا للتحذیر ما بعده نحو ایاک فی جواب من قال من اتقی فانہ لیس من هذا الباب لجواز ذکر فعله
او ذکر المحذر منه مکررا روی قوله ذکر علی لفظ المصدر والماضی المجهول فی کلتا الروایتین
نظر اما الاولی فلان التحذیر اسم لنوع من انواع المفعول به والذکر لیس بمفعول به بل المفعول
به هو المحذر منه المذکور مکررا واما الثانیۃ فلانه لیس فیما مر ما یعطف علیه الفعل ولان
المعطوف بها واذا کان مخالفا للمعطوف علیه فی الفعل والاسم او کان فیه زیادۃ علی قدر صحۃ
العطف یکون او اضرابیۃ بمعنی بل نظیر الاول نحو انا مقیم او امشی فانه بمعنی بل امشی ونظیر
الثانی ما قال سیبویه فی قوله تعالی ولا تطع منهم اثما او کفورا اذ لو قیل او لا تطع کفورا
لتغیر المعنی وکانت او بمعنی بل لان اظهار الفعل فی المعطوف زاید علی قدر صحۃ العطف وههنا
لو عطف قوله او ذکر علی قوله معمول لخالف المعطوف علیه فی الفعل الاسم فیکون بمعنی بل
وحینئذ یفسد المعنی وهذا ظاهر لا یحتاج الی البیان ویمکن تصحیح کلتا الروایتین اما الاولی
فلان المصدر ان کان علی لفظ المصدر المرفوع کان الذکر بمعنی المفعول ای او مذکور المحذر
منه مکررا او هذه الاضافۃ من باب جرد قطیفۃ اذ الاصل او محذر منه مذکور مکررا فکان
عطفا علی قوله معمول فان قیل لو کان عطفا علی قوله معمول لزم ان لا یکون القسم الثانی معمولا
بتقدیر اتق علی قضیۃ کلمۃ او التی توجب التقابل بین المعطوف والمعطوف علیه ولیس کذلک
بل کل من القسمین معمول بتقدیر اتق قیل التقابل بین المعطوف والمعطوف علیه باعتبار
القید وهو قوله تحذیرا ما بعده فان التحذیر فی القسم الثانی وان کان معمولا بتقدیر اتق

لكنه لبس بمحذر ما بعده وان كان على لفظ المصدر المنصوب كان عطفا على قوله تحذيرا يجعل
كل واحد من المصدر بن حينا اى قدّر وقت تحذير المعمول ما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا
واما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب لقوله تحذيرا وهو ذكر
المحذوف ان كان ذلك مفعولا له او حذر المحذوف ان كان ذلك مفعولا مطلقا اى سواء
ذكر ذلك المعمول محذرا تحذيرا ما بعده اوذكر المحذر منه مكررا او حذر ذلك المعمول تحذيرا ما
بعده اوذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان اعنى حذّر وذكر مع معمولهما فى محل
الصفة لقوله معمول فان قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون صفة
له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من البيانية وهو قولنا من نوعيه و
يمكن ان يكون عطف على قوله تحذيرا على جعل المصدر حينا وتنزيل الفعل منزلة المصدر
الحينى اى قدر وقت تحذير المعمول ما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون
عطفا على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهى قوله بتقدير اتق اى ثبت بتقدير اتق وكان
التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا ما بعده والا لزم ان لا
يكون القسم الثانى بتقدير اتق وفى قوله اوذكر المحذر منه مكررا احترازا عن قوله الطريق من
غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا نظير القسم الاول واصله اتقك
والاسد الا ان ضميرى الفاعل والمفعول اذا كانا لشئ واحد وجب ابدال الثانى بالنفس
فى غير افعال القلوب فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت النفس
لزوال الضرورة اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله
والاسد معطوف على اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق
نفسك اى تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد
خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع
للتحذير والتوابع خارجة عن هذه المحدودات بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك وان
تحذف هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان
يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الا
مضافا الى ضمير المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما
كقوله عمر رض اِيَّاىَ وان يحذف احدكم الارنب الحذف الرمى بالعصا كما ان الحذف بالحاء

والذال المعجمتين الرمى بالحصا اى اِيَّاىَ وان يرمى احدكم العصا الى الارنب اى نحنى عن مشاهدة
حذفها لارنب ونحّ حذفها عن مشاهدتى وانما نهى عن رمى العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها
فلا يحل **والطريق الطريق** نظير المحذر منه مكررا اى اتق الطريق او بعدها وكذا الصبى
الصبى والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبى ان تطاءه واتق الجدار ان يسقط عليك
واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه للتاكيد **وتقول** اى ولك ان تقول فيه عبارة
اخرى وهى **اياك من الاسد** اى بعّد نفسك من الاسد **وتقول اياك من ان**
تحذف بتقدير من الجار والمجرور حال اى ملتبسًا بتقدير من اى اياك من ان تحذف
اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير شايع **ولا تقول اياك الاسد** بتقدير اياك من
الاسد لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول الشاعر
اياك اياك المراء فانه :: الى الشر دعاء وللشر جالب :: بتقدير اياك من المراء فشاذ: او محمول
على ضرورة الشعر والكلام فى السعة او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد
والتقدير اتق نفسك واترك المراء الى الجدال وهذا قول سيبويه والخليل او جار مجرى ان
تمارى لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فانّ تقديره اعجبنى ضرب زيد اعجبنى
ان ضرب زيد وهذا قول ابى اسحاق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز فى ساير
المصادر نحو اياك الضرب لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس بجائز
قياسا اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسى وما ثبت بخلاف
القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان
والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقديره بان والفعل ثم لما فرغ
مبحث المفعول فيه بيان
عن بحث المفعول به شرع فى بحث المفعول فيه فقال **المفعول فيه** الجار والمجرور فى الاصل
مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتداء محذوف
الخبر اى ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتداء محذوف اى هذا بيان المفعول
فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فعل فيه** جملة مستانفة واما مبتداء خبره
ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمضاف محذوف اى المفعول فيه اسم
ما فعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سماه شئ فعل فيه **فعل**
مذكور والمراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحى الذى هو قسيم

الاسم والحرف فتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والمصدر و في قوله مذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طبيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محل له لكنه ليس بمذكور و قوله **من زمان او مكان** بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريتين فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي وخلفك مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك جلست قدوم زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس فان قيل يدخل في هذا الحد نحو اغتنم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم قلنا يخرج ذلك بقيد الحيثية لانها منظورة في جميع الحدود لاسيما الحدود النحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال المعناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال **وشرط نصبه** اي نصب المفعول فيه **تقدير في** لانها اذا اظهرت لزم الجر لان في حرف الجر والغاء حرف الجر غير شايع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو قولك خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه على نمط يدخل ذلك فيه وذهب الجمهور الى ان تقدير في شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به بواسطة حرف الجر لان المفعول فيه عندهم هي المقدر او بقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **وظروف الزمان كلها** اي سواء كان مبهما او محدودا وسواء كانت معرفة او نكرة **يقبل ذلك** اي تقدير في او النصب بتقدير في نحو سرت حينا او حين قدومك وخرجت يوما او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان وكلها تاكيد الظروف واللام في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا اللام في المكان و ذلك مفعول تقبل و فاعله ضميره العايد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف الزمان **وظروف المكان** اي ظرف الذي هو المكان **ان كان مبهما** اي ان كان من الجهات الست وما الحق بها على تفسير المصنف قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلفه **والا فلا** اي وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب

بتقدير

بتقدیر فی فلا یقال صلیت المسجد بل یقال صلیت فی المسجد و ذلک لان المبہم من ظروف الزمان
جزء مدلول الفعل کالمصدر فیصح انتصابہ بہ بلا واسطۃ کالمصدر والمحدود منہا محمول علیہ
لاشتراکہما فی الذات ای فی الزمانیۃ والمبہم من المکان محمول علی المبہم من الزمان ایضا
لاشتراکہما فی الوصف ای فی الابہام ولم یحمل المکان المحدود علی الزمان المبہم لاختلافہما
فی الذات والصفۃ وکذا لم یحمل علی المکان المبہم مع اتحادہما فی الذات لان المکان المبہم
محمول علی الزمان المبہم فلو حمل علیہ المکان المحدود کان بمنزلۃ الاستعارۃ من المستعیر
والسوال من الفقیر و فسر المبہم من ظروف المکان عند الاکثرین من المتقدمین وھو
الذی اختارہ المصنف بالجہات الست سواء کانت معرفۃ او نکرۃ وھی امام وخلف
ویمین وشمال وفوق وتحت وذلک لان قولک جلست خلف زید مثلا یتناول لجمیع ما
یقابل ظہرہ الی انقطاع الارض وکذا البواقی و فسر البعض المبہم من ظروف المکان بما ھو
النکرۃ منہا ویخرج منہ خلفک وامامک فانہ منصوب علی الظرفیۃ بلا خلاف وانہ معرفۃ
والبعض بما ھو غیر المحصور منہا ویخرج منہ نحو فرسخ فانہ منصوب علی الظرفیۃ بلا خلاف
وانہ محصور لانہ مقدر باثنی عشر الف خطوۃ والبعض بما لہ اسم باعتبار ما لم یدخل فی
مسماہ کالفوق مثلا فان ھذا الاسم یطلق علی ھذا المکان بالاضافۃ الی التحت وکذا غیرہ من
الجہات ولا شک ان التحت غیر داخل فی مسمی الفوق وکذا فی غیرہ ویندرج فی ھذا التفسیر
نحو عند ولدی لان اسم عند ولدی لا یطلق باعتبار ذات المکان بل باعتبار المضاف
الیہ وھو لیس بداخل فی مسماھا فلا حاجۃ الی الحمل ولما فسر الاکثرون والمصنف بالجہات
الست ورد علیہ عند ولدی ولفظ مکان وما بعد دخلت فانہا یقبل النصب بتقدیر فی علی
الظرفیۃ مع انہا غیر الجہات فاجاب عن کل من ذلک بقولہ وحمل علیہ ای علی المکان المبہم
وھی الجہات الست **عند ولدی وشبہہما** نحو دون وسوی نحو جلست عند
زید ولدی زید واعطیت زیدا دون عمرو درہما وجاء القوم سوی زید **لابہامہما**
ای لابہام عند ولدی وکذا ما ھو شبہہما ای لمشابہتہا بالمکان المبہم فان قولک
جلست عندک لا یتناول مکانا معینا بل یتناول لجمیع الامکنۃ التی حوالیک کما
یتناول قولک جلست خلف زید لجمیع ما یقابل ظہر زید الی انقطاع الارض و حمل
علیہ **لفظ مکان** وما بمعناہ اذا کان الفعل موافقا لہ فی افادۃ معنی الاستقرار نحو جلست

مجلسك وقت مقامك و وضعك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجرى هذا المجرى
لكثرته دون ابهامه اى لكثرة استعماله فيناسبه التخفيف بحذف فى فيقال جلست مكانك
و حمل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت الغرفة على الاصح (الخان)
اى حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على
الاصح تنبيها على ما قال الجرمى ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية وما بعدها مفعول به (يقارنه)
لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة الفعول التى هى فى الغالب مصدر لازم
وهى الدخول والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والتحرك والارتحال التى هى لازمة
اتفاقا لوجهان لزومه وقيل معنى قوله الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة
بفى وتارة بغيره فتقول دخلت فى الدار ودخلت الدار وعند سيبويه اظهار فى شاذ فحمل ما بعده على
الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء فى العدد اى فى لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة
لان الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء و
ينصب المفعول فيه بعامل مضمر جوازا بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت
يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة و بعامل مضمر وجوبا نصبا واقعا على شريطة التفسير
كما ينصب المفعول وضابطه كل ظرف بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو
او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم
فى ليلته وهو فى كون نصبه على شريطة التفسير واجبا ومختارا او مساويا بالرفع ومرجوحا مثل
مثل المفعول به فيجب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم
الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذا الشرطية وحرف النفى وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت
فيه وبالعطف على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس و يوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران
فى زيد سار و يوم الجمعة سرت فيه معه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
او عند وجود اقوى منها كاذا المفاجاة نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا
يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه فى الصيف واما الظرف
الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام
ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه و يوم الخميس اسرت فيه فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا
والرفع واجبا كما فى المفعول به للمانع وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو

نصب يلزم تقدم ما فى حيزها عليها ويحتمل ان يكون النصب مختاراً حيث يتسع فى الظرف ما لا يتسع فى غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ عن بحث المفعول فيه شرع فى بيان المفعول له فقال **المفعول له** مبتداء محذوف الخبر اى منه المفعول له او خبر محذوف المبتداء اى هذا بيان المفعول له **هو ما فعل لاجله** اى اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق فى المفعول المطلق وفى هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كساير المفاعيل والملحقات والمراد بقوله **فعل مذكور** الحدث لا الفعل الاصطلاحى فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمى الفاعل والمفعول والمصدر وفى هذا القيد احتراز عن نحو اعجبنى التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل محذوفا ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة موثرة او علة غائية وهى اثر ولهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربته تاديبا** نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اى غرض للضرب حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب جبنا** نظير العلة المؤثرة فان الجبن علة موثرة للقعود ولو قال فى موضع قعدت جبنا حاربته شجاعة لكان احسن ولقائل ان يقول يدخل فى هذا الحد كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب فانه فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية او يراد فعل العامل لاستغنى عن قيد مذكورا يضًا والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله وضربت واعجبنى التاديب لان ضربت ليس بعامل فى التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوى وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذى ضربت لاجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحى دون اللغوى فارادة اللغوى ابهام فى التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين فى اول الوهلة من غير تامل فى القراين وان قيد الحيثية يغنى عن قيد مذكور **خلافا للزجاج** اى لابى اسحاق الزجاج اى يخالف هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف **فانه** اى فان المفعول له **عنده** اى عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبنا مثل رجع القهقرى وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديبًا بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا بمعنى جبنت فى القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته

ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا مجازا وفيه نظر لان الجبن سبب
للقعود واضافة المسبب الى السبب ليس بمجاز بل كصلوة الظهر وثانيهما ان المفعول له علة
المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الآلة المصدر مقامه فى ضربته سوطا بمعنى ضربته ضربا بسوط
او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدرجه فى حقيقته
الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيدا ضربا احدثت ضرب زيد عن غير ان يخرجا
عن حقيقتهما وعن الثانى الجواب بان الآلة لازم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث
لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه ولا الجز من غير قدوم
وكذا ساير الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحقق
العبث اى لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لا مستلزما له فلا يلزم
من اقامة ما هو لازم للفعل من العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع فى بيان
شرط نصبه فقال **وشرط نصبه** اى نصب المفعول له **تقدير اللام** لانها اذا ظهرت
لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا ظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب
وهذا اختيار المصنف يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط **وانما يجوز حذفها** اى تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب وضع المظهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح
باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا **اذا كان المفعول له فعل
الفاعل الفعل المعلل** اى يتحد فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا و
عما اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلل فحينئذ يجب اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك
اياى **واذا كان مقارنا له** اى لفعل المعلل فى الوجود اى اتحد زمان المفعول له وزمان
الفعل المعلل وفيه احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود فحينئذ يجب اظهار اللام نحو
اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان
المفعول له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل الفاعل عامله و
مقارن لعامله فى الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المفعول المطلق بخلاف ما
اذا اختل شئ منها ولان اكثر علل الافعال كذلك فبوجودها يكون ظاهرا فى العلية موافقا

الاغلب

بحث المفعول معه

لما هو الاغلب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شئ منها كذا ذكر المصنف في شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنده ان يكون نكرة لانه يشبهه الحال والتميز وهما نكرتان ورُد بان ادخاره في قول الشاعر؎ واغفر عوراء الكريم ادّخاره ؛ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ؛ معرفة وقد حذف عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وانما يجوز حذفها اشارة الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرايط لكن ينبغي ان يكون اظهار اللام مع التنكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **المفعول معه** الظرف مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتداء محذوف الخبر اى ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتداء اى هذا بيان المفعول معه فيكون قوله **هو اسم مذكور** استيناف او مبتداء خبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اى المفعول معه هو الذى يذكر **بعد الواو** التى بمعنى مع وفيه احتراز عن ساير المفاعيل **لمصاحبة معمول فعل** اضافة المصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان ضيعته مذكور بعد الواو التى بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الاخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا درهم فان قوله وزيدا مفعول معه وانه ليس بمصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفاك وزيدا درهم ومنه قول الشاعر؎ اذا كانت الهيجاء وانشقت العصاء ؛ فحسبك والضحاك سيف مهند اى اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اى مطبوع من حديد الهند وقوله **لفظا او معنى** خبر كان المحذوف اى سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمروا في نحو ضربت زيدا وعمروا اذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد من هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول معه الى العطف في هذه المسئلة **فان كان** الفا للتفسير وكان ناقصة او تامة اى فان وجد **الفعل** اللام للعهد اى الفعل الذى قصد مصاحبة المفعول معه معموله **لفظا** خبر كان او حال اى لفظيا او ملفوظا او تميز اى من حيث اللفظ **وجاز العطف** عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اى وقد جاز عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فالوجهان** جائزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما مثل خبر مبتداء محذوف اى نظيره ثابت في مثل **جئت انا وزيد** بالنصب

والرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجاز العطف فيه لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل **والا تعين النصب** اى وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه **مثل جئت وزيدا** امتنع فيه العطف لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان** تامة اى ان وجد الفعل **معنى** حال او معنويا او تميزا اى من حيث المعنى **وجاز العطف** اى عطف على كان او حال اى وقد جاز العطف اى عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع عنه مانع **تعين العطف** لتعذر النصب **مثل ما لزيد وعمرو** كلمة ما استفهامية مبتداء ولزيد خبره اى اى شئ حصل لزيد وانما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام فى المثال لان العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا للعامل المعنوى الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة وذهب الزمخشري الى ان العطف مختار **والا تعين النصب** اى ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم **مثل ما لك وزيد** كلمة ما استفهامية مبتداء ولك خبره اى اى شئ حصل لك مع زيد **وما شانك وزيدا** كلمة ما استفهامية وشانك خبره اى اى شئ امرك مع زيد وانما لم يجز العطف فى المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا وجه له سواه فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا فى المثال الثانى عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذا المعنى حينئذ ما شانك ونفس زيد وسوال السايل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وقوله **لان المعنى ما تصنع** دليل على كون المثال الثانى من باب العامل المعنوى وانما خص هذا المثال بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع فى بيان الملحقات بها وهى الحال والتميز والمستثنى وخبر كان والمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الان فى بيان الحال فقال **الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول به** وفيه احتراز عما لم يبين هيئة وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته

بحث الحال

على الجمع والتفريق نسخہ

مصعدا ومنحدرا ای کان احدهما مصعدا ای مرتفقا الی موضع مرتفع والآخر منحدرا ای نازلا من موضع مرتفع وقولہ **لفظا او معنی** تفصیل للفاعل والمفعول بہ بعد تمام الحد فلو قلت زیدا قائما اخوك لم یجبر لعدم الفاعلیۃ والمفعولیۃ فی زید لا لفظا ولا معنی فان قیل قد تقع الحال عن المفعول معہ نحو جئت انا وزیدا راکبین قیل انما یقع الحال عنہ لکونہ فی معنی الفاعل والمفعول بہ لمصاحبتہ ایاهما فی صدور الفعل عنہ ووقوعہ علیہ فان قیل قد یقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شدیدا قیل الحال من غیر الفاعل والمفعول بہ لا یقع الا بجعلہ فی معناهما فلا یقال ضربت الضرب شدیدا الا بتاویل احدثت الضرب شدیدا فیکون حالا عن المفعول بہ فان قیل قد یقع الحال عن المضاف الیہ نحو قولہ تعالی قل بل نتبع ملۃ ابراهیم حنیفا وقولہ تعالی ایحب احدکم ان یاکل لحم اخیہ میتا قیل الحال عن المضاف الیہ انما یجوز اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا بہ وهو بحیث لو حذف المضاف الیہ واقیم المضاف مقامہ لاستقام المعنی کما فی الآیتین فانہ لو قیل بل نتبع ابراهیم حنیفا لاستقام المعنی وکذا لو قیل وان یاکل اخاہ میتا لان اللحم بعض اخیہ فیکون المضاف الیہ فی مثل هذا الموضع فی حکم المضاف فیکون فاعلا او مفعولا بہ حکما فان قیل یدخل فی الحد صفۃ الفاعل والمفعول بہ نحو جاء فی زید الراکب فانها ایضا یبین هیئۃ الفاعل والمفعول بہ قیل معناها تبین هیئۃ الفاعل وقت صدور الفعل عنہ او هیئۃ المفعول بہ وقت وقوع الفعل علیہ فتخرج الصفۃ لدلالتها علی هیئۃ الموصوف مطلقا غیر مقید بوقت الصدور والوقوع او یقال انها تخرج بقید الحیثیۃ فانها دالۃ علی هیئۃ الذات مطلقا لا من حیث انہ فاعل او المفعول بہ بخلاف الحال عن الفاعل والمفعول بہ فانہ دالۃ علی هیئۃ الذات من حیث هو فاعل او مفعول بہ مثل **ضربت زیدا قائما** مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظیین لان قائما یحتمل ان یکون حالا عن التاء وهو فاعل لفظا ویحتمل ان یکون حالا عن زید وهو مفعول بہ لفظا **وزید فی الدار قائما** مثال الحال عن الفاعل المعنوی وفیہ نظر لان قائما حال عن ضمیر المستکن فی قولہ فی الدار لما عرف ان ضمیر الفعل ینتقل الی الظرف المستقر والضمیر المستکن فاعل لفظی مثل قولك زید یخرج قائما اللّٰهم الا ان یجاب بان الظرف المستقر امر معنوی لما فیہ معنی الفعل فیکون الضمیر المستکن فیہ فاعلا معنویا بخلاف الفعل فانہ عامل لفظی فکان الضمیر المستکن فیہ فاعلا لفظیا **وهذا زید قائما** مثال المفعول المعنوی انا لمعنی اشیر الی زید قائما ثم بین ان الفاعل والمفعول قد یکون لفظا وقد یکون معنی یا شرع فی بیان ما یکون یشبہ

لفظا نسخہ

الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال **وعاملها** اى عامل الحال **الفعل** لانه الاصل
في العمل نحو ضربت زيدًا قايمًا **او شبهه** اى شبه الفعل لكان الشبه ونعنى بشبه الفعل ما
يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر نحو زيد ذاهب راكبا وزيد مضروب قايما وزيد حسن ضاحكا وهذا بسرًا اطيب
منه رطبا وضربي زيدا قايما **او معناه** اى معنى الفعل ونعنى بمعنى الفعل ما يستنبط منه
معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمنى
والترجى والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قايمًا وهذا زيد
قايما وعليك زيدًا راكبًا ويا زيد قايمًا وليتك عندى قايمًا ولعله في الدار قايما وكانه
اسد صائلا والحال من المنادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقبحه الاخرون
منهم المازنى والعامل المعنوى لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال وما
يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال **وشرطها ان تكون نكرة** اى شرط الحال كونها نكرة
لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو ضربت زيدا الراكب وحملت عليها حالة الرفع والجر
على حالة النصب طردًا للباب ولان النكرة اصل والغرض يحصل منها في التعريف زايد على الغرض
وصاحبها معرفة اى صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف
كالمبتداء ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث والمنسوب
اليه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال ففي جعلها حالا ايقاع
المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال في جعلها صفة كذلك اذ الصفة
على وفق الموصوف في الاعراب جزمًا ومعلوم ان في بيان اثبات الموافقة والهرب عن
المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتداء وقوله معرفة
مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها
مجرورا عطفا على الضمير المتصل قوله وشرطها وقوله معرفة منصوب عطف على قوله
نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله **غالبًا** فان هذا قيد راجع
الى تعريف صاحبها الا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم
قوله وصاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها في غالب الاستعمال او صفة
مصدر محذوف او زمان محذوف اى يتعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال

غالبًا

غالبًا لان صاحبها قد يجئ نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر فى المتن وعند كونه نكرة موصوفة
او مضافا الى النكرة نحو مررت برجل عاقل قايما او مررت بغلام رجل مليحا وغير ذلك مما يوجب
تخصيص النكرة **وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول** جواب سوال
وهو ان العراك فى قول الشاعر ارسلها العراك ووحده فى قولك مررت به وحده حالان وهما
معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متاول بالنكرة وفى تاويلها وجهان احدهما انهما حالان
نكرتان معنى وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به منوحدا اى منفردا
والثانى انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها يعترك العراك ومررت لم ينفرد
اى ينفرد انفرادا والجملة حال وتمام البيت وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقص
الدخال المراد بالارسال هنا الابراد والضمير المستكن فى ارسلها للعير وهو الحمار والمراد
هنا حمار الوحش والبارز للاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر عارك
يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتراكا الا انه جاء فيه العراك
ايضا ومعنى العراك والاعتراك الازدحام والزود هو الطرد يعنى راندان والاشفاق
الخوف والضمير المستكن فى قوله ولم يذد ولم يشفق عايد الى العير ونقص الدخال عبارة
عن عدم تمام الشرب يقال نقص ينقص نقصا اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه
والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عشاء لم يكن يشرب يعنى ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء
معتركة اى مزدحمة مرة واحدة ولم يطرد ولم يخف ان لا يتم شرب منه بعضها بالمزاحمة
والازدحام والضمير فى قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال
التى جاءت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متاول بالنكرة ايضا اى
جاؤا كثيرين وذلك ان القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاؤا قضهم
بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة وقيل القض هو الكسر والتفريق وهنا
بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض اى المكسور يعنى جاؤا كثيرين مزدحمين
بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين
نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاول بالنكرة اى سائرين وجه الارض لكثرتهم وذلك
لان الجماء بالمداسم بمعنى المجموع من الجم وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو

السترو الغفير صفة الجاء كانت مررت بهم جامّين غافرين اى جامعين اقاربهم وعشايرهم سائرين وجه الارض لكثرتهم فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها فيقال جاءنى راكبا رجل بخلاف ما اذا كان صاحبها نكرة مخصصة نحو جاءنى رجل كريم راكبا فح لم يجب تقديمها ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب نحو رايت رجلا راكبا ثم قدمت فى ساير الاحوال طردا للباب وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فلان صاحبها المنكر قد تخصص بتقديم الحكم فلان مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم اخر الا ترى انه وقع فاعلا والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر متخصصا بتقديم الحكم لما مع وقوعه فاعلا يؤيده ما ذكر المص فى شرحه فى بيان تخصيص المبتداء فى قوله فى الدار رجل ان الخبر فى معنى الصفة لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يات الا بعد ان صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه مقدما جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه وما ذكر فى العباب ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة قبل الحكم بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهى مخصصة بحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فضربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره الى هذا كلامه وما ذكر فى الرضى الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة نحو جاءنى رجل فضربته والا فهو نكرة كما فى ربه رجلا لانه لم يخصص المنكر الموعود اليه بحكم اولا انتهى لفظه وهذا كله دليل على ان الفاعل المنكر قد يختص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثانى فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما جوز كونه ذا حال ومبتدا منه عند تقديم الحال اى فى قولك رايت راكبا رجلا وكما جوز كونه حالا وتميزا فى طاب زيد فارسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين فى صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه فى حكم التنحية والتكرار فيستويان فى كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس بخلاف الوجهين فى طاب زيد فارسا لاستوائهما فى كونهما على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى اى عامل معنوى كان عند سيبويه لكونه ضعيفا فلا يقال قائما فى الدار ولا قايما لك درهم الا اذا كان العامل المعنوى ذا الحدثين اى دالا على الحدثين تعلق به الحالان فح يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه اى بحدثه نحو زيد

محضة
لتخصيص
مختصة
كلامه

قايما كعمرو قاعدا فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كون قوله كعمرو عاملا في الحالين لكن في قايما باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشئ وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا مجرورا بشرط ان يكون المبتداء مقدما على الحال نحو زيد قايما في الدار واما مع تاخيره فوافق سيبويه في المنع فلم يجوز ايضا قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على العامل المعنوي نحو زيدا اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فثوب مبتداء ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف تتسع فيه ما لا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام ثم قوله بخلاف الظرف خبر مبتداء محذوف اي هو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال من فاعل لا يتقدم اي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا اللهم الا ان يقال انه حال دايمة وهي لا يقبل التقييد ولا على المجرور عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زايدة لتاكيد النفي على نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضآلين اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند ولا راكبا بزيد في الاصح ظرف لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدم فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا لانه تابع لزيد وزيد لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم تابعه عليه اجيب بان الفاعل من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه بعارض الالتباس بالمبتداء بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا محل تابعه واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف وفيه نظر لان الكاف مذكر والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه واجيب بان التاء فيه للمبالغة لا للتانيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اي مانعة للناس عن الشرك والكباير وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر

ای ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس ای عامة شاملة لهم ثم الاختلاف فی تقدیمها علی المجرور بحرف الجر اما المجرور بالاضافة فلا یجوز تقدیم الحال علیه بالاتفاق نحو زید یضارب هند قائمة ثم لما کان اکثر النحاة شرطوا فی الحال ان یکون مشتقة وما وجد وا غیر مشتقة اولوه بالمشتق وتکلفوا فی تاویله شرع فی رد قولهم فقال **وکل ما دل علی هیئة** کلمة کل مبتداء وما موصوفة وما بعده صفة ای وکل لفظ دل علی هیئة مشتقا کان اوغیر مشتق **صح ان یقع حالا** الجملة خبر لقوله کل ای صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال علیه لان الحال ما یبین هیئة الفاعل او المفعول به وهو کذلك فلا حاجة الی بیان ما ذهبوا **مثل قولهم هذا بسرا اطیب منه رطبا** فان بسرا ورطبا وقعا حالا لان لدلالتهما علی هیئة البسریة والرطبیة مع انهما لیسا بمشتقین معناه هذا لتمر المشار الیه مفضل حال کونه بسرا علی نفسه حال کونه رطبا ولا یلزم تفضیل الشئ علی نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسریة ومفضل علیه باعتبار حالة الرطبیة ولا بعد ان یکون الشئ الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا علیه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارین لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا فی عامل فی بسرا بعد ما اتفقوا علی ان العامل فی رطبا اطیب قال بعضهم العامل فیه اطیب هو الاصح فان قیل اسم التفضیل عامل ضعیف لا یتقدم معموله علیه لا یقال زید منك احسن فکیف یتقدم ههنا قیل ان فی الحال اختصاصا بعمل العامل الضعیف فیها متاخرا عنها کالظروف توسعا وانما اخر العامل ههنا لان اسم التفضیل عامل ذو حدثین ای دال علی حدثین حدث المفضل وحدث المفضل علیه اعنی التفضیل والتفضیل علی الشئ لاشتماله علی معنی التفضیل وهو نسبة یقتضی طرفین فقد ذکرنا من قبل ان العامل اذا کان ذا حدثین ای دالا علی حدثین وتعلق به الحالان یلزم ان یلی کل واحد منهما بمتعلقه ای بحدثه والبسریة تعلق بحدث المفضل فیجب ان یلیه وهو هذا والرطبیة تعلق بحدث المفضل علیه فیجب ان یلیه وهو ضمیر منه المتضمن لذکر المفضل علیه فصح کون اطیب عاملا فی الحالین لکن فی بسرا باعتبار حدث المفضل وهو معنی التفضیل وفی رطبا باعتبار حدث المفضل علیه وهو معنی التفضیل علی الشئ وعلی هذا کان معناه هذا لتمر المشار الیه اطیب حال کونه بسرا من نفسه حال کونه رطبا وقال بعضهم العامل فیه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهین الاول انه لو کان کذلك لتقیدت الاشارة بحال البسریة لان الحال قید العامل فلا یستقیم ان یقال هذا الکلام الا فی حال البسریة ولیس کذلك بل لو قیل عند کون المشار الیه ملحا او رطبا

اوتمرالكان مستقبيا والثانى انه لوكان كذلك لكان بسرًا من تمر هذا فيقى اطيب عاملا فى رطبا وحده فيكون الطيبة باعتبار حالة واحدة وهى حالة الرطبية لان البسرية لم يتعلق بالطيب فكانه قال هذا التمر المشار اليه فى حال البسرية الطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشى على نفسه باعتبار حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا وانما كانت تامة لعدم مجى بسرا ورطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالها معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا تامل وتعرف ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع فى بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وقد تكون الحال جملة خبرية** لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيدنا بالخبرية لان الجملة الانشائية لا يقع حالًا ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع خبرا عند البعض بدون تاويل لان جملة الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشى للشى فرع لثبوته فى نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهى متنوعة وقد تكون اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرة بالمضارع او بالماضى وكل واحد منها مثبتا او منفيا شرع فى تفصيلها وبيان ان اى جملة يجب فيها الواو واى جملة يمنع فيها الواو واى جملة يجتمع الامران فقال **والاسمية بالواو والضمير** اى الجملة الاسمية التى وقعت حالا ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاءنى زيد ابوه قايم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هى هى مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل فى الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابطة وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع **او بالواو** وحدها نحو لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة لان الحال فى المعنى ظرف اذ المعنى لقيته فى حال قدوم الجيش واتيته فى حال طلوع الشمس فكما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير ولقايل ان يقول الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول به وهى فى هذين المثالين لم يتبين هيئة شئ منهما واجيب بانها تبين هيئة الفاعل اذ المعنى لقيته مقارنا بقدوم الجيش واتيته مقارنا لطلوع الشمس ويقال انها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها تبين ذاته فهى مبينة لهيئة لازم الفاعل فاعرف **او بالضمير وحده على ضعف** يتعلق بقوله او بالضمير يعنى الاقتصار على الضمير وحده ضعيف نحو كلمته فوه الى فى ومنه قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وانما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحققها باياه وهو فوت ما هو الاصل فى الحال بخلاف الواو وحدها لانها

يستوى

دالة على الارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالاً منتقلة اما اذا وقعت حالاً موكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تاكيد الاخرى **والمضارع المثبت** الواقع حالاً ملتبس **بالضمير** يعني الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبتة الواقعة حالاً ملتبس بالضمير **وحده** حال بتاويل منفرداً او مفعول مطلق اي ينفرد بالضمير انفراداً والجملة حال نحو جاءني زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة للعامل واما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلاً مثبتاً والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة فلكونه مضارعاً والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك وجهه اي افرع واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتداء اي وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضاً **وماسواهما بالواو والضمير** اي ماسوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعاً **او باحدهما** بلا ضعف وقلة فيه ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع وبين الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع والماضي المنفيان فلان فيهما جهتين جهة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبرت كلتا الجهتين جيئ بهما معاً واذا اعتبرت جهة الاول وحده جيئ بالواو وحدها واذا اعتبر الثاني جيئ بالضمير وحده واما الماضي المثبت فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جيئ بهما معاً وباعتبار الموافقة جيئ باحدهما **ولابد في الماضي المثبت** الواقع حالاً اي في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت **من** لفظ **قد** سواء كانت **ظاهرة او مقدرة** يعني لا يقع الماضي المثبت حالاً الا ان يكون ذلك الماضي قريباً من العامل مقروناً بعلامة القرب لفظاً او تقديراً لان الماضي الواقع حالاً سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركب يوم كان الركوب مقدماً على المجيئ وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً فالزمت قد المقربة الى الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكماً لان القريب من الشيء في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضي حالاً فيما لا يصح استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم

وقد

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحت فذاللهم الابتاويل
ويجوز حذف العامل اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية كانت او مقالية واضافة
الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول كقولك للسافر اى لمن يريد السفر راشدا
مهديا اى اذهب حال كونك مدلولا على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب
بقرينة حال المخاطب ويجب حذف العامل فى الحال المؤكدة وهى التى توكد ما فى الجملة السابقة
من المعنى الذى هو موجود فى الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها
فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك
عطوفا فانه حال موكدة لما فى الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة اى زيد
ابوك احقه عطوفا اى ثبته والضمير راجع الى الابوة اى ثبت الابوة حال كونه عطوفا قال
صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر يجئ عطوفا فان قيل قائما فى قوله تعالى
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وقوله تعالى ولوا مدبرين
حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلفوا النحاة فى ان الحال الموكدة هل تكون مقررة لمضمون
الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف فى تلك
الفعلية عاملها فذهب المطرحه ان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير فى قوله وشرطها
عايدا الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة ان يكون مقررة لمضمون اى لمفهوم
جملة اسمية الاتيان لان الحال فيها غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما سمى حالا دايمة فعلى قولهم
يكون الحال الدايمة واسطة بين المنتقلة والمؤكدة اذ المنتقلة متجددة لا تقرر مضمون ما قبلها
مفردا او جملة اسمية او فعلية والمؤكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدايمة تقرر مضمون جملة
فعلية وان كان كمذهب الفريق الثانى كان عايدا الى المؤكدة مع حذف مضافين منه اى
شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضامين بدلالة
ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الاتيان لان الحال فيها مؤكدة لم يوجد
شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والمؤكدة ثم المراد بالجملة
الاسمية الجملة الاسمية التى عقدها من اسمين لا عمل لها فى الحال بل فى شئ اخر ثم لما فرغ عن الحال
شرع فى بيان التميز فقال التميز مبتداء وما بعده خبره او مبتداء محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز
او خبر محذوف المبتداء اى هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الابهام خبر

مبتداء محذوف اى هو ما يرفع الابهام المستقر اى الثابت فى الوضع وفيه احتراز عن الصفة التى ترفع الابهام عن المشترك نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه غير مستقر فى وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشاء فى الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبنى على غفلة الواضع او اختلافه عن ذات فيه احتراز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة لا عن الذات والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اى يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو عندى رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات مقدرة اى عن ذات نشاءت عن جهة نسبة فى جملة او شبهها او فى اضافة نحو قولك طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام فى طاب ولا فى ذات زيد ولا فى اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا فالمبهم فى الحقيقة هو الشئ المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة الا انهم قالوا بانه تميز عن النسبة نظرا الى ان الابهام ناش عن جهة النسبة و كذلك قولك زيد طيب نفسا واعجبنى طيبه نفسا ولقايل ان يقول يدخل فى هذا الحد صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان نحو جاءنى زيد ابو عبد الله والبدل من ضمير الغايب ومبهم اخر نحو ضربته زيدا او ضربت هذا زيدا والمجرور فى خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلا منها ليست بتميز وان اجيب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانها لم يذكر بهذا الحيثية فلا يدخل فى الحد فلا نسلم ذلك فى صفة المبهم وعطف البيان والمجرور فى خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور فى خاتم فضة تميز وان كان مجرورا بالاضافة ولا يلزم فى التميز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة وساير ما ذكر من توابع والمقصود ههنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد تام بالتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية او بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة فى الجملة او فى شبهها او فى الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن فرد قد يكون عن مفرد مقدار صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشئ وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والقياس غالبا مفعول مطلق او ظرف اى يرفعه عن مفرد مقدار رفعا غالبا او زمانا غالبا اما فى العدد صفة لقوله مفرد اى مفرد كاين اما فى العدد وهذا من باب ظرفية الجزئى للكلى نحو عندى عشرون درهما تميز يرفع ابهام المستقر عن ذات مذكورة هى مفردة مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتاء بنون

يشبه

يشبه نون الجمع وانما مثل بعشرين درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لامرين العدد
والتام بالنون وسياتى بيان العدد او ذكر تمييز العدد واما فى غيره اى فى غير العدد مع كونه مقدارا
نحو عندى رطل زيتا مثال المكيل والتام بالتنوين والرطل بضعفه من بفتح الراء وكسرها والكسر
هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال به لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه
وعندى منوان سمنا مثال للموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف
للمن وعلى التمرة مثلها زبدا مثال للمقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها مبتداء وقوله
على التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد الضمير فى المبتداء ومعنى هذا التركيب قد ذكرنا فى المرفوعات
فيفرد التمييز عن المفرد وجوبا ان كان ذلك التمييز جنسا فيقال عندى رطل او رطلان او
ارطال زيتا لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجنس هنا
ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والزيت والتمر والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمراد بالانواع ما فوق
الواحد اى يفرد فى جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فح يجوز ان يثنى لقصد
النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندى رطل زيتين او زيوتا وفى
الاستثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز
باعتبار قصد الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد
الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية
والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان كلما جاز فى الاعم جاز فى الاخص لوجود
الاعم فى الاخص ويجمع التمييز ويثنى جوازا فى غيره اى فى غير الجنس فيقال عندى عدل ثوبا او
اثوابا فانما ترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوى فيشتمل التثنية والجمع الاصطلاحى اذ
معنى الجمع لغة يشتملهما ولان حكم التثنية يفهم بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية
اولى ثم ان كانت الاسم المميز المفرد المقدار ملتبسا بتنوين لفظا او تقديرا او بنون
التثنية جازت الاضافة البيانية الى التمييز لحصول الغرض بها وهو البيان مع الخفة
بترك التنوين والنون فيقال عندى رطل زيت ومنوا وانما التزمت الاضافة فى ثلثة
رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والا فلا اى
وان لم يكن المميز ملتبسا بتنوين اى بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة

نحو عشرون درهما ومدان عسلا فلا يجوز الاضافة اما فى الاول فلان النون لا يخلو اما ان يحذف عند الاضافة اولا فان لم يحذف يلزم بقاء نون التثنية ونون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشرو درهم وسنوك فذالك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة فى نحو الزيدون حسنوا وجه فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون التثنية وقد اضيف الى وجه واجيب بان كلامنا فى تميز المفرد وهو تميز النسبة واما فى الثانى فلانه يلزم اضافة المضاف فان قيل هذه الشرطية اعنى قوله والا فلا غير مستقيمة لان المميز المفرد ان كان ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافة نحو سنو عمرو وسنو رجل فى سنون عمروا وسنون رجلا فان قيل مجئ التميز عن مفرد تام بنون الجمع قليل لان الغالب فى التميز عن المفرد فيما كان من المقادير فى غيرها قليل جدا فلا يعبا به وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى فالاول عن مفرد مقدار او غير مقدار ما هو مفرد ليست بكيل ووزن او عدد او مساحة او مقياس مثل خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا فبين بالاضافة الى نوعه والخفض اكثر اى خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا من النصب لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب لتميز لان الاصل فى الابهام المقادير فهى اولى بالتميز الذى نصبه على كونه تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان ابهامه ليس كابهام المقادير فهو اولى بالجر لكونه علم الاضافة ليس بنص على كون المضاف اليه تميزا والثانى اى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة يرفعه عن ذات نشاءت عن نسبة حاصلة فى جملة فعلية او عن نسبة حاصلة فى ما ضاهاها من المضاهاة وهى المشابهة اى فيما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلاء ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان هذه الصفات مع ضمايرها ليس بجملة لكن يشابهها لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله نحو طاب زيد نفسا مثال التميز الذى رفع ما بعد الجملة وهو مزال عن الفاعل اى طابت نفس زيد وزيد طيب ابا او ابوة او دارا او علما مثال التميز الذى رفع بعد ما ضاهى الجملة او فى اضافة عطف على قوله فى جملة اى او عن ذات نشاءت عن نسبة حاصلة فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا او ابوة او دارا او علما مثال التميز الذى وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما كثر امثلة ما يضاهى الجملة والاضافة اشارة الى كثرة اصناف التميز حيث يكون اسما للمتصف عنه او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور

الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقة وهو عين اضافى والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافى والدار عين غير اضافى والعلم عرض غير اضافى وانما حضر مثال الفرع اعنى ما يضاف هى الجملة والاضافة بذكر اصناف التميز ليستدل به على ذلك فى الاصل اعنى الجملة لانها اصل فى النسبة **ولله دره فارسا** مثال التميز الذى وقع بعد الاضافة وهو صفة فان قيل ما للمصنف ـ ذكر هذا المثال مثالا للتميز عن النسبة فى الاضافة ولصاحب المفصل ذكره مثالا للتميز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين فى الضمير فى دره فان كان الضمير مبهما لا يعرف المفضى منه كضمير ربه رجلا ونعم رجلا وساء مثلا كان التميز عن المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير نكرة يحتمل ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المفضى منه برجوعه الى سابق معين معلوم كان التميز عن النسبة فى الاضافة كما ذهب اليه المصنف ثم الدر فى اللغة اللبن وفيه خير كثير العرب اذ به معاشهم فاريد به الخير اى لله خيره فارسا اى لله خير فروسية وهذا القول انما يستعمل فى التعجب اى الخير الصادر عن الممدوح ليس ما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اى لله ما صدر عن الممدوح من خير ثم **ان كان التميز عن النسبة اسما** اى غير صفة **يصح جعله لما انتصب عنه** الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اى اسما يصح جعله اسما لما انتصب التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نسب اليه عامل التميز كزيد فى طاب زيد ابا او جعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه اى لما ينتصب التميز عن عامله كزيد فى المثال المفروض **جاز ان يكون له** الجملة جزاء للشرط اى جاز ان يكون التميز اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه **وللمتعلقة** اى لمتعلق ما انتصب عنه **والا فهو لمتعلقه** اى وان لم يصح جعل التميز اسما لما انتصب عنه فهو اى التميز اسم لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى طاب زيد ابا فان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد ازان روى كه اوراپدر است ويصح ان يجعل اسما للمتعلقة وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است زيد ازان روى كه اوراپدر است ومثال الشرطية الثانية طاب زيد علما فان قوله علما لم يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما للمتعلقة فان قيل الشرطية

الاولى منقوضة بقولك نفسا فى طاب زيد نفسا فانه يصح ان يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقة قيل لا نسلم ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل اسمًا لما انتصب عنه ولمتعلقة اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسًا من النفوس تعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسمًا لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقة وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال الشيخ الاستاذ فداه نفسى وروحى هذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتمحل الشارحون فى تصحيح الشرطيتين بامور لا يخلو كل من ذلك عن اشتباه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف فى الشرط اى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفسًا حيث لا يصح كونه لمتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط والجزاء واحدا و اجيب بان اختلاف الشرط والجزاء ح باعتبار الحيثية لان الصحة فى جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد او حيثية غير التميز والجواز فى جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادًا او غير تميز جاز كونه لكل واحد منهما تركيبا او تميزا ولقايل ان يقول مع هذا التكليف والتمحل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف فى الشرطية الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه او لمتعلقة وهو فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لمتعلقة اذ نفى المجموع كما يكون بنفى كل جزؤ يكون بنفى البعض اى بعض كان والمنفى فى الشرطية شيأن صلاحية له وصلاحية لمتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع بنفى صلاحية لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه **فيطابق فيهما ما قصد** اى فيطابق التميز فى الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان المقصود **الافراد** يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به **الا ان يكون** التميز **جنسا** استثناء مفرغ اى فيطابق التميز فى الصورتين ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير نحو طاب زيد علما ينفرد لما ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه **الا ان يقصد الانواع** استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع ما فوق الواحد اى يفرد التميز اذا كان جنسا فى جميع الاوقات الى وقت

يكون (margin)

قصد

قصد انواع المختلفة فهو يطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما
القايل ان يقول لما قال فيطابق فيها ما قصد كان كل واحد من هذين الاستثناء بين مستغنى
عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتميز
على كل تقدير مطابق لما قصد **وان كان التميز عن النسبة صفة** بان كان اسم فاعل او
مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل **كانت له** اى كانت تلك الصفة صفة لما انتصب
عنه لان الصفة تستدعى موصوفا فالمذكور اولى بان يحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد
والدا كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والدا بخلاف الاسم نحو طاب زيدا با فانه
يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب كما بينا **وكانت طبقه** عطف على له
والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى
وكانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسًا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون
فوارس **واحتملت الحال** عطف على قوله كانت له اى واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى
كما يستقيم على التميز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد فارسًا اى من حيث انه فارس وحال
كونه فارسا **ولا يتقدم التميز على عامله** اذا كان له العامل اسما تاما بالاتفاق فلا
يقال عندى زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل
موخرا **والاصح** اى اصح المذاهب **ان لا يتقدم التميز على الفعل** ايضا مع قوته فى العمل
وذلك لان التميز بيان والبيان قبل الاجمال ممتنع ولان التميز ان كان معمولا بغير الفعل
فهو ضعيف العمل فلا يعمل موخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل الفعل
نحو طاب زيدا با اى طاب ابوه وفى كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدما
على الاجمال للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص علم من البيان ما لم نعلم فان قوله
من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية السجع واجيب بان الكلام فى مثل هذا الموضع محمول
على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم فى حكم التاخير واما الثانى فلان هذا الدليل يقتضى امتناع
تقديم التميز الذى هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فان معناه فجرنا عيون الارض فلا يقتضى امتناع امتناع تقديمه واجيب بان التميز الذى هو مفعول
من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذى يعمل فيه لكنه فاعل المطاوع ذلك الفعل كانه قيل وفجرنا عيون

الارض فتفجرت عيونها خلافا للمازنى والمبرد اى لابى عثمان المازنى والى العباس المبرد وهو تلميذ لابى عثمان المازنى وهو تلميذ ابى الحسن الاخفش الذى هو تلميذ سيبويه هو استاذ البصرة فانهما اجازا تقديمه على العامل اذا كان فعلا او اسما الفاعل والمفعول و وافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائى و هو استاذ كوفة احد القراء السبع نظرا الى قوة العامل واستدلالا بقول الشاعر الفصيح اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان فى كاد ضمير الشان لتذكيره وفى تطيب ضمير سلمى لتانيثه وتطيب خبر كاد اى ما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان المروى فى تطيب الياء التحتانية فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم لجواز ان يكون الضمير فى كاد و تطيب للحبيب و نفسا تميزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق اى وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروى فيه التاء الفوقانية على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس وما كادت نفس الحبيب تطيب فيحتمل ان يحمل على اضمار الشان فى كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على التميز وتفسيره المذكور وعلى هذا يرجع ضمير تطيب الى سلمى اى ما كاد الشان تطيب سلمى نفسًا بالفراق او تطيب نفس سلمى بالفراق فلا يكون التميز مقدمًا على العامل فلما يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية ايضا فلا يصح التمسك به ثم لما فرغ عن التميز شرع فى المستثنى المنصوب وذكر ساير احكام المستثنى استطرادا فقال المستثنى **متصل ومنقطع** ويسمى منفصلا ايضا وانما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار فى الاصطلاح كالمشترك بينهما وهما حقيقتان مختلفان لان احدهما مخرج عن متعدد والاخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما فى تعريف جامع بينهما ولقايل ان يقول يمكن جمعهما فى تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فايدة معتدة بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخلو اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء وتقسيم الكلى الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثانى لانه يكون لفظ المستثنى متواطيا اى كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية لا مشتركا وقد سبق صار فى الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان يكون من الاخير ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز وهو المذكور بعد الا مخالفا لما قبلها نفيا او اثباتا ويمكن ان يراد به اللفظ الدال

وعلى المستثنى لا مدلوله وبالمتصل والمنفصل مدلوله فيكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب حمل
المدلول على الدال لان لفظ المستثنى دال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب
عايد الى قوله المستثنى وانت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى و
اجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ وبضميره ما هو المشترك بين القسمين
على طريقة صنعة الاستخدام اما على التقدير الاول فلا استخدام في الكلام اصلا فالمتصل الفاء للتفسير
وهو مبتداء خبره قوله المخرج اى الاسم المخرج عن متعدد احترز عن غير المخرج عن شئ ويرد عليه
ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركا ان اجيب بانه وان كان مستدركا
لكنه ذكره ليبنى التفصيل وهو قوله لفظا او تقديرا فانه تفصيل المتعدد ومثال المتعدد لفظا
نحو جاء في القوم الا زيدا او مثال المتعدد معنى نحو ما جاء في الا زيدا وقرأت الا يوم كذا والباء
في قوله بالا واخواتها متعلق بالمخرج اى بواسطة الا واخواتها اى اخوات الا وهي غير وسوى
وحاشا وليس ولا يكون وفيه احتراز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاء في
القوم استثنى عنهم زيدا او مستثنى عنهم زيدا فانه ليس بمستثنى اصطلاحي وان كان مخرجا
عن متعدد والمراد بالا غير الصفة اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا قلت جاء في القوم الا زيدا
فزيد لا يخ اما ان يكون داخلا في عموم القوم ام لا فان كان داخلا يكون المجى منسوبا اليه
فاخراجه بنفى المجئ عنه يكون كذبا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن
وهو تعالى ان يوجد في كلامه الكذب والتناقض وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد
وهو شرط كما ذكر المص قيل انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم
لان الاستثناء بيان التغير وكل كلام الحق باخره بيان التغيير توقف حكم صدره على آخره كما في
ضربت زيدا راسه اعجبنى زيد علمه فلا يلزم شئ مما ذكر لاختلاف الجهة والمنقطع مبتداء
خبره قوله المذكور اى الاسم المذكور بعدها اى بعد الا غير الصفة واخواته غير مخروج
عن متعدد نحو ما جاء في القوم الا حمارا ثم لما كان المستثنى في اعرابه مشتملا على خمسة اضرب
شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان
ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال كان
الضمير عايدا الى المستثنى واريد به ما هو المشترك بين المتصل والمنفصل على سبيل عموم

ب
المنفط

المجاز لا لفظ وكان في الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام وان اريد به ما هو المشترك بين
القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير عايدًا اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت الى
هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عايد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا
وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جايز واجيب بانه ليس من قبيل عموم قيد المشترك
بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا
بعد الا غير الصفة احتراز عن الا التي للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع
لما قبلها في الاعراب نحو جاءني رجال الا زيد ورايت رجالا الا زيدًا ومررت برجال الا زيد وفيه
نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان والا
التي للصفة لا استثناء بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخراجه اللهم الا
ان يقال انه قيد واقعي لا احترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء
في كلام موجب تام فيخرج نحو قرات الا يوم كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان
كلاما موجبًا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم
الا زيدًا وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب بل يختار النصب والبدل
ان كان تاما ويعرب على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجيء **او مقدما** عطف على قوله بعد
الا اي اذا كان المستثنى مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب وغيره نحو
جاءني او ما جاءني الا زيدًا احد والجار والمجرور اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
المستثنى والضمير المجرور عايد الى الكلام الموصول في المستثنى **او منقطعا** عطف على قوله
مقدما اي وكان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف
جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب وغيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع
الثلاثة المذكورة لاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة ولشبهه بالمفعول معه
معه للتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في هذا الموضع اما فيما وقع بعد الا في كلام
موجب فلان البدل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم الايجاب في المستثنى
والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء في القوم الا زيد جاءني القوم الا جاءني زيد وهو
عكس الغرض وخلاف المقصود اذ المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث
يمكن فيه تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه

ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون المستثنى في حكم التفريغ وهو ممتنع في الايجاب لعدم استقامة المعنى بيانه ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيدا بقي جاءني الا زيدا وهو باطل لان معناه جاءني جميع الناس الا زيدا وهو محال وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانا لا نسلم لزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الا بعد الاثبات يوجب النفي وذلك لان حكم ما بعدها يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرات الا يوم كذا فانه في تقدير ما قرات يوم كذا فلا يلزم عكس الغرض وخلاف المقصود واما الثاني فلانه يوجب جواز الابدال فيما يصح فيه التفريغ في الايجاب كما في قولك قرى زيد ايام الاسبوع الا يوم كذا و ليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدما فلامتناع تقديم البدل على المبدل منه لانه تابع لا يجوز تقديم التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخلو اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل الاشتمال او بدل الغلط والكل منتف اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اي بدون المجانسة بين البدل والمبدل منه ولا اتحاد بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون الملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البدل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع فلعدم وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاءني القوم الا جاءني حمار وهو خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاءني القوم الا حمار لزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل ويترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاءني القوم الا جاءني حمار والغلط في هذا البدل في المعمول فقط فاعرف قوله في الاكثر ظرف منصوب المقدر المحل المنسحب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة العطف اي هو منصوب اذا كان منقطعا في قول اكثر النحويين وهو خبر مبتداء محذوف اي هو اعني النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازا عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل تمسكا بقول الشاعر؛ وبلدة ليس بها انيس؛ الا اليعافير والا العيس؛ فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها لاختلاف الجنس والجواب

انه جعل مستثنى متصلا على جهة الاستعارة حيث شبه اليعافير والعيس بما يكون مونسا لمجاورتهما هذا المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس لها انيس ليس فيها الا اليعافير والا العيس **او كان** عطف على كان الاول اى هو منصوب اذا كان واقعا **بعد خلا وعدا فى الاكثر** لكونهما ناصبين عدى بنفسه وخلا بعد الاتصال بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاء فى القوم خلا زيدا وعدا عمروا وانما قال فى الاكثر احترازا عن قول بعضهم فانهم يجوزون الجر بهما لانهما حرفا جر عندهم قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او كان بعد ما خلا وما عدا** وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما بما المصدرية نحو جاء فى اخوتك ما خلا زيدا وما عدا عمروا وهما فى الكلام فى محل النصب على الظرفية اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا وروى ابن البناء عن الاخفش الجر بهما بجعل ما مزيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمى فى ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ره او لم يعتبر خلافه حتى لم يقل فى الاكثر **و بعد ليس ولا يكون** لكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاء فى القوم ليس زيدا وسياتى اهلك لا يكون بشرا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية و لزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا كالزام اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع التى يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البدل فقال **ويجوز فيه** اى فى المستثنى **النصب** على الاستثناء **ويختار البدل** اى بدل البعض اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك **فيما بعد الا** كلمة ما موصوفة او موصولة اى فى مستثنى وقع بعد الا او فى المستثنى الذى وقع بعد الا **فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه** الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد اى قد ذكر المستثنى منه وفى بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة الاسمية حال ايضا **مثل قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا** بالنصب على الاستثناء والا قليلا بالرفع على البدلية من الواو فى فعلوا وفى قوله بعد الا احتراز عما اذا وقع فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا او عدا او ليس ولا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وفى قوله

في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفي قوله و
ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه وانه ح يعرب على حسب العوامل كما
يأتي فان قيل يدخل في هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع
مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب ويختار البدل
في مستثنى متصل متاخر او في المستثنى المتصل المتاخر بعد الا بدلا لانه تمثيل المطـ‍ـه بقوله
ما فعلوه الا قليل ودلالته ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويختار البدل اما النصب
فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود
في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا حيث يكون ح فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه
ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب فيه
الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه كذا
في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه والمستثنى في الكلام
الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصود والتابع مقصود
بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها
بالاجماع قيل تعريف البدل محمول على حذف المضاف اى تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع
ولا شك ان النسبة الثبوتية اصل والنسبة السلبية عارضية والبدل هنا مقصود
بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاثبات فاما السلب محمول عليه فان قيل
فلم ضعف النصب في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر
المستثنى منه قيل لانه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من لفظ اله وانما امتنع الابدال
من اللفظ لان المستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من اللفظ لزم عمل لا في الاثبات فيكون
بدلا من محله لان محله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وكذلك قولك لا رجل في الدار
الا زيد ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيه النصب ويجوز فيها الوجهان شرع في بيان
ما يجوز فيه الاوجه الثلث فقال ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويسمى هذا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذي قبل الا له وعدم
اشتغاله بالمستثنى منه والحسب القدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل
الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يرفع المستثنى اذا كان العامل رافعا على ما جاء في الا

زيد وينصب ان كان العامل ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما
مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه
فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب عوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على
حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين اولا كما في مثال الاخير فان
قيل البدل اذا كان المستثنى منه مذكورا ايض معرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد الا زيد
وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربا
على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير
مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكور معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى
المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه واقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب
الاختلاف واعرب على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل المبدل
منه حرف جر جاز تكريره في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم فالمبدل الذي
بعد الا اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل ايض نحو ما مررت باحد الا
بزيد فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايض كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت
الا بزيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا كان
المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله لكنه ليس في ذلك البتة بل يجوز
فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه تبعية لان تكرير عامل المبدل منه في البدل
المذكور جائز لا واجب فاعرف والواو في قوله وهو للحال اي في الحال ان يكون ذلك المستثنى
منه واقعا في غير الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد الكلام اولا الاستثناء وانما ترك مفعوله
لانه مثل فلان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا عاما
من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفي نحو ما ضربني الا زيد اي ما ضربني
احد الا زيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الا زيد بتقدير جاءني كل
واحد الا زيد فانه ممتنع لانه لا يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى
منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير ضربني كل واحد الا زيد فان قيل لم يجوز ذلك
عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني
الا ابنك فان المعنى جاءني جميع اهل بيتك الا ابنك وايض لم لا يجوز ذلك على وجه

مبالغة الغلو كقول الشاعر اخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التى لم تخلق قيل لا نسلم عدم الجواز على هذين الاعتبارين لاندارجه حينئذ فى صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المصنف مطلق على ان صاحب المفتاح قد صرح لعدم صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله فى غير الموجب اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب فى جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى فى الموجب بان يكون الحكم مما يصح ان ثبت فى العام فح يعرب فى الموجب ايضا مثل قرأت الا يوم كذا اى قرأت فى جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة حكم يصح ان يثبت فى جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اى قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبارى اى من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب واستقامة المعنى فى الايجاب لم يجز ما زال زيد الا عالما لانه استثناء من الموجب لان ما فى ما زال للنفى وزال ايضا فيه معنى النفى والنفى اذا دخل على النفى صار معناه الاثبات فيكون المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم ذلك لمكان الاستحالة فان قيل ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفى والاثبات سيان فى ذلك فينبغى ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله اعتبر الغالب اذ الغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على عدم العموم وفى النفى عكسه فان قيل افادة اصل المعنى متحققة فى الايجاب والنفى على العموم والخصوص ولكن الافتراق فى مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظيفة النحو الا ترى انه يجوز قولك رايت بحرا من المسك ولقيت العنقاء والسماء تحتنا والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغى ان يجوز جاءنى الا زيد وضربنى الا زيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الا عالما بتاويل هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يجز واذا تعذر البدل على اللفظ الجار والمجرور ما متعلق بالمحل المحذوف اى اذا تعذر حمل البدل على اللفظ اى لفظ المستثنى منه واما حال عن البدل اى واذا تعذر البدل محمولا على اللفظ المستثنى منه فعلى الموضع اى فيحمل على الموضع او هو محمول على الموضع اى على محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءنى من احد الا زيد فانه بدل محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل على

انہ فاعل ولا احد فیہا ای فی الدار الا زید فانہ بدل محمول علی محل اسم لا التی لنفی الجنس لانہ مرفوع المحل علی الابتداء وما زید شیئا الا شیئ فانہ بدل محمول علی محل خبر ما التی بمعنی لیس لانہ مرفوع المحل علی انہ خبر مبتداء ای ما زید شیئا حقیرا لان التنکیر للتحقیر وزید فی بعض النسخ لا یعبا بہ ای لا یبالی بہ ولا یلتفت الیہ وھو صفۃ شیئ وانما وصفا لمستثنی بقولہ لا یعباء بہ لیکون المستثنی مغایرا للمستثنی منہ وھذا ای تعذر البدل فی الامثلۃ الثلثۃ المذکورۃ لان کلمۃ من لا یزاد بعد الاثبات فالمستثنی من المنفی اثبات فلو ابدل قولہ الا زید فی المثال الاول من لفظ احد المجرور بمن الزایدۃ لزم زیادۃ من فی الاثبات لان البدل فی حکم تکریر العامل وھذہ الکلمۃ لا تزاد فی الاثبات علی اصح المذاھب فتعین ابدالہ من محل احد ثم محلہ الرفع علی الفاعلیۃ وعاملہ الفعل دون من الزایدۃ وما ولا عطف علی قولہ من ای ولان ما المشبہۃ بلیس ولا التی لنفی الجنس لا تقدران ای لا تعرضان عاملتین تمیزا وحال او المفعول الثانی لقولہ لا تقدران علی تضمین التقدیر معنی الجعل ای لا تجعلان عاملتین بعدہ ای بعد الاثبات لانھما ای لان ما ولا المذکورتان عملتا حیث عملتا للنفی ای لاجل النفی لانہ علۃ حمل لا علی ان وجزء علۃ حمل ما علی لیس لما عرف ان لا التی لنفی الجنس انما تعمل لانھا نقیضۃ ان لانھا لتاکید النفی کما ان لتاکید الاثبات فحمل علیہ حمل النقیض علی النقیض وما انما تعمل لانھا شبیھۃ بلیس فی النفی والدخول علی الاسمیۃ فحمل علیہ حمل النظیر علی النظیر فثبت ان النفی علۃ حمل لا علی ان وجزء علۃ حمل ما علی لیس وھو علتہ منحصرۃ لہ وقد انتقض ذلک النفی بالا فی المثال الثانی والثالث لانھا بعد النفی یوجب الاثبات وانتفاء العلۃ المنحصرۃ یوجب انتفاء الحکم فلو ابدل قولہ الا زیدا فی المثال الثانی من لفظ احد کانت لا عاملۃ فی البدل النصب وان لم تعمل فی البدل منہ المبنی فیلزم عملھا فی الاثبات لما ذکرنا ان البدل فی حکم تکریر العامل وکذا لو ابدل قولہ الا شیئ فی المثال الثالث من لفظ شیئا لکانت ما عاملۃ فی الاثبات فتعین ابدالہ من المحل اذ محل المبدل منہ فی المثال الثانی الرفع علی الابتداء وفی الثالث الرفع علی الخبریۃ وعاملھا معنوی وھذا بخلاف لیس زید شیئا الا شیئا حیث یجوز ابدالہ من اللفظ لانھا ای لان لیس عملت للفعلیۃ ای لکونھا فعلا لا للنفی فلا اثر فیھا النقض معنی النفی النقض ھنا مصدر مبنی للمفعول ای لانتقاض معنی النفی بالا لبقاء الامر العامل ۃ ھی لاجلھا متعلق بمفہوم

الابدال

قوله فلا اثر اى لنفى اثر نقض معنى النفى لبقاء الامر التى عملت ليس لاجل ذلك الامر وهو
الفعلية وانما ابرز ضمير العاملة لانها صفة جارية على غير ما هى له ولهذا انثت ومن ثم
الاشارة الى المكان الاعتبارى اى من اجل ان ليس عملت للفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفى
فى انتقاض عملها جاز ليس زيد الا قائما بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيها بالا لبقا
الفعلية بخلاف ما زيد الا قائم حيث لا يجوز الا قائما لانتقاض عملها بانتقاض النفى الموجب
لانتقاض الشبه بليس ثم فى فرع قوله ليس زيد الا قائما بتاويل هذا الكلام وهذا التركيب
فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع فى بيان المواضع التى يجب فيها الجر فقال ومخفوض اى المستثنى
مخفوض فى بعض النسخ ويخفض بعد غير وسوى وسواء بالاضافة لان كلا منها لازم الاضافة
ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين المشهور وضمها وسواء ممدود بفتح السين وهما ههنا
غير منونين على الحكاية وان نونتهما جاز ايضا وبعد حاشا لكونه حرف جر فى الاكثر اى فى قول الاكثر
النحويين وانما قال فى الاكثر احترازا عن قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما
فى الدعاء المنقول اللهم اغفر لى ولمن يسمع دعائى حاشا الشيطان ثم لما ادخل كلمة غير فى الاستثناء و
هو اسم متمكن لا بد له من الاعراب شرع فى بيان اعرابه فقال واعراب غير مستعمل فيه اى فى الاستثنا
كاعراب المستثنى بالا اى مثل اعراب الاسم الذى استثنى بالا على التفصيل الذى سبق ذكره
فى المستثنى بالا من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب المقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار
البدل فى غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص نحو جاء فى القوم غير زيد وما جاء فى غير
زيد احد وما جاء فى القوم غير حمار بالنصب ما جاء فى احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على
الاستثناء وما جاء فى غير زيد على التفريغ وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل
بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لانه لم وجر اخى
لاجل الاضافة وغير كلا وجه لاعرابه فبالحرى ان يؤثر اى يجوز ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته
وهو اعراب المستثنى فان قيل لم لم يبن غير لكونه بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره
فى الاستثناء يبين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصالة فقال وغير مبتداء بتاويل لفظ غير و
خبره قوله صفة فى الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اى مغاير حملت على كلمة
الا الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه والجملة الفعلية صفة لقوله
صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا

في الاستثناء على اي حال كون الا واقعة في الاستثناء او تمييزا اي من حيث انها واقعة في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اي حملت على الا وشاركته في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة مصدر محذوف اي حملا مثل حمل الا عليها اي على غير في الصفة حال وتمييز او ظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور ظرف لقوله حملت الا اي كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت الا تابعة لجمع منكور اي واقعة بعد جمع منكور غير محصور اي غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله وانما حملت الا على الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها يتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفي قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفي قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحد الا انه حينئذ لم يتعذر الاستثناء مثل قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي لو كان في السماء والارض امور الهة او اثر قدرة الهة غير الله لخرجتا عن هذا النظام فالا في الآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وفي هذه الضابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر الاستثناء في المحصور ايضا نحو جاء في مائة رجل الا زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن خروجه فيها وربما لا يتعذر في منكر غير محصور نحو جاء في رجال الا حمارا لصحة الاستثناء المنقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور اللهم الا ان يقال انهم اعتبروا الغالب اذ الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدم صحة الاستثناء وضعف حمل الا على الصفة في غيره اي في غير الجمع المنكور المذكور نحو قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه ✽ لعمر ابيك الا الفرقدان ✽ فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الا على الصفة اي غير الفرقدين اذ لو كان الا على حقيقتها لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام موجب وفي البيت ضعفان آخران احدها توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس

توصیف المضاف الیہ لانہ مقصود وکل مجیٔ لاحاطتہ افرادہ والثانی الفصل بین الصفۃ والموصوف بالخبر وھو مفارقۃ اخوہ ثم لما فرغ عن بحث اعراب غیر شرع فی بیان اعراب سوی وسواء فقال **واعراب سوی وسواء النصب بناء علی الظرف** ای علے انھا ظرف مکان من حیث المعنی لانک اذا قلت جاءنی القوم سوی زید کانک قلت جاءنی القوم مکان زید ای بدلہ فھو ظرف صار استثناء لان البدل والمبدل منہ لا یجتمعان فکان اخراجا لزید من المجیٔ فکانہ قیل جاءنی القوم ولم یجئ زید والذی یدل علے الظرفیۃ وقوعھا صلۃ للموصول تقول رایت الذی سواک کما تقول رایت الذی عندک وکل ظرف لم یلزم الظرفیۃ لا یقع صلۃ و انما قال **علی الاصح** نفیا لقول من یجریھا مجری غیر فی جواز وقوعھا غیر ظرف فیجیزون فی السعۃ مررت بسواک وجاءنی سواک ثم لما فرغ عن المستثنی شرع فی خبر کان واخواتھا فقال **خبر کان** مبتداء محذوف الخبر لقرینۃ ماسبق ای ومنھا خبر کان **واخواتھا** ای واحدی اخوات کان وستعرفھا فی قسم الفعل وقولہ **ھو المسند بعد دخولھا** ابتداء کلام ای دخول کان او احدی اخواتھا وفی قولہ المسند احتراز من کل ماھو المسند الیہ وفی قولہ بعد دخولھا احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثانی من باب علمت ونحو ذلک فان قیل یدخل فی ھذا الحد یضرب فی نحو کان زید یضرب ابوہ فانہ مسند بعد دخول کان ولیس بخبر کان بل الخبر مجموع الجملۃ قیل المراد بالمسند المسند الی اسم کان فیخرج ذلک لانہ لیس بمسند الیہ بل الی فاعلہ فان قیل یدخل فی الحد صالحا فی نحو کان زید رجلا صالحا وھو صفۃ خبر کان لا خبرھا قیل المراد بالمسند المسند الی اسم کان بلا تبعیۃ بدلیل ذکر التوابع بعد ذلک **مثل کان زید قائما** فان قائما مسند بعد دخول کان وانما ذکر خبر کان و اخواتھا فی المنصوبات ولم یذکر اسمھا فی المرفوعات لانہ فاعل لا ملحق بہ فلم یذکرہ علی حدۃ بخلاف خبرھا فانہ ملحق بالمفعول ولیس بمفعول فذکرہ علے حدۃ وقال بعضھم ان اسمھا ایضا ملحق بالفاعل ولیس بفاعل لانتفاء لازم الفاعل وھو تمام الکلام بہ و **امرہ** ای حکم خبر کان وشانہ **کامر خبر المبتداء** فی اقسامہ واحکامہ وشرایطہ و **یتقدم معرفۃ ظاھرۃ الاعراب** ای یتقدم خبر کان واخواتھا علے اسمھا حال کونہ معرفۃ ظاھرۃ الاعراب لعدم اللبس لا فتراقھا بالقرینۃ وھی النصب نحو کان المنطلق زید بخلاف ما اذا لم یکن ظاھرۃ الاعراب فحینئذ لا یتقدم علے اسمھا بدون قرینۃ للزوم اللبس نحو کان موسی عیسی

وبخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب فانه لا يتقدم على المبتداء لمكان اللبس

وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان دون اخواتها عند قيام قرينة وانما اختصت كان بالجواز

الحذف لكثرتها ولا يحذف ذلك الا **فى مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم اى خيرا فخير**

وان شرا فشر اى انكان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر فحذف كان واو

اسمها لدلالة حرف الشرط التى لا يليها الا الفعل عليه وحذف المبتداء ايضا لدلالة الفاء التى

هى جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة اسمية **ويجوز فى مثلها** اى فى مثل هذه الصورة او فى مثل

هذه المسئلة وهو كل موضع يجئ بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها بالفاء وبعدها اسم مفرد

اربعة اوجه الاول نصب الاول والثانى بتقدير كان مع الاسم فى الموضعين اى ان كان

عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا والثانى رفعهما بتقدير كان مع الخبر فى الاول وتقدير المبتداء

فى الثانى اى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير والثالث نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان عملهم

خيرا فجزاؤهم خير والرابع رفع الاول ونصب الثانى اى ان كان فى عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا

ويجب الحذف اى حذف كان **فى مثل اما انت منطلقا انطلقت** اى لان كنت منطلقا

انطلقت اى لاجل انطلاقك انطلقت فحذفت اللام الجارة لكثرة حذف حرف الجر من ان المصدرية

ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعى الفعل كاستدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل

على الخاص فقدر العام الناصب لوجود النصب فى منطلقا وهو كان فابدل الضمير المتصل بالضمير

المنفصل لعدم ما يتصل به وهو كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار

ان ما انت منطلقا فادغمت النون فى الميم لقرب مخرجهما فصار اما انت منطلقا ووجب الحذف

لئلا يلزم اجتماع العوض والمعوض فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة كما فى

قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم ولكثرة مشابهتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم ما ذكر من

التقدير فى المتن فهو على تقدير فتح الهمزة فى اما واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت ثم اعلم ان سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع ان المكسورة وجوز المبرد لانها يشبه

المفتوحة فى السببية ثم لما فرغ من بيان خبر كان واخواتها شرع فى بيان اسم ان واخواتها

فقال **اسم ان** مبتداء محذوف الخبر اى ومنها اسم ان واخواتها اى مثالها على الاستعارة

المصرح بها وقوله **هو المسند اليه** مستانفة فيه احترازا عما هو ليس بمسند اليه **بعد دخولها**

اى دخول ان واحدى اخواتها فيه احتراز عما هو المسند اليه بغير دخول ان واحدى اخواتها فان

ان واخواتها

قيل يدخل فى الحد نحو ابوه فى ان زيدا ابوه قايم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس باسم انّ
قيل المراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبره فيخرج ذلك حيث لم يسند اليه خبر انّ فان قيل يدخل
فى الحد اخاك فى ان زيدا اخاك فى الدار فانه مسند اليه بعد دخول انّ قيل المراد الذى يسند اليه خبره بلا
تبعية بدليل ذكر التوابع بعد فيخرج ذلك لانه تابع اى بدل من قوله زيد **مثل ان زيدا قايم** فان
زيدا مسند اليه بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعد ما يقتضى
ما وراء المرفوع لا فى كونه فضلة حيث يشترك فيه الحال والتميز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم
ان واخواتها شرع فى المنصوب بلا التى لنفى الجنس فقال **المنصوب بلا التى لنفى الجنس** قوله
لنفى الجنس صلة التى والموصول مع الصلة صفة لا اى المنصوب بكلمة لا التى لنفى الجنس اى لنفى
حكم الجنس وانما لم يقل اسم لا لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات بل قد يكون مبنيّا
نحو لا رجل فى الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب بكان واخواتها والمنصوب بان و
اخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبنى لان المراد بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا
او محلا والمبنى من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من المنصوبات بخلاف المبنى من اسم
لا فانه ليس بمنصوب محلاً عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم
الى ان محل اسمها المبنى رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبنى رفع ونصب ثم قوله
المنصوب مبتداء محذوف الخبر وقوله **هو المسند اليه** استيناف وفيه احتراز عما لم يكن
مسندا اليه وقوله **بعد دخولها** ظرف المسند اليه فيه احتراز عن المبتداء وساير اصناف
المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس وقوله يليها الضمير المستكن عايد الى المسند
اليه والبارز الى لا اى يلى المسند اليه لا والجملة الفعلية اما حال من الضمير فى اليه او من
الضمير فى دخولها وحينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الولى
فعل المسند اليه وقد جرى على الضمير فى دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموصوفين تانيثا
وتذكيرا نحو هند زيد تضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير من هى له فحينئذ يجب ابراز الضمير وان
لم يوجد اللبس نحو هند زيد ضاربته هى فالحاصل ان الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير من هى له وجب ابراز
الضمير فى صورة اللبس وغيره نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هى اما اذا اسند اليه فعل جرى على غير من
هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وعند عدمه لا نحو هند زيد تضربه وقوله **نكرة**
من الضمير المستكن فى يليها اى حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله **مضافا** اى حال كون

ذلك المسند اليه مضافا او مشبها به اى بالمضاف فى تعلق شئ هو من تمام معناه واحترز
بقوله يليها نكرة عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون معرفة فحينئذ يجب الرفع والتكرير وبقوله
مضافا او مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمراد بالمسند اليه الذى هو مسند اليه خبره
غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل فى الحد ابوه فى لا رجل ابوه قايم حيث لم يسند اليه خبر لا اذ الخبر
مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما فى لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع مثل لا غلام رجل ظريف
فيها نظير المضاف وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبه
بالمضاف ثم لما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع فى بيان فايدة القيود المذكورة فى ذلك التعريف
فقال فان كان اسم لا التى لنفى الجنس مفردا اى غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير
عايدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله
فهو مبنى لان هذا الضمير حينئذ كان عايدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عايدان الى اسم لا
المذكور حكما اذا المطلق مذكور بدلالة المقيد اى فاسم لا مبنى على ما ينصب به الفعل مسند
الى الضمير اى على ما ينصب هو به او الى قوله به او على ما يقع النصب به والاول اصوب لان اسم لا تنصب
اذا كان نكرة مضافا او شبها به اى على ما تنصب هو به حالة الاعراب من حركة او حرف على ما بينا يعنى
ان كان نصبه بالحركة بنى عليها نحو لا رجل فى الدار وان كان نصبه بالحرف بنى عليها نحو لا غلامين ولا
ناصرين فى الدار والنون فى المثنى والجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما فى يا زيدان ويا زيدون وذهب المبرد
الى اعرابهما مستدلا بان النون فيهما بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم
لا لنفى الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا ابا لك وقد
يكون بالياء نحو لا غلامى رجل فيها ولا ناصرى رجل فيها وبناء اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك
لان بناءه اذا كان مفردا والاسماء الستة انما يكون اعرابها بالالف نصبا اذا كانت مضافة او مشبهة
بالمضاف وانما بنى لتضمن من الاستغراقية لان نحو لا رجل فى الدار مبنى على سوال كانه قيل هل من رجل فى الدار
فقيل لا رجل فى الدار اى لا من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة او مفصولا بينه الظرف مفعول ما لم
يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا
فى الدار رجل ولا امراة اما الرفع فى المعرفة فلامتناع اثر لا فيها لانها لنفى الجنس وذلك لا يتحقق الا فى النكرة
واما الرفع فى المفصولة فلضعف عملها لكونها عاملا لحملها على ان فلا يوثر مع الفصل فاذا لم يكن
موثرا فيها رجع الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما التكرير فلمطابقة السوال لان قوله لا زيد

فی الدار ولا عمرو جواب من قال ازید فی الدار ام عمرو و قوله لا فی الدار رجل ولا امراة جواب من قال افی الدار رجل ام امراة ومثل قولهم قضیة ولا اباحسن لها متاول جواب سوال وهو ان یقال ابا الحسن معرفة لکونها علما فانه کنیة علی ابن ابی طالب ع ولا رفع فیه ولا تکریر فاجاب بانه متاول بالنکرة ای بتقدیر المثل ای هذه قضیه ولا مثل ابی حسن لها وهذا فی المعنی نکرة فحذف المضاف ع اقیم المضاف الیه مقامه او بصفة اشهر مسمی هذا العلم بها ای هذه قضیة ولا حاکم لها وذلک لان علیا رضی الله عنه کان مشهورا بالحکومة قال ع م اقضاکم علی ع ونظیره قولهم لکل فرعون موسی ای لکل جبار قاهر عادل قیل هذا قول لصحابته کانوا یقولون عند القضاء معناه هذه قضیة مشکلة لا یلیق بالحکم فیها غیر ابی الحسن رضی الله عنه او معناه هذا حکم و لیس ابو الحسن حاضرا فیه وفی مثل لا حول ولا قوة الا بالله ای فیما کرر النکرة مع لا من غیر فصل یجوز فی المعطوف والمعطوف علیه خمسة اوجه الاول فتحهما ای فتح الاسمین ای المعطوف والمعطوف علیه علی ان لا فیهما لنفی الجنس و الثانی فتح الاول علی ان لا فیه لنفی الجنس ونصب الثانی علی ان لا فیه زایدة لتاکید النفی وانه معطوف علی لفظ الاول لمشابهة فتحة النصب فی العروض والاطراد کضمة المنادی اما الاطراد فلانه یصح ان یقال کل اسم لا مفرد نکرة مفتوح کما یقال کل مفعول منصوب واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول لا علیه عروضها فی المفعول بدخول العامل والثالث فتح الاول علی ان لا فیه لنفی الجنس ورفعه ای رفع الثانی علی ان لا فیه زایدة لتاکید النفی وانه معطوف علی محل الاول لان محله الرفع علی الابتداء والرابع رفعهما ای رفع الاسمین علی عدم البناء والحمل علی الابتداء لمطابقة السوال لانه حینئذ جواب من قال احول لنا ام قوة فرفعها فی التکرار الغیر المفصول لمناسبة السوال وان کان فیه مخالفة قیاسیة والخامس رفع الاول علی ان لا بمعنی لیس و هذا ثابت علی ضعف لان عمل لا بمعنی لیس ضعیف لقصور شبهه به علی ما سبق ذکره وفتح الثانی علی ان لا فیه لنفی الجنس فان قیل ما لم نزل الوجه السادس الذی ذکره الزمخشری فی المفصل وهو فتح الاول علی ان لا فیه لنفی الجنس و رفع الثانی علی ان لا فیه بمعنی لیس قیل لان هذا الوجه وجه سقیم لانه باعتبار الصورة عین الوجه الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه لازدادت الوجوه علی الستة لان النصب فیه فی الثانی یحتمل ان یکون الحمل علی اللفظ ویحتمل ان یکون لا زایدة لتاکید النفی للحمل علی محله ویحتمل ان یکون لا بمعنی لیس ثم قیل فی تفسیر قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الی رسول الله ع م لا حول من معصیة الله تعالی

الا بعصمته ولا قوة على طاعته الا بعون الله اى لا رجوع لنا من معصية الله تعالى الا بعصمته ولا طاقة لنا فى طاعة الله الا بتوفيقه **واذا دخلت الهمزة** على لا التى لنفى الجنس **لم يتغير العمل** اى لم يتغير تاثيرها فى المتبوع ولا فى التابع لان الهمزة لا يبطل عمل عامل نحو قولك ولا رجل فى الدار والا غلام رجل فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه يتغير العمل نحو اديتنى بلا جرم ووجدته بلا مال فان قيل لفظ العمل فى الاصطلاح لا يطلق الا فى المعرب وقولك لا رجل فى الدار مبنى فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل اللغوى وهو التاثير دون الاصطلاحى او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما فى لا غلام رجل او شبهها كما فى لا رجل فان فتحه يشبه النصب فى العروض والاطراد واما قول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا فبتقدير الا تزوننى او محمول على الضرورة **ومعناها** اى معنى الهمزة الداخلة على لا **الاستفهام نحو** الا ماء فاشربه **والعرض نحو** الا نزول بنا فتخص اليك فان قيل ذكر الاندلسى ان لا فى العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا على الاسم قيل ان المصنف لعله خالفه فى ذلك **والتمنى نحو** الا ابنان منك فتنصرنا وفيه قول الشاعر الا سبيل الى خمر فاشربها ۞ ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار والتقرير وغيرها ثم اعلم ان نحو العرض والتمنى من مولدات الاستفهام وجعل سيبويه التمنى مغير الحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمنى والمصنف اختار قول المازنى والمبرد كما اختاره الجزولى ثم لما فرغ عن بحث اسم لا شرع فى توابعه فقال **ونعت اسم لا المبنى الاول** بالرفع على انه صفة النعت **مفردا** حال من ضمير قوله المبنى اى حال كون النعت مفردا **يليه** حال مرادفة اى متداخلة اى حال كون النعت مفردا يلى المبنى من غير فصل بينهما **مبنى** حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما يعنى لكونهما على شئ واحد ولمكان الاتصال بينهما اذ الكلام فى النعت الغير المفصول ولتوجه النفى اليه لان الصفة هى المنفية من حيث المعنى والاتصال وتوجه النفى اليه **ومعرب رفعا** حملا على محله **ونصبا** حملا على لفظه من حيث ان فتحته تشبه النصب فى العروض والاطراد كحركة المنادى وقوله رفعا ونصبا مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اى معرب برفع ونصب **مثل لا رجل ظريف** فيها فقوله ظريف بالفتح والرفع والنصب فى قوله المبنى احتراز عن نعت المعرب فانه معرب رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف فيها لكون منعوته معربا وفى قوله الاول احتراز عن النعت الثانى فصاعدا فانه معرب رفعا ونصبا وليس بمبنى نحو لا رجل ظريف شريف فى الدار وللقائل ان يقول ان قوله يليه يغنى عن قيد الاول وفى قوله مفردا احتراز عن المضاف والمشبه به فانه

معرب لا غير نحو لا رجل حسن الوجه عندی ولا رجل حسن منك عندی لان اسم لا وهی اذا كان مضافا او مشبها به لا يكون الا معربا فتابعه اذا كان مضافا او مشبها به كان اولى بالاعراب وفی قوله يليه احتراز عن المفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا **والا** ای وان لم يكن النعت كذلك بان كان نعت المعرب او مفردا ولا ومضافا او مشبها به او مفصولا **فالاعراب** مبتداء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط ای فالاعراب واجب رفعا ونصبا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف فی الدار ولا رجل ظريف كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندی ولا رجل خير منك فی البلد ولا رجل فی الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبنی شرع فی بيان حكم المعطوف عليه فقال **والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز** ای حمل المعطوف على اسم لا المبنی على لفظه وعلى محله جائز يعنی يجوز ان يكون منصوبا حملا على لفظه ومرفوعا حملا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب رفعه بحمله على المحل نحو لا غلام لك ولا عمرو لعدم تاثير لا النافية للجنس فی المعرفة فوجب حمله على المحل ومحله الرفع على الابتداء وعامله معنوی ونظير حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت **فی مثل** قول الفرزدق فی مدح عبد الملك بن مروان لا اب ولزمه **وابنا** مثل مروان وابنه ؛ اذ هو بالمجد ارتدی وتازرا فقوله **وابن** يجوز بالنصب والرفع حملا على اللفظ والمحل ولا يجوز فی المعطوف البناء لمكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعاطف ولم يجعل فی حكم المستقبل كيا زيد وعمرو والمظنة الفصل بلا الموكدة اذ المعطوف على المنفی يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خلة ولضعف تاثير لا حتى يجوز فی اسمها الرفع عند التكرير ويجب ذلك عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل كما مر فی لا حول ولا قوة وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك ايضا عند المبرد بخلاف يا فان قيل ما الوجه ذكر حكم النعت والعطف دون حكم سائر التوابع قيل لان حكم سائرها لا نص عنهم فيها لكن ينبغی ان يكون حكمها حكم توابع المنادی كذا ذكره الاندلسی **وفی مثل لا ابا له** باثبات الالف **ولا غلامی له ولا ناصری له** بحذف النون جائز مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشايع لا اب له ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على ما ينصب به كما هو القياس **تشبيها له بالمضاف** مفعول له للفعل المفهوم ای اجيز تشبيها لمثل لا ابا ولا غلامی له ولا ناصری له بالمضاف او مفعول مطلق ای شبه تشبيها والجملة معللة ای لكونه مشبها بالمضاف فی المشاركة له ای لمشاركته مثل لا ابا له ولا غلامی له ولا ناصری له للمضاف **فی اصل معناه** ای معنى المضاف و

بیان حکم المعطوف

هو الاختصاص لذلك كان معربا لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان كل منها معربا فكان اثبات الالف في لا ابا له علامة النصب وحذف النون في لا غلامي له ولا ناصري له لشبهه بالاضافة ومن ثم اي ولاجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف للمشاركة في اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز لا ابا فيها ولا غلامي فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركته بالمضاف في اصل معناه هو الاختصاص وليس نحو لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له بمضاف الى الهاء لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباه وبين النكرة وهو لا اب له في المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد لا ب والاستواء بينهما في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والممتنع الاتحاد بينهما وضعا لا الاستواء بينهما بعارض الا ترى ان وجهك ووجه لك متساويان في المعنى بعارض وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد وجه المخاطب وان كانا مختلفين وضعا وكذا راسك وراس لك وقلبك وقلب لك وصدرك وصدر لك وجاء في رجل هو زيد ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع اذ قد يوجد الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك فان كلا منهما يفيد التعريف وان كان منونا منهما نكرة من حيث الوضع نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع اذ الاتحاد ههنا من وجه وهو ان كلا منهما يفيد الاختصاص خلافا لسيبويه فانه ذهب الى ان كل واحد من قوله ابا وغلامي وناصري مضافا الى الياء واللام زايدة لتاكيد اللام المقدرة ولا داعي ولا من صورة النكرة وهو الذي اختاره صاحب المفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير ويحذف كثيرا اي يحذف اسم لا حذفا كثيرا عند قيام قرينة قياسا على حذف المبتداء لانه هو المبتداء في الاصل كما في نحو لا عليك اي لا باس عليك والقرينة ههنا دخول لا على الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امرا ثم لما فرغ من اسم لا شرع في بيان خبرها ولا بمعنى ليس فقال خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي

والدخول

والدخول على الجملة الاسمية فقوله خبرها مبتداء محذوف الخبر، منه خبرها ولا وقوله هو
المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتداء خبره المسند وهو فصل واحترز
بقوله المسند عما هو مسند اليه وبقوله بعد دخولهما عما اذا كان مسندًا بغير دخولهما كخبر
المبتداء ونحوه فان قيل يدخل فى الحد يضرب فى ما زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول
ما وليس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذى اسند الى اسم ما ولا فيخرج ذلك و
فيه نظر لانه على هذا تقع قوله بعد دخولهما مستدركا فالاولى ان يقال انه يخرج بقصد الحيثية
حيث لم يقصد فى اسناده كونه بعد دخولهما فان قيل يدخل فى الحد يضرب فى نحو ما زيد رجلا
يضرب مع انه ليس بخبرها بل صفة خبرها قيل المراد بالمسند الذى هو غير تابع بدليل ذكر التوابع
بعدها فخرج ذلك لانه تابع **وهى** اى انتصاب خبر ما ولا وما التانيث باعتبار الخبر وهو
لغة اهل الحجاز وعند بنى تميم هما لا يعملان اذ القياس فى العامل ان يختص بالقبيل الذى
يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا بثبوته فى مركزه كالجار والجوازم وما ولا لا يختصان
بقبيل واحد بل يدخلان فى الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل
واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملها شرع فى بيان ما يبطل به عملها فقال **واذا زيدت**
ان مع ما بان زيدت بين ما واسمها لتاكيد النفى نحو ما ان زيد قايم وانما قيد بما لانها لا
تزاد مع لا بالاستقراء **او انتقض النفى بالا** الموجبة للاثبات بعد النفى **او تقدم الخبر** اى
خبرها على اسمها نحو ما زيد الا قايم وما قايم الا زيد **بطل العمل** اى عملها ولا وفيه نظر لان الشرط
الاول مقيد بما وحدها فلا يترتب عليه حكم كليهما فالاولى ان يقال معناه بطل عمل ما حصل
فيه شئ من ذلك اما فى صورة زيادة ان فللفصل بان بين ما ومعمولها مع ضعفه فى العمل واما
فى صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المالوف مع ضعفهما فى العمل واما فى صورة انتقاض النفى
بالا فلان عملهما باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبتنى على النفى فينتفى بانتفاء النفى اذ الحكم
ينتفى بانتفاء علته المنحصرة او جزئها ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض تمسكا بقول
الشاعر :: وما الدهر الا مجنونا باهله :: وما صاحب الحاجات الا معذبا واجيب بانه ليس
فى البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون مجنونا محمولا على حذف الفعل اى وما الدهر
الا يشبه مجنونا فيكون مفعولا لا خبرا او محمولا على حذف المضاف اى وما الدهر الا دوران
مجنون اى وما الدهر الا يدور دوران مجنونه وعلى جعل معذبا مصدرا ميميا وجعل التركيب

من باب ما زيد الاسير اى وما صاحب لحاجات الابعد ب معذبها ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به
عملها شرع فى بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال **واذا عطف عليه** اى على خبره اولا
بموجب بكسر الجيم اى بحرف مثبت اى بحرف يفيد الاثبات بعد النفى كبل ولكن فانهما تفيد
ان الاثبات بعد النفى **فالرفع** اى فرفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر اذ محله الرفع فى الاصل
على الخبرية لبطلان عملها لانها انما عملت المشابهة لليس فى النفى وقد بطلت بانتفاء النفى فيبطل عملهما
نحو ما زيد قايما بل قاعد ولا رجل قايما لكن قاعد ثم لما فرغ عن المنصوبات شرع فى المجرورات
فقال **المجرورات** مبتداء او خبر مبتداء محذوف اى هذا ذكر المجرورات و **هو ما اشتمل**
فصل او مبتداء وما خبر المجرورات او خبر هو اسم او معرب اشتمل **على علم المضاف اليه**
وهو الجر والياء وهو اى المضاف اليه **كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر** اى
حرف كان حما يلايم المحل وانما قال كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما ونحو قوله
تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ فى الصور بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين ويوم
النفخ فى الصور فيكون المراد بالاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما قال شئ بينهما على
ان المضاف قد يكون اسما و قد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد وانما
قال بواسطة حرف الجر احترازا عما نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل
او المفعول به بلا واسطة و قوله **لفظا او تقديرا** خبر كان المحذوف اى ملفوظا كان ذلك الحرف
نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد و خاتم فضة او تمييز اى بواسطة تلفظ
حرف جر او تقديره وقال صاحب الرضى انه حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا
وفيه نظر لان وقوع المصدر حالا سماعى لا قياسى واجيب بان وقوعه حالا سماعى عند
سيبويه وعند المبرد قياسى فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسى عنده مطلقا بل اذا
كان المصدر من انواع عامله حتى جوزا تانى زيد سرعة ولم يجوز اتانى زيد ضحكا وههنا ليس
كذلك واجيب بان العامل ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور
ان من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله **مرادا** حال
اى حال كون ذلك المقدر مرادا اى ظاهرا اثره اى مجرورا ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم
الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور واخذ المجرور فى تعريف المضاف اليه واجيب بان
تعريف المجرور بما ذكر لفظى لا حقيقى فلا توقف ولا دور وفى قوله احترازا عن نحو صمت يوم

الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لوكان مرادا لظهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان انجرار المضاف اليه فى قوله غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمر كما قال المصنف فى الصفة المشبهة ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعله لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية كما فى خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل فى نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضمير فى تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعى صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية ولا شك ان الفاعل من مداخل حرف الجر الزائدة كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة او يراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما **فالتقدير** الفاء للتفسير اى تقدير حرف الجر **شرطه** اى شرط تقديره **ان يكون المضاف اسما** لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مررت بزيد فقوله التقدير مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتداء الثالث والجملة خبر المبتداء الاول اى شرطه كون المضاف اسما مجردا تنوينه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكى مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة او لا اى مجردا هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربوا زيد ولا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة ولقائل ان يقول يشكل ذلك فى نحو الحسن الوجه فانه جاز بالاتفاق مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف

ما اضيفت اليه فاعله الذى هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه والمضاف اليه قايم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب الرجل فانه جايز اتفاقا وان لم يكن مجردا عن تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على ما ياتى فكان في حكمه فان قيل يشكل ذلك في نحو كم رجل وضاربك وحواج بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وهي مجردة عن التنوين التقديرى والمقدر كالملفوظ عندهم **وهي** اى الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى المضاف تعريفا او تخصيصا **ولفظية** اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة في اللفظ دون المعنى **فالمعنوية** اى فالاضافة المعنوية **ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها** فقوله مضافة صفة فوله صفة فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اى اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كرم البلد بل يقال كرم من في البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها وكذلك الاضافة في هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان في قوله غير صفة احترازا من نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفي قوله مضافة الى معمولها احتراز عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة مضاف الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتداء او الخبر اى فعلامته المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها فقال **وهي** اى الاضافة المعنوية **اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه** اى في المضاف اليه الذى عدا جنس المضاف وظرفه اعنى اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو ما كان المضاف اليه مباين للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه **او بمعنى من في جنس المضاف** اى في المضاف اليه الذى هو جنس المضاف والمراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة

قد يكون

قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد علم الفقه فان بين الغلام وزيد تباين وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة وما ذكرنا ههنا ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف انا المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في ربع القوم وثلثه ويد زيد ووجهه وللاضافة في يوم الاحد علم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سينا وسعيد كرز ايضا بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان او بمعنى في في ظرفه اي في المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا وهو قليل اي كون الاضافة بمعنى في قليل في الاستعمال والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه المحققون لان ادنى ملابسة واختصاصه يكفي في الاضافة بمعنى اللام كما في سايراصنا فالاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة بملابسة انها تشرع التهيا في التمنى لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المتهيئة للامور في احيانها فاعرف وانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة استقرائي لا عقلي والا لازدادت الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلثة لان هذه الاضافة اما لتخصيص المضاف بالمضاف اليه او تنبيه به او ظرفية المضاف اليه المضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعانى فكانت هي المعنية للتقدير ومثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في فان قيل الاضافة اللفظية ايضا منحصرة على هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بها قيل حرف الاضافة في الاضافة

اللفظية غير محصرة في الثلث المذكورة بل تقدر بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل واسم المفعول كالى في بالغ البلد وعندم اقتضا يركا في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزايدة لضرورة تصحيح الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لامعناه والا لكانت معنوية او يقال لانسلم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذى اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم على ما قال ابو على لا يعمل في هذا الباب الا لنيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر مقدرا فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجريده عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما و تفيد الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفا مع المعرفة اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرف بنحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لمكان الاتصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه تنزل منزلة تنوين المضاف الذى لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يسرى اليه تعريف المضاف اليه كسراية التانيث في قولهم سقطت بعض اصابعه فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضعه غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهود ابينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن بحيثيه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فانهما لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما في الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام نحو عليك بالحركة غير السكون وفلان مثل حاتم والا في حسبك وشبهك وكفيك ونحوها فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والا في واحد امه ونسيج وحده وهو عبيد بطنه عند البعض خلافا الاكثر لانه ينبا ويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه اى كريم وفلان عبد بطنه اى لئيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل به احد و تفيد تخصيصا مع النكرة اى مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك

لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته فاذا قلت غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امراة فحصل التخصيص وقل الشيوع الثابت في النكرة **وشرطها** اى شرط الاضافة المعنوية **تجريد المضاف من التعريف** لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من المعارف فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف عن التعريف اخلاءه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او علما فيأول بالنكرة او حكما كما في غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا يضيع الاضافة لان المعرفة او اضيف الى النكرة بان قيل الغلام رجل كان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة نحو الغلام زيد يلزم تعريف المعرفة وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تفد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كانت ضايعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه اعرف من المضاف فاضافة المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف فيصير ذو اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير في حكمه فلا يكون ضايعة ولا يلزم تحصيل الحاصل قيل هذه فايدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما انتفى ازديار المرتبة في الاضافة الى المساوى وحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف نحو الغلام زيد الغلامك طردا للباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والصعق والفرزدق وابن رالان وابن كراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتى التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن رالان اذا جعل علما لم يقصد بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصلى باللام والاضافة لان التعريف في العلم بالقصد لا بالالة وخلع التعريف القصدى يمكن لانه غير وضعى فجاز للمتكلم تغيير ما يحصل بقصده فلا يلزم تعريف المعرف بخلاف التعريف باللام فانه بالالة دون القصد لا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها لانه وضعى فلا مجال للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه يستلزم تعريف المعرف ولهذا المعنى جوز واندا الاعلام لامكان خلع التعريف عنها ومنعوا نداء المعرف باللام لامتناع ذلك وللقايل ان يقول فلما ذا لم يجز اضافة الاعلام بخلع التعريف العلمى

تنكيرا

والاكتفاء بالتعريف الاصلى بالاضافة ولما ذا جوزوا نداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافى عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة عن الاطلاق ليست بموجبة التعريف الاضافى وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يقو قوة للدلالة الموضوعة لهذا المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوى والضعيف وما اجازه الكوفيون من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف فى كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمسكين بان المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدقا عليه فان الخمسة هى الدينار فلما كان المضاف فى الاعداد هو المضاف اليه كان بمنزلة ذات واحد فلم يحصل التعريف فى المضاف بواسطة المضاف اليه اذ المعرّف شرطه ان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف فى الجزء الاول لانه محل حرف التعريف لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما فى خمسة عشر ولم يخل الثانى عنه لانه المقصود بالذات فى الحقيقة اذ المقصود الاصلى المعدود دون العدد وعلى هذا اعنى التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدقا عليه غير صحيح لانه يلزم جواز الخاتم الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة ولم يقل بجوازه احد قوله ما مبتداء وخبره قوله ضعيف اى ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما خلاف استعمال الفصحاء فما ثبت منهم من عدم استعمال اضافة العدد الى المعدود مع اللام كقول الفرزدق ؎ لا زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما فى الحديث قوله عم ما سلف بالالف دينار فمحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع فى بيان اضافة اللفظية والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجرورا لفظا ومرفوعا او منصوبا معنى وفى قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفى قوله مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع مصر وكريم البلد وضارب زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية لا يستقيم الا بحذف المضاف من المبتداء او الخبر اى علامة الاضافة اللفظية

كون

كون المضاف صفة نحو ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدًا لفظية لانها ابدًا عاملة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابدًا لفظية لجواز عملها فيه مطلقا سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تفيد الاضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا في اللفظ اى في لفظ المضاف بحذف التنوين ونون التثنية والجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بحذف التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ حكمًا اذ المقدر كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افادت تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تفد تخصيصا عند الاضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فاعرف هذا فانه مما ينبغي ان يعرف في هذا المحل فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قيل فايدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل بين الاضافة اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثم اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيرا حيث لم تفد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام مبني على عدم افادة التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم افادتها التخصيص قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخفيفا فهم منه انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهذا تفريع على انها لا تفيد تعريفا اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما وجاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف

ن الاستمرار

نون الجمع و امتنع الضارب زيد لعدم حصول التخفيف بهذا لاضافة اذ التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك قيل لو حمل على ذلك لم يبق لاشتراط التخفيف فائدة في صورة ما خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء فانه اجاز ذلك قولا بتقديم الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة قبل دخال اللام ثم ادخلت لام التعريف واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد دخال اللام عليه عدم بقائها والرجوع اذا لنصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله بيانه ان الاصل في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال اللام لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المفقودة لفظا وحسا بمجرد الدعوى لمخالفة الظاهر وضعف قول الاعشى الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب لوجل المحمول على الحسن الوجه على ما ياتي فان قيل المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل لما كان التابع بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك حيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام و امتناع دخول رب على المعرفة احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم بضعفه لزم ان يحكم بضعفهما ايضا لانه مثلهما فما السر في ان يحكم بضعفه دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار ان حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع التاء التعريف فلا يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاة وسخلتها باعتبار ان الاضافة في حكم الانفصال

لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها فيجوز دخول رب عليها او باعتبار ان الضمير في سخلتها نكرة لانه عايد الى نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عايدًا الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام نحو جاء لى رجل فضربته فانه معرفة لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائى دون غيره كذا فى الراضى والعباب ثم ضعف هذا الكلام على تقدير جر وعبدها اما اذا نصب حملا على محل المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فارجع الى حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اذ نافة اسم الفاعل الى المفعول به اى الذى يهب المائة الهجان وهى النوق البيض وهو صفة المائة او بدل منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبدها راعيها على الاستعارة اذ الراعى قايم بخدمة المواشى كما ان العبد قايم بخدمة المولى او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وخذ طرفك وقوله عوذا حال اى حال كون تلك المائة حديثات النتاج قوله تزجى اى تساق **وانما جاز الضارب الرجل** جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز **حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه** وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل الذى هو كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لا فقولا باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما قال على المختار لان فيه وجهين اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه كون الجر مختارا سيجئ فى الصفة المشبهة انشاء الله تعالى ثم قوله حملا مفعول له للفعل المفهوم اى انما جوزه حملا او لقوله جاز بجعله مصدرا مجهولا والا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لان الحامل النحوى المجوز هذه المسئلة المذكورة **وانما جاز الضاربك وشبهه** نحو الضاربه جواب سوال اخر وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة **وهذا فيمن قال** اى فى قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه **انه** اى ان الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

المشبهة

والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى حمل فاجاب بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على ضاربك واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ووجه الحمل مشاركتها في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو سقط بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصور الانفصال علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف التنوين المقدرة **ولا يضاف موصوف الى صفة** لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضاف اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيودى الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مباينا ولا يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره **ولا يضاف صفة الى موصوفها** لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنعان **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء** جواب سوال وهو يرد على قوله ولا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك **متاول** بحذف الموصوف من المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها تنلمت من الحبة وانما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فيقلعها السيل فكان نبتها بمسيل الماء حمق منها **ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** جواب سؤال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب حيث يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفها فاجاب بان ذلك **متاول** بحذف الموصوف من المضاف

وايراد

وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتلخيصه حيث بقي
مبهما بعد حذف موصوفها فاصله قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقي الصفة
مبهمة يحتمل ان يكون صفة الموصوف اخر فاضيف الى ماكان موصوفا للتخليص والبيان بقطع
النظر عن كونه موصوفا وهذا كما قيل في قول النابغة والمومن العايذات الطير يمسحها ركبان
مكة بين الغيل والسندان الطير بيان وتلخيص العايذات بقطع النظر عن كونه موصوفا لانقدُّم
الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب من باب اضافة الاعم
الى الاخص تلخيصا وبيانا مثل خاتم فضة لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر
في الحواشي وتوضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان
كانا صفتين في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل
الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصار في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم
ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اى جنس هو وان الاخلاق من اى جنس هي مثل خاتم في
انه من اى جنس هو فاضافوا الى جنسه الذى تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو
ماكان موصوفا لها في الاصل تلخيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها
فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فحاصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف موصوفها
واقامتها مقام موصوفها متاول بان هما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها فان قلت لما كانوا محتاجين الى بيان الموصوف رفعا للابهام فلم لم يبق
الكلام على اصله كفاية لمونة الحذف ثم الرد قلت هذا لاحتياج ماكان وانما عرض بعد
طول العهد المنسى للموصوف واما عند قرب اليها بحذف بحذفا لمحذوف فانما كانت
للاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام اذ ذلك حتى لو كان الابهام اول وهلة
لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد خروج الابهام هلا رد الكلام الى اصله قلت لان
الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم يحتج الى الموصوف بل احتاج الى
المبين والبيان بالاضافة وهو الاصل ثم الجرد بمعنى المجرد وهو العريان والقطيفة
كساء له حمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة منعزية مجردة عن الحمل اى ذهب حملها من
كثرة اخلاقها والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين **ولا يضاف اسم مماثل**
للمضاف اليه اى لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله مماثل

اى مماثل به فى العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر يعنى لا يضاف احد الاسمين المماثلين فى العموم والخصوص الى الاخر سواء كانا متساويين كانسان و ناطق او مترادفين كليث واسد مثال المترادفين من الاعيان وحبس ومنع مثال المترادفين من المعانى فلا يقال ليث الاسد لامنع الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهمزة وسكون السين فى قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متاول معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انها علة ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هؤلاء خواص الخواص واشراف الاشراف لعدم الفايدة المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشئ معرفا لنفسه ومخصّصا بنفسه وهذا لقيد اعنى قوله لعدم الفايدة علة لما تضمنه قوله لا يضاف اى منعت اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم الفائدة والا يفسد المعنى بتوجه النفى الى القيد وبقاء اصل الفعل مثبتا وهذا بخلاف كل الدراهم وعين الشئ اللام للعهد اى عين ذلك الشئ فانه الفاء للتعليل اى فان المضاف اليه لا يماثل المضاف فى العموم والخصوص بل يختص فان الكل اعم من الدراهم والعين اعم من الشئ لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير او غيرهما والعين قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشئ لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون الاضافة من باب اضافة احد المتماثلين الى الاخر وقولهم سعيد كرز ونحوه مما اضيف الاسم الى اللقب كزيد بطة وقيس قفة جواب ان سعيدا يماثل كرزا فى المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد وتقدير الجواب انه متاول بارادة المفهوم او المسمّى بالاول واللفظ او الاسم بالثانى باذا قلت جاءنى سعيد كرز فكانك قلت جائنى مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اى جاءنى سعيد المسمى باسم كرز فهو فى الحقيقة اضافة الشئ الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متاول خبره وقوله سعيد كرز مقول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح فى كلام النحاة ما ليس فى اخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان بحثهم يقع عن اواخر الكلام او الملحق به اى بالصحيح والمراد بالملحق بالصحيح ما اخره واو وياء قبله ساكن كدلو وظبى انما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة

بعد السكوت يعنى فى ابتداء التلفظ اية حركة كانت لقوة المتكلم فى الابتداء لان هذه الحركة يقع
عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل كل حركة نحو وصولٍ ويسيرٍ وقاية ونحو ذلك فكذا بعد السكون لا يثقل عليها
الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضيف وقوله كسر آخره جزاء لقوله واذا
اضيف اى كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذى وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامى ودلوى وظبيى
والياء مفتوحة الجملة الاسمية حال وعطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت فى الثانية على نحو
لا يالف الدراهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهى قوله وهو منطلق
معطوف على الجملة الفعلية وهى يمرّ عليها بارادة الثبوت فى الثانية ولو لم يرد الثبوت لكان المعنى
لكن يمرّ عليها وهو يمرّ لان الانطلاق هو المرور فكذا ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطف
الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وفائه او حكما ككاف الضمير فى اكرمتك
والياء فى غلامى ودلوى وظبيى كذلك والاصل فيما بنى على الحركة الفتح للخفة او ساكنة للتخفيف
ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع فى بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان
اخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها تثبت
تلك الالف عند الاضافة نحو عصاى ورحاى وغلاماى لعدم موجب للانقلاب وهذيل
بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تقلبها اى الالف التى كانت فى اخر المضاف الى ياء المتكلم حال
كونها كائنة لغير التثنية ياء وتدغم تلك الياء المبدلة من الالف فى ياء المتكلم فيقول عصىّ
ورحىّ لانهم لما ارادوا كسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا فقلبوا الالف ياء فاجتمع
متجانسان فادغموا احدهما فى الاخر بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماى
وذلك لان لا تلتبس الف التثنية علامة الرفع فلو قلبت ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور
وان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرها
ادغمت تلك الياء فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين نحو مسلمَىّ بفتح الميم ومسلمِىّ بكسر الميم وقاضىّ وانما
عاد المحذوف فى قاضى لان بالاضافة سقطت التنوين التى يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين
وان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة
من الواو فى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمىّ والاصل مسلموى فاعل
تعليل حومى وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلاث المذكورة اى فيما كان اخره الفا او ياء او واوا ولم تسكن

فيتجب ن

للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون فيفتح تحرزا عن ذلك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة فاخى وابى اى فيقال فى اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخى وابى بياء مخففة
ولا يرد اللام المحذوفة وهى الواو كما لا يرد فى غير الاضافة اجراء لهما بعد حذف حرف العلة نسيا منسيا
مجرى الصحيح مثل يدى ودمى لقايل ان يقول ولا وجه لتقديم الاخ على الاب فى الذكر اللهم الا ان يقال ان
الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها واجاز ابو العباس المبرد
اخى وابى بياء مشددة لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامه فى ياء المتكلم وانما يرد اجراء لها مجرى
اضافتها الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخو زيد واخوه متمسكا بقول الشاعر وابى
مالك ذو المجاز بدار، فاصل ابى عنده ابو فاضيف الى ياء المتكلم فصار ابوى باثبات حرف العلة عند
الاضافة الى ياء المتكلم كاثباتها عند الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان الاب يجمع فى كلامهم جمع السلامة
فيقال ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر، وفدينا بالابينا فيحتمل
ان يكون قوله ابى جمع سلامة مجرورا بواو القسم ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت
ياء الجمع فى ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باعلام
العقلاء وصفاتهم والاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء فى الاسماء الناقصة المنقوصة بحذف
اللام كقلون وبنون وسنون غير المافات منها والاب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعها كجمعها لكن
هذا الجبر ليس بقياسى وان كان كثيرا اذ الجزئيات كثيرة ثم المبرد انما يرد المحذوف فى اخى وابى فقط
ولا يرد فى غيرهما وهو رواية جار الله الزمخشرى وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد فى اخى
وابى وحمى وهنى وتقول فى اضافة هن وحم الى ياء المتكلم حمى وهنى بياء مخففة بلا رد المحذوف
يعنى ان حكمهما حكم اخ واب وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الهن
والحم الى نفسه ولو قال ويقال حمى وهنى لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة
الحم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج فلا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال
حمى كان محمولا على حذف المضاف اى حم امراتى او يقال ان قوله وتقول على صيغة الغايبة دون
المخاطب بقرينة حمى اى وتقول قايلة ويقال فى اضافة فم الى ياء المتكلم فى بكسر الفاء وتشديد
الياء فى الاكثر والافصح لرد الواو المحذوفة وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم وانما قلبت
الواو ميما فى المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء لمشابهة
حرف العلة ثم قلبت الواو ميما لقرب مخرجهما ولو لم يقلب الواو ميما لتحركها وانفتاح ما قبلها

فوجب

فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم المعرب على حرف
واحد وهذه الضرورة مفقودة فى حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين
فرد الى الاصل ولم يقلب ميما وقيل فمى بقلب الواو ميما قياسا على حالة الافراد فى بعض
النسخ وهو ليس بفصيح قلب الواو ميما فى حالة الافراد للضرورة ولا ضرورة فى الاضافة
فى الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وهن وفم مثل يد ودم بحذف لاماتها وجعل الاعراب على
عينها او ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب كدلو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك
ورايت اخوا واخوك ومررت باخو واخوك وجاء ابا واخا كعصا مطلقا فيقال هذا ابا و
اخا او اباك واخاك ورايت ابا واخا او اباك واخاك ومررت بابا واخا وبا باك واخاك
ويقال تثنيتهما ابوان واخوان وفى جمعهما اباء و اخوة وجاء فى تثنيتهما ابان وابان واخان
وفى جمعهما ابون واخون وجاء اب واخ مشدد دين وجاء ابك واخك معربين بالحركة
مضافين الى غير ياء المتكلم ثم قوله فم يجوز بفتح الفاء وضمها وكسرها وفتح الفاء افصح منهما
اى من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليهما وفى بعض النسخ لم يذكر قوله منهما وجاء بتشديد
الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على الضرورة وليس لغة فيه وجاء
مقصورا مع التثليث فى الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم فى حركات الاعراب وجاء
حم مثل يد اى حكمه مثل حكم يد فى حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخباء فى
كونه مهموزا معربا بالحركات الثلاث ودلو فى كونه اخوه واو خالصة وعصا فى
كونه مقصورا معربا بالحركات التقديرية مطلقا متعلق بالكل اى فى حال الافراد والاضافة
فاذا كان مثل يد يقال هذا حم اوحمك ورايت الحم اوحمك واذا كان مثل خبء يقال هذا حم اوحمك
ورايت حما او حموك ومررت بحماء اوحماك واذا كان مثل دلو يقال هذا حموا وحموك ومررت
بحمو اوحموك واذا كان مثل عصا يقال هذا حما وحما ورايت حما اوحماك ومررت بحما اوحماك
وقد جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء اوحماتك ومررت بحما اوحمائك ومررت بحما حمائك
وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة فيقال هذا هن اوهنك ورايت هنا و
هنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد النون مطلقا وذو ولا يضاف الى مضمر
بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لاسم نحو مررت

برجل ذی مال والضمیر لیس باسم جنس ولا یقطع ذو عن الاضافۃ لوضعها لازمۃ الاضافۃ الی اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الی مضمر نحو اللهم صل علی محمد وذویه ای اصحابه او مقطوعا عن الاضافۃ کقول الشاعر ولکنی ارید به الذوینا ای اصحابنا فشاذ وجاء فی ذو التضعیف والقصر ثم لما فرغ عن بیان المعربات التی اعرابها اصلی شرع فی بیان المعربات التی اعرابها تبعی فقال التوابع اللام للجنس فلا یلزم تعریف لافراد کل ثان کلمۃ کل لبیان الاطراد وهو الجنس من حیث انه یشتمل التابع وغیره من خبر کان وان وخبر المبتداء والمفعول الثانی والحال ونحو ذلک فانها ثوانٍ وفصل من حیث انه یخرج به ما لیس بثان نحو المبتداء والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلک باعراب سابقۃ الجار والمجرور صفۃ ثان ای کل ثان ملتبس باعراب سابقۃ وفیه احتراز عن خبر کان وان فانها وان کانا ثانیین لکنها لیسا ثانیین باعراب سابقها من جهۃ واحدۃ ای من مقتضی واحد فرفع عاقل فی جاء فی رجل عاقل من جهۃ فاعلیۃ موصوفه لا من جهۃ فاعلیۃ اخری وکذا رایت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل وکذا سایر التوابع فاعرف وفیه احتراز عن خبر المبتداء والمفعول الثانی والحال بعد الحال ونحو ذلک مما هو ثان باعراب لسابق لا من جهۃ واحدۃ بل اعراب لثانی من جهۃ اخری فان قیل المراد من جهۃ واحدۃ ان یکون اعراب لثانی والسابق بمقتضی واحد خبر المبتداء کذلک لانه ثان باعراب سابقۃ وهو المبتداء بمقتضی واحد وهو الفاعلیۃ وکذا المفعول الثانی من باب علمت واعطیت فانه ثان باعراب سابقه بمقتضی واحد وهو المفعولیۃ فینبغی ان یکون کل منهما تابعا قیل المراد بالجهۃ الواحدۃ وحدۃ فردیۃ فیخرج خبر المبتداء اذ جهۃ رفع المبتداء وخبره متحدۃ نوعا وهو الفاعلیۃ لا فردا لان فاعلیۃ خبر المبتداء غیر فاعلیۃ المبتداء لان فاعلیۃ المبتداء من جهۃ کونه مسندا الیه وفاعلیۃ خبر المبتداء من جهۃ کونه جزءا ثانیا من الجملۃ وکذا جهۃ نصب مفعولی باب علمت واعطیت متحدۃ نوعا وهو المفعولیۃ لا فردا لان مفعولیۃ الثانی غیر مفعولیۃ الاول لان مفعولیۃ الثانی من باب علمت من جهۃ کونه محکوما به ومفعولیۃ الاول من جهۃ کونه محکوما علیه ومفعولیۃ الثانی من باب اعطیت ومن جهۃ کونه ماخوذا ومفعولیۃ الاول من جهۃ کونه آخذا فان قیل یخرج من قوله ثان الصفۃ الثانیۃ والثالثۃ فصاعدا قیل المراد بالثانی المتاخر ای کل متاخر فلا یخرج ذلک فان قیل یخرج من قوله باعراب سابقۃ نحو ضرب ضرب زید وان ان زیدا قایم وزید قایم زید قایم فان کل واحد

من ضرب الثانی وان الثانی والجملة الثانیة تابع لانہ تاکید ولیس باعراب سابقة قیل هذا تعریف التوابع من الاسماء اذا البحث فی قسم الاسم فیخرج ذلك او نقول المراد باعراب سابقة علی تقدیر ان یکون لہا اعراب ولو فرضا فلا یخرج ذلك فان قیل یخرج من قوله باعراب سابقة نحو جاءنی هؤلاء الرجال قیل المراد ما هو اعراب لفظا او محلاً فلا یخرج ذلك فان قیل یخرج من قوله باعراب سابقة یا زید العاقل برفع العاقل ولا رجل ظریفًا بنصب ظریف قیل المراد ما هو اعراب حقیقة او حکما وضمة یا زید وفتحة لا رجل اعرابان حکما من حیث انهما یشبهان الاعراب فی العروض والاطراد ثم لما فرغ عن بیان التوابع شرع فی تقسیمها وهی خمسة النعت والعطف بالحرف والتاکید والبدل وعطف البیان فقال **النعت** وانما قدم النعت لکثرة جهات تبعیته لانه یتبع المنعوت فی الاعراب والتعریف والتنکیر والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث بخلاف سایر التوابع قوله **تابع** جنس من حیث انه یدخل فیه سایر التوابع وفصل من حیث انه یخرج عنه غیر التوابع **یدل علی معنی حاصل فی متبوعه مطلقا** زعم الشارحون ان فی قوله یدل علی معنی فی متبوعه احتراز عن سایر التوابع وفی قوله مطلقا احتراز عن الحال لان معنی قوله مطلقا ای غیر مقید بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه علیه والحال وان دل علی معنی حال فی متبوعه لکن مقید بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه علیه وفی کل منهما نظر اما الاول فلان التاکید فی مثل نحو جاءنی القوم کلهم اجمعون لا یخرج عنه لانه تابع یدل علی الشمول والاجتماع الحاصلین فی المتبوع واما الثانی فلان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الی اخراجه بقوله مطلقا فالاولی ان یقال ان فی قوله یدل علی معنی فی متبوعه احتراز عن سایر التوابع سوی نحو جاءنی القوم اجمعون وفی قوله مطلقا احتراز عن نحو جاءنی القوم اجمعون اذ معناه ای غیر مقید بحال النسبة والتاکید فی نحو جاءنی القوم کلهم اجمعون فانه وان دل علی معنی فی متبوعه هو الشمول والاجتماع لکن مقیدا بحال النسبة قال شیخی فاحفظ هذا مما سنح بخاطری قال بعض الشارحین ان هذا القید لرفع من یتوهم ان الحال داخل فی التوابع لا للاحتراز عنه فان قیل یدخل فی الحد بدل الکل وعطف البیان نحو جاءنی زید صدیقك ان کان بدلا او عطف بیان وکذا یدخل بدل الاشتمال نحو اعجبنی زید علمه ونحو ذلك قیل ان مثل ذلك یخرج باعتبار الحیثیة ای ذکر بحیث یدل علی معنی فی متبوعه بخلاف البدل المذکور فانه لم یذکر بحیث یدل علی معنی فی متبوعه

بحث النعت

بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكر بهذه الحيثية
بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاءني رجل حسن غلامه
فان حسنا نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه قيل المراد بالمتبوع
اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا **وفايدته** اى فايدة النعت **تخصيص وتوضيح** التخصيص
عند النحاة عبارة عن تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل
كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فاذا وصفته بعالم زالت الشيوع والاحتمال و (يحتمل)
خصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر عندنا وان قوله زيد كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته بالتاجر رفعت الاحتمال
وقد يكون النعت لمجرد الثناء اى لمحض الثناء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كان
الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قبل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم **او لمجرد**
الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **او لمجرد التوكيد** اذ دل الموصوف على معنى ذلك (التوكيد)
الوصف بالتضمن **مثل نفخة واحدة** فان قوله واحدة نعت موكد اذ الوحدة يفهم بالتاء
في نفخة وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت
الموكد والنعت الكاشف ان النعت الموكد يوكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر والواحد
ونفخة واحدة وحسن بسن وعذاب شديد وشمس منير وبذر رفيع والنعت الكاشف يكشف
تمام ماهية المنعوت كالمثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقا له بالنعت الموكد وقد
يكون النعت للتعميم اى لانتفاء التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك في يوم من الايام
اى يقصد فيه مجرد كونه يوما لا امر زايد على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا
نحو ذلك في وقت من الاوقات اى يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امر زايدا على ذلك من كونه
في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاءني رجل من الرجال اى يقصد فيه مجرد كونه رجلا (الضحى)
لا امر زايدا على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان
يكون مشتقا واليه ذهب جار الله الزمخشري والمالكي وما وجدوا غير مشتق اولوه
بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المص في رد قولهم فقال **ولا فصل** اى ولا فرق **بين ان**
يكون النعت مشتقا كعالم وعاقل **او غيره** اى غير مشتق لان المعنى من النعت انه تابع
يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق

لكن

لکن لما کان الاکثر فی الدلالة علی المعنی فی المتبوع هو المشتق توهم کثیر من النحاة ان الاشتقاق شرط حتی اوّلوا غیره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بین ان یکون مشتقا او غیره **اذا کان وضعه** قید لکونه غیر مشتق ای اذا کان وضع غیر المشتق **لغرض المعنی** ای الدلالة علی المعنی **عموما** ای وضعا عاما او دلالة عامة یعنی فی جمیع الاستعمالات **مثل ذی مال** تقول جاء رجل تمیمی او ذو مال فان کل واحد منهما یدل علی معنی فی متبوعهما فی جمیع الاستعمالات **او خصوصا** ای وضعا خاصا او دلالة خاصة یعنی فی بعض الاستعمالات کما فی اسم الجنس واسم الاشارة **نحو مررت برجل ای رجل** ای رجل کامل فای انما یدل علی معنی فی متبوعه اذا وقع صفة للنکرة فی موضع المدح ولم یدخل فی قولک ای رجل عندک **و مررت بهذا الرجل** فان اسم الجنس انما یدل علی معنی فی متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلک المعنی تعین حقیقة الذات فان قیل اسم الجنس یدل علی الذات دون المعنی قیل ان المبهم یدل علی الذات فتعین دلالة اسم الجنس علی المعنی ولهذا لم یوصف المبهم الا باسماء الاجناس **و مررت بزید هذا** و مررت بغلامک هذا و مررت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الاشارة انما یدل علی معنی فی متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الی العلم او الی المضمر او الی مثله ولا یقع صفة فی قولک هذا زید **و توصف النکرة بالجملة الخبریة** وهی الجملة التی یحتمل الصدق والکذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قایم لان الدلالة علی المعنی فی متبوعه کما یوجد فی المفرد کذلک یوجد فی الجملة وانما قید بالجملة الخبریة احترازا عن الجملة الانشائیة کالامر والنهی والدعاء والاستفهام والتمنی وغیرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا بدون تاویل لان الانشائیة لا ثبوت لها فی نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فی نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبریة فلا یقال مررت بزید قام ابوه او ابوه قایم لان الجملة نکرة فلا یصح ان یوصف بها المعرفة وانما کانت الجملة نکرة لان الجملة التی لها محل من الاعراب یجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذی یسبک من الجملة نکرة لانه انما یکون باعتبار الحکم الذی یناسبه التنکیر لان الاصل فی الحکم ان یکون مجهولا یفید السامع وینبغی ان یکون هذا مراد من قال ان الجملة نکرة کذا فی الرضی **ویلزم الضمیر** فی الجملة التی تقع صفة للنکرة لیحصل الربط بینهما **و یوصف بحال الموصوف** ای بحال قایمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قایمة بالرجل **و یوصف بحال متعلقه** ای بحال قایمة بمتعلق الموصوف **نحو مررت برجل حسن غلامه**

فالحسن حال قايمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذى بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نسب كمررت برجل قايم ابوه او ملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوبه اى بعيدة كمررت برجل قايم غلام ابيه فالاوّل اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى يتبع الموصوف فى الاعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه اى يتبع الموصوف فى الخمسة الاوّل جمع الاولى اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير وفى الباقى اى باقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذى بعده كالفعل مع الفاعل الظاهر الذى بعده فى المطابقة فى التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت فى هذا القسم يشبه الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مونثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهرا مثنى ومجموعا فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول فتقول مررت برجل قايمة جاريته وبامراة قايم غلامها وبرجلين قايم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم ومن ثمه بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اى ولاجل كون النعت فى هذا القسم فى باقى الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه فافراد النعت وان كان فاعله جمعًا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع فاعله فى هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلونى البراغيث ويجوز من غير ضعف قام رجل قعود غلمانه بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع ولمجيه على صيغة لا توازى الفعل فى حركاته وسكناته بخلاف قاعدون فانه يوازى الفعل فى حركاته وسكناته والمضمر لا يوصف

لشیئ لان فایدة الصفة فی المعارف التوضیح وضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضیحهما تحصیل الحاصل وحمل علیهما ضمیر الغایب علی الوصف لموضح الوصف المادح والذام وغیرهما طردا للباب ولا یوصف به ای لا یوصف شیئ بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساولہ ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساولہ حتی یوصف بہ لان المضمر اذا وقع صفة فموصوفها لا یخلو اما ان یکون مضمرا او غیرہ لا یستقیم الاول اذ المضمر بمعزل من الموصوفیة مابینا وکذا الثانی لان غیرہ مادونہ فی التعریف فلا یقع موصوفا لہ لان الموصوف یجب ان یکون اعرف من الصفة او مساولہ کما قال الشیخ والموصوف اخص او مساو ای الموصوف المعرف اعرف ای اکمل تعریفا من صفة او مساولها فی رتبة التعریف لئلا یکون الاصل ادنی من الفرع فان قیل یشکل هذا الاصل فی نحو جاءنی زید صدیقک عند سیبویہ لان لان المضاف الی ضمیر المخاطب اعرف من العلم عندہ وکذا یشکل فی نحو مررت بزید هذا عند ابن السراج لان الاسم الاشارة اعرف عن العلم عندہ وکذا یشکل فی نحو مررت بالرجل الذی قام ابوہ عند الکوفیین لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قیل اذا وجد الاعرف فی مذهب نہ وقع صفة لغیر الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلک المذهب لا صفة فصدیقک فی المثال الاول بدل عند سیبویہ لا صفة کذا اسم الاشارة فی المثال الثانی بدل عند ابن السراج لا صفة کذا الذی فی المثال الثالث عند الکوفیین ویمکن ان یحمل الذی علی المعرف باللام للموافقة فی الصورة لکون الموصول مع الصلة بمعنی المعرف باللام فان الذی قام بمعنی القایم ویمکن ان یحمل الاخص المساوی علی اصطلاح اهل المنطق فیکون المعنی ما یطلق علیہ لفظ الموصوف یکون من افراد ما یطلق علیہ لفظ الصفة او مساویا فیتناول الکلام الموصوف المعرف والمنکر فلا یرد ما ذکرتم لکن یرد قولهم حیوان ناطق ان الموصوف لیس باخص من الصفة ولا مساو بل الصفة اخص وکذا یرد قولهم حیوان ابیض فان الموصوف لیس باخص من الصفة ولا مساو بل کل واحد منهما اخص من وجہ واعم من وجہ اذ لیس کل حیوان ابیض ولا کل ابیض حیوان اللهم الا ان یقال ان الموصوف انما یکون موصوفا بعد التوصیف فالحیوان بعد التوصیف بالناطق مساو الناطق وبعد التوصیف بالابیض اخص من الابیض وحینئذ یکون قولہ والموصوف اخص او مساو مبنیا للواقع اذ لا یمکن التخلف عن هذا الاصل ومن ثم لم یوصف ذو اللام الا بمثلہ او بالمضاف الی مثلہ ای من اجل ان شرط الموصوف ان یکون اعرف او مساویا لم یوصف ذو اللام ای ما

فيه لام التعريف الا بمثله اى بذى اللام نحو جاء فى الرجل العالم او بالمضاف الى مثله اى الى ذى اللام
سواء كان بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس
وانما لم يوصف بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه البتة فلو وصف ذو اللام بغيرهما من
المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذى اختاره المصنف و
هذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك وصاحب زيد وصاحب هذا وهذا بناء على ان
تعريف المضاف الى اى معرفة كانت ادنى من تعريف جميع المعارف عندهم وامثال الامثلة المذكورة
على ما ذكر المصنف محمولة على البدل فان قيل ان ذا اللام يوصف بالموصول باتفاق كقوله
تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم فكيف يصح الحصر قيل ان الموصول فى حكم
ذى اللام وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك فى الصورة او لكونه مع الصلة بمعنى
ذا اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق
فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له
فيتناول الكلام المعرف والمنكر لكن يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من الصفة
ولا مساويا بل الصفة اخص منه الظاهر ان المراد بالاخص والمساوى ما ذكرنا اولا منه كذا يرد عليه
قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخص من الصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه اخص
من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض و بعض الابيض حيوان
اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو
للناطق و بعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساو
بيانا للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشئ موصوفا وللقائل
ان يقول لو اريد الاخص و المساوى على الاصطلاح اهل المنطق لا يبنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم فى قولك جاء فى الرجل العالم اخص من الرجل على
اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخص و المساوى ما ذكرنا اولا وانما التزم جواب ما يقال لما
استوى ذو اللام والمضاف الى ذى اللام فى رتبة التعريف فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى
اللام دون المضاف الى ذى اللام او هو جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى
ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغى على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف

اخص او مساو یا ان یجوز وصفہ بالمضاف الی ذی اللام کما یجوز وصفہ بذی اللام لاستوائهما
فی رتبة التعریف قیاسا علی وصف ذی اللام حیث یجوز وصفہ بذی اللام و بالمضاف الی ذی اللام
وتقدیر الجواب انہ التزم **وصف باب ہذا** اراد بباب ہذا اسما الاشارة **بذی اللام**
و بالذی والتی المحمولین علی ذی اللام للصورة او لکونهما مع الصلة بمعنی ذی اللام **للابهام**
ای للابهام المقتضی لبیان الجنس و ذلك اعنی بیان الجنس لا یتصور باسم الاشارة اخر
لابهامہ ولا بالمضاف الی شئ من المعارف لانہ اکتسب البیان من المضاف الیہ فلو اکتسب
المبهم البیان منہ کان کالاستعارة من المستعیر والسوال عن السایل المحتاج الفقیر والضمیر والعلم
بمعزل عن کونهما وصفین لشئ لفقدان معنی الوصفیة فیهما وهو الدلالة علی المعنی فلم یبق لبیانہ
الا ذو اللام وما الحق بہ من الذی والتی وانما یقتضی المبهم بیان الجنس لانہ مبهم الذات فیقتضی
صفة تعین ذاتہ و یدل علی ذاتہ والاسماء الدالة هی اسماء الجنس **ومن ثم** ای من اجل ان
المقصود من صفة المبهم بیان الذات وکشف الجنس **ضعف مررت بہذا الابیض** و
ان کانت الصفة ذا اللام من حیث ان البیاض عام لا یختص بجنس واحد لانہ یوجد فی الاجناس
الکثیرة فلا یکون فیہ بیان الجنس **وحسن مررت بہذا العالم** لان العالم یختص بواحد وهو
الانسان فتبین بہ انہ انسان وتبین الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع فی بیان العطف بالحرف
ویسمی عطف النسق ایضا فقال **العطف بالحرف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعہ**
واحترز بقولہ تابع مقصود بالنسبة عن غیر البدل من التوابع لانها غیر مقصود بل متبوعاتها
وبقولہ مع متبوعہ عن البدل لانہ مقصود بالنسبة دون متبوعہ فان قیل یخرج من
ہذا الحد العطف ببل نحو جاءنی زید بل عمرو فان عمروا لیس مقصود بالنسبة مع متبوعہ
لان کلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثانی والاضراب لا یجامع القصد قیل
المراد بکونہ مقصودا اعم من ان یکون مقصودا ابتداء او انتهاء والمعطوف علیہ ببل
مقصود ابتداء والمعطوف بها مقصود انتهاء بتبدل الرای فکلاهما مقصودان
بہذا الطریق ہذا هو الفرق بین المعطوف ببل وبین المعطوف بدل الغلط لان
متبوعہ غلط غیر مقصود اصلا ای لا ابتداء ولا انتهاء لانہ یلبنی علی سبق اللسان
بخلاف متبوع المعطوف ببل فانہ مقصود ابتداء فاذا قلت جاءنی زید بل عمرو وکنت
قاصدا للاخبار بمجی زید ثم تبین لك انك غلطت فی ذلك فتضرب عنہ الی عمرو فتقول بل عمرو

اما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاخبار بمرور حمار فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءنى زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة التى قصد بها المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شئ ثم لما فرغ من حد العطف شرع فى بيان شرطه فقال **ويتوسط بينه** اى بين العطف **وبين متبوعه** اى متبوع العطف **احد الحروف العشرة** وسياتى بيان الحروف العشرة فى قسم الحرف **مثل قام زيد وعمرو** فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو **واذا عطف المظهر على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل** اى بضمير منفصل **نحو ضربت انا وزيد** فزيد عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل قوى وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوى على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فاكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه وعلى المتصل بوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقايل ان يقول هذا منقوض فى البدل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون منها مستقلا ومتبوعا لها مضمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد فى المثال المذكور فى المتن والبدل فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز فى اسروا وعطف البيان فى قولك زيد جاءنى ابو عبدالله فان قوله ابو عبدالله عطف بيان للضمير المستكن فى جاءنى فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبعان الضمير المتصل الذى هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه فى حكم التنحية فهو متبوع لفظا

لا معنى فلا خير فى انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف
العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير فى استقلال
التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منحطين
عن متبوعهما وانحطاطهما فى عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا ضير فى جزئية المتبوع
واستقلال التابع فى البدل لان متبوعه وان كانا متبوعا لكنه منحط فى حكم التنحية فتعارض
هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفى العطف
التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيدا لجزء والبدل منه وعطف بيانه دون
العطف عليه لتحقق الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه وبيانه ان التاكيد و
عطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبدل وان كان مقصودا
لكنه غير مغاير لمتبوعه فينافى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير فى استقلالهما مع جزئية متبوعهما
بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع فاستقبح استقلاله مع جزئية متبوعه فان
قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغى ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع
المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل اذ لا ضير فى استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم
يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة
لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه لتشرجاء عينه فلو جعلا
تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فى مثل زيد ضرب هو
نفسه لتشرجاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد
لعدم اللبس انما قال على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على
المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاء فى
الا انت وزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان يقع
فصل استثناء مفرغ اى اكد بمنفصل فى جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف
وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد بمنفصل لمكان المنفصل
مثل ضربت اليوم وزيد فانه عطف على الضمير المتصل فى ضربت وهو التاء بدون
التاكيد المنفصل لمكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد فى صورة الفصل لطريان حدوث
فتور فى المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع فى الدرجة

باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضة هذا الفتور واذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض سواء كان الخافض حرف جر او مضافا نحو
مررت بك وبزيد ومررت بغلامك وغلام زيد وانما وجب اعادة الخافض لئلا يلزم
العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث
انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة
فان قيل لم لم يؤكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف
على المرفوع المتصل قيل تاكيد الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة الضمير المرفوع
للضمير المجرور بان يقال مررت بك انت وزيدا ذلم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد
المرفوع المنفصل واما قرأة الحمزة يتساءلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور
في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام للقسم دون العطف فان قيل فما تقول
بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور
عطف على المجرور قيل المجرور عطف المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف
فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك
فان ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالعدم
معنى ليتحقق اضافة بين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر المعطوف
بالجار الثاني فانه ليس باقل من الجار المقحم والحرف الزايدة في نحو ثم اسم السلام وكفى
بالله فانها لا تكفي مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل
وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما
ان الضمير في الاول عايد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان
في حكم الواهب المائة بخلاف وزيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فان
قيل هذا لا اصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من
المواضع مثل الرجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واعرب المعطوف
فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها اعرابا وبناء ومثل يا زيد
والحارث صح دخول يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخول ما على المعطوف لعدم

تجرده عن اللام ولو كان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ لامتنع هذا الترکیب حیث یلزم
دخولها فی المعطوف باللام ومثل زید شجاع و غلامہ حیث یشتمل المعطوف علیہ الضمیر وخلا
عنہ المعطوف ونحو ذلك قیل المعطوف فی حکم المعطوف علیہ الا فیما یختص بالمعطوف علیہ ولا
یتعداه الی غیره کبناء لا رجل وزید و یا زید وعبد الله فان البناء فی اسم لا التی لنفی الجنس
لتضمن معنی من الاستغراقیة وذا یختص باسم لا المنکر فلا یتعدی الی ما عطف علیہ وكذا البناء
فی المنادی لقیامہ مقام کاف ادعوك وذا یختص بالمنادی المفرد المعرفة فلا یتعدی الی ما عطف
علیہ من المضاف اذ الاضافة تمنع البناء وکالتجرد عن اللام فی نحو یا زید والحارث
فان التجرد عنها لرفع اجتماع آلتی التعریف وذا یختص بالمنادی فلا یتعدی الی ما عطف علیہ و
کاشتمال الضمیر فی زید شجاع و غلامہ ونحو ذلك فان اشتمال الضمیر فی الخبر یختص بکون الخبر
مشتقا فلا یتعدی الی ما عطف علیہ من الجوامد فالحاصل ان المعطوف فی حکم المعطوف
علیہ الا ان یفترقا فی وجود السبب و عدمہ بان یوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام
او سبب اشتمال الضمیر فی المعطوف علیہ دون المعطوف فحینئذ لا یکون المعطوف فی حکم المعطوف
علیہ فان قیل لو کان المعطوف فی حکم المعطوف علیہ لوجب ان یمتنع نحو ربّ شاة و سخلتها
لامتناع دخول ربّ علی المعارف قیل الاضافة فی سخلتها فی حکم الانفصال لعدم قصد التعیین
ای ربّ شاة وسخلة لها او هو محمول علی نکارة الضمیر علی سبیل الشذوذ فی مثل ربّ رجلا ونعم
رجلا وفیہ نظر لان نکارة الضمیر شاذ لیس بقیاسی و ما ثبت بخلاف القیاس لا یقاس علیہ
غیره فکیف یصح قیاسہ علی ربہ رجلا ونعم رجلا **ومن ثم** ای ومن اجل ان المعطوف فی حکم
المعطوف علیہ فیما یجب فیہ ویمتنع **لم یجز فی ما زید بقایم او قایما ولا ذاهب عمرو**
الا الرفع ای رفع ذاهب علی انہ خبر لقولہ عمرو وهو مبتداء فیکون عطف جملة علی جملة ولا
یجوز النصب والجر بالعطف علی معمولی عامل واحد ای یعطف ذاهب علی قایما او قایم و عطف
عمرو علی زید لامتناع عمل لا فی خبرها المتقدم وقال بعض الشارحین انما لم یجز النصب والجر
لانہ لو نصب او جر عطفا علی الخبر المنصوب او المجرور لزم فی المعطوف عدم ما وجب فی المعطوف
علیہ وهو الضمیر العائد الی اسم ما لکونہ خبرا مشتقا مثلہ وفیہ نظر لانہ یحتمل ان یکون
هذا بعض الترکیب کما قلتم فی زید قام وعمرو واکرمتہ علی تقدیر العطف علی الصغری وتمامہ | و تمام الترکیب
ان یقال ولا ذاهبا عمرو عنده او فی داره فلا یلزم ما ذکرتم واجیب بان عدم جواز النصب

والجر على تقدير ان يكون هٰذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازهما وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب جواب سوال وهو ان يقال ان قوله يطير في هٰذا الكلام صلة الذى وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما جاز هٰذا الكلام اى ما جاز هٰذا الكلام الا لاجل ان الفاء فى قوله فيغضب فاء السببية لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف فكيف يصح نفى كونها عاطفة وقيل انها فاء السببية وكفى لها رابطة لانها توجب سببية الاول للثانى فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط فكيف يكفى بها رابطة هنا والاولى ان يقال انها فاء السببية وهى وان كانت للسببية فهى عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكتفى بالربط فى احدهما عن لزومه فى الاخرى نظير الرابط فى الاول الذى يطير فيغضب زيد الذبابب فالمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب اوالذى يغضب زيد يطيرانه الذباب ونظير الرابط فى الثانية يقال الذى يطير الذباب فيغضب هو زيد فزيد خبر الذى وفاعل يغضب ضمير المستكن فيه اى فيغضب هو زيد اعلم ان يغضب مع باب سمع واذا عطف على معمولى عاملين مختلفين لم يجز فى صورة ما نحو زيد فى الدار وعمروان الحجرة وان زيدا فى الدار وعمروان الحجرة لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملهما ولان الواو فى ان زيد فى الدار وعمروًا ان الحجرة اذا قام مقام ان ومقام فى فقد وقع بين فى وبين مجروره فاصل اجنبى اذ التقدير فى عمروان الحجرة وانما قال عاملين مختلفين احترازًا عما اذا عطف على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبشر خالدًا لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف لاستعمال اذا والماضى جهة حسن لان استعمالهما يدل على وجود العطف على معمولى عاملين مختلفين فكيف يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز العطف على معمولى عاملين مختلفين قيل فى استعمال اذا والماضى ههنا اعتبار لطيف وهو الاشارة الى ان العطف على معمولى عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان اعتبر المخالف غلبة وقوعه بناءً على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهٰذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا قياسا

على

على العطف على معمولي عامل واحد الا مستثنى مفرغ اى لم يجز فى صورة ما الا فى صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب كما فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فانه جائز وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتاخرين وهو الذى اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه فى وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف فى هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما فى قول الشاعر اكل امرأ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله ونارا عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما فى مثل وما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما يخالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا فى صورة لتقديم المجرور خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء فى بعض القراءة تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن حذف المضاف فى مثل هذا الموضع اى فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا صادقا مضافا الى شئ اخر قياسى ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع فى بيان التاكيد فقال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى شانه فى النسبة اى نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاء نى زيد نفسه وعينه فان قولك جاء نى زيد قبل ذكر نفسه موجبة لنسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبة الى غيره مجازا وهو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد فى نسبة الفعل اليه او الشمول اى شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاء فى القوم كلهم فان قولك جاء نى القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم فى الشمول والاحاطة وقوله فى النسبة تميز عن نسبة فى اضافة الامر الى المتبوع اى يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تميز الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير التوابع وبقوله يقرر امره عن سائر

التوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقرر امر المتبوع ايضا وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه منحى غير مقصود فلان تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع نحو نفخة واحدة واله واحد وامس الدابر فلا تخرج بهذا القيد وبقوله في النسبة او الشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها في المعنى الافرادي لا في النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد بين الصفة المؤكدة ففرق المصنف بينهما بان تقرير الصفة المؤكدة بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون في قولك جاءني القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاحاطة والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تاكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا يقرر امر المتبوع بالمطابقة فالفرق الصحيح هو ما ذكرنا اولا فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاءني القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفيد الكلام الاول لان كلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءني القوم جميعا قيل كونه دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول لمقرر اليه وتقرير الشمول بكلهم لا ينافي تقريره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر الشئ مرارا ولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع في نفس الشمول او صفته واجمعون تقرر امره في صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل يخرج من هذه التعريف ان ان زيدا قايم لعدم التقرير في النسبة او الشمول قيل هذا التعريف لنوع من التاكيد هو التاكيد الاسمي اذ البحث في قسم الاسم فلا ضير في خروج التاكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان المكورة مقررة صفة نسبة الجملة وهي كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي التي ينكرها السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالي الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد هو التاكيد الاسمي والضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التاكيد الحرفي في الحد فان قيل يصدق في هذا الحد على نحو يا زيد زيد

صبغة

وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل لو كان ذكر زيدا الثاني بحيث يقرر امر زيد الاول في النسبة فلا
شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون
غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير في كون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف
الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد بدلا وجعل رايت زيدا زيدا تاكيدا
قيل لان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والتجوز فيجوز فيه التاكيد للايذان لانه لا تسامح فيه
بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادى لا ينادي شخصا الا بعد ان
يتصور من ذلك الشخص امرا يدعو الى ندائه فلا يتسامح في ندائه لئلا تفوت غرضه ثم لما
فرغ من تعريف التاكيد شرع في تقسيمه فقال **وهو لفظي ومعنوي** فان قيل لا يجوز ان يعود
الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر
لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ
التاكيد المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صيغة الاستخدام فعلى
هذا يكون معنى قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن
ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور ويحمل قوله تكرير اللفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول
ويحمل قوله بالفاظ محصورة على حقيقة اى التاكيد المعنوي كائن بالفاظ محصورة فاعرف
فاللفظي تكرير اللفظ الاول اى فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتاكيد
اللفظي ما به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيدا فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير
اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجايع نايع
وليث واسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تاكيد لفظي وان اريد
به تكرير لفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصعون واكتعون وابتعون
لترادفها وهو تاكيد معنوي لا لفظي قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سنبينه ولقائل ان يقول
كما لا ترادف بين ابصع ولبتع كذلك لا ترادف بين خبيث ونبيث لان نبيثا ماخوذ من نبيث الشر اى استخرجه
فيكون ابصع وابتع تاكيدا معنويا وكون خبيث ونبيث تاكيدا لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع كون نبيثا تاكيدا
بل يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل قيل ان الضمير المرفوع المنفصل في ضربتك اياك بدل لا
تاكيد بخلاف الضمير المنفصل في نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يوكد الا
بمنفصل مرفوع كضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربتك اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تاكيدا كذا

فى المفتاح قال صلب لو رضى وهو عيب لعدم الفرق بين الضميرين فى المثالين والفرق بينهما ان المنصوص
فى باب البدل اولى لان البدل فى نية استيناف التعلق به كذا فى المستوفى شرح المفتاح **ويجرى
التاكيد اللفظى فى الالفاظ كلها** اى فى الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية
وغيرها نحو جاءنى زيد زيد ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قايم وزيد قايم وهذا رجل ظريف
رجل ظريف وهذا غلام زيد وقد تزاد فى التاكيد اللفظى حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك و
نحو قرات الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبينت له حسابه بابا بابا وجاء
القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من شئ من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير
المعنى والثانى غير الاول معنى واعراب الاول والثانى اعراب واحد لتاويلهما بلفظ واحد اى قرات
الكتاب مسورا وجاء ربك والملك مصففين وبينت له حسابه مبوبا ومفصلا وجاء القوم
مثلثين وانما ظهر الاعراب فى موضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح **والمعنوى بالفاظ محصورة**
اى والتقرير المعنوى كائن ملتبس بجزئيات معدودة او على حقيقته اى لتاكيد المعنوى بالفاظ
معدودة وفى بعض النسخ وقع مخصوصة مكان محصورة **وهى** اى تلك الالفاظ المحصورة
نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا فى الرضى ثم الثلثة الاخيرة موكدات لاجمع و قيل
لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى لها مفردة بل يضم الحسن لتزيين
الكلام لفظا ولتقوية معنى وقيل اكتع من حول كتيع اى تام وابصع من بصيع العرق اى
سال وابتع من التبع بفتحتين وهو طويل العنق مع شدة مغرز والجامع بينهما الوكادة
والظهور **فالاولان** اى النفس والعين **يعمان** اى يقعان على الواحد المثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث اى يؤكد بهما كل واحد منهما ملتبسين **باختلاف صيغتهما وضميرهما** بحسب المؤكد نحو قولك
فى المذكر الواحد جاءنى زيد نفسه وفى المؤنث الواحد جاءتنى المراة نفسها وفى تثنية المذكر
والمؤنث جاءنى الزيدان اوالمرأتان انفسهما وانما قيل فى التثنية بصيغة الجمع لالحاقها بالجمع
لكونها اقل الجموع وبعض العرب يقول فى التثنية نفساهما وعيناهما والاول اولى **وفى جمع
المذكر العاقل** جاءنى الزيدون **انفسهم** وفى جمع المؤنثة وفى غير العاقل من المذكر جاءتنى

النساء والافراس انفسهن والثانی ای کلاهما الماسمی النفس والعین اولین سمی الثالث
ثانیا فقال والثانی للمثنی تقول فی المذکر المثنی نحو جاءنی الرجلان کلاهما وفی المؤنث المثنی
جاءتنی المرأتان کلتاهما والباقی بعد الثلثة المذکورة وهو الکل واجمع الی ابصع لغیر المثنی
ماهو جمع حقیقة نحو جاءنی القوم کلهم اجمعون او حکما اذا کان مفردا اذا الاجزاء یصح افتراقها حسا
او حکما نحو قرأت الکتاب کله واشتریت العبد کله باختلاف الضمیر دون الصیغة فی الکل
تقول قرأت الکتاب کله وقرأت القصة کلها واشتریت العبید کلهم وتزوجت النساء
کلهن وباختلاف الصیغ دون الضمیر فی الکلمات البواقی تقول فی المذکر الواحد اجمع
واکتع واتبع وابصع وفی المؤنث الواحد والجمع بتاویل الجماعة جمعاء کتعاء تبعاء
بصعاء وفی جمع المذکر اجمعون اکتعون اتبعون ابصعون وفی جمع المؤنث جمع
وکتع وتبع وبصع واجاز الاخفش اجمعان وجمعاوان وهو غیر مسموع ولا یؤکد بکل
واجمع الا شئ ذو اجزاء مفردا کان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فیتناول
الافراد والاجزاء ای ذو امور متعددة یصح افتراقها ای افتراق تلک الاجزاء حسا
نحو الرجال والقوم او حکما نحو العبد فانه یصح افتراق اجزائه حکما بالنسبة الی بعض الافعال
کالشرئ والبیع ولا یفترق اجزائه حکما بالنسبة الی بعضها کالمجئ والذهاب نحو اکرمت القوم
کلهم تاکید القوم هذا نظیر ذی اجزاء یصح افتراقها حسا فان القوم یصح افتراق اجزایه ای
افراده فی الحس وهی زید وعمرو وبکر وغیرهم واشتریت العبد کله تاکید العبد هذا نظیر
ذی اجزاء یصح افتراقها حکما لان العبد یصح افتراق اجزایه فی حکم الشراء لانه
یجوز شراء نصفه او ثلثه او ربعه بخلاف جاءنی زید کله فانه لا یصح
لعدم صحة افتراق اجزاء زید حسا وهو ظاهر ولا حکما فی حکم المجی لانه لا یمکن
مجی زید نصفه او ثلثه او ربعه وانما اشترط ذلک لان الکلیة والاجتماع لا یتحققان
الا فی ذی اجزاء یصح افتراقها حسا او حکما وهما تمیزان من الا ان من فاعل یصح
او مفعول ان مطلقان کغفر بته سوطا ای یصح افتراقها افتراقا حسا او حکما او خبر
کان المحذوف ای سواء کان افتراقها حسیا او حکمیا او حالان بحذف مضاف ای
یصح افتراقها ذا حس او حکم او غیر ذلک واذا اکد الضمیر المرفوع المتصل ای واذا ارید
تاکید الضمیر المرفوع المتصل سواء کان مستکنا او بارزا بالنفس والعین اکد اولا بمنفصل

ای بضمیر منفصل ثم اکد بالنفس و العین بخلاف کل و اجمع و اخواته مثل ضربت انت نفسك
تاکید لتاء الضمیر بعد تاکیده بمنفصل و کذا زید ضرب هو نفسه و انما اکد بمنفصل لما مر
من قبل ان النفس و العین یقعان فاعلین کثیرا نحو زید ضرب نفسه و هند جاء عینه فلو جعلا
تاکیدین للمتصل المستکن بغیر التاکید بمنفصل لزم التباس التاکید بالفاعل فی مثل زید ضرب
نفسه و هند جاء عینه و لما لزم فی هذه الصورة ای فیما اکد الضمیر المتصل المستکن بهما التزموا
فیما لا یلزم ذلك ایضا ای فیما اذا اکد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك و
ضربا هما انفسهما و ضربوا هم انفسهم طردا للباب بخلاف کل و اجمع حیث لا یصح وقوعهما
فاعلین فلا حاجة الی التاکید بعدم اللبس **و اکتع و اخواته** ای اخوا اکتع ای مثلاه و نظیراه
و هما ابتع و ابصع **اتباع لاجمع** استعمالا **فلا یتقدم** علیه الفاء للنتیجة ای فلا یتقدم
اکتع و ابتع و ابصع علی اجمع لکونها اتباعا له ثم یتقدم اکتع علی اخویه فی الفصیح ثم ابتع علی
ابصع عند الزمخشری و تبعه المصنف رح فیقال جاءنی القوم کلهم اجمعون اکتعون ابتعون
ابصعون و عند البغدادی و الجزولی یقدم ابصع علی ابتع و قال ابن کیسان ابتداء بایتهن
شئت بعد اجمع **و ذکرها دونه ضعیف** ای ذکر اکتع و ابتع و ابصع دون اجمع ضعیف
للزوم ذکر التوابع بدون ذکر الاصل ثم لما فرغ عن التاکید شرع فی بیان **البدل فقال** بحث البدل
البدل تابع مقصود بما نسب الی المتبوع دونه ای دون المتبوع و هو ظرف
او حال ای متجاوزا عن المتبوع احترز بقوله تابع مقصود بما نسب الی المتبوع عن سایر التوابع
سوی العطف بالحرف و بقوله دونه عن العطف بالحرف فان قیل یصدق هذا الحد علی
المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الی المتبوع دونه قیل معناه تابع مقصود بما
نسب الی المتبوع دونه ابتداء و بقاء فلا یصدق الحد علیه لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم بدا له فاعرض عنه و قصد المعطوف فکلاهما مقصودان بهذه الطریق ثم لما فرغ عن
تعریف البدل شرع فی تقسیمه فقال **و هو** ای البدل اربعة انواع احدها **بدل الکل
من الکل** و ثانیها **بدل البعض** من الکل و ثالثها **بدل الاشتمال** و رابعها **بدل الغلط**
فی بدل الکل و البعض بمعنی من ای بدل هو کل المبدل منه و بدل هو بعض المبدل منه
و فی بدل الاشتمال بمعنی اللام ای بدل یختص غالبا باشتمال البدل علی المبدل منه نحو
سلب زید ثوبه او باشتمال المبدل منه علی البدل نحو یسألونك عن الشهر الحرام قتال

فيه قل قتال فيه كبير و فى بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب لان الغلط سبب لذكر البدل
اى بدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها
بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا
واحد والمضاف اليه مختلف كالاضافة فى غلام زيد وعمرو وبكر وخالد وكالاضافة
فى خاتم ذهب وفضة ورصاص وحديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة
فى الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف يكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال
المضاف مقدر فى كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدر كالملفوظ فيكون الاضافة
متعددة تقديرا وحكما فالظاهر ان الاضافة فى الجميع مطردة بمعنى اللام لكن بادنى
ملابسة اى بدل يختص بان ينسب الى الكل والى البعض والى الاشتمال والى الغلط فاعرف
فالنوع الاول مدلوله اى بدل الكل مدلول الاول اى مدلول المبدل منه
نحو جاءنى زيد ابوك او اخوك فان قيل ان قولك اخوك يدل على اخوة المخاطبة ولا
يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين مدلول زيد ولان مدلوله لو كان
عين مدلول زيد لكان تاكيدا لا بدلا قيل مراده انهما متحدان فيما صدقا عليه اى يطلقان
على ذات واحدة والمبدل منه والنوع الثانى اى بدل البعض مدلوله جزءه اى جزء
مدلول الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والنوع الثالث
اى بدل الاشتمال بينه اى بين البدل وبين الاول اى بين المبدل منه ملابسة
اى تعلق بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبنى زيد علمه ولقائل
ان يقول فى اطلاق قوله ملابسة بغيرهما يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا
غلامه او حماره لوجود الملابسة بين المبدل منه والبدل بغير الكلية والجزئية فالاولى
ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه بحيث توجب النسبة الى المبدل منه
النسبة الى البدل اجمالا فيبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل
نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود
والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الصفة من صفاته
اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامة او غير محتملة لا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب

بدل الغلط فافهم والنوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اليه بكسر الصاد من باب ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اى بعد غلطك بغيره اى بغير البدل وهو المبدل منه نحو اجاءنى زيد حماره او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقايل ان يقول لا يستقيم حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطك بغيره واجيب بان فى العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه اذ حذف حروف الجر من أنّ وأن كثير شايع و يكونان اى يكون البدل والمبدل منه فى الانواع المذكورة اربعة انواع معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد هذه اربعة اقسام والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام فتصير هذه الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذا كان البدل نكرة بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة و فى بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كانت تامة اى واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا او حسن كما قال البعض اليه ذهب الزمخشرى مثل قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فان قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهى الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم ينعت تلك النكرة لكان المقصود منحطا عن غير المقصود من كل وجه فاتى بالنعت ليتخصص النكرة و تقرب من المعرفة لان النكرة بعد المعرفة ابهام بعد البيان من كل وجه فاتى بالنعت ليتخصص النكرة و يقل الابهام وليفيد البدل بواسطة النعت ما لم يفد المبدل منه المعرف فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله فى بعض الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشئ وبنحو قولهم مررت بزيد ضارب ابوه فان

ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجيب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالخفيفة
هو صفة البدل والتقدير قل هو الله والله احد واله شديد العقاب ومررت بزيد
رجل ضارب ابوه ويمكن ان يجعل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد لا شريك
له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله الله الصمد اعتراض و
يمكن ان يجعل ذلك على قول ابي علي الفارسي فانه قال يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل
ما لم يستفد بالمبدل منه نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذا لم
يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديسه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك
لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مررت بزيد رجل ثم النعت انما يجب اذا ابدلت
النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب النعت نحو مررت بزيد
حمار ونحوه **ويكونان** اي البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة **ظاهرين** نحو جاءني
زيد اخوك **ومضمرين** نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومثل الشارحون بنحو ضربتك اياك
وفيه نظر لانا لا نسلم ان اياك بدل بل هو تاكيد لصدق حد التاكيد عليه مثل انت في
ضربت انت واجيب بانا قد بينا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا
بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتك اياك كان بدلا لا تاكيدا لان المنصوب في باب البدل
او لان البدل في نية استيناف التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا
بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقررا للامر الاول في النسبة يكون تاكيدا والحيثيات
معتبرة في الحدود **ومختلفين** نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعادة
الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه وفيه نظر لانه
يصدق عليه هذا التاكيد واجيب بما مر في الوجهين في ضربتك اياك وهذه اربعة
اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام فيصير الاقسام بضرب
هذه الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما **ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر**
بدل الكل فلا يقال وبي المسكين ولا بك زيدا **الا من الغايب** مستثنى من قوله
مضمر اي لا يبدل الظاهر من مضمر اي مضمر كان بدل الكل الا من الضمير الغايب فانه
يبدل الظاهر منه بدل الكل نحو ضربت زيدا وانما لم يبدل ظاهر من مضمر متكلم و
مخاطب لئلا يصير المقصود انقص دلالة من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه لكون ضمير

المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغايب فان فيه ابهاما كالظاهر بخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد فيهما صدقا عليه وافادة البدل مالم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني راسه في بدل البعض وعجبتني علمي في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار في افعل وتفعل وافعل لاتبدل عنه بدل ماسواء كان بدل الكل وغيره استقباحًا لبدل الظاهر عما لايقع ضميرا بارزا ولاظاهرا فقط ثم لما فرغ عن البدل شرع في عطف البيان فقال **عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه** احترز بقوله غير صفة عن الصفة وبقوله يوضح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتاكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه يوضح متبوعه يكون عطف بيان **مثل** قول اعرابي حيث اتى عمر بن الخطاب رض قال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء فقال عمر رض ما ان بها من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي الجاهل وقال **اقسم بالله ابو حفص عمر** ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقوله عمر عطف بيان لقوله ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر الخطاب **وفصله من البدل** صفة الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل **لفظا** انما قيد به لان الفرق بينهما معنى ظاهر وذلك بما عرفت في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية وعطف البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتبوع وذكره لايضاح المبدل المتبوع **في مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا** اي فوقه الطير في الهواء ينتظر موته فان قوله بشر عطف بيان للبكري ولايصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله في مثل كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر وكما يظهر الفرق في هذه الصورة يظهر في النداء ايضا نحو يا غلام زيدا ان جعل زيد بدلا لايجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفته من قبل ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا فيتناول صورة النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة ثم

لما فرغ من بيان المعربات شرع فی المبنیات فقال المبنی ما ناسب مبنی الاصل ای ما ناسب المبنی فی اصل وضعه وهو الماضی والامر بغیر اللام والحرف وهو المشهور وقیل الجملة ایضا وذلک لان المراد بمبنی الاصل ما لا یحتاج الی الاعراب من حیث انه لا یقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً الیه والجملة کذلک فانها بنفسها لا تحتاج الی الاعراب لانها بذاتها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً الیها قلنا کذلک لکنها تکتسی اعراب المفرد لقیامها مقام المفرد فخرجت عن کونها مبنیة الاصل بهذا الاعتبار لان ما هو مبنی الاصل کالحرف والماضی والامر بغیر اللام لا یکون لها اعراب لا لفظا ولا تقدیرا ولا محلا فخرجت الجملة عن کونها مبنیة الاصل ولم تخرج عن شبهها بمعنی الاصل بل هی مبنیة قویة بالنسبة الی غیرها من المبنیات فاقتضی مناسبتها بالاضافة الیها وجوبا وجوب البناء کاذ واذا وحیث ولما وجواز البناء کالیوم واللیلة والحین والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة ای ما ناسب المبنی فی اصل وضعه مناسبة معتبرة وفی هذا القید احتراز عن المناسبات التی لم یعتبر لضعف او معارض کمناسبة غیر المنصرف فعل الماضی فی الفرعیتین ومناسبة ای الحروف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء وقد ذکرنا بیانها فی تعریف المعرب علی الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من ان یکون بوجه قریب ای بلا واسطة نحو نزال او بعید ای بواسطة نحو فساق وانما اثر ناسب علی شابه لیتناول ما تضمن معنی مبنی الاصل کاین وما قام مقامه کصه وغیر ذلک ثم تلک المناسبة لبنته او وجه علی ما سبق ذکره فی بیان المعرب فان قیل مبنی الاصل نوع من الانواع المبنی واخذ النوع فی تعریف الجنس یوجب الدور قیل هذا تعریف المبنی من الاسماء لا تعریف مطلق المبنی فلا دورا وما وقع حال کونه غیر مرکب ترکیبا اسنادیا فالمضاف الیه علی هذا قبل الترکیب الاسنادی مبنی فیکون السکون فی غلام زید سکون بناء وقیل معناه ای غیر مرکب مع عامله فالمضاف الیه علی هذا قبل الترکیب الاسنادی معرب لانه رکب مع عامله هو المضاف او حرف الاضافة المقدرة وسکونه سکون وقف لا سکون بناء وقد سبق تحقیقه فی تعریف المعرب نحو الف با تا ثا الخ ونحو التعداد نحو زید عمرو بکر خالد ونحو الاصوات التی لا ترکیب فیها فالمضاف الیه علی هذا قبل الترکیب الاسنادی مبنی فیکون السکون فی غلام زید سکون بناء وقیل معناه ای غیر مرکب مع عامله فالمضاف الیه علی هذا قبل الترکیب الاسنادی معرب لانه رکب مع عامله وهو المضاف او حرف الاضافة المقدرة وسکونه

سكون وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف المعرب وكلمة او ومانعة الخلو وفي الشك
فلا ينافي التعريف فان قيل في اى حد يدخل نحو غاق في قولهم غاق صوت الغراب ليس فيه مناسبة
مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل في الحد الثاني والمراد بغير المركب اعم من ان يكون
حقيقة او حكما بناء على قصد المشاكلة للمبني الواقع غير المركب حقيقة وحكمه اى حكم المبني ان لا
يختلف اخره اى هيئة اخر المبني لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشئ هو الاثر الثابت بذلك الشئ
وعدم اختلاف اخر المبني اثر مناسبة مبني الاصل لا اثر المبني قيل اراد بالحكم الخاصة اى خاصته عدم
اختلاف هيئة اخره لاختلاف العوامل فان قيل قوله لاختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق بمعنى النفي
وهو عدم الاختلاف والفعل المنفي وهو لا يختلف لا يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل
ليس بعلة لعدم اختلاف اخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد يوجه ما توجه النفي الى
ذلك القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فلو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ثبوت
اختلاف اخر المبني عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه
النفي الى القيد يكون جايز الثبوت لا واجبا لثبوت وثبوت اختلاف اخر المبني عند عدم العامل
في المبني جايز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد ويمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف
العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقابه اى القاب البناء ضم
وفتح وكسر ووقف وهذا عند البصريين والكوفيون يطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما
ذكر الشيخ في الاعراب الانواع حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفي البناء الالقاب اذ الاعراب ما به
الاختلاف فيكون كل من الرفع واخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني وهي عدم الاختلاف
لا من الحركات والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم واخواته نوعا منه
بل يكون لقبا واسما لما في آخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون
كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في اخره من الحركة
والسكون فيكون المعنى والقابه اى القاب حركات اواخره وسكونه ضم واخواتها وانما سمي الضم
ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة
السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري وهي اى المبني سبعة ابواب
كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان المصنف لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل
ذكرها في باب على حدة فيكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزمخشري فانه ذكر الاصوات

فيصح

في باب اسماء الافعال فيصح قوله وانا اسوق اليك ما بينه علماء العرب في سبعة ابواب انما انث الضمير مع كونه راجعًا الى المبني لتانيث الخبر وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي كلا الوجهين نظر اما الجر فلان المذكور من نخ و غاق ونحوها صوت لا اسم صوت اللهم الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبنية الا ان يقال الاصوات ملحقة بالاسماء لانها يحصل بها فايدة كالاسماء فعوملت معاملتها واجريت مجراها في البنا وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضًا كذلك فينبغي ان يقول وبعض المركبات والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وانما بني المضمر لانه يحتاج الى المكنى عنه فاشبهت الحرف في الاحتياج وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره قيل فيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غايبة لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ الغايب فانه وضع لغايب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد به ما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانهما وان وضعا لمتكلم او مخاطب لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرجان لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرجان لانهما موضوعان لمتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم او المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او يراد بالمتكلم من هو في ان الحكاية عن نفسه وبالمخاطب من هو في ان توجه الخطاب فيخرجان لانهما اعم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين يامرك بكذا في قول الامير مريدا به انا امرك بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغايب غير داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فعلى هذا يراد بالوضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغايب واسماء الاشارة ولقائل ان يقول ان هذا

القيد لولم يكن داخلا فی الحد يدخل فيه نحو كم وكذا فانه وضع لغائب على وجه الكناية لكن لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل فی الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه نظر لان داب المصنف انه جعل التقدير قسيما للفظ لا قسما له والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معاد الضمير نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدلوا اياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس اى لابوى الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت و يمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد فی هذا القسم لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو الحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل حكما ان يعود الضمير الى ما احضر فی الذهن من الشان او القصة او غيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسير ثانيا فی مقام التفخيم والتعظيم لان ذكر الشیء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب فی المفسر تفخيما وتعظيما فهو عايد الى المذكور حكما كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عايد الى الشان المحضر فی الذهن ولم يصرح به لقصد تفخيم الشان بذكره مجملا اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير فی نعم رجلا فانه عايد الى الرجل المحضر فی الذهن ولم يصرح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير فی ربه رجلا ولقايل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم التصريح به لا يطرد فی باب التنازع نحو اكرمنی وضربت زيدا على مذهب البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاولى ان يقال لم يصرح به لقصد الابهام تفخيما وللتحرز عن لزوم التكرار ثم لما فرغ عن تعريف المضمر شرع فی تقسيمه فقال **وهو** اى المضمر قسمان **متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه فی التلفظ** اى الذی يصح التلفظ به منفردا فی الاصطلاح **والمتصل غير المستقل بنفسه فی التلفظ** به اى الذی لا يصح التلفظ به منفردا فی الاصطلاح اى كان كالتتمة لما قبله اى ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه وانما قيدنا بقولنا فی الاصطلاح لصح التلفظ بالضمير المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال فی التلفظ احترازا عن الدلالة على المعنى فان المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه فی الدلالة على المعنى لانهما اسمان والاسم ما يكون مستقلا بنفسه فی الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد فی بعض النسخ **وهو** اى المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة **مرفوع ومنصوب**

ومجرور فالاولان اى المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لايجوز ان يكون قوله
متصل ومنفصل خبرالقوله فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للمبتداء
ولامطابقة ههنا فيحمل على انه خبر مبتداء محذوف اى فالاولان كل واحد منهما متصل ومنفصل
والجملة خبر المبتداء الاول او بدل من الخبر المحذوف اى فالاولان كل واحد منهما قسمان متصل
ومنفصل او على تقدير الخبر الجامد اى ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم المطابقة والثالث
اى المجرور متصل فقط اذ لايسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك اما بتقديم الضمير
على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله او بحذف عامله وكل ذلك ممتنع ههنا اما الاول فلانه
يلزم تقديم المجرور على الجار واما الثانى فلانه يلزم الفصل بين الجار والمجرور واما الثالث
فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بالظرف فى الشعر فى الظاهر جايز كقوله هما اخوا فى الحرب من لا اخاله فلم لايجوز ذلك
فى المضمر جريا على سنن الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف فى الشعر لكنه ممتنع عند سبيل
ازديا رجهة اخرى بواسطة اتصال الضمير فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل الاول اى مثال
النوع الاول من الانواع الخمسة وهو المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضى
المعروف وضربت على صيغة المجهول الى ضمير ضربن على بناء المعروف وضربن
على بناء المجهول يعنى ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وكذ مجهولها وانما بداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف فلذلك قدم فى الحد واخر ضمير الغايب لانه دون الكل فان قيل لايدخل
فى هذا لتعداد ياء ضمير المخاطبة نحو تضربين وبعض المستكنات فى المضارع نحو اضرب
ونضرب وتضرب ولو قيل مكان ضربت الى ضربن اضرب الى نضربن لكان اولى اذلا
فرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضماير بخلاف المضارع فان بعض ضمايره
يفارق ضماير الماضى قيل لعل المصنف اعتبر الفرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضماير
من حيث المعنى باعتبار ان ضمير المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول مالم
تسم فاعله بخلاف ياء تضربين والمستكن فى نحو اضرب ونضرب فانهما من حيث انهما
ضميرى المخاطب والمتكلم فى الماضى لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وانكانا مختلفين بالنظر

الى الصورة فلم يذكرهم على حدة اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فتكون الى للاسقاط لان قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده حتما فيدخل ما بعد الى في حكم ما قبلها او يقال ان ما بعد الى الامتدادية لا يدخل في حكم ما قبلها الا بدليل خارجي وههنا دخل ما بعدها في حكم ما قبلها بدليل خارجي او يقال معناه الاول ضربت وضربت بالغا الى ضربن وضربن او واصلا الى ضربن وضربن فالى ههنا صلة البلوغ او الوصول لا امتدائية ولا اسقاطية فلا يلزم خروج ضربن وضربن من الحكم ولو قيل انها بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها في الحكم لا يستقيم اما الاول فلانها لو كانت بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين ضربت وضربت وضربن وضربن واما الثاني فلان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما ينتهي به المذكور او عنده وضربن وضربن ليس ما ينتهي به ضربت وضربت او عنده والثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن يعنى انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن كلمة الى هذه اسقاطية ومعناه انا وما دونه فيدخل ما بعد فيما قبله والثالث اى المنصوب المتصل ضمير ضربنى وما دونه الى ضمير ضربهن اى ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن وانني اى وضميره وما دونه الى ضمير انهن اى انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن الاول نظير المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المتصل المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع اى المنصوب المنفصل اياى وما دونه الى اياهن يعنى اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن والخامس اى المجرور المتصل ضمير غلامى ولى وما دونهما الى ضمير غلامهن ولهن اى غلامى وغلامنا ولى ولنا وغلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن ولك لكما لكم لك لكما لكن وغلامه غلامهما غلامهم وغلامها غلامهما غلامهن وله لهما لهم لها لهما لهن الاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجرور المتصل يتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ من بيان اقسام

مثالين

الضمير

الضمير شرع فى بيان محل اتصال الضمير المتصل فقال **فالمرفوع** اى فالضمير المرفوع **المتصل خاصة يستتر فى الماضى** فقوله خاصة حال من فاعل يستتر فان قيل فاعله مذكر والخاصة مؤنثة والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبها قيل التاء فى الخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء فى علامة ويمكن ان يكون الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المصافات منصوب بفعل محذوف اى اخص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة بين المبتداء وخبره اوحال موكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزيه وهذا انما يتحقق فى المرفوع المتصل والجار والمجرور فى قوله **للغايب والغايبة** صفة الماضى اى الماضى اى الماضى الكاين للغايب والغايبة نحو زيد ضرب وهند ضربت **وفى المضارع** عطف على قوله فى الماضى اى يستتر فى المضارع الكاين **للمتكلم مطلقا** ظرف او مفعول مطلق اى يستتر فى المضارع المتكلم زمانا مطلقا او استتارا مطلقا اى سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب **والمخاطب** عطف على قوله المتكلم اى فى المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا زيد تضرب **والغايب** نحو زيد يضرب **والغايبة** نحو هند تضرب وفى الصفة اى فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل **مطلقا** ظرف او مفعول مطلق اى يستتر فى الصفة زمانا مطلقا او استتارا مطلقا اى سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة فالهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو فى ضاربان او ضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو فى الزيدان والزيدون وليسا بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء فى الضاربان والضاربون ورايت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين **ولا يسوغ المنفصل** اى لايجوز اتيان الضمير المنفصل **الا لتعذر المتصل** مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اى لايسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على حقيقتها اى لايسوغ المنفصل لاجل شئ الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان وضع الضماير للاختصار لانها كنايات والاصل فى الكلام

الصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخصر من
المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ
العدول عن الاصل الا عند تعذره فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر
المتصل **وذلك بالتقدم** اى تعذر المتصل كاين بسبب تعذر الضمير **على عامله** نحو
اياك ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر
العامل اذ المتصل كالجزء منه **او بالفصل** بين الضمير وعامله **لغرض** لا يحصل الا به
اذ لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل بالفصل
اذ الفصل تنافى الاتصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذى لا يحصل الا به **او بالحذف**
اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر
او يكون العامل معنويا اى يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد
او يكون عامله **حرفا والضمير مرفوع** نحو ما انت قايما لفوات ما يتصل به اذ ا
لضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او
مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو اننى وانك ولى ولك ثم قوله والضمير مبتداء وقوله
مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير لان الجملة فى مثل هذا المواضع اجريت مجرى الظرف
كما فى قولك لقيتك والجيش قادم اى وقت قدوم الجيش **او بكونه** اى بكون الضمير **مسندا**
اليه اى الى ذلك الضمير **صفة** اى اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة **جرت تلك**
الصفة على غير من هى له اى على غير الذى تلك الصفة كاينة له نحو **هند زيد ضاربته**
هى فهند مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر المبتداء الثانى وهى فاعل ضاربته فهى ضميرا
سندت اليه ضاربته وهى صفة جرت على غير من هى له فانها جرت على زيد حيث وقعت خبرا له و
هى صفة لهند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس فى
بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس
فابرز الضمير ليدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد الذى هو خلاف
الاصل ولما حصل اللبس فى هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحمل صورة عدم اللبس فى الصفات
على صورة اللبس طردا للباب كما فى هند زيد ضاربته هى فانه يعلم ان الضاربة هند
والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزمون ابرازه فى صورة عدم

اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من هي له وبين الفعل الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس وفي الفعل اقتصر ابرازه على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب تضربه هي لعدم اللبس ولم يحمل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرد الباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الصفات دون الافعال تحصيلا للفرق بينها وبين الافعال في تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هي له وبين الصفة الجارية على غير ما هي له لكنه ذكر الاصل وهي من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ عن بيان مواضع تعذر الاتصال شرع في بيان امثلتها على الترتيب فقال مثل اياك ضربت مثال التقدم على عامله وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض واياك والشر مثال حذف العامل اذ اصله اتق نفسك والشر اي اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر ان يهلكك على ما سبق بيانه في التحذير وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسندت اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما اختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز في المثال فاعل لا تاكيد والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض وقيل هو تاكيد الضمير المستكن في ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون العمرون الضاربوهم نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون غلمانه على ما عرف من قبل وروى عن الزمخشري الزيدون العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا الواو للحال اي والحال انه ليس احد الضميرين ضميرا مرفوعا فان كان احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر وقدمته اي قدمت الاعرف فلك الخيار في الثاني اي في اتصال الضمير الثاني الموخر وانفصاله نحو

الدرهم اعطيتكه واعطيتنك اياه وضربيك وضربي اياك اجتمع في المثالين
ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني في ضربيك و
احدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف
فيهما فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين
يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبًا والاخر مجرورًا فان قيل قد سبق انه
لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل فههنا لا يخلو اما ان تعذر الاتصال او لا اذ احد
النقيضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الاتصال فما وجه الخيار قيل
تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفصلة لفظا بين
الضمير وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار
عدم الفصل حكمًا لما ان تلك الفصلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون
هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه جهتان جوز الوجهان توفيقا بين الجهتين وانما
قال وليس احدهما مرفوعًا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا نحو اكرمتك لانه
وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا لا لفظا ولا حكما
فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا استاويا نحو اعطاه اياه و
اعطيته اياه حيث يجب الانفصال في الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الاخر
من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا يستنكف الثاني عن اللحوق
بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب اعطيت راجح على الثاني معنى لان
في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي
فلا يلزم تقديم احد المتساويين على الاخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من
كل وجه ولا يحتاج الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدمته احترازا عما اذا كان الاعرف
موخرا نحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتهوك لزم تاخير الاعرف عن غيره و
هو خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذورًا في تاخير الاعرف باعتبار الصورة
ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه فيه تجويز الاتصال
في اعطيتهوك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية هو مستحق
التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي والا فهو

منفصل ای ان لم یکن احدهما اعرف اوکان احدهما اعرف لکن لا یکون الاعرف مقدما
فالثانی منفصل لاغیر لما بینا نحو اعطیته ایاک اجتمع فیه ضمیران ولیس شئ
منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمیر الخطاب لکنه لم یکن مقدما او اعطیته ایاه
اجتمع فیه ضمیران متساویان ولیس شئ منهما مرفوعا والمختار فی خبر باب کان
الانفصال یعنی اذا وقع خبر کان ضمیرا جاز اتصالها نحو کنته لانه بعد دخول العامل
علیه اشبه المفعول والمفعول اذا کان ضمیرا وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله
نحو کنت ایاه لانه فی الاصل خبر المبتداء وخبر المبتداء اذا کان ضمیرا وجب انفصاله لان
عامله معنوی لکن الحقیقة راجحة علی الشبه فیختار الثانی والاکثر انه اذا کنی عن
الاسم الواقع بعد لولا الامتناعیة وعسی ان وقع بعد لولا ضمیر مرفوع منفصل
وبعد عسی ضمیر مرفوع متصل فیقال لولا انت اه ای لولا انت لولا انتما لولا
انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا ها لولا هما لولا هن لولا انا
لولا نحن وعسیت بفتح التاء اه ای عسیت عسیتما عسیتم عسیت عسیتما عسیتن
عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسیت عسینا وذلک لان ما بعد
لولا مبتداء وما بعد عسی فاعل والمبتداء اذا کان ضمیرا وجب انفصاله لان عامله
معنوی والاصل فی الفاعل اذا کان ضمیرا یجب ان یتصل بفعله لانه کالجزء من الفعل ولقائل
ان یقول لو قال لولا انا وعسیت بضم التاء الی اخرها لکان اولی لان المتکلم مقدم
علی المخاطب والغائب فیدخل ما دونه فی قوله اه بخلاف ذکر المخاطب حیث لا یدخل المتکلم
فی قوله اه لانه فی اول المخاطب لا فی اخره فیکون العبارة قاصرة عن ذکره اللهم انما
اختار ضمیر المخاطب لانه متوسط وخیر الامور اوساطها وجاء بعد لولا وعسی
ضمیر متصل یقال لولاک وعساک الی اخرها ای لولاک لولاکما لولاکم لولاک
لولاکما لولاکن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولای لولانا وعساک
عساکما عساکم عساک عساکما عساکن عساه عساهما عساهم عساها عساهما
عساهن عسای عسانا لکنهم اختلفوا فی هذا الضمیر ای فی ضمیر المتصل بلولا
وعسی الی اخرها فذهب سیبویه الی ان الضمیر فی الاول مجرور وجعل لولا
جارّة فی الضمیر خاصة علی ان لولا مع الضمیر شانا لیس له مع المظهر کما ان لدن

مع الغدوة شاذا ليس له مع غيرها وفي الثاني منصوب تشبيها لعسى بلعل من حيث ان عسى
فيها معنى الترجي كما في لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد من متعلق ولا متعلق في
في لولا ظاهرا ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى في نحو لولاك لهلكت انتفى هلاكي
بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه مبتداء وفي الثاني مرفوع على انه
فاعل كالضمير المنفصل بعدها باستعارة الضمير المجرور للضمير المرفوع في الاول كعكسه في
مررت بك انت وباستعارة الضمير المنصوب للضمير المرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك انت
لما ان الكاف ليس من المضمرات المرفوعة بل هو اما من المضمرات المنصوبة او المجرورة فاحتيج
الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغيير اثني عشر ضميرا في كليهما ويمكن ان يقال ان التغير المستعمل
وان كان كثيرا اهون مما لم يستعمل وان قل **ونون الوقاية مع الياء** اي مع اتصال ياء
الضمير المتكلم **لازمة في الماضي** مطلقا نحو ضربني وضربوني **وفي المضارع** اذا كان
عريا اي خاليا **عن نون الاعراب** نحو يضربني ويكرمني واضافة النون الى الاعراب
بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه وانما لزمت النون
فيهما لانه اذا اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها للمجانسة فلزمت النون ليصون الفعل
عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم وانما سميت هذه النون بنون الوقاية اي الصيانة
لانها تقي اي تصون الفعل عن اخ الجر ويسمى نون العماد ايضا لاعتماد بقاء حركة اخر الفعل
وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر المختص بالاسم ينبغي
ان يصان الحرف ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة الشئ ما يوجد فيه دون غيره لا يوجد في
قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها في الاخر لكونها على حرف واحد والاخر انما
يكون لما له اول فان قيل في دعا ودمى لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان
يقال دعاي ودماي فلم لزمت هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما في ضربني
وقد يكون تقديرا كما في دعاني ورماني او يقال لما لزمت الكسرة في ضربني حمل عليه دعاني و
رماني طردا للباب فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربين ولم يكن الذين كفروا وقل
الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط و
بخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير منفصلة فيكون
عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة

كقولا وضربنى فان قيل كيف يستوى بين قولا وضربنى مع ان الضمير فى قولا فاعل وضمير ضربنى مفعول والفاعل بمنزلة الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال الضمير دون اتصال ضمير الفاعل قيل سلمنا ان ضربنى دون قولا لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة باتصال كلمة متصلة كما فى قولا فلا يكون عارضا محضا بخلاف الحركة فى المثالين المضروبين حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضا فاعرف وانما تركت النون فى قولهم عساى حملا على لعلى فى الترجى والاكثر عسانى مع النون وانما تركت النون فى قول الشاعر مهدى بقوسى كعديد الطيس اذ ذهب لقوم الكرام ليستى حملا على لعلى واجاز الكوفيون ترك النون فى فعل التعجب فقالوا ما احسنى وما اجملى بترك النون وانت مع النون فيه اى فى المضارع ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتداء ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين واللام فى النون للعهد وفيه صفة النون اى انت مع نون الاعراب الكائنة فى المضارع ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهى ان وكان ولكن مخير بين اتيان النون وتركها تقول يضربانى ويضربوننى ولدنى بالتشديد واننى وانى وكاننى ولكننى ويضربانى ويضربونى ولدنى بالتخفيف وانى وانى وكانى ولكنى وانما استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين ولا يستوى الجانبان فيهما بل الاتيان فى ليت والترك فى لعل مختار كما قال الشيخ من بعد ويختار فى ليت وعكسها فى لعل فهذا الكلام دليل خروجهما عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما اللهم الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لا ينافى التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما فى ليت واختيار الترك كما فى لعل قسما من صورة التخيير فلا يدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خير فيها بين الاتيان والترك اما الاتيان فللمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون البنائى الذى هو الاصل فى البناء فى لدن واما الترك ففى غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك فى ان واخواتها ظاهر واما فى المضارع مع نون الاعراب فعند لحوق نون الثقيلة واما فى لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات فى ان وان وكان مسلم وفى ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما كما فى لعل لان اللام تشبه النون لقربها فى المخرج ولكونه محمولا على

لغاتها وهي لعن وعن وان وكانى ليت لكونه محمولًا على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع و
هو اجتماع النونات وتحقق الدواعي الى اتيانها وهو قصد المحافظة على حركاتها البنائية
والحمل على الاخوات خلاف الاصل اختير فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام
ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الاحرف
واحد وهو العين اختير فيها الترك **ويختار** لحوق نون الوقاية **في ليت** من بين اخوات
ان استعمالا فيقال ليتني اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه
لا يحذف النون في ليت الا لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جابر اذا قال ليتي اصادفه
وافقد بعض مالي **وفي من وعن وقد وقط** وهما بمعنى حسب فيقال مني وعني بالتشديد
وقدني وقطني بمعنى حسبي اي كفاني والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست
باصل في البناء والترك فيها قياسًا على لحوق الساكن الظاهر نحو من ابنك وعن الرجل **وعكسها**
اي عكس ليت **لعل** اي يختار فيها تركها فيقال لعلي لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف وحكم
نجل بنون وجيم مفتوحتين ولام ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال نجلي بمعنى كذا في الكواهة
لام ساكنة قبل النون **ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية**
عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها من نحو ما ولا المشبهتين بليس **وبعدها**
اي بعد دخول العوامل اللفظية **صيغة مرفوع منفصل** نحو زيد هو القايم وكنت
انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت زيدا هو القايم وما زيد هو الكريم وانما قال
صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير مرفوع منفصل لمكان الاختلاف في كونه ضميرا على ما
سنبين ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتدا والخبر الجمع
بين الحقيقة والمجاز لانها قبل دخول العوامل اللفظية عليها مبتدا وخبره حقيقة وبعد
دخولها مجازا من باب تسمية الشئ باسم باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جايز عند المصنف
باختلاف الجهة ببيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتنافي ولا تنافي عند اختلاف الجهة
اي عند اختلاف القراين كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقدا او وطيا فانه اريد
بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله
تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد بالاخوة الاخوة

والاخوات

والاخوات بقرينة قوله بعدها رجالا ونساء فكذا ههنا يراد بالمبتداء والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتداء المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتداء الجزء الاول من الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها او نحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف اعني قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتداء والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان الظرف في قولك رايت هذا الشباب في شبابه وصباه متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشباب فعلى هذا يكون المبتداء والخبر على الحقيقة فافهم وانما نعين صيغة المرفوع المنفصل لانها دال على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم وانما تعيت صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتداء والمبتداء اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال وقوله مطابق للمبتداء صفة اخرى اي مطابق له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القايم والزيدان هما القايمان والزيدون هم القايمون وهند هي القايمة كما في قوله تعالى وان ترن انا اقل منك مالا وولدا وكنت انت الرقيب عليهم وانه هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتداء لكونه عبارة عنه وقوله ويسمى فصلا الجملة صفة اخرى اي يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتداء والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتا او خبرا وليفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لا علة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور في المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول وليس من صفاته وبها نه وقال المتاخرون انما يسمى فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت ومآل كلا الوجهين واحد انما الفرق في العبارة وهذه التسمية عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير في قوله كونه عايد الى الخبر دون المبتداء وان كان المذكور سابقا المبتداء والخبر لتعينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعت دون المبتداء ويمكن ان يعاد الضمير الى ما بعده بمعونة المقام اي بين كون ما بعده وانتصاب نعتا على انه حال او خبر لكونه فانه قيل الاحتياج

الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتداء والخبر وكان المبتداء ظاهرا لحصول اللبس نحو زيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما نحو ان زيدا هو القائم وكان زيد هو القايم او كان المبتداء ضميرا نحو كنت انت الرقيب عليهم وانه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس قيل انما حصل اللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا للباب وشرطه اى شرط هذا المتوسط او شرط هذا الفصل او شرط المذكور من الصيغة ان يكون الخبر اى خبر المبتداء معرفة اى ملحقا بالمعرفة مثلا او افعل من كذا وانما شرط ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا ملحق بالمعرفة لامتناع دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيد الافضل من عمرو واجاز ابو عثمان المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهة الاسم المعرفة في امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واجيب بانه لا يتعين في الاية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتداء وما بعده خبره او تاكيدا لما قبله كما قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى مثل كان زيد هو افضل من عمرو وهذا مثال كون الخبر افعل من وانما ذكر مثال كون الخبر افعل من كذا بعد دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انهما اصلان لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر بعد العوامل فانهما فرعان لعدم الاحتياج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار بالتمثيل الفرعين ليستدل به على الاصلين بخلاف ما لو عكس ولان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرتهما بخلاف الفرعين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما ولا موضع له اى لا محل لضمير الفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل بتغير المبتداء فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلكما ذلكم وتاء الخطاب في انت انتما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم اسم بمعنى ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد الخليل الغاء الاسم وقوله عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا اى لا موضع له كائن له عند الخليل او متعلق بمعنى النفي اى انتفى الموضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله اى ضمير الفصل مبتداء وما بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتداء وقوله خبره

خبره

خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطفا على اول مفعولي يجعل و
خبره عطف على ثانى مفعولى يجعل اى بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتداء ويجعل ما بعده
خبره فلا ينصب فى كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير
تاكيدا لما قبله ورد بانه يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تاكيدا لما
جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تاكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده فى الاعراب ورد
بان كون الشئ تابعا لما بعده ليس بمعهود فى كلامهم على انه ينتقض بقوله كنت انت
الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده
لوجب اختلافه باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينتقض بنحو
كان زيد هو القايم وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال اياه
القائم واياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضميرا منصوبا وهذا النقض
يتوجه على من يجعله تاكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيد
اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدا يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا
من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما فى ضربتك انت وانما تعينت الاستعارة
لما مر ان الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان موفوعيته كثيرة فى كلامهم ثم لما فرغ عن بيان
ضمير الفصل شرع فى بيان ضمير الشان والقصة فقال **ويتقدم قبل الجملة ضمير
غايب** مرفوع على انه صفة ضمير **يسمى ضمير الشان والقصة يفسر الجملة** صفة
اخرى لقوله ضمير اى يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله
احد وضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى اولم تكن لهم اية ان يعلمه علماء بنى اسرائيل
اى اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما ثم
ذكره مفصلا يوجب فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عند
غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود فى الذهن
من شان او قصة وقيل انما سمى ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى
كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قايم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما له وقع فى
قلوب الناس **ويختار تانيث** هذا الضمير لرجوعه الى القصة **اذا كان فى الجملة** المفسرة
مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها

النفسير مفسر ابهم فى

فى بيان ضمير الشان

لا تعمى الابصار فان قيل قوله قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا حيث اريد بالاسرائ مجرد الاذهاب لا الاذهاب بالليل بدلالة قوله ليلا اى ويقع قبل الجملة ضمير غائب ويمكن ان يقال القبلية ان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح به لتاكيد التقدم الضمير على معاده غير ظاهر فيا لجرى ان يوكد وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غايب اى يفسر ذلك الضمير لابهامه بالجملة بعده الظرف صفة الجملة اى بالجملة الكائنة او الواقعة بعده اى بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قايما الزيدان وانما قال بالجملة دون بها مع ان الموضع موضع الضمير لتقدم المعاد لزيادة التمكن فى الذهن لان عود ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمائر فكان من مظان التاكيد وانما ذكر قوله بعده مع انه مستدرك بقوله ويتقدم الجملة لمكان التاكيد المامر ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا فقوله يكون منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم المتصل اى يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا ذلك المتصل او بارزا على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان الضمير مبتداء كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان عامله لفظيا فان كان صالحا لاستتار الضمير كان مستترا نحو كان زيد قائم والا بارزا اى انكان الضمير منصوبا وعامله فعل وحرف كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قايم وانه زيد منطلق فقول الشيخ نحو هو زيد قائم مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه اى حذف ضمير الشان حال كونه منصوبا ضعيف لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه رابط والجواز لكونه على صورة الفضلات ولقائل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد فى ان زيد قايم وانما قال منصوبا لان حذفه مرفوعا لا يجوز اصلا لانه

ان كان فاعلا فظاهر وان كان مبتدأ فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على مامرّ مع كونه ركنا
اللامع ان مستثنى مفرّغ اى ضعيف مع كل عامل لامع ان المفتوحة **اذا خففت** ظرف
لقوله لامع ان لمعنى المقارنة اولمعنى الاستثناء اى المقرونا بان وقت تخفيفها او استثنى
وقت تخفيفها **فانه** اى فان حذفه **لازم** اما القول بوجود هذا الضمير فلان ان المكسورة
والمفتوحة كل واحد منهما يعملان لمشابهتهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شبها
من المكسورة به لان صيغته مثل صيغته مد ومتد فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون
ان المفتوحة عاملة اعتبارا لقوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ بهذا الضمير فلكون
ان سلغاة صورة عملا بتخفيفها وتغير صورتها مثاله قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين **اسماء الاشارة ماوضع لمشار اليه** كلمة ما جنس وقوله وضع
المشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه الاشارة
المحدود الاصطلاحية لزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لايستقيم التعريف حيث يدخل فيه
ضمير الغايب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى
منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت هي جزء المحدود والمحدود اسماء
الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير الغايب ونحوه باعتبار الحيثية
فان ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شئ بالمعنى اللغوى لكنه لم يقصد فيه ذلك
بل يقصد كونه كناية عن غائب متقدم الذكر او يقال المراد به الاشارة الحسية وهو
الاشارة بالجوارح اى ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه
فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية غير حسية ويرد عليه نحو ذلكم الله فان الله تعالى
منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على التجوز **وهى ذا للمذكر**
ولقائل ان يقول لا يستقيم حمل قوله ذا خبر القوله وهى اذ لم يعطف على ذا
غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء
الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وتسامح وذلك بوجوه احدها
ان قوله هى مبتداء محذوف الخبر اى وهى خمسة والجملة بعده مبنية والثانى
ان قوله وهى مبتداء وذا خبره بحذف المعطوف اى وهى ذا واخواته وقوله

للمذكر خبر مبتداء محذوف ای وهو للمذكر ولمثناه كذا والثالث ان قوله هی مبتداء
وقوله ذا مبتداء ثان محذوف الخبر ای وهی منها ذا والجملة خبر المبتداء الاوّل و
قوله للمذكر صفة ذا والرابع ان قوله هی مبتداء وذا مبتداء ثان وللمذكر خبر ذا
والجملة خبر المبتداء الاول بحذف الضمير ای وهی ذا منها للمذكر وبحذف الموصول
فيما عطف ای وهی ذا للمذكر والذی لمثناه وقوله ذان وذين بدل من الموصول المحذوف
فافهم ثم اختلف فی ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهی ومن
وما فلا يحتاج الى بيان اصله وردّ بان احكام الاسماء المتمكنة غالبة فی هذه الكلمة
حيث يختلف صيغته تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال فی المفرد المذكر
ذا وفی المؤنث ذی وفی المثنی ذان وفی الجمع اولاء وهذا اية التصرف والتمكن و
غلبة احكام الاسماء المتمكنة والمتصرف يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن
لا يكون اقل من القدر الصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذَوَوٌ بالواوين فحذفت
الواو الثانية اعتباطا ای بغير علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وبنی لمشابهة الحروف فی الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر
لانه لو كان اصله ذوو لوجب ان يكون تثنية ذووان كعضوان تثنية عسا واجيب
بانه انما لم يقل تثنية ذووان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنی فی
غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيی
بالياءين فحذفت الياء الاخيرة اعتباطا وقلبت الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وفيه نظر لانه لو كان اصله ذييا لوجب ان يكون تثنية ذييان كوحيان تثنية وحی
وقيل اصله ذوی بفتح العين فحذفت الياء وقلب الواو الفاء وقيل اسم الاشارة
الذال وحدها والالف زائدة **ولمثناه** ای مثنی ذا **ذان** رفعا **وذين** نصبا وجرا
واختلف النحاة فی مثناه فذهب الاكثرون الى بنائه لقيام علة البناء وهی مشابهة
الحرف فی الاحتياج وقيل معرب لان آخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء
الواحد والجمع اعنی ذا وهؤلاء شاهد صدق على بناء المثنی وعلى ان اختلاف صيغتی و
وضعی غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياى فيكون ذان صيغة
مرتجلة للمثنی المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنی المنصوب كانا

وايای وكذا الخلاف فی اللذان والذين وقد سبق ذكره فی حكم المعرب **للمؤنث تا وتی**
وته وذا وذی وذه وذهی وهی بقلب ذال ذا تاء فی تا وتقلب الالف ياء
ای ذی وهاء فی ذه وبالجمع بين القلبين فی تی وته يعنی ان ذا لم قلبت تاء والفه
قلب ياء فی تی وهاء فی ته وبالجمع بين البدلين فی ذهی وتهی يعنی ان الفه قلب هاء
وياء **وللمثنی** اء المثنی المؤنث **تان** رفعا **وتين** نصبا وجرًّا وهما علی الخلاف
المذكور فی ذان وذين **ولجمعهما** ای جمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيرعاقل
اولاء مدًّا وقصرًا ای سواء كان ممدودًا او مقصورا والمقصود ايكتب بالياء
وقد ينون الممدود المكسور اكسره وان كان اولاء معرفة وصير منونًا نكره لافادة
البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة **ويلحقها** او يدخل فی اول اسماء الاشارة
حرف التنبيه وهی الهاء لان الاشارة يلايم تنبيه المخاطب اوّلا يقال هذا و
هذان وهاتا وهاتان وهؤلاء **ويتصل بها** ای يتصل باواخر الاسماء
الاشارة **حرف الخطاب** ليدل علی احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فيقال ذلك ذاكما ذاكی وتاك تاكما تاكن واولئك والدليل
علی حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه نظر لان ضميرا فعل ايضا يمتنع وقوع
الظاهر فی موقعه لان الاستتار ضمير الفاعل فيه لازم واجيب بانه وان امتنع ذلك
لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه فيحكم باسميته **وهی خمسة فی خمسة**
ای حروف الخطاب خمسة وهی ك كما كم ك كما كن فی خمسة اسماء الاشارة وهی ذا وذان و
تا وتان واولاء فيكون المجموع بضرب اسماء الاشارة الخمسة فی حروف الخطاب الخمسة
خمسة وعشرين لفظا والقياس والقياس يقتضی ان يكون حروف الخطاب ستة لكن
اشترك خطاب لاثنين فبقی خمسة ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير
ولذا انث العدد لما عرف ان تانيث العدد من الثلثة الی العشرة علی عكس تانيث جمع
الاشياء **وهی** ای تلك الخمسة والعشرون **ذاك الی ذاكن** كلمة الی ههنا اسقاطية
ومعناه ذاك وما سواه الی ذاكن فلا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها **وذانك**
وما سواه **الی ذانكن** بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالی فذانك برهانان
من ربك وجه التشديد سنذكره بعد اسطر **وكذالك البواقی** ای تاك الی

تاكن وكذلك سائر لغاتها وتانك الى تا تكن واولئك الى اولئكن **ويقال ذا**
للقريب اى للمشار اليه القريب **وذلك للبعيد** اى للمشار اليه البعيد **و**
ذاك للمتوسط اى للمشار اليه المتوسط اى الذى بين القريب والبعيد وانما
قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف
وانما اخر ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكره فى الوسط لتوقف معرفته
على معرفة الطرفين وانما احال المصنف الفرق الى غيره حيث قال ويقال ذا للقريب اه
ولم يقل ذا للقريب اه لانه لما راى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان اخويه
وبالعكس لم يتخذه مذهبه واحال الى غيره فقال ويقال **وتلك وذانك وتانك**
مشددتين واولئك مثل ذلك خبر لقوله وتلك وما عطف عليه اى لفظ تلك
وما عطف عليه مثل لفظ ذلك فى افادة البعد وقال الاندلسى لا فرق بين تشديد
النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك مذهب المبرد وحجة التشديد ان
احدى النونين فيهما نون التثنية والاخرى بدل من اللام المحذوفة فى الواحد عند
المبرد وعوض من الالف المحذوفة فى الواحد عند غيره لان للالف فيهما الف التثنية
لا الف الواحد وانتصاب قوله مشددتين على انه خبر كان المحذوفة اى ان كانتا
مشددتين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعى وقيل انه حال من
ذانك وتانك المحكوم عليهما بمماثلة ذلك فيكونان فاعلين معنى وفيه ايضا نظر لان
معنى المماثلة فى مثل ذلك عامل معنوى والحال لا يتقدم على العامل المعنوى **واما ثم** بفتح
الثاء وتشديد الميم **وهنا** بضم الهاء وتخفيف النون **وهنا** بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا **فللمكان** اى فللاشارة الى المكان **خاصة** اى حصة
خاصة اى خصوصا والجملة موكدة يعنى ان هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان معترضة
خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان لكن هنا يشار بها الى المكان القريب وههنا وهناك
الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد واما قولهم قال كذا ومن ثم قلت
كذا فللاشارة الى المكان الاعتبارى **الموصول** بنى الموصول لانه يفتقر الى الصلة
فاشبه الحرف فى الافتقار الى الغير **ما لا يتم جزءا** من الكلام اى مبتداء او خبرا او
فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التمييز اى لا يتم جزئيته او حال او لا يتم حال كونه جزءا

من الكلام **الا بصلة وعائد** مستثنی مفرغ ای لا یتم بشئ الا بصلة وعائد من الصله فان
قیل ان ارید بالصلة الماخوذة فی تعریف الموصول اللغوية لا یتم الحد ویلزم الاجمال والاشکال
فی الحد وان ارید الاصطلاحية فاما ان یؤخذ الموصول فی تعریفها بان یقال الصلة هی الجملة
الخبرية المبنية للموصول اولم یوخذ بان یقال الصلة هی الجملة الخبرية وعلی الاول یلزم الدور
اذا المراد بالموصول الاصطلاحی وعلی الثانی یلزم ان یسمی کل جملة خبرية صلة ولیس
کذلک قیل المراد به الاصطلاحی ولیس تعریف الموصول باعتبار اخذ الصلة فیه من باب
تعریف الشئ بنفسه بل هو من باب تعریف الشی بما یحتاج الی تفسیر اخر من غیر ان یعود
الی المحدود حتی یلزم الدور کما یقال العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة یتجلی بها
المذکور لمن قامت هی به فکذا هنا قال الموصول ما لا یتم جزءا الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله
بقوله وصلته جملة خبرية لیلا یلزم تعریف الشئ بما هو اخفی منه ولا یلزم منه ان یسمی
کل جملة خبرية صلة بل کل جملة خبرية لا یتم الموصول جزءا بدونها بدلالة التفسیر فافهم و
قال المصنف ارید بالصلة الصلة اللغوية والا یلزم تعریف الشئ بنفسه اذ المراد بالموصول
الاصطلاحی وفیه نظر لانه لو لم یرد الصلة الاصطلاحية لا یتم الحد ویلزم الاجمال والاشکال
فی الحد علی انه قال بعد ذلک انما قلت بصلة ولم اقل بجملة کما قال الزمخشری جریا علی اصطلاحهم
فیناقض کلامه فان قیل الموصول کما لا یتم جزءا من الکلام الا بصلة وعائد نحو جاء نی
الذی قام ابوه کذلک لا یتم فضلة فی الکلام الا بها نحو ضربت الذی قام ابوه فما وجه
تخصیص الجزئية قیل الجزء اعم من الرکن فیتناول الفضلة فانها ایضا جزء الکلام وان لم یکن رکنا
یفوت الکلام بفوته فان قیل لو قال ما لا یتم جزءا الا بجملة خبرية وضمیر له لکان اخصر واوضح
قیل انه سلک طریق الاجمال والتفصیل وذلک من باب البلاغة او یقال انه قصد بیان
الاسم المصطلح علیه لتلک الجملة ولذلک الضمیر وقیل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء
التی یتم جزءا من الکلام بدون صلة نحو زید ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض
الظروف المضاف الی الجملة کحیث واذ واذا اذ هذه الاسماء ما لم یتم جزءا الا بصلة بعدها
لکنها لا یحتاج الی عائد ولیست بموصولة فی الاصطلاح وفیه نظر لانه اذا ارید بالصلة
الاصطلاحية لا یحتاج الی اخراجها الی قید اخر لان جملتها لا تسمی صلة اصطلاحا ولو
ولو ارید بکلمة ما کلمة کان قوله وعائد احترازا عن الموصول الحرفی وهو ان وان وما وکی

المصدريات واذا اريد بها الاسم بكلا لة مورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها **وصلته** اى صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب ان يكون صلته جملة لان وضع الذى والتى ومشابهها ومجموعها الغرض وصف المعارف بالجمل فحمل اخواتها عليهما وانما وجب ان يكون تلك الخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع وثبوته فى نفسه وانما وجب ان يكون تلك معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءنى الذى قام الالمن عرف قيامه وجهل بمجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهى نكرة على ما عرف قيل لا ضير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيده المعرفة **والعائد** فى الصلة ضمير له اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة **وصلة الالف واللام** وهما المختصان من الذى والتى صارتا بمعنا هما للتخفيف **اسم فاعل او مفعول** وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمرفوعهما جملة وان لم تكونا بمعنى الفعل الماضى وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل فى الجملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعنى لام التعريف صورة وهو انما يدخل فى المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا لا صفة مشبهة لنقصان مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر لانه لا يقدر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية والحرف لا يتحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما فى الا الكائنة بمعنى الغير هو على ما مر فى باب الاستثناء فقيل جاءنى الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب **وهى** اى الموصولات **الذى** للمفرد المذكر **والتى** للمفرد المونث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث مطلقا **بالالف** رفعا **والياء** نصبا وجرًّا **والاولى** على وزن العلى والهدى **والذين** كلاهما لجمع المذكر **واللائى واللاء واللاتى واللواتى** كلاهما لجمع المونث **ومن وما** وهما بمعنى الذى يستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما لغيرها

بطريق الحقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الاخرى مجازا واى للمذكر بمعنى الذى كقوله
تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا واية للمؤنث بمعنى التى نحو ايتهن احسن من هند
عندى وذو الطائية اى ذو المنسوبة الى بنى طى اى ذو والتى يستعلها بنو طى
بمعنى الذى والتى ثم اعلم ان ذو يجيئ لمعنيين بمعنى صاحب كما مر فى الاسماء الستة و
بمعنى الذى فى لغة بنى طى وهو المراد هنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية
لا يتغير بقول جاءنى ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوى فيه المذكر
والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقوله محاذف لئن تغير بعض
ما ضعتموه لا تنحيين للعظم ذو انا عارفه اى للعظم الذى انا عارفه وكقول الآخر
فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها
وذا بعد الاستفهامية نحو ما ذا صنعته اى اى شئ الذى صنعتها وكذا بعد من
الاستفهامية نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا والالف واللام عطف
على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم ان كلا منهما موصول وليس
الامر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع كانه قال ومجموعهما
والعائد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز
حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله رسولا
وانما جاز حذف مثل هذا الضمير لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول
اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما اذا
لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير لحصول الغرض وهو
الاختصار بحذف الظاهر الذى هو الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذى هو خلاف
الاصل وذلك بان لا يكون عايدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده او اعاد اليه ضمير آخر ايضا
كما عرفت نحو الذى ضربت عنده غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية
فيها فالضمير احد دلائل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان فى الصلة ضمير الفاعل اذ الفاعل
لا يحذف فالحاصل ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون ضمير
سواء يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير سواء نحو الذى
ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده فان الضمير

عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منويا حيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه
فاذا قال سمع الله لمن حمد قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان من يقصد اتباع السنة كان
هذا غير جائز من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ
القرآن فينبغي ان يفسد الصلوٰة كما جاء في بعض الروايات وبخلاف صلة اللام الموصولة
لعدم ظهور الموصولة فيها والضمير احد دلائل موصوليتها فان قيل اى حاجة الى دلالة
الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان فى الصلة ضميران اوكان الضمير
عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف
الاصل وانما وضعت الضمائر للاختصار و بعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة
الى ارتكاب مخالفتى الاصل وهما الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار بحذف
الظاهر الذى هو الاصل لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول
يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتى الاصل وهما للاضمار والحذف فعلى هذا التحقيق
ظهر ان اللام فى العائد للعهد اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به فيخرج العائد الى غير
الموصول والعائد اليه المتعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج عنه العائد الذى هو
فاعل وفيه نظر لانه كما يخرج العائد الذى هو فاعل يخرج العائد الذى هو مبتداء وقد
جاز حذفه اذا كان خبره غير جملة فى صلة اى مطلقا نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا
اى هو اشد وفى صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض
اله اى الذى هو فى السماء اله حذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فما فائدة
قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا منفصلا
واقعا بعد الا نحو الذى ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم انه
حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا وحينئذ
يفوت الغرض لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا للمانع **واذا اخبرت** عن شئ
هو جزء جملة **بالذى** او بالتى الباء للاستعانة اى باستعانة كلمة الذى و
ليست بصلة الاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها **صدرتها** الجملة الفعلية مع ما
عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد
تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شئ باستعانة الذى او باستعمال

الذی وهذا الشرط مقدم علی الجزاء لا محالة ای او قعت کلمة الذی فی صدر الجملة **وجعلت**
موضع المخبر عنہ ای فی موضع الذی قصد الاخبار عنہ **ضمیرا لها** ای لکلمة الذی
واخرتہ خبرا عنہ ای اخرت المخبر عنہ حال کونہ خبرا عنہ ای عن الذی **فاذا اخبرت**
الفاء للتفسیر او للتعلیل ای فاذا اردت الاخبار **عن زید من ضربت زیدا**
بالذی الجار والمجرور صفة زیدا ای عن زید الکائن من ضربت زیدا وکلمة من
تبعیضیة ای عن زید الذی هو بعض هذا الترکیب **قلت الذی ضربتہ زید**
بتصدیر الذی وجعل الضمیر فی موضع زید وتاخیر زید خبرا للذی **وکذلک**
ای مثل الذی **الالف واللام فی الجملة الفعلیة** المنصرفة **خاصة** ای
خصت الالف واللام بالجملة الفعلیة خاصة ای خصوصا **لیصح بناء** صلتهما
وهی **اسم الفاعل او المفعول** من الفعل الذی فی الجملة الفعلیة اذ لا لیصح
بناءها من جملة اسمیة فاذا اخبرت عن زید من ضربت زیدا بالالف واللام قلت
الضاربہ انا زید واذا اخبرت عن زید من قام زید بهما قلت القایم زید **واذا تعذر**
امر منها ای من الامور المذکورة ای شرط من الشروط المذکورة وهی تصدیر الذی
وجعل الضمیر موضع المخبر عنہ وتاخیر المخبر عنہ خبرا لها **تعذر الاخبار** المذکور و
هو الاخبار بالذی **ومن ثمہ** ای من اجل انہ اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار **امتنع**
الاخبار بالذی **فی ضمیر الشان** نحو هو زید قائم حق العبارة ان یقول ومن
ثمہ امتنع عن ضمیر الشان لان ضمیر الشان مخبر عنہ لا مخبر فیہ الا انہ جعل المخبر عنہ
ظرفا علی الاتساع علی نحو النجاة فی الصدق وانا فی حاجتک وانما امتنع الاخبار
بالذی عن ضمیر الشان لامتناع تاخیرہ خبرا عن الذی بان یقال الذی هو زید
قائم هو لانہ یستلزم التقدم علی الجملة المفسرة لئلا یلزم تقدم المفسر علی المفسر
وانما ابتداء بالتفریع من الاخیر لا الاول اخذا فیہ عن القریب **وفی الموصوف**
والصفة فلا یجوز فی ضرب زیدا العاقل ان یخبر بالذی عنہ بالکذب عن زید ولا عن
العاقل لامتناع جعل الضمیر فی موضع واحد منهما لانہ لو جعل فی موضع الموصوف
بان یقال الذی ضرب هو العاقل زید لزم وقوع الضمیر موصوفا ولو جعل فی
موضع الصفة بان یقال الذی ضرب زید هو العاقل لز وقوع الضمیر صفة وقد

عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع اذا كان
الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي ضربته زيد العاقل **وفي المصدر**
العامل فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل
الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير في موضعه بان يقال الذي عجبت منه القصار الثوب دق
لزم اعمال الضمير وهو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المعمول اما
اذا كان مع المعمول فلا يمتنع نحو الذي عجبت منه دق القصار الثوب **وفي الحال** فلا يجوز
في جاءني زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل
في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرف
ان الحال لا يكون معرفة **وفي الضمير المستحق لغيرها** اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في
زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتداء لامتناع تصدير الذي لانه لو
صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذاك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتداء
عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع **وفي الاسم**
المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي
عن غلامه لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك
الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلوا المبتداء عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم خلو الموصول
عن العائد وكل منهما ممتنع **وما الاسمية انواع** فيه احتراز عن ما الحرفية كما النافية
والمصدرية والكافة اي ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم
كلي اي ما التي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواعه ستة **موصولة** بمعنى
الذي نحو عجبني ما صنعت اي الذي صنعت **واستفهامية** نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك
يا موسى **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو مررت بمعجب لك
اي شئ معجب لك واما بجملة كقول الشاعر: ربما تكره النفوس من الامر: له فرجة
كحل العقال وما في البيت يحتمل ان يكون كافة اي مانعة عن العمل مبنية لدخول رب
على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة بمعنى شئ
والعائد محذوف اي رب شئ تكرهه النفوس لانها لو كانت كافة لابد لها من حذف
مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام وربما يكره النفوس شيئا من الامر وحينئذ



يلزم

يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لانه يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة والمثال يصلح محتملا لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود واذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها بان جعلها موصوفة راجحة هنا لحمل رب على بابه الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على الفعل **وتامة بمعنى الشيء** منكرا عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه نحو قوله تعالى وان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم شيئا هي او نعم الشيء وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة **وصفة** نحو اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو ضربته ضربا ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب على حدة ولانها موافقة لما الموصولة لفظا فبينها في ضمن ما الموصولة **ومن كذلك** اي مثل ما في اوجهها **الا في التامة والصفة** فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي فالموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب من جاءك فاكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار وما الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتها الموصولة لفظا **وايّ** للمذكر بمعنى الذي **واية** للمؤنث بمعنى التي **كمن في اوجهها** اي تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وشرطيتين نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وايّة طريقة سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرءة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الاخفش كونهما موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مررت باي محسن اليك فان قيل قوله كمن يشير الى عدم كونهما صفتين لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اي رجل

بصلح ت

من بجنب

وامرأة ايۃ امرأة ای رجل کامل وامرأة کاملۃ قیل لعل الشیخ ادرجہ فی الاستفہام لان
اصلہا صفتین ہو الاستفہام لانہ اذا قیل مررت برجل ایّ رجل فکانہ قیل مررت برجل عظیم
لا یعرف کنہہ فیسال عن شانہ ویقال ای رجل فنقل الی الصفۃ وجعل بمعنی عظیم فاعرب
باعراب الموصوف فعلی ہذا کان شبیہا بمن فی حق ثبوت الوجوہ الاربعۃ وانتفاء التامۃ
والصفۃ فیکون التشبیہ تاما ویحتمل ان یکون التشبیہ فی ضمن ثبوت ما ثبت فیہ
دون انتفاء ما نفی عنہ فیکون التشبیہ قاصرا فلا یرد مجیہا صفتین دون فان قیل
اللفظ اذا ارید بہ مجردا للفظ یکون علما فیکون ایۃ ہہنا علما فینبغی ان یکون غیر منصرف
لوجود السببین العلمیۃ والتانیث وقد نقل ہہنا منونا قیل ہو غیر منصرف وتنوینہ
لمشاکلۃ مسماہ والممنوع فی غیر المنصرف تنوین التمکن لا تنوین المشاکلۃ وقد سبق مثل
ہذا الکلام فی قولہ وامافزاذنۃ فمنصرف وہی معربۃ ای کلمۃ ای الموصولۃ معربۃ
وحدہا حال بتاویل النکرۃ ای منفردا ومصدر قایم مقام الحال ای ینفرد انفرادہا
والجملۃ حال فان قیل سایر انواع ای وایّۃ سوی کونہا موصولتین ایضا معربۃ فلا وجہ
التخصیص کونہا موصولتین قیل انفرادہا فی الاعراب بالنسبۃ الی انواع الموصولات
لا مطلقا ای وہی معربۃ من بین الموصولات وحدہا ای لا یشارکہا من الموصولات فی الاعراب
غیرہا وذلک للزوم اضافۃ المانعۃ عن البناء لنزولہا منزلۃ التنوین المنافی للبناء لکونہا
دالۃ علی امکنیۃ الاسم فکذا ما ہو نازلۃ منزلتہ وہو الاضافۃ ولا یرد نحو حیث لانہا
لازم الاضافۃ الی الجملۃ مع انہا مبنیۃ لان الاضافۃ اعتبرت مانعۃ لا رافعۃ ووجہہ
قد سبق فی بحث غلامی ولا یرد نحو یومئذ ویوم ینفع الصادقین ویوم ینفخ فی الصور فان
الاضافۃ داعیۃ الی البناء فکیف یکون مانعۃ لان ہذہ الاضافۃ من حیث انہا اضافۃ الی
الجملۃ والی اذ المضاف الی الجملۃ داعیۃ لما عرف ان الجملۃ یشبہ مبنی الاصل کما انہا قائمۃ مقام
التنوین مانعۃ فیجوز البناء توفیقا بین جہتی کونہا داعیۃ ومانعۃ **الا اذا حذف**
صدر صلتہا ای صلۃ ایّ فحینئذ یجوز ان یبنی علی الضم ان کانت مضافۃ نحو
قولہ تعالی لننزعن من کل شیعۃ ایہم اشد علی الرحمن عتیا ای لننزعن من کل
طایفۃ من طوایف البغی والفساد الذی ہو اشد علی الرحمن فی الطغیا والعلو فی الکفر
فنعذبہ ای فی ادخالہ فی النار وذہب الکوفیۃ الی انہا معربۃ مبتداءۃ استفہامیۃ

لا موصولۃ

لا موصولة ومن كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا يقع صفة وحمله يونس على التعليق بالاستفهام و يلزم عليه التعليق بالاستفهام فى غير افعال القلوب وهو من خصائصها وفيه ان اختصاص التعليق بها ليس مذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمله الاخفش على زيادة من فى الاثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايهم مستانفة وانما بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء كان صفة اشباهها وامثالها اعنى سائر الموصولات لشبهها بالحرف فى الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشباهه للاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها ازداد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذف صدر صلة التى هى مبنية وموضحة له فعارض هذه الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا لان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شئ بادنى سبب فيه وفيه انه منقوض بما اذا كان غير مضاف وقد حذف صدر صلة نحو اضرب اياه انفضل اى هو افضل حيث وجد ازدياد افتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبين لانه لم يسمع الا منصوبا وانما بنى على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فالطف المبنية للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى الحركات كما قيل فى قبل بعد لكن فيهما نقصانا بحذف ما اضيف اليه وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمى خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايهم الافضل الا منصوبا **و فى ما ذا صنعت كذا من ذا كمن وجهان احدهما** اى احد الوجهين **ما الذى** اى افادة معنى الذى يكون ذا موصولا وما استفهاما بمعنى اى شئ اى اى شئ الذى صنعته **وجوابه** اى جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **رفع** اى مرفوع او ذو رفع على انه خبر المبتداء المحذوف فالتقدير فى قوله الاكرام فى جواب من قال ماذا صنعت اى الذى صنعته الاكرام **و الوجه الاخر اى شئ** اى افادة معنى اى شئ يكون ماذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اى شئ كانه قيل اى شئ صنعت فيكون ماذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت **وجوابه** اى جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **نصب** اى منصوب او ذو نصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام فى جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى

قل العفو فی جواب ماذا ینفقون بالرفع والنصب فالرفع علی انه خبر مبتداء محذوف
ای الذی ینفقونہ العفو والنصب علی المفعولیۃ ای ینفقون العفو وعفو المال ما یفضل
عن النفقۃ **اسماء الافعال** بنیت لقیامها مقام الامر والماضی کما اشار الیہ الشیخ
بقولہ **ما کان بمعنی الامر او الماضی** کلمۃ کان هذہ یحتمل الوجوہ الاربعۃ
وهی ان یکون ناقصۃ علی اصلها او تامۃ او بمعنی صار او زائدۃ ای ما کان کائنا بمعنی الامر
او الماضی او ما وجد بمعنی الامر او الماضی او ما صار بمعنی الامر او الماضی او بمعنی الامر
او الماضی قدّم الامر لان اکثر اسماء الافعال بمعناہ ویرد علیہ ان اسماء الافعال قد
یکون بمعنی المضارع مثل اف بمعنی اتضجر واوہ بمعنی اتوجع فکیف یصح الحصر واجیب بان
اصلها کونها بمعنی تزجرت وتوجعت وان عبر عنہ بالمستقبل مجازا فلا یرد نقضا فان قیل
نحو الضارب امس بمعنی الذی ضرب فینبغی ان یکون اسم فعل قیل معناہ ما کان بمعنی
الامر او الماضی وضعا وانہ صدر بمعنی الماضی بعارض لحوق امس وفیہ نظر لان اسم
الفعل لما کان بمعنی الامر والماضی وضعا صدق علیہ حد الفعل لانہ دل علی معنی فی نفسہ
مقترنا باحد الازمنۃ الثلثۃ وضعا واجیب بانها وضعت اولا اسماء لالفاظ الاصل
اما مصدر او ظرف او جار ومجرور ووضعها بمعنی الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباری
استعمالی فانها استعملت بمعنی الافعال بعد النقل فلم یتناول تعریف اسم الفعل نحو الضارب
امس لعدم الوضع الثانی لہ ولم یخرج عن الاسماء لتحقق الوضع الاول فیہ فافهم فان قیل
لم عرفت ان هذہ الکلمات لیست بالافعال قیل بالدلیل وذلک لان صیغها مخالفۃ لصیغ
الافعال ولان بعضها ینون عند التنکیر نحو مہ وصہ واف واوہ وبعضها تدخل فیہ اللام
وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور کروید فانہ منقول عن المصدر
لانہ فی الاصل تصغیر ارواد تصغیر الترخیم بحذف الزوائد کقولہ تعالی امهلهم رویدا
وواءات فانہ منقول عن الظرف وعلیك فانہ منقول من الجار والمجرور وهذا دلیل ظاهر
علی اسمیتها وبعضها یشبہ ان یکون مصدرا ولم یثبت استعمالہ مصدرا نحو وشکان
بمعنی سرع وشتان بمعنی افترق وهیهات بمعنی بعد ونزال بمعنی انزل فان
هذہ الکلمات یحتمل ان یکون منقولۃ عن المصادر لان وشکان وشتان علی وزن
لیان اصلہ لویان وهو مصدر لوی یلوی علی حد ضرب یضرب وهیهات علی وزن

فوقاة وهو مصدر فوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيجعل ما هو منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل لكل منقولا نحو رويد زيدا اى امهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل وهيهات ذلك اى بعد نظير ما يكون بمعنى الماضى وهو لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضى والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفى محل هذه الاسماء من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها السادّ مسدّ الخبر جملة كا قائم الزيدان على رائ وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب بانا لا نسلم ان هذا النوع من المبتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه ألا ترى ان قايما فى قوله اقايم الزيدان مبتداء وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان وللثانى النصب على المصدرية فرويد زيد امثلا فى تقديرارود زيدا ودا ثم حذف الفعل وصغر رواد تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستدعى تقدير الفعل قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه وفعال مبتداء اى ما يوازن بفعال بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اى فعال الكائن بمعنى الامر من الثلاثى الجار والمجرور اما صفة الامر اى بمعنى الامر الكائن من الثلاثى او حال من ضمير ثبت قياس وهو خبر لقوله فعال اى قياسى او ذو قياس ومجئ فعال بمعنى الامر من كل ثلاثى قياسى عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثى يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى الامر كنزال الكائن بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكتاب بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفى غير الثلاثى سماع لم يات الا قرقار وعرعار و عند المبرد مجئ فعال مطلقا سماعى وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسى ثم اعلم ان فعال التى بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها وفعال مبتداء مصدر او حال عن ضمير قوله مبنى ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به معرفة اى علما للمعانى كفجار علم للفجرة او الفجور وهما من المعانى وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار القبيحة واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة وصفة

عطف على قوله مصدرا ای صفة مختصة بالنداء مثل یا فساق و یا خباث اوغیر مختصة
مثل جبار للشمس و حلاق للمنیة و قوله مبنی خبر لقوله و فعال ای فعال مصدرا و صفة
مبنی و انما بنی فعال التی هی مصدر معرفة او صفة لمشابهته له ای لمشابهة فعال التی
هی مصدر معرفة او صفة لفعال التی بمعنى الامر عدلا و زنة تمیز ان ای لمشابهته عدله
و زنته لعدل فعال بمعنى الامر و زنته او حال ای حال کونه معدولا و صاحب زنته فعال
یعنی کما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر فکذا فعال مصدرا معدول عن المصدر
المعرفة و صفة معدول عن فاعله و علما للاعیان الجار و المجرور صفة قوله علما و قوله
مؤنثا صفة اخری لقوله علما ای علما کائنا للاعیان مؤنثا معنویا و اللام فی قوله
للاعیان للجنس یبطل معنى الجمع ای علما للعین المؤنث المعنوی فلا یرد ما قیل ان قطام
لیس علما للاعیان بل علما للعین فلا یصح التمثیل و فیه احتراز عما اذا کان علما للمعنی کفجار
و الواو فی قوله و علما داخلة علی قوله مبنی للعطف علی قوله مبنی السابق الواقع خبر
المبتداء و هو قوله فعال و لا یجوز ان یکون قوله علما حال عن فعال المقدر بواسطة العطف
لانه لیس بفاعل و لا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبنی فی الحجاز و معرب فی تمیم
یجعلهما بمعنى خبر واحد ای اختلف فیه حال کونه علما للاعیان و ان تعلق بکل من قوله
مبنی فی الحجاز و معرب فی تمیم لزم توارد العاملین علی معمول واحد و ان تعلق باحدهما
لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال کقطام و غلاب مبنی فی الحجاز لما مر فی فجار
و فساق ای لمشابهته بفعال التی بمعنى الامر عدلا و زنة و معرب فی تمیم ای فی
استعمال بنی تمیم لمجیئه فی استعمالهم معربا علی ما حکوا و لان العدل التقدیری لا یؤثر
فی البناء لضعفه الا ما کان فی آخره راء فی الاکثر اسم کان و قوله فی آخره
خبره و الجملة صلة او صفة ما و ما منصوبة المحل علی الاستثناء من الموجب لانه مستثنی
من قوله و فعال علما للاعیان لانه بمعنى کل ما یوازن بفعال فیکون علما فیستثنی
منه ما خرج عن حکمه و هو الاختلاف فی بنائه و اعرابه بین اهل الحجاز و جمیع بنی تمیم
و فی بعض النسخ الا ما آخره راء بدون کان و فی نانه مبنی باتفاق اکثر بنی تمیم لانه
لم یعرف الا مبنیا و لعل ذلک بناء علی ثقل الراء التی هی من حروف التکریر فوجب
التخفیف فیه بالامالة و هی لا تحصل بدون البناء علی الکسر نحو حضار علم کوکب

وطارا اسم للمكان المرتفع وكوارا اسم لخرزة تسحر بها النساء ازواجهن ونحو ذلك **الاصوات** وهي ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكر في باب الاسماء المبنية لاجرائها مجرائها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء نحو زيد عمرو وعدد عدد ان وانما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان بهيمة كنخ عند اناخة البعير او تشبه بغيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات من نحو نخ صوت اناخة البعير وغاق صوت الغراب **كل لفظ حكى به صوت** وليس المراد بحكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به الانسان بصوت غيره من بهيمة او طائرا وغيرهما اى لفظ صوت به مثل صوت بهيمة او طائر او غيرهما كما يفعل بعض الصّادين عند الصّيد لئلا ينفر الصّيد الصوت والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان تصويتا **او صوت به** الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اى كل لفظ صوت به لا للفظ للبهائم لزجرها او دعائها او خنثيها او حسها او غير ذلك مثل عدس زجر للبهائم ودعاء للغنم وهج خنثى للكلب اى طرد له وسمع حشا للابل والغرض بهذا التصويت انقياد البهايم عند سماع هذه الاصوات وذلك لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم لم يذكر ههنا قسما ثالثا وهو ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوى صوت المتعجب يقال وى ما اغفله اى اتعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ اى ما اشبه الحال بان الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوجع يقال اوه اى اتوجع ونحو ذلك قيل لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولى الاقسام وذلك لان هذين القسمين لما كان ملحقين بالاسماء المبنية لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره او يقال في الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج ما صوت به التعجب كوى او توجع كاوه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام فالاول

بحث المركبات

اى ما حكى به صوت كغاق حكاية صوت الغراب بان صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثانى اى ما صوت به البهائم كنخ مشددة او مخففة صوت عند اناخة البعير
المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل اى فى حصر الاسماء المبنية
كل اسم ركب من كلمتين اى مركب من كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلها
كلمة واحدة بالامتزاج وفى حمل كل اسم على المركبات نوع تسامح اى المركب كل اسم من
كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين
فعل لا اسم لكنه يخرج منه علم مركب من مهملتين عوجسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة
لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثان الجزئين صوت
صوت لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به احد
وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه دالا بالوضع بل قسم رابع فيخرج
من كلمتين ايضا اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من لفظين لكان اولى
ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين اللفظان على طريق ذكر
الاخص وارادة الاعم ويمكن ان يقال كلامنا فى المركب الذى سبب بنائه التركيب وسيبويه ليس
كذلك فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة
الجملة صفة كلمتين اى ليس بين تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا
نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى فيخرج منه تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اعلاما فان
قيل تابط شرا مبنى فكيف يحترز عنه قلنا الكلام ههنا فى المركب الذى سبب بنائه
التركيب وهو ليس كذلك فان تضمن الجزء الثانى من المركب حرفا بنيا اى بنى
الجزآن على الفتح الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس محل الاعراب والثانى لكونه
متضمنا للحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وقصد المزج الاسمين
وتركيبهما وحادى عشر بفتح الياء لبناء صدور اعداد المركبة على الفتح كخمسة وهو الافصح
وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم فى ياء ثمانى عشر على ما ياتى واخواتها اى اخوات
حادى عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادى عشر واخواتها مشكل لانه
الجزء الثانى لا يتضمن الحرف معناه واحد من احد عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقدير
حادى وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادى عشر بمعنى احد وعشر ثم اذا اريد

بيان حاله ومرتبته في التعداد وغير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد وعشر فتغير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الواحد الى صيغة الحادي فانه مقلوب عن الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخوات الواو عن الدال وقد مت الحاء على الالف فصار الحاد وثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم اشتقاقه معنى الواحد والعطف بعد التغير اذا لاعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بني للحمل على الذي لبيان المتعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا الا اثني عشر مستثنى من قوله بينا لا من اخواتها لان اثنى عشر ليس من اخوات حادي عشر اي بني الجزآن الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزءان بل يبنى الثاني ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطى له المضاف والاعراب الثاني اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الجزء الثاني لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اي العلمية والتركيب كبعلبك وبني الجزء الاول على الفتح في الاصح اي اصح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود السببين وقيل مع انصرافه الكنايات اي بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلام وهن وهنة كنايتين عن الاجناس فانها معربات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تعبر بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم اما بجهل مبهما على المخاطب اوللنسيان هذا حاصل ما ذكر المصنف رح في شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه غير معبر بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات في المتن واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة محصورة معلومة بالتعين فلا حاجة الى تعريفها ومن جزئياتها وكذا للعدد صفة كذا اي كذا الكائن للعدد او صفة كم وكذا اي كم وكذا الكائنان للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما وكيت وذيت للحديث والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت او ذيت

وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلهما كيتُ ذيت بالتشديد مخففا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنيين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على ربّ التي هي نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بها وهي تشبه مبني الاصل على ما عرف **فكم الاستفهامية** اي حالة على الاستفهامية **مميزها** اي مميز كم الاستفهامية **منصوب** على التميز **مفرد** نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتداء ومميزها مبتدا ثان ومنصوب خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول **والخبرية** اي مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل **مجرور** على الاضافة **مفرد مرة ومجموع** اخرى نحو كم رجل اورجال عندي وانما كان مميزا لاستفهامية منصوبا مفردا ومميز الخبرية مجرورا ومجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدها المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما لم يفرق بينها بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد وحملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو مادون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولانه كثير والخبرية لما حملت على العدد المضاف لانها نقيضة ربّ فكان الجرّ بعدها اليق واحرى ثم ان الجرّ بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها بشئ فان فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول لكم في الدار رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لانشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجرى الصدق والتكذيب في الخبر

دون الانشاء قيل لاتنافی بينهما لاختلاف الجهة نحو کم رجل ضربت اخبار بضرب کثير
من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت كثيرا من
الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا
بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا
تنافی مع اختلاف الجهة **وتدخل** كلمة **من** البيانية **فيهما** ای فی مميز كم
الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينهما و
بين مميزها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدی
كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيناهم من آية بينة **ولهما** ای لكم
الاستفهامية والخبرية **صدر الكلام** ای لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا
تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التاخير وانما استحقا للصدر
لان الاستفهامية والخبرية يتضمن معنى الانشاء فی التكثير كما ان رب يتضمن
الانشاء فی التقليل او للحمل على الاستفهامية **وكلاهما** الضمير عائد الى كم الاستفهامية
والخبرية فان قيل لو قال وكلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير
اليهما بتاويل التذكير ای كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين منهما کم الاستفهامية
وكم الخبرية **يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا** ای يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا
ومجرورا شرع فی تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال **فكل ما بعده**
الفاء للتفسير وكلمة ما موصوفة وفی كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة
كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد وحينئذ لا يستقيم
المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة الضمير فی بعده عائد الى ما ای كل لفظ من كم الخبرية
والاستفهامية وقع بعده **فعل غير مشتغل عنه** ای غير معرض عن كم بسبب تعلق **بضميره**
او متعلقه **كان منصوبا** ضمير كان العائد الى قوله كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره
والجملة خبر المبتداء وهو كل ما بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه عمله فيه **معمولا**
على حسبه ای على حسب العامل وذاته ای على حسب ما يقتضيه العامل يعنی ان اقتضى
العامل مفعولا به كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا لقيت وكم غلام اشتريت فان
كان ظرفا كان منصوبا على ذلك نحو كم يوما سرت وكم يوم صمت وان اقتضى خبرا كان

منصوبا على نحو كم رجلا كان من جاءك وكم رجل كان من حضرتي وان اقتضى مصدرا كان منصوبا على ذلك نحو كم ضربا ضربت وكم ضربة ضربت وفي قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كم بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب في نحو كم رجلا او رجل ضربته على شريطة التفسير بتقدير كم رجلا او رجل ضربت ضربت وكذا في نحو كم رجلا او رجل ضربت غلامه لان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا فلا فائدة في اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على سبيل الوجوب والنصب في نحو كم رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضي وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل في قوله والا فهو مرفوع نحو كم رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجلا او رجل ضربته لان التقدير كم رجلا ضربت ضربته لما ذكرنا ان الناسب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر تقدر مؤخرا فعلى هذا يراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب في كلا الوجهين على معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما قيده به احترازا عن نحو كم رجل او رجلا ضربته اذا جعل كم مبتداء ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه **وكل ما قبله** ما موصوفة او موصولة لما مر اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية قبله **حرف جر او مضاف فمجرور** بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظي او التقديري نحو بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فان قيل كم يدخل على المصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون داخلا في الصدر قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل الصدارة منها الى الجار والمضاف لمكان

الاتحاد والجزء بيۃ بين الجار والمضاف والمضاف اليہ **والا فمرفوع** اى ان لم يكن
بعدہ فعل ناصب لها مشتغل عنہ بضميرہ او بمتعلقۃ ولا قبلہ جار او مضاف فمرفوع لانہ اذا
لم يكن بعدہ فعل غير مشتغل عنہ بضمير او متعلقۃ ولا قبلہ جار او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظيۃ فيكون مبتداء او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعدہ فعل غير مشتغل عنہ
بضميرہ او متعلقۃ بل مشتغل عنہ بضميرہ او متعلقۃ ولان يكون كم مجردًا عن العوامل
اللفظيۃ بل يكون الناصب مضمرا على شريطۃ التفسير نحو كم رجلا او رجل ضربتہ فيكون
منصوبا على شريطۃ التفسير لا مرفوعا قيل معنى قولہ فمرفوع انہ يرفع على الوجوب
مرۃ كما فى كم رجلا او رجل غلامك وعلى الاولويۃ اخرى كما فى كم رجلا او كم رجل
ضربتہ او ضربت غلامہ فان الرفع فى مثل ذلك اولى لسلامتہ عن الحذف وقولہ
فمرفوع خبر مبتداء محذوف اى فهو مرفوع **مبتداء ان لم يكن** كم الاستفهاميۃ
والخبريۃ **ظرفا** نحو كم رجلا قام او قايم لصدق حد المبتداء عليہ **وخبر ان كان**
كم الاستفهاميۃ والخبريۃ **ظرفا** نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيرى لصدق حد الخبر
عليہ ويعلم كونہ ظرفا بالمميز ان كان المميز ظرفا فظرف والا فلا وقيل فى الكلام حذف
مضاف اى مبتداء ان لم يكن مميز كم الاستفهاميۃ والخبريۃ ظرفا وخبر ان كان مميزها
ظرفا فان قيل هذا الاصل منقوض بنحو كم يوم او كم يوما مدۃ سيرك فانہ ليس بخبر مع
كونہ ظرفا قيل المراد بالظرف الظرف المستقر فلا يرد ذلك لانہ ظرف ملغى او يقال معنا
مبتداء ان لم يكن ظرفا وليس ما بعدہ ما يصلح للابتدائيۃ فلا يرد ذلك لانہ وان كان ظرفا
لكن ما بعدہ صالح للابتدائيۃ وفيہ نظر لانہ على هذا ينقض بمثل كم رجل او كم رجلا
غلامك فان ما بعدہ صالح للابتدائيۃ وليس بمبتداء بل هو خبر لہ وكم مبتداء واجيب
بان ما بعدہ وان صلح للابتدائيۃ لغۃ لكن كم متعين للابتدائيۃ اصطلاحا لان المبتداء
اذا تضمن صدر الكلام تعين للابتداء اصطلاحا على ما عرف فى من ابوك عند سيبويہ
وكذلك اى مثل كم فى محل الاعراب **اسماء الاستفهام والشرط** نحو من وما واين
ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها او متعلقها كان محلها النصب نحو
من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او
مضاف فمحلها الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرّ وغلام من تضرب اضربہ وان

لم يكن بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف فمحل اسماء الاستفهام الرفع على
على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال واين فيا مك
ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من يأتنى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا ينافى فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح الابتداء
وبهذا علم ان الشبه فى اسماء الاستفهام فى جميع الوجوه وفى اسماء الشرط فى بعض الوجوه

وفى تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى ثلثة اوجه

البيت للفرزدق يهجوا جريرا اى جاء فى مميز كم الذى احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حمل المميز
ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم
مبتداء ولك ظرف مستقر صفة لقوله عمة وقد حلبت على عشارى خبره والرفع على ان
عمة مبتداء ولك ظرف مستقر صفة لها فيكون المبتداء نكرة مخصصة بالصفة وحذف
مميز كم وقد حلبت على عشارى خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما او خبرا وقع
مصدرا ان كان المميز المحذوف حلبت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اى كم حلبة او كم
مرة عمة لك جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى وبهذا ظهر ان تسمية عمة تمييزا ليس
باعتبار الوجه الثلاثة بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصبت عمة نصبت خالة و
فدعاء وان رفعتها رفعتها وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها لكون خالة عطفا عليها
وفدعاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمة وخالة بتاويل كل
واحدة منها لكن جرها فى صورة النصب لانه غير منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتداء
وحينئذ يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضميرلك والفدعاء المرءة
التى اعوجت رسغها من كثرة الحلب وغيره والعشار بكسر العين جمع العشراء على وزن
علماء وهو التى اتى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها من علمه واحتاج الى الاستفهام
مع ان هذا الاستفهام يتضمن التقريع وهو حمل المخاطب على الاقرار بامر يعرفه
كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث يقر به
الخصم عند الاستفهام عنه وتنكير عمة اما للتحقير او للتكثير او التفخيم وفى ذكر اللام فى
لك تخصيص الشاعر ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة والجملة الندائية اعنى

يا جريح معترضة متضمنة لايفاض بسماع ما ذكره والتصريح بتوجه التشنيعة اليه وفي قوله
قد عاء ذم لها بسوء الخلقة او صبر ونها بكثرة حلب عشارة وانما ذكر الحلب لانه خدمت
المواصى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى وحلب العشار يدل على دواء هذا الفعل
مدة طويلة لان العشار قنا ذى من الحلب ولا نظيع الا من الفته واعتادت حلبة فيدلك
حلبها العشار واستدامة هذا الفعل منها والفت العشار بها لان العشر بها واستعمال على
يدل على حلبها عشاره مع كراهة ذلك واستنكافه من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضي
عليه داره فى دينه كانه يستنكف ان يجلب امثالها عشارة **وقد يحذف المميز** اى
مميزها عند قيام قرينة **فى مثل كم مالك** مثال حذف مميز كم الاستفهامية اى كم درهما
مالك **وكم ضربت** مثال حذف مميز كم الخبرية اى كم مرة ضربت **الظروف** وستعرف وجه
بنائها **منها** اى من الظروف المبنية **ما قطع عن الاضافة** كلمة ما عبارة عن ظرف
اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه وهو مقصود منوى اما اذا حذفت نسيا
اعربت المضاف مع التنوين نحو رب بَعْدٍ كان خيرا من قَبْلٍ اى رب متاخرٍ كان خيرا من متقدم
كقبل وبعد تقول جئتك من قبلُ بضم اللام ومن بعدُ بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام
وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل ومن عل بمعنى فوق تقول اتيته من
اولُ بضم اللام اى من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا اولُ بضم اللام اى اول فعلك اى
اول فعلك اى قبل فعلك واذا حذفت المضاف اليه نسيا قلت جئته من حل بالجر والتنوين
وابتداء اولا بالنصب والتنوين اى اول فعلك اى قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة
غايات لان غاية الكلام فى النطق كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف المضاف اليه
صرن غايات فى النطق بها ينتهى الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف
الاضافة ولشبه الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير
ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها قيل نعم لكن
الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه
معارضا لذلك المانع واختير الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف
المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات **واجرى مجراه**
اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم **لا غير**



ولیس غیر وحسب وان لم یکن ظروفا ای لفظ غیر بعد لا ولیس ولفظ حسب
لابهام غیر حیث لا یتعرف بالاضافة وکثرة الاستعمال فی حسب تقول جاء فی زید
لا غیر اولیس غیرا وفحسب ومنها ای من الظروف المبنیة حیث وانما بنی حیث للزوم
اضافتها الی الجملة وهی تناسب مبنی الاصل ولا یضاف الا الی جملة مستثنی
مفرغ ای لا یضاف حیث الی شئ الا الی جملة اسمیة کانت او فعلیة لاحتیاجها الی
جملة تبیّن معناها کاحتیاج الموصول الاما لا یتم الا به لانها موضوعة لمکان یقع
یقع فیه النسبة تقول اجلس حیث جلس زید وحیث جالس ای مکان جلوس زید و
انما قید بقوله فی الاکثر استعمالا لانه قد جاء اضافتها الی مفرد کقوله اما تری
حیث سهیل طالعا نجما یضیئ کالشهاب ساطعا ومنها ای من الظرف المبنیة اذا للمستقبل
ای للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة ای اذا الکائن للمستقبل او خبر مبتداء محذوف
والجملة معترضة ای وهی للمستقبل نحو اذا یقوم زید واذا دخلت علی الماضی یجعله بمعنی
المستقبل نحو اذا قام زید وقد استعمل فی الماضی نحو قوله تعالی حتی اذا ساوی بین الصدفین
قال انفخوا وحتی اذا بلغ مغرب الشمس ولنظائر کثیرة وفیها ای وفی اذا معنی الشرط
فلذلک ای لاستعمال اذا فی الشرط اختیر بعدها الفعل ای بعد اذا فعل ماضی مجهول
من الاختیار ای ولذلک قیل باولویة الفعل بعدها اذ الشرط یقتضی الفعل لکنه لما کان غیر
وضعی فی الشرط لم یجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلیة
وقد یکون اذا للمفاجاءة ای لوجود الشئ فجاءة ای بغتة ای یکایک المفاجاءة
والفجاء مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة معناه کسی را ناگاه گرفتن والفجاء بالضم ناگاه
رسیدن من باب فتح یفتح وسمع یسمع فیلزم المبتداء بعدها ای بعد اذا المفاجاة
فی الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زید بالباب ومنها ای من الظروف المبنیة اذ للماضی
الجار والمجرور اما صفة اذا او خبر مبتداء محذوف والجملة معترضة ای اذ الکائنة للماضی
او هی کائنة للماضی ای للزمان الماضی نحو جئت اذ قام زید واذا دخلت علی المستقبل تجعله
بمعنی الماضی نحو جئت اذ یقوم زید ای قام وقد یقع بعدها ای بعد اذ الجملتان
او الجملة الفعلیة والاسمیة نحو اذ قام زید واذ زید قائم لان اذ للزمان الماضی والماضی
مستقر ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمیة لثباتها والفعلیة

لكونها بمعنى الماضي فصحت اضافتها اليها ومنها اى من الظروف المبنية اين وانّى للمكان
صفة او خبر مبتداء اى الكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان استفهاما وشرطا
انتصاب استفهاما اما على انه تميز اى من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن المكان او
حال اى حال كون المكان ذا استفهام او ظرف اى وقت استفهام وانما بنيا لتضمن حرف
الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى يكون لى ولد وانى تذهب اذهب
ويجيئ انى بمعنى كيف كقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم ولا يجيئ بمعنى كيف الا بعد
فعل الامر كذا فى الرضى واذا جوزى بها كانت بمعنى اين لا غير ومتى للزمان فيهما
اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بنى لتضمن معنى حرف
الشرط والاستفهام وايان للزمان الجار والمجرور صفة ايان اى ايان الكائنة
للزمان او خبر محذوف اى هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى
فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتاخرين وهو غير مسموع من العرب وانتصاب
استفهاما على انه تميز اى ايان للزمان من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان
او ظرف اى وقت استفهام او حال اى حال كون الزمان ذا استفهام ويختص بالامور
العظام كقوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسٰها وايان يوم الدين وايان يوم
القيامة وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام ثم قيل اصله اىّ اوان فحذفت الهمزة مع
الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اىّ آن فخففت بحذف الهمزة التى
قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بلا لام بل هو موضوع من اول
احواله مع اللام وذٰلك ليس للتعريف ولهٰذا بنى لتضمنها حرف التعريف واجيب بان
عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقديره الاصل كذٰلك وقيل زيد فى اين تشديد والف
فوزنه فعال وفيه نظر لان اين للمكان وايان للزمان فكيف يكون ذٰلك اصل هٰذا
واجيب بانه يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها
بعد تغير الفاظها وكيف للحال اى الكائنة للحال او هى كائنة للحال استفهاما وقت
افت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وانما عد كيف
فى الظروف بناء على مذهب الاخفش واما عند سيبويه فهى اسم غير ظرف بدليل
ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو

متى جئت اي يوم احدام يوم السبت والاخفش يقول معناه كيف انت اى فى حال الصحة
او فى حال السقم بابدال الظرف او يقال انما عدّه فى الظروف لانه بمعنى على اىّ حال فاذا قلت
كيف زيد معناه على اىّ حال هو من السقم او الصحة او غيره والحال والظرف متقاربان و
انما بنى لتضمن حرف الاستفهام **ومذ ومنذ** اى ومنها مذ ومنذ وانما قدم مذ مع
كونه فرعا لمنذ لان مقصور منه لكونه اخف من منذ وانما بنيا لتضمن معنى الاضافة
لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدّة ومعنى مذ يومان جميع المدة او للتشبيه بالغايات
فى القطع عن الاضافة المنوية الا انها لم تجيئا الا مبنيين لانها ابدا مقطوعتان عن الاضافة
المنوية بخلاف الغايات او للحمل على مذ ومنذ حرفين وقوله **بمعنى اول المدة** اما
صفة اى مذ ومنذ الكائنتان بمعنى اول المدة او خبر مبتداء محذوف اى هما كائنتان
بمعنى اول المدة يعنى انها بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة **فيليها المفرد المعرفة** اى
يقترن بهما او يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما لا المثنى ولا
المجموع ولا النكرة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع اى اول مدّة عدم رويتى يوم
الجمعة واما المفرد فلان اول المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء واما المعرفة
فلان الوقت المجهول لابتداء كل امر معلوم لان كل واحد يعلم ان انتفاء رويتى كان
من وقت ما لا محالة فلا فائدة فى ذكره فلا بد من التعيين والمعرفة هو الاصل فى التعيين
فلا يجوز العدول عنه الى النكرة المخصصة وقل المثنى نحو ما رايته مذ اليومان الذان
صاحبنا فيهما وكذا النكرة المتخصصة نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى لحصول التعيين
وهو المقصود **وثانيهما بمعنى الجميع** اى جميع المدة **فيليهما الزمان المقصود
بالعدد** معرفة كانت او نكرة اى يقع بعدهما الزمان الذى قصد هو مع عدد اى
المدة التى قصدت هى مع عددها فالباء بمعنى مع حتى لو كان مقصوده ان جميع المدة
التى انتفت فيها الرؤية يومان قيل ما رايته مذ يومان اى جميع مدة عدم رؤيتى
يومان وذلك لانه لما قصد بيان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق
بجميعها حتى يفيد ولقائل ان يقول ان المقصود بيان جميع المدة وذا لا يستلزم
العدد لصحة ما رايته مذ يومنا هذا او شهرنا هذا واجيب بان المراد عدد الافراد
او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر او الفعل

اوان

اوان المنتقلہ بعدها نحو ما فرحت مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت
مذ انك ذاهب فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك
بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ
زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لم لم يذكر المخففة نحو ما فرحت
مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا
او ادرجها في ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او ان مع المصدرية **وهو** اي كل
واحد من مذ ومنذ **مبتداء خبره ما بعده** وصحة وقوعها مبتداء وان لتاو بلهما
بالمعرفة اي بالاضافة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها **خلافا للزجاج** فانه
يجعل ما بعدهما مبتداء وهما خبران مقدمان اي يوم الجمعة اول المدة ويومان
جميع المدة لانهما نكرتان وما بعدهما معرفة او نكرة مخصصة بتقديم الحكم والجواب ما
ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اي يخالف هذا القول
خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف **ومنها** اي من الظروف المبنية **لَدَى**
وَلَدُن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله
وقد جاء لَدَنْ بفتح اللام وسكون النون **ولَدِن** بفتح اللام وكسر الدال وسكون
النون **ولُدْنِ** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون **ولد** بفتح اللام وسكون الدال **ولُدْ** بضم اللام وسكون اللام **ولد**
بفتح اللام واصل اللغات **لَدُنْ** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضد بفتح العين
وضم الضاد اصل لغاته فاسكن العين بلا نقل ضمته الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال
فتحا وكسرا او حركة النون كسرا او حذفت النون او سكن العين بنقل ضمته الى الفاء
فحركت النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
وقع هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لَدُ بفتح اللام وضم الدال ولَدْ بفتح اللام وسكون
الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدْنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدِنْ بفتح اللام
وكسر الدال وسكون النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْنِ بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد

اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد اسكانها بغير نقل اوكسرا
بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل ثم اعلم ان
لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن واخواته سوى لدن
لشبهها بالحرف وهى من فى لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولذا يلزمها
من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه طردا للباب وقيل بنى
لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء لانها بمعنى من عند
وحمل لدى التى بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبنى عند اظهار
من فى نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بنى لدى بالحمل على لد الموضوعة وضع الحرف
وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبنى على بنائه عدم
التصرف فيه فلو بنى بناؤه على وضعه وضع الحرف لزم الدور واجيب بانا سلمنا ان
بناءه مبنى على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم ان وضعه وضع الحرف مبنى على بناءه
وعدم التصرف فيه بل هو مبنى على شبهه بمن فى لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى
من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل للحضور
حقيقة او حكما فتقول عندى مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عندك
لكن فى حوزك وحفظك فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضور
الحقيقة فلا تقول لدى مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك ومنها اى من الظروف
المبنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهى قُطُّ بضم القاف والطاء
المشددة المضمومة وقُطِّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُطَّ بضم القاف وفتح
التاء المشددة وقط بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقُطُ بضم القاف والطاء المخففة
المضمومة وهى الماضى المنفى عموما فمعنى ما رايته قط اى ما رايته فى جميع الازمنة
الماضية والمراد بالمنفى اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول الشاعر جاء بمذق هل رايت
الذئب قط وقد يستعمل فى الاثبات نحو كنت اراد قط اى دائما ثم الماضى كانه صفة
الزمان اى الزمان الماضى فاسناد المنفى اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى
للزمان الماضى الذى نفى شئ فيه وان كان صفة العامل اى للعامل الماضى اى عامله
ماضى منفى نحو ما رايته قط فاسناد المنفى اليه ظاهر وكذا الكلام فى قوله وعوض للمستقبل

المنفي اى للزمان المستقبل المنفى وقوع شئ فيه او للامر المستقبل المنفى اى عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما لا اراه عوض اى لا اراه فى جميع الازمنة المستقبلة بنى عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل الاستعمال كذلك واعرابه حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم كقبل وبعد العائض الباقى على وجه الارض اى وقت بقاء الباقين وبناء قط لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماضى والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرير لفظ المنفى لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضى والمستقبل فى كليهما عدل عنه الى التكرار

والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناء ها اى يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يوم ينفخ فى الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ اذا المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناء ها لان الجملة مبنية من حيث هى هى حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا يحتاج الى الاعراب لانها لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساء ها الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضى والامر بغير اللام لا يكون لها الاعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضى فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج عن شبهها بمعنى الاصل لانها تشبهه مبنى الاصل فى عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضاف اليها بل هى مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما فى اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح للخفة ثم اعلم ان جواز البناء فى الظروف انما يكون فى المضافة الى الجملة جوازا كيوم وليلة وحين ووقت وزمان اما الظروف المضافة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحيث ولما كان بناء ها واجبا على ما عرف وكذلك اى مثل الظروف المذكورة فى جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضيف مثل وغير الى ما والى ان المخففة او الى ان المثقلة يجوز بناء ها على الفتح مثل الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول

الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت الحمامة فى غصون ذات اوقال الجمع وقل وهو شجر المقل وهو شجر معروف وفى الكلام قلب اى فى او قال ذات غصون وانما قلت لضرورة الشعر والحمامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمري ونحوهما وكقولك يمنعني من الجلوس غير انك قائم بنى مثل فى المثال الاول لاضافته الى ما انك وغير فى المثال الثانى لاضافته الى ان نطقت وفى المثال الثالث لاضافته الى انك قائم وانما بنيا الاضافتهما الى الجملة صورة وشبهها بالظرف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكر بناءها فى بحث بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف ثم لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبنى وبين احكام قسميه شرع فى تقسيم الآخر فالاسم باعتبار وضعه لمعين اوغير معين فقال المعرفة ما وضع لشئ بعينه الجار والمجرور صفة شئ اى شئ ملتبس بعينه اى لشئ معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم يوضع لشئ معين والمراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجي وانا و انت وهو اوجنسا معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد محلى بلام الجنس او جماعة معنية من كل افراد جنس او بعضها كالمعرب بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها ما وضعا لشئ معين لانها كليات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل شئ قيل معناه ما وضع للوقوع على كل شئ معين فى التركيب اى فى الاستعمال فتدخل المضمرات والمبهمات لانها وان كانت كليات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال فان انا فى التركيب لا يستعمل الا لمتكلم معين وانت لا يستعمل الا لمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا لمشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشئ معين بوضع جزئى كالاعلام والمضمرات والمبهمات او بوضع كلى وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجهك وراسك فانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لعدم تعدد وجه المخاطب وراسه لان وضع امثاله لغير معين وان وقع على معين بعارض توجد وجه المخاطب وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا باللام العهد الذهنى فانه معرفة مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد امر على اللئيم يسبنى لما مر ان المراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجيا وحقيقة معينة

مثل

٣٥

مثل اسامة والاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة ولاشك ان المعرف بلام العهد الذهنى
وضع الموضوع على حقيقة معنية مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هى المعهود بينك
وبين مخاطبك فى الذهن او يقال انه فى حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف
بالجملة فليكن خارج من الحد وفيه نظر لانه لو كان فى حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة
من وقوعه مبتداء وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وذلك لان المعرف
بلام العهد الذهنى موضوع لشئ معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس اى الماهية
المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا فان الدخول فى
ماهية السوق من حيث هى هى غير ممكن ويؤيده ما ذكر فى الهروى وغيره ان الفرق بين
النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف
باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضيه مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا **وهى** اى المعرفة او المعارف ستة بالاستقراء **المضمرات** نحو انا وانت
والاعلام نحو زيد وعمرو **والمبهمات** اى الموصولات واسماء الاشارة نحو الذى و
هذا وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند
المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول
من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم
فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا اذا واللام العهدية كذا فى الرضى **وما
عرف باللام** العهدية او الجنسية والاستغراقية نحو الرجل والغلام وفى ذكر اللام فقط
اختيار مذهب سيبويه وعلى مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال ما
عرف باللام ولم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم **او بالنداء**
نحو يا رجل لفضل التعين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفى ذكر المعرف بالنداء نظر
لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكره المتقدمون وانما
لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر لان الميم بدل
من اللام فلا يبعد ما دخلته هى قسما آخر من المعارف **والمضاف الى احدها** اى احد
الاربعة المذكورة **معنى** مفعول مطلق بحذف مضاف اى اضافة معنى اى اضافة مفيدة
معنى او مفعول له بحذف مضاف اى افادة معنى اى الذى اضيف الى احدها لاجل افادة

معنى او مفعول فيه لقوله والمضاف بحذف مضافين اى وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف على حسب ترتيبها فى مراتب التعريف عند سيبويه وجمهور النحاة واشار بالترتيب فى الذكر الى الترتيب فى المرتبة العلم ما وضع لشئ بعينه صفة شئ اى شئ ملتبس بشئ بعينه اى لشئ معين وانما خص العلم بذكر التعريف من بين سائر المعارف لان المضمرات والمبهمات والمضاف بين تعريفها قبل والمعرف باللام مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم او لفظ والمراد لشئ بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد او جنسا كاسامة وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كفجار وخباث انسانا كان او غير انسان وذلك مما يتخذ ويولف كاعوج علم فرس لبنى هلال او لا كاسامة علم الجنس غير متناول غيره انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول فان قيل يدخل فى هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها وضعت لشئ معين غير متناول غيره فى تركيب واحد قيل معناه غير متناول غيره فى شئ من التراكيب فيخرج المضمرات والمبهمات والمعرفات باللام والمضافات لتناولها فردا آخر فى تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجنس مثل اسامة حيث يقع عن افراد غير معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناولة غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه على هذا ينبغى ان يكون الرجل فى الذكرى علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة معينة مثل اسامة وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف نحو زيد اذا سمى به رجل اخر لانه وضع لشئ بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشئ واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان منقولا او مرتجلا كعمران مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره اسما نحو زيد ولقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا لعين كزيد او معنى حدثا كسبحان الله علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظا يوزن به نحو فعلان الذى مؤنثه فعلى او مراد محض لفظه كسعيد كوزا ومحض عدد كستة ضعف ثلثة وانما قال غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبهه

كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبهه شئ حتى يحكم انه لا يتناوله اشبهه وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك الباري ليس بموجود فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه وللمصنف ان يرد ذلك بان نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبته فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق و تصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناول ما اشبه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبه او بنفي التناول مع عدم ما اشبه وعدم ما اشبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف **واعرفها** اي اعرف المعارف اي اكملها تعريفا المضمر المتكلم نحو انا ثم المخاطب نحو انت لاستحالة الاشتباه في المضمر المتكلم وقلته في المضمر المخاطب اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطاب لغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية **ثم المضمر الغائب ثم العلم ثم** الاشارة **ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها** يعني يعتبر بحسب المضاف اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط **النكرة ما وضع لشئ لا بعينه** اي لشئ غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للعين بوضع جزئي نحو رجل و فرس فيه احتراز عن المعينة فلا يرد وحده لك و رأس لك فانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع لشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فقط التوحد وحده المخاطب وراسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض كالدخول مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي هي ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمه فقال **اسماء العدد** فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الاخر طلبا للاختصار

او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التى يلازم اكثرها التفسير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بحث التذكير والتانيث ايضا ما وضع لكمية احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اى اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعدود ذات خرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاثبات لان النكرة فى سياق الاثبات يخص لكن لا بالوضع وكذا خرج رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى فى رجل ايضا وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضى انه يدخل فى هذا الحد رجلا ورجلان لانهما وضعا لكمية الشئ وان كان وضعا مع ذلك الماهية ذلك الشئ ايضا الى هذا عبارته لا يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول انهما لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد واثنان به ايضا وهما لم يخرجا به على ما نبين ههنا فلم يخرجا به فلا بد مما ذكرنا فافهم وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشئ عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هى الصفة المنسوبة الى كم اى الصفة التى يستفهم عنها بكم وهى العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين فى الجواب فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج بقيد احاد الاشياء ما وضع للكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا خرج به الخط والسطح والجسم التعليمى لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط فى اصطلاح اهل الهندسة ماله طول فقط والسطح ماله طول وعرض والجسم التعليمى ماله طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الذراع وفيه نظر لان الذراع وضع لما وضع لكمية ما يذرع به وهى الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع خشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين ولا خلاف عند النحاة فى انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف قيل انما يدلان على الاحاد بالدفعات وان يدلا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء

فى مقابلة

فى مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شئ من المعدودات فلا يخرجان من الحد وقيل معناه ما وضع لبيان مقدار المعدودات فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بهما كذا فى الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ما وضع لكمية لكان اولى لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولا يدلان على كمية احاد الاشياء فقوله احاد الاشياء ما نفع الا ما ضربه وفيه نظر لانه حينئذ يدخل فى الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكذا يدخل الذراع على ما بينا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا **واصولها** اى اصول اسماء العدد **اثنتا عشرة كلمة** فقوله اصولها مبتداء وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسال ما هى فقال اصولها **اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف** يعنى ان الفاظ العدد التى يرجع جميع اسماء العدد اليها اثنتا عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا فى الوضى وارتفاع قوله واحد على انه خبر مبتداء محذوف اى احدها واحد وعلى انه بدل بعض من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم فى بدل البعض وليس هنا ضمير واجيب بان المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم الاستعمالى فلا ضير فى تركه فى بعض الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا لحصول العلم به كما فى قولهم السمن منوان بدرهم والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى فى قوله الى عشرة ليست اسقاطية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل العشرة فى حكم ما قبلها عملا بالغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها فى ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اى تقول انت فى الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة **واحد اثنان** للمذكر **واحدة اثنتان او ثنتان** للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس

بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وهذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق التعداد و ثلثة الى عشرة للمذكر وثلث الى عشر للمؤنث وهو غير جار على الاصل والقياس بالتاء فى المؤنث وانما الحق فى المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فبالحرى ان ياول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها فى المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاحتيج الى تانيثه اولا وكلمة الى فى كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر او صلة لا امتدادية ولا اسقاطية اى فوقا منتهى الى عشرة وقولنا فوقا مفعول مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ عن بيان عدد المفرد شرع فى بيان عدد المركب فقال احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير الجزئيين فى المذكر وتانيثهما فى المؤنث ثلثة عشر وما زاد عليها الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسعة عشرة للمؤنث يعنى باسقاط التاء من العشرة واثباتها فى النيف فى المذكر وعكس ذلك فى المؤنث اى بتانيث الجزء الاول وتذكير الثانى فى المذكر وتذكير الجزء الاول وتانيث الثانى وعكس ذلك فى المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف لقايلا بخلاف الاصل والنيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى وتميم تكسر الشين الى شين العشر المركبة مع غيره فى المؤنث فقوله وتميم مبتداء وقوله تكسر الشين خبره والجملة معترضة لبيان الخلاف وفى المؤنث ظرف تكسر وانما تكسر تحرزا عن توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة فى احدى عشرة وثنتا عشرة وخمسة فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقى فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب والامتزاج صارا بمنزلة لفظ واحد والحجازة تسكنها تحرزا عن اربع متحركات مع ثقل التركيب وما ذهب اليه تميم ضعيف لانه عدول عن الفتح الذى هو الاخف الى الكسر الذى هو الاثقل وهذا الخلاف فى المؤنث واما فى المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف وعشرون واخواتها اى اخوات عشرون اى نظائرها واشباهها فيهما اى فى المذكر والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا فى المفصل فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها منصوبة

بكسره

بكسر التاء على نحو رايت هندات عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها
فهو مبتداء محذوف الجزاى واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتداء
واخواتها عطفا عليه وفيهما خبرا يقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد وعشرون
حيث لاخبر هنا فلابد من جعل هذه الاعداد مقول تقول والرفع فى عشرون على الحكاية
يعنى اذا زاد على عشرون تقول بالعطف فى المذكر احد وعشرون وفى المؤنث احدى
وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم ذكره اى بعطف عشرون و
اخواتها على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء فى المذكر
وثلث بدون التاء فى المؤنث فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث
وعشرون الى تسع وعشرين امراءة وكذا فى سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى
تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امراءة فقوله ثم بالعطف
عطف على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبسا
بلفظ ما تقدم فقوله بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف المفهوم وهو النيف اى
ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف حال كون ذلك النيف ملتبسا بلفظ
عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اى العطف الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف
عليه اعنى النيف دون العطف فكيف يكون صفة العطف قيل ان التصاق المعطوف
عليه بشئ يوجب لتصاق العطف بذلك الشئ مائة والف مائتان والفان
فيهما اى فى المذكر والمؤنث وضعا فقوله مائة الى آخره من مقولات تقول على
وجه التعداد وفيهما ظرف تقول اى تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول بالعطف على
ما تقدم اى ثم تقول قولا ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما و
جمعهما او بالعكس اى بعطف المائة والالف تثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على
وجه تقدم من التذكير فى المؤنث والتانيث فى المذكر والافراد والاضافة والتركيب
والعطف كما عرفت فتقول فى الافراد مائة وواحد او واحدة واثنان او اثنتان
وفى الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفى التركيب مائة واحد عشر رجلا
واحدى عشرة امراءة ومائتان وثلثة عشر رجلا او ثلث عشرة امراءة وفى
العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحدى وعشرون امراءة ومائة

واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراءة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امراءة ثم تقول مايتان وكذا وثلثماية وكذا الى تسع ماية
وكذا والف وكذا الفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا واحد عشر
الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ
وعلى هذا فقس وزد ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة واحد
ومائة واثنان ومائة واثنتان الى آخر ما ذكرنا وفى ثمانى عشرة فتح اليا
مبتداء متقدم الخبر اى فتح الياء كائن فى ثمانى عشرة وهو الكثير الشائع قياسا
على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبنى على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها
اى اسكان ياء ثمانى عشر تخفيفا وحذفها بفتح النون شاذ خبر لقوله حذفها
اى حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولا بكمال التخفيف وانما فتحت
النون جعلا لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدور ويجوز
حذف الياء مع كسر النون لدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افرادا غير
مركب مع العشرة ولو جعل النون معتقب الاعراب اى موضع اعتقاب الاعراب اى
موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها
ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد
شرع فى بيان حال المميزات اعنى المعدودات فقال ومميز الثلثة وما زاد عليها
الى العشر مخفوض بالاضافة اى باضافة الاعداد الى المميزات مجموع لفظا كثلثة
رجال لليا ومعنى كتسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما ابتداء ببيان مميزا
لثلثة لعدم مجئ المميز دون الثلثة وانما كان مميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن
منصوبا على التميز كمميز ما زاد على العشرة لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى
لان ثلثة رجال فى الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل اضافة اخلاق ثياب
فلو نصب مثل هذا التميز يصير على صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على
صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما
ستعرف وانما كان مميزها مجموعا ولم يكن مفردا كمميز ما فوق العشرة لان مدلول
الثلثة وما فوقها جماعة فالحرى ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود لان

العدد هو المعدود فی المعنى فان الثلثة هی الرجال فی المعنى واما افراد مميز ما فوق العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا فی الشعر على الشذوذ ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسرا او سالما بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون اصلا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسير يجوز ان يكون كل جمع سواء كان جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال اذا لم يوجد لواحدها جمع غيرها فيكون هنا مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة جمع رجل غلبت الاضافة الى الجمع القلة ليطابق العدد المعدود ولان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى الجمع الكثرة مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مستعارا عن جمع القلة كالاضافة فی قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس قال المبرد قياس والنكتة فی استعمال الجمع الكثرة فی الاية مع وجود القلة التنبيه على ان الثلثة فی التربص فی حق النساء لغاية شهوتهن الى الازواج كثيرة الا فی ثلث مائة مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع فی جميع المواضع الا فی ثلث مائة وما زاد على ذلك الى تسع مائة فان مميز الثلث الى التسع فی ثلثمائة الى تسع مائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الف وكان قياسها اى قياس المائة المضاف اليها ثلث مئات للمؤنث او مئين للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد فی احد عشر الى تسعة وتسعين قهقرى الى الجمع الذى طال عهده فی ثلثة الى عشرة فاستحسن الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجل فی لزوم افراد التميز وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار حكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه نظر لانه لو كان كذلك لاكتفى بنظير واحد فان قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لجبر النقصان الواقع فی مائة بحذف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبة

بان يكون

وبالياء والنون كثبين جمع بثن وان لم يكن العقلاء وفى كلا التقديرين الميم مكسورة
وبعضهم يقول ميون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش ولوضمت ميم
مات كميم مئين جاز ومميز احد عشر وماز اد عليه الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعجة اما النصب فلامتناع الاضافة
اما فى احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوى
الناشى من الاضافة الى المفسر بخلاف المفسر نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء و
حادى عشر احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوى الناشى
من الاضافة الى المفسر واما فى عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع
حذف النون وابقائها عند الاضافة لانها لواضيفت مع حذف النون لزم حذف نون
اصلى وضعت مع الكلمة ولواضيفت مع بقائها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلمتها
مع ممكره واما الافراد فلان المفرد اصل فهو اخف من الجمع والغرض من التميز وهو
التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والالف
وتثنيتهما اى تثنية المائة والالف وهى مائتان والفان وجمعه اى جمع الالف هو
الآف والوف مخفوض مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان
جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلثمائة الى تسع مائة ولا يقال ميون اومئات
وانما كان مميز المائة والالف مخفوظا مفردا لانهما يشبهان الثلثة الى العشرة فى اللفظ
من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف وكذا يشبهان
احد عشر الى تسعة وتسعين فى الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انها يقربان بهذا
القسم فاعطى مميزها احد حكمى مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض على الاضافة واحد
حكمى مميز احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذا
لقية اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرءة اوكان الامر بالعكس اى بعكس ماذكرنا
بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا كالنفس المطلق على الرجل فوجهان
اى نفى العدد وجهان اعتبار التانيث واعتبار التذكير عملا باعتبارين فنقول عندى ثلثة
اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا نقول عندى

ثلثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى وثلث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار
اللفظ اولى لان نظر النحوى الى اللفظ او لقائل ان يقول هذا الحكم ان يذكر عند الاعداد
التى تفترق تذكيرا و تانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنتان وثلثة وثلاث لاعند
بيان المائة والالف حيث يستوى فيهما التذكير والتانيث ولا يميز واحد واثنان
اى لا يذكر للواحد والاثنين مميز بعدهما استغناء بلفظ التميز اى تميز كل منهما مثل
رجل ورجلان مثلا عنهما اى عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى
ذلك التميز عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما
لافادة اما الافادة هو تميزها اى تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا
النص المقصود بالعدد اى التصريح الذى قصد بالعدد وهو بيان الكمية اى بيان
الفرد الواحد فى مميز واحد والاثنين فى مميز اثنين فلا يصح ان يقع تميزا اذ التميز
لا يصح ان يكون مغنيا عن المميز لان حكم التميز قصد الامرين اى التميز والمميز ليحصل
الاجمال والتفضيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء عن شئ
لا يمنع ذكره على وجه تاكيد او تشويق او نحوهما كما فى الله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين
ونعم رجلا وربه رجلا قيل لما كان تميزهما بلفظ يدل على خصوصية العدد وهى بيان
العدد اى الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع
ايقاعهما تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب التميز على
افادة النسبتين اى النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية معا وعدم استغناء كل
واحد عن الآخر كما عرف صنوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملاءة عسلا
واما نعم رجلا وربه رجلا فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما النقض واما
قوله تعالى اله واحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر
المعدود الدال على تلك العدد تاكيدى توضيحى اى صفة موكدة وموضحة مثل نفخة واحدة
وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود بالعدد وفيه نظر
لانه ينبغى ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل المعدود على كونه بدلا لا تاكيدا وفى بعض
الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اى الى ذكر الواحد
والاثنين مع تميزهما وهو رجل ورجلان مثلا لحصول المقصود بلفظ التميز وفيه

نظراً لان حصول المقصود بلفظ التميز لايمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق وفي بعض
الشروح لافادة النص المقصود بالعدد فلوذكر معه اى فلوذكر العدد اعني الواحد
والاثنين مع التميز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظر لان ذكره
معه يفيد التاكيد والتشويق مثل نعم رجلا وربه رجلا فلايكون ضائعا واجيب بما مر
ان التميز لما دل على نصوصية العدد امتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز
خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لايفيد نص المقصود
بالعدد لعدم دلالته على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتيج الى ذكر العدد لبيان
الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له ولا يميز فيلزم منه توجه النفي الى هذا القيد
وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف لا للفعل
المنفي اى ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء اى مخافة لزوم استغناء او هو مفعول
له لفعل محذوف اى لا يميزان والا يلزم تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود
على ما بيناه اى افادة التصريح الذى قصد بالعدد او متعلق النص اى التصريح بالعدد
المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى التثنية وتقول على صيغة
المخاطب دون الغائب والغائبة اى تقول انت في المفرد اى في استعمال العدد ن
احد المعدودات من المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد اى الذى افرد من المتعدد
او ظرف مستقر وقع فسقه المفرد اى الواحد الكاين من المتعدد باعتبار اى قولا
ملتبسا باعتبار تصييره اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار
تصيير ذلك المفرد عددا انقص من عدده عددا زايد عليه بواحد الثاني مقوله تقول
اى تقول الثاني في المذكر اى الثاني الاول اى مصير الاول اثنين يعنى دوكننده يكى
والثانية في المؤنث اى ثانية الاولى اى مصيرة الاولى اثنتين الى العاشر في الذكر
اى عاشر التسعة اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كننده نه والعاشرة في المؤنث اى
عاشرة التسع اى مصير التسع عشرا وانما بدا بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه
لا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا وكلمة الى ما اسقاطية اى الثاني والثانية وما
زاد عليهما الى العشر والعاشرة او صلة اى منتهيا الى العاشر والعاشرة لا غير مبنى على الضم العاشر
وكلمة لا عاطفة اى لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد

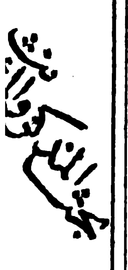
العاشر

العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا بهذا المعنى اى بمعنى التصيير اما ما قبل الثالث
والثانية فلما من ان لا عدد انقص من الواحد حتى يصيره واحدا واما بعد العاشر والعاشرة
فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم
لا يقولون ثلثة اثنى عشر وربعت ثلثة عشرة ولا ثالث اثنى عشر ورابع ثلثة عشر
بخلاف الثالث والثالثة الى العاشر والعاشرة فان لكل منها فعلا ومصدرا فانهم
يقولون ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرة
وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد
العاشر والعاشرة ايضا في العقود تمسكا بما روى عنهم بانهم يقولون كان القوم
عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم
من اجاز ذلك ما بعد العاشر والعاشرة في النيف فيقول انا ثالث اثنى عشرهم ورابع
ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا
صحته كان محمولا على ثلث عقودهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثنى عشرهم ورابع
نيف ثلثة عشرهم بتقدير المضاف اى انا مصير نيف اثنى عشرهم وهو الاثنان ثلثة
ومصير نيف ثلثة عشرهم وهو الثلثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اى
وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في التعداد اى باعتبار انه واحد اى لمتعدد
متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثانى في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث يعنى يكم ودوم الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث يعنى دهم وكلمة الى
استقالية معناه وما زاد عليها من المفردات الى العاشر والعاشرة والحادى عشر عطف
على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية اى وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة
من المركبات الحادى عشر في المذكر بتذكير الجزئين يعنى يازدهم والحادية عشر
في المؤنث بتانيث الجزئين والثانى عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث وما
زاد على ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث وانما قال الاول
ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس المراد ههنا اى في اعتبار التصيير وبيان
الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه اعنى الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما
غير لفظ الاثنين الى الثانى واختلف في وزن اول فقيل وزنه افعل وقيل وزنه فوعل و

يؤيد الاول مجئ الاولى فى مؤنثه ولو كان وزنه فوعل لكان مؤنثه فوعلة وهو المختار و
يؤيد الثانى صرفه فى نحو اتيت اولا ولو كان وزنه افعل لكان غير منصرف للصفة ووزن
الفعل واجيب بانه لما كان مشتقا مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يؤثر وصفيه
فى منع الصرف الا مع ذكر الموصوف قبله تقول اتيته عاما اول او مع ذكر من التفضيلية بعده
فانها علامة الوصفية واذا خلى عنهما صرف ويكون منصوبا على الظرف نحو جئتك اولا واحدة
اولا وانما جاز هذا الاعتبار فيما زاد على العاشر والعاشر لجواز كون الشئ واحدا من احد عشر
وما فوقه وانما ذكره فى صورة التصيير الى العاشر والعاشرة لا غير ولم يذكر فى صورة بيان الحال
الى التاسع عشرة والتاسعة عشر لا غير اشارة الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال فان
بيان الحال شائع فيما فوق ذلك لجواز كون الشئ واحدا فيما فوق ذلك فتقول الرجل العشرون
والمرءة العشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة
او الالف والمراءة المائة او الالف والحادية والمائة او الالف فصاعدا الى ما لا يتناهى وانما
ذكر بيان الحال فى العدد المركب دون العقود من العشرين والثلثين الى التسعين ودون
المائة والالف لعدم التغير فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون
والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث يتغير فيه اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين
والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك
وانما ذكر عدد المركب مع انه ذكر عدد المفرد لان تغير المركب ينافى تغير المفرد فتغير المفرد فى
اول المفردات الى الاول وتغيير المركب الى الحادى دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر
لتبادر الذهن الى ان تغيره الى الاول ايضا **ومن ثم** اى لاجل انه يجرى فى الواحد من المتعدد
الاعتباران اى اعتبار التصيير واعتبار بيان الحال **قيل فى الاول** اى فى اعتبار الاول
وهو اعتبار التصيير **ثالث اثنين** بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية
ولا يجوز اضافة ما صيغ للتصيير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد
يساوى عدده ولا الى عدد فوقه **اى مصيرهما** تفسير معنى ثالث اثنين اى مصير الاثنين
ثلثة يعنى سيوم كننده دو وهو اسم فاعل من **ثلثتهما** اى صيرت الاثنين ثلثة سه
كردم دورا وهو من الثلث بفتح الثاء وهو تصيير الاثنين ثلثة يعنى سه كردانيدن **وفى**
الثانى اى فى الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال **ثالث ثلثة** بالاضافة الى عدد

يساوى

يساوی عدده اضافة معنوية ای احدها تفسیر معنی ثالث ثلثة ای احد الثلثة المتاخر بدرجتين يعنی سیوم سه هو ایضا من الثلث بفتح التاء ومعناه سه شدن ویجوز اضافة ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا ای احد الاربعة واحد الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص منه وتقول فی اضافة ما زاد علی العشر مما صيغ لبيان الحال حادی عشر احد عشر ای واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات یعنی یازدهم یازده علی الثانی الجار والمجرور حال ای واقعا علی الاعتبار الثانی وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال من الاعتبار الثانی والتاء للمبالغة او مصدر للفعل المحذوف ای خص الاعتبار الثانی بذلك خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة وان شئت مفعوله محذوف بقرينة جواب الشرط ای وان شئت ان تقول قلت حادی احد عشر بحذف الجزء الاخير من المضاف تخفيفا الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب البناء ويبنى الثانی لبقاء التركيب المقتضی للبناء وقوله فتعرب الاول عطف علی الجزاء او استيناف علی معنى فانت تعرب الاول علی نحو قول الشاعر الم تسئل الربع القواء فينطق ای فهو ما ينطق ای لم تسئل المنزل الخالی فينطق اخوه وهل يخبرك اليوم بيداء سهلق ای المغارة الخالية ثم لما فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع فی تقسيم اخر له باعتبار التذكير والتانيث فقال المذكر والمؤنث او يقال لما وقع ذكر التذكير والتانيث فی باب العدد جری الى ذكر هذا التقسيم وانما قدم المذكر علی المؤنث لاصالته المؤنث ما فيه علامة التانيث وهی التاء التی تصير فی الوقف هاء والالف المقصورة والممدودة كما ذكر فی المتن وكذا الياء فی نحو های وتی عند البعض وانما قدم المؤنث فی البيان وما للاختصار ببيانه وتعميم التذكير فی كل ما يحتاجه لفكه كتقديم الاعراب التقديری وتعميم اللفظی فی كل ما عداه ويمكن ان يقال انا قدمه اخذا فی البيان من القريب ولان المؤنث وجودی لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر عدمی لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامة والوجودی راجح علی العدمی فقدم ذلك ترجيحا علی العدمی لفظا وتقديرا هذا تقسيم علامت التانيث سواء تلك العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امراءة وناقة وغرفة ونملة وطلحة وعلامة والمقدرة



نحو دار ونار ونعل وقدم وشمس وعين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء فى
مثل ذلك مقدرة بدليل رجوعها فى التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو عقرب لاسيما
اذا سمى به مذكرا ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو كلاب
واكلب مما جمع مكسرا اذ ليس فيها علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا
فلانها لو كانت مقدرة فيها لرجعت فى التصغير قيل المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة
كما ذكرنا او حكما لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغيره لرباعى
فى المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامتا تانيث وكنحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث
ونحو كلاب واكلب لانه ماول بالجماعة والمذكر بخلافه اى متلبس بخلاف المؤنث اى
ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التانيث اى علامة
التى ذكرت فى حد المؤنث التاء التى تصير فى الوقف هاء والالف سواء كانت
ممدودة او مقصورة وبعضهم عد الياء فى هذى ولى وذى من علامات التانيث
وذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشارة فلعله قائل فى اسم الاشارة بالتصرف
تذكيرا وتانيثا وافراد وتثنية والمصنف رح لم يذكرها لان تانيث هذى يحتمل ان يكون
صيغيا عنده لا بالعلامة كتانيث هى وانت يعنى هذه الكلمة بكمالها موضوعة للتانيث
وكتثنية هذا والذى نحو هذا واللذان على قول من يرى بناءهما وهو اى المؤنث حقيقى
ولفظ الحقيقى وهو الخلقى ما بازائه كلمة ما عبارة عن مؤنث اى مؤنث كان بازائه
اى بمقابلته ذكر فى الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لحيوان اى ذكر
كائن فى جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال فى الحيوان
احترازا عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر منها وتانيثه غير حقيقى والمراد بالذكر ههنا
خلاف الانثى لا مقابل الرجل كامرأة فى الاناسى وناقة فى البهائم اذ بازائهما رجل
وبعير وكذا نفساء وحبلى واتان وعناق ولقائل ان يقول لو فرض انثى ليس بازائها
ذكر فى الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما له فرج لا ذكر لكان اشمل واجيب
بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكر فى الحد لوجود الفرج فيه على ان التلفظ بالفرج سمج
واللفظى اى المؤنث اللفظى اى المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث فى لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خلقى فى معناه بخلافه اى متلبس بخلافه

المؤنث

المؤنث الحقیقی ای مالیس بازائہ ذکر فی الحیوان سواء وجد فیہ علامۃ التانیث اولم یوجد کظلمۃ وعین واخواتہا من المؤنثات السماعیۃ وطلحۃ وحمزۃ وکالجمع المکسر والمصحح بالالف والتاء کرجال ومسلمات وان کان واحدہا مؤنثا حقیقیا ثم اعلم ان المؤنث اللفظی اما ان یکون معناہ مذکرا حقیقیا مسمی علم اومفہوم علم کطلحۃ علما لمذکر اومسمی صفۃ کعلامۃ صفۃ للمذکر اومسمی جنس اسم کنملۃ ذکرا اولا یکون مذکرا حقیقیا ولا مؤنثا حقیقیا کظلمۃ وعین فان معناہا لیس بمذکر حقیقی ولا مؤنثا حقیقیا کعلامۃ صفۃ بل ہما مؤنثان لفظیان بوجود علامۃ التانیث لفظا فی ظلمۃ و تقدیرا فی عین والاول لا یؤثر تانیثہ اللفظی الا فی حکم نفسہ وھو منع الصرف فیمتنع طلحۃ للتانیث اللفظی والعلم ولا یسری تانیثہ الی غیرہ من فعل وصفۃ اوخبر وحال فیقال قام طلحۃ او طلحۃ القائم وطلحۃ قائم ومررت بطلحۃ قائما وانما اعتبر التانیث فی منع صرفہ لا فی الاسناد لان التذکیر الحقیقی لما طرأ علیہ منع ان یعتبر حال تانیثہ فی غیرہ ویسری الیہ واما منع الصرف فحال مختص بہ لا بغیرہ وذھب بعض الکوفیین الی ان تانیثہ یسری الی غیرہ فیقولون قالت طلحۃ وقاسوا علی تانیث عقرب علما للمذکر فان تانیثہ یسری الی غیرہ بالاتفاق وتانیث نحو نملۃ ذکرا کتانیث ظلمۃ وعین لان التاء فیہا فارقۃ بین الجنس وواحدۃ لا بین التذکیر والتانیث کالتاء فی نخلۃ فیکون مؤنثا لفظیا فیجوز التاء فی فعلہ وعلی ھذا لا یدل تانیث قالت نملۃ فی قولہ تعالی قالت نملۃ علی ان نملۃ انثی وعند ابن السکیت تانیثہ کتانیث طلحۃ علما لمذکر فلا یجوز التاء فی فعلہ وعلی ھذا یدل تانیث قالت نملۃ علی ان النملۃ انثی کما ان تانیث قالت طلحۃ یدل علی ان طلحۃ علم مؤنث وعلی ھذا القول بنی ابو حنیفۃ رضی اللہ تعالی عنہ الاستدلال علی ان النملۃ فی قالت نملۃ انثی اذ لو کان ذکرا لما جاز التاء فی فعلہ کما لا یجوز التاء فی فعل طلحۃ وذلک ان ابا حنیفۃ کان صاحب کامل الرای فی اللغۃ کما انہ کان صاحب کمال رای فی علم الشریعۃ لکنہ اشتغل بعلم الشریفۃ ولم یشتغل باللغۃ بخلاف محمد ابن الحسن والشافعی رحمہما اللہ فانہما اشتغلا بکلیہما حتی عدا من علماء الشریعۃ واللغۃ فیحتمل ان یکون رائہ فی ھذا الحکم موافقا لرای ابن السکیت فی الاستدلال علی ھذا وقصۃ استدلالہ ما روی ان قتادۃ رضی اللہ تعالی عنہ دخل الکوفۃ فالتفت علیہ الناس

ن
الفقہ

فقال سلونی عما سئتم وکان ابو حنیفة رح حاضرا وهو شاب فسالہ من نملة سلیمان صلوات الله علیہ اکان ذکرا ام انثی فافحم فقال رضی الله تعالی عنہ کانت انثی فقیل لہ من این عرفت فقال من کتاب الله وهو قولہ تعالی قالت نملة ولو کانت ذکرا لقیل قال نملة کما یقال قال طلحة ثم اعلم انہ اراد باللفظی هنا غیر ما اراد فی باب غیر المنصرف لان اللفظی جعل ههنا مقابل الحقیقی سواء وجد فیہ علامة التانیث لفظا او لم یوجد فلم یثنیا والحقیقی وجعلہ من باب غیر المنصرف مقابل المعنوی سواء کان حقیقیا او لم یکن فنحو سلمی وسلمة علمین للمؤنث مؤنث حقیقی علی ما ارید ههنا ومؤنث لفظی علی ما ارید فی باب غیر المنصرف والمؤنثات السماعیة مؤنثات لفظیة علی ما ارید هنا ومعنویة علی ما ارید فی باب غیر المنصرف وعلی هذا فقس **واذا اسند الیہ** الضمیر عائدا الی المؤنث اذا کان حقیقیا او لفظیا مضمرا بقرینة السیاق حیث قال بعد ذلک وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار ای اذا اسند الی المؤنث الحقیقی مظهرا او مضمرا او الی اللفظی مضمرا ما لم یکن علم مذکر بنحو طلحة **الفعل فالتاء** مبتداء محذوف الخبر فالتاء واجبة فی فعلہ المسند الیہ نحو حضرت المراءة والمراءة حضرت والشمس طلعت وانما قدرنا واجبة لا جائزة بقرینة مقابلة التخییر والجملة الاسمیة جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا یسوغ ان یکون التاء فاعلا بحذف الفعل ای فوجب التاء لانہ یلزم حینئذ امتناع الفاء فی الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا کان ماضیا متصرفا بغیر قد امتنع فیہ الفاء وانما وجبت التاء لان تانیث المسند الیہ یسری الی تانیث الفعل اما فی المضمر مطلقا فلکمال الامتزاج واما فی ظاهر المؤنث الحقیقی فلقوة التانیث بخلاف ظاهر غیر الحقیقی لقصورہ فی الامتزاج وقصورہ فی التانیث لعدم کونہ حقیقیا فالحری ان لا یلزم فیہ السرایة بل یجوز بناء قصور الامتزاج باعتبار الفاعلیة والتانیث من وجہ دون وجہ لانہ تانیث باعتبار اللفظ وعدم تانیث باعتبار المعنی ثم التاء انما تجب اذا کان الفعل متصرفا والمؤنث الحقیقی من الاناسی ولم یقع فصل بین الفعل والمؤنث الحقیقی اما اذا کان الفعل غیر متصرف نحو نعم المراءة او کان المؤنث من البهائم نحو سار الناقة او وقع فصل بینهما نحو حضر القاضی امراءة لا یجب سرایة التانیث الی الفعل لجمود الفعل ولکون تانیث البهائم دون تانیث الاناسی ولمکان الفصل فان قیل اذا کان وجوب التاء مقیدا بهذا

القيود فلم اطلق الشيخ قيل تخلف الوجوب فى صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقى من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شايع مستفيض فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت فى ظاهر المؤنث غير الحقيقى ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة اى انت فى اسناد الفعل الى الظاهر المؤنث اللفظى وما فى حكمه من مؤنث البهائم كسار الناقة بالخيار خبر لقوله انت متلبس بخيار بين التاء وعدمه اى بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث من البهائم مؤنث حقيقة غير مؤنث حكما لانه كالمذكر فى عامة الاغراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلع الشمس وطلعت الشمس وانما قال فى ظاهر غير الحقيقى احترازا عن مضمره نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكمال الامتزاج كامر وحكم ظاهر الجمع اعنى غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف والتاء مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا حقيقيا كالرجال والجمال حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقى فى جواز تذكير الفعل وتانيثه نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه ما دل بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان عملا بالاعتبارين ولم ياول بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم الابناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذى واحده مؤنث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقى ولم يطلق حيث لم يقل وحكم الجمع غير المذكر السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقى لان مضمر الجمع غير المذكر السالم ليس كمضمر المؤنث غير الحقيقى لان مضمر هذا يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو فى الذكور العقلاء نحو الرجال جاءت او جاءوا ويستلزم التاء والنون فى غير العقلاء نحو الليالى والايام مضت او مضين فكان

حكم مضمر ذلك كحكم مضمر هذا فی الحاق العلامة الا فی لحوق التاء واضافة ظاهر الی الجمع
من باب جرد قطیفة واخلاق ثیاب فان قیل لفظ غیر لا یتعرف بالاضافة الی المعرف
فکیف یقع صفة الجمع قیل انہ مبدل لا صفة اوصفة الجمع بجعل اللام زائدة او علی القول
بتعرف غیر باشتہار بمغایرة المضاف الیہ لان لہ نقیضا فان جمع المذکر السالم مشہور
بان نقیضہ الجمع المکسر والجمع السالم بالالف والتاء علی نحو قولك اعجبنی الحرکة غیر
السکون وقولہ مطلقا ظرف ما فی المعنی للتشبیہ المفہوم من اتحاد الحکم فانہ قال و
حکم ظاهر الجمع غیر المذکر السالم مثل حکم ظاهر المؤنث الحقیقی فی جمیع الاحوال فیکون
معنی التشبیہ عاملا فی الظرف المستقر **وضمیر جمع العاقلین غیر المذکر السالم**
ای ضمیر جمع المذکر العاقلین ای الضمیر العائد الی الذکور العاقلین من جموع التکسیر
فعلت وفعلوا ای ضمیر ما یوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمیر فعلت وهو هی المستکن
فیہ المقرون بالتاء الساکنة التی هی کتاء التانیث وضمیر فعلوا وهو الواو بنحو الرجال
جاءت او جاءوا بالتاء الساکنة للتانیث بتاویل الجماعة او بالواو لکونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع وهو جمع العاقلین وفی بعض النسخ وضمیر العاقلین غیر المذکر السالم
فعلت وفعلوا فقولہ غیر المذکر السالم صفة جمع العاقلین وانما قید جمع العاقلین بغیر
المذکر السالم احترازا عن العاقلین اذا جمعوا سالما فان ضمیرهم الواو فحسب یقال الزیدون
او المسلمون جاءوا لان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا یقال الزیدون او المسلمون
جاءت بتاویل الجماعة کراهة اعتبار التانیث مع بقاء صیغة المذکر **وضمیر نحو
النسا** من جموع المؤمنات وما فی حکمها من مؤنثات اللفظیة والمعنویة **وضمیر
نحو الایام** من جموع غیر العقلاء **فعلت وفعلن** ای ضمیر فعلت وهو هی المستکن
فیہ المقرون بالتاء الساکن للتانیث وضمیر فعلن وهو النون بنحو الایام مضت او مضین
بتاء التانیث بتاویل الجماعة او بالنون اما فی نحو الایام فلکونہ جمعا لغیر العقلاء
والنون وضعت لهذا النوع من الجمع کالواو وضعت لجمع العاقلین واما فی نحو النساء
فللحمل علی جمع غیر العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن یجرین غیر العقلاء ویمکن ان یراد
بالنساء المؤنثات علی طریق عموم المجاز او جمع المؤنث علی ارادة الصفة المشہورة من
لفظ النساء کما فی لکل فرعون موسی ثم لما فرغ من التقسیم المذکور للاسم شرع فی تقسیم

آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المثنى فالاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما المفرد وللاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشريطة بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء تانيث كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر نحو سرادقات قامت او كان من صفات غير العقلاء نحو الجبال الراسخات او خماسيا نحو سفرجلات وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوفيق الوضع ما لحق آخره الف نحو المسلمان والزيدان وقوله آخره مفعول لحق والالف فاعله واللحوق در رسيدن او ياء مفتوح ما قبلها اى قبل الياء نحو المسلمين والزيدين وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى ياء فتح حرف جعل قبلها لوفق ما قبل الالف ونون مكسورة لان الاصل فى البناء السكون وانما عدل عنه تحرزا عن اجتماع الساكنين والاصل فى تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالى الامثال وهو فتحة ما قبل الالف والالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ولتعادل ثقل الكسرة خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها فى الكلام لان المتكلم لا يخلوا منها او من ابعاضها وهى الحركات الثلث فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية فى الفعل ولوفق آخر ضميرها فى الفعل وهو هما وانما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع فى الفعل ولكونها للجمع فى العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولوفق آخر ضميره فى الفعل وهو هموا وانتموا ثم زيدت الياء تكثيرا الابنية التثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك فى الاحوال الثلث والا لكان الالف والواو فيهما

فى الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح فى التثنية لوفق ما قبل الالف وكسر فى الجمع لوفق الياء اوفتح فى التثنية لوفق ما قبل الياء وكسر فى الجمع فرقا بينهما اوكسر فى الجمع لوفق الياء وفتح فى التثنية فرق بينهما وقوله ليدل متعلق لحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين الالف والياء قيل انه عائد الى ما الحق آخره ذلك وفيه نظر ايضا لانه على هذا لايستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق قيل انه عائد الى اللحوق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر فى المتن فالحق ان يوخر ذكر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض على الحركة والتنوين الثابتتين فى الواحد ولا تاثير لها فى هذه الدلالة اى فى الدلالة **على ان معه** الضمير عائد الى ما وهو عبارة عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك الاسم **مثله** اى مثل ذلك الاسم فى اللفظ فردا كالزيدين او جماعة كجدالين وقومين **من جنسه** اى من جنس ذلك الاسم فى المعنى وفى قوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لايثنى لا يقال العينان للشمس والباصرة والقرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسى وفى اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو العينين للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسى واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث كما فى القمرين والابوين والمفرد على المركب كما فى العمرين وعن الثانى بانه محمول على عموم المجاز اى المسميان بالعين وهذا الجواب يتاتى فى التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نيراكواكب السماء وبالعمرين افضلا من امة محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلواة واكمل التحيات والابوين المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر او يقال المراد بقوله مثله ما يماثله فى الواحدة بقرينة قوله فى الجمع ليدل على ان معه اكثر منه فلا يرد شئ من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنسه اى

ولا واحد من خلاف جنسه ولو لويد بقوله مثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى
عن قوله من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية فى اللفظ والمعنى وفى اشتراط
جنسية المعنى ايضا نظر لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد
ممتنعا وامتناع فرد لاينا فى كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما
يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحترزوا عن المفعول له والمفعول معه
والمفعول الثانى من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت فى الحد وعرفوا
الترخيم بانه حذف فى آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا
المصغر بانه المزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات
الى غير ذلك والحق ما ذكره الزمخشرى فى المفصل قائلا المثنى وهو ما لحقت
آخره زيادتان الف او ياء الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون
الاولى علما لضم واحد الى واحد والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين
فى الواحد الى هنا عبارة الشريف حيث جعل الالف او الياء علما على ضم واحد الى واحد من غير
تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع فان قيل لو كان الجنسية
فى المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدان قيل المراد بالجنسية فى المعنى
ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيدان كذلك فالمقصور اى فالاسم المقصور
وهو الذى فى آخره الف مقصورة وسمى مقصورا للامتناع عن المد والفاء لتفسير الانقسام
المستفادة من عموم قوله ما لحق آخره كذا الاشتباه له على الصحيح والمنقوص والمقصور
والممدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تغير فى تثنيتهما
وبين حكم المقصور والممدود فقال المقصور ان كانت الفه كائنة عن واو
حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل الى الياء كالمسمى بالى ولدى و
هو ثلاثى الواو والحال والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى الثلاثى المجرد اى ذو
ثلثة احرف لا الثلاثى الاصطلاحى فيخرج الرباعى والثلاثى المزيد فيه نحو مُعْلى
ومصطفى قلبت الفه واوا فقيل عصوان فى عصا والوان ولدوان فى المسمى بالى
ولدى اعتبارا للاصل ما فى اصله الياء حقيقة او حكما مع خفة الثلاثى بخلاف ما

كان علي او بعتر احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الا الاصل لمكان الثقل كمعلي ومصطفي
واليه اشار بقوله والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى او
حكما بان كان مجهول الاصل او عديه وقيل اعمل كالمسمى بمتى وبلى او كان على اربعة
احرف فصاعدا اصيلة كانت الالف كمعلى ومصطفى اوزائدة كحبلى وارطى وجمجى و
حيارى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان فى رحى ومتيان وبليان فى المسمى
بمتى وبلى ومعليان ومصطفيان وحبليان وارطيان وانما قلبت بياء اعتبار اللاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف ولقايل ان يقول لو قال
والا ياء لكان اوفق بقوله قلبت واوا واحضر الا ان يقال انما عدل عنه لقصد الثبوت
بايراد الجملة الاسمية فى الجزاء لكثرة صورة وغلبة وجوده والممدود اى الاسم الممدود
ان كان همزته اى همزة الممدودة اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او
زائده كقراء جمع قارى ثبت الهمزة لمكان الاصالة فيقال قرّاءان وحكى ابو على
الفارسى عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخواته من الحمراء والصفراء و
ان كانت الهمزة للتانيث كحمراء وصحراء قلبت واوا تقول حمراوان وصحراوان
وانما لم يثبت كراهة وقوع صورة علامة التانيث فى الوسط فان قيل ان التاء فى نحو
مسلمة ايضا علامة التانيث وقد وقع صورة علامة فى الوسط فى التثنية حيث يقال
مسلمتان فينبغى ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لئلا يلتبس بتثنية المذكر وانما
قلبت واوا لا ياء تحرزا من اجتماع اليائين فى النصب والجرّ ولكون الواو اقرب الى
الهمزة من الياء المماثلة اياه فى تعويضها عنها فى اقتت ووقتت والّا اى وان لم
يكن اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبته عن اصلية واو اكسكاء اصله كساو
وياء كرداء اصله رداى اوكانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح
والعلباء رگ گردن والسرداج كجاوه شتر بزرك وجاى نرم كه درو كياه
برويد فالوجهان اى ففيها الوجهان اى ففى الالف وجهان اوففيه الوجهان
اى فى الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب اما الثبوت فلكونها فى مكان
الاصلية باعتبار الالحاق بها اوالانقلاب عنها واما القلب فلشبهها بهمزة التانيث
فى عدم كونها اصلية فيقال كساءان ورداءان وكساوان ورداوان ويحذف نونه

اى نون

اى نون التثنية للاضافة اى وقت الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة
فى الواحد توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
فان قيل لو كان نون التثنية قايما مقام التنوين الثابت فى الواحد لوجب ان يسقط بدخول
اللام نحو الغلامان لعدم التنوين فى الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر معها
عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما فى رجلان و
عن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب على بن عيسى
وابن جنى وهو مختار بعض المتاخرين واما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين
جميعا على ما عرف فى المطولات **وحذفت تاء التانيث** الثابتة فى الواحد عند التثنية
على خلاف القياس والشذوذ **فى خصيان واليان** دون غيرهما تثنية خصية
واليه والخصيان الجلدتان اللتان فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء
لالتباس تثنية المؤنث بالمذكر ولكن هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا اختصا بالمذكر
قيل انما اختصا بالمذكر لانها لالتصاقهما صار كشئ واحد فتنزلتا لذلك منزلة المفرد
وتاء التانيث لايقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان اى
اى حقتان وقوله هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا واعادا بعد ابوالا اى
قصعتان فمن ضرورة الشعر لم يجئ فى السعة بخلاف خصيان واليان حيث يحذف
عنهما التاء بدون ضرورة لكن جواز الاوجو بالمجئ قوله سيما تلقنى فردين ترجف روانق
اليتك وتستطارا وقوله ابلى ابرالحمار وخصيياه احب الى فرزانة من فرارى وقيل
هى ايضا من ضرورة الشعر كما فى قوله كان حصيته من التذلذل ظرف عجوز فيه ثنتا
حنظل وقوله ترتج الياه ارتجاج الوطب وقيل جاء خصى والى وهما لغتان فى خصية
واليه فخصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء
ثم لما فرغ من بيان المثنى شرع فى بيان المجموع فقال **المجموع ما دل على احاد مقصودة**
بحروف مفردة بتغير ما الاحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة
وقوله بتغير صفة لقوله مفردة اى ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة متلبس
بتغيرها لا فى صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير اما بزيادة كما فى نوعى الجمع الصحيح وكما
فى نحو رجال فى رجل واحجار فى جمع حجر او نقصان ككتب فى جمع كتاب حذفت الياء

لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال **مثل قاضون** جمع قاض واصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين **وان كان** اى الاسم **مقصورا** اى اسما آخره الف مقصورة نحو مصطفى **حذفت الالف** المقصورة لالتقاء الساكنين **وبقى ما قبلها** اى قبل الالف بعد الحذف **مفتوحا** ليدل الفتحة على الالف المحذوفة **مثل مصطفون** جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقى ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر مبتداء محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية اى نظيره مثل مصطفون **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالواو والياء والنون **ان كان** الاسم الذى اريد جمعه **اسما** اى غير صفة **فمذكر علم يعقل** اى شرطه الامور الثلثة الذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبر بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض وفى هذا الوجه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون فى الشعر ولم يوجد فى السعة وزيادة الفاء فى الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء فى جواب اما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتداء والجملة الشرطية خبره والضمير العائد الى المبتداء مقدر بعد الفاء اى وشرطه ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جائز كما صرح الشارح فى بحث المبتداء ولاجل هذا الاشكال فى هذه العبارة قال الشارح الرضى هذه عبارة ركيكة قال شيخى واستاذى طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه احدها ان يقدر حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اى شرطه ان كان ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك الشرط حصول مذكر والثانى ان قوله وشرطه مبتداء خبره محذوف اى وشرطه ما يذكر وقوله ان كان آخر استينافا اى ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزانى فاجلدوا ان التقدير الزانية والزانى حكمها ما يذكر الصرف عند تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل لعمر من نحو عُبّادٍ وعبد ودود نسلاء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل وغنم وخيل وقوم و

رهط

وهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم الداعي لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها
على وزان الجمع المختص به او المشهورة فيه بل ما نع فرض الواحد متحقق فيها وهو جريان
احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله حروف مفرده كل حروف مفرده يرد سقارج
جمع سفرجل وفرازد جمع فرزدق وان اريد به الجنس بحد الاضافة على الجنس يكفي
الحروف الواحدة فوجب ان يكون نساء ونسوة جمع امراءة جمعا على لفظ الواحد
لوجود الهمزة والتاء في كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع غير لفظ الواحد
قيل يراد به جميع حروف مفرده كرجال وحبال او بعضها كسفارج وفرازد ونحو
تمر وركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة
وطائفة وهو قول سيبويه لجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم
الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
فانه يقع على الثلثة فصاعدا فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل
ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع وايضا
وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تراكيبها
كجامل وباقر وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة على الاحاد فجامل عنده جمع جمال
وباقر جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم
وقال الفراء كذا اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم
جمع او اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر
اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس
ما يفرق بينه وبين واحده التاء وبنحو ركب ما هو اسم جمع ونحو فلك جمع لتحقق التغيير
تقديرا على ما بينا وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث
المذكر اي جمع المذكر الصحيح او المذكر المجموع صحيحا والجملة مستانفة لانه لما قال فالصحيح
لمذكر ولمؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر
الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فاكتفاء للبيان ما لحق آخره
واو مضموم ما قبلها اي قبل تلك الواو ولو في الواو فقوله آخره مفعول الحق
وواو فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم مراد

مبتداء مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة واو اى واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم فى قوله
او ياء مكسور ما قبلها اى قبل الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطف
على قوله واوا و ياء اى ما لحق آخره احدهما ونون مفتوحة وانما وانما فتحت
ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل متعلق لحق والضمير عائد الى لحوق
الواو والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين
الواو والياء وقيل انه عائد الى الملحوق وفيه نظر لان لحوق النون لا اثر له فى هذه
الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله ونون
اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى لحق ذلك ليدل على
ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على اللف
والنشر والضمير فى قوله معه عايد الى ما وهو عبارة عن الاسم اى مع ذلك
الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل ان ما يكون محققا
او على سبيل الفرض وههنا كائن على سبيل الفرض يعنى لو فرض الكثرة فى الواحد
لكان ذلك فى المجموع اكثر منه كما يقال فلان افقر من الحمار واعلم من الجدار يعنى
لو فرض الفقر فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فلان افقر واعلم منهما ومنه بيت
حماسة اللوم اكرم من وبر ووالده واللوم اكرم من وبر وما ولدا والوبر اسم رجل
فان قيل لم لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج المشترك فانه لا يجمع كما لا
يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر فى التثنية ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك
لانه اراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا وممتنعا
فلم يحتج الى هذا القيد لاخراج المجموع الممتنع فان كان الفاء لتفسير الاقسام
المستفادة من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح
لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او سلامته عن التغيير وبين حكم المنقوص
والمقصور فقال فان كان آخره اسم كان اى آخر الاسم ياء خبر كان قبلها
اى قبل تلك فيه كسرة فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة صفة ياء اى
ياء حصل قبلها كسرة كقاض كتاب او تغير هيئته اى حركته كاسد فى اسد فان قيل

هذا يشكل فى نحو فلك وهجان حيث لايتحقق فيه التغيير اصلاحيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما يشير الى ان التغيير التقديرى كاف لان معناه اى التغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة الجموع او تقديرا كما فى فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة فى الجمع عارضتين مثل والكسرة فى اسد ورجال و فى الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة فى قفل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا و فى قوله على احاد مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لدلالتهما على احاد غير مقصودتها وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف ويمكن ان يكون قوله بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحروف مفرده على احاد مقصودة فلا يرد نخل وتمر اصلا لعدم دلالتهما على الاحاد بحروف المفرد اذ ليس لها مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما وكذا التمر والتمرة و فى قوله بحروف مفرده احتراز من اسم الجمع نحو رهط وقوم وابل وغنم و خيل فانها ليست بجموع حيث لم يوت فيها بحروف مفردا لها فيقصد احادها بها فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التى لها احاد من تركيبها نحو ركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب فى الحروف فينبغى ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو ركب وصحب وان وافق الراكب والصاحب فى الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام فيهما من التصغير بلا رد الى الاصل مع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفرده كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به المفرد الواحد فيصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا يكون موقوفا على كونه جمعا له فيلزم الدور فان قيل يرد على الحد الجموع التى على غير لفظ الواحد مثل نسوة فى جمع امراءة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا وفرضا كما فى الجموع المذكورة و ذلك لانها لما كانت على اوزان الجموع واستعمالها فى التانيث والرد فى التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع ما يذكر و قوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه مبتداء محذوف الخبر اى و شرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر

بقرينة ما بعده من الجملتين اعنى ان كان اسما فكذا وان كان صفة فكذا والرابع انه
مبتداء والجملة الشرطية خبرها بتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتداء بحذف
مضاف والجملة الشرطية خبرها بتاويل مضمون هذا الكلام اى ببيان شرطه هذا الكلام
ان كان اسما فمذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذى جمع بالواو والنون
او الى المذكر فى هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر فى هذا النوع من الجمع وضمير كان عائد
الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى
الثانى كان مدار افادة قوله فهو مذكر وقوله علم يعقل هو الصفة او ارادة المسمى
فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكر خبر مبتداء محذوف اى فذلك الشرط
حصول مذكر او فذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر بعد خبر المبتداء محذوف وقوله
يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر
الذات المتصفة بالذكورة يعنى المذكر الحقيقى يراد بقوله علم مسمى العلم دونه لان
مذكر الحقيقى هو مسمى العلم فيه ويكون حمل المذكر على الضمير الذى هو عايد الى الاسم
الذى اريد جمعه بالواو والنون من التسامح بحذف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا
تسامح فى يعقل اذ المذكر الحقيقى هو الموصوف بالعقل فان اريد اللفظ المذكر يعنى
المذكر اللفظى فلا تسامح فى حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكر لفظى ولا
حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقى
دون اللفظى ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل غلامة رضا لنا الخروج باشتراط
التذكير اللفظى واجيب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة
المعنى دون اللفظ فيجوز جمع غلامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا
وللقائل ان يقول لو قال بعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله
تعالى نحو قوله تعالى نعم الماهدون وبخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى
اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو فنعم الماهدون
مندرج فيما جمع بالواو والنون بالتاويل نحو بلغت من البلغين بضم الياء جمع بلغة
وهى الداهية اى بلغت من الدواهى وانما جمع بالواو والنون لان الدواهى على صدد
منها فعل العقلاء وهو اصابة المحال والنكاية اى العقوبة نزلت منزلة العقلاء بجمع

لما هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما لا يجوز اطلاقه
عليه سبحانه وتعالى لكون اسماء الله تعالى توقيفية ومنع الشرط لا ينافي اطلاق
اللغة كذا في بعض شروح المنار **وان كان صفة** ضميركان عائد الى الاسم الذى قصد
جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار افادة
قوله فمذكر هو الصفة او ارادة المسمى اى ان كان المذكر المجموع بذلك مسمى صفة
فحصول مذكر اى مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر **يعقل** وهو مذكر يعقل لكن
اذا قدر فذلك المذكر مذكرا وهو مذكر كان قوله **وان لا يكون افعل فعلاء**
محمولا على حذف مضاف اى ذو عدم كونه افعل فعلا واذا قدر فحصول مذكر فلا حاجة
الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمراد بالمذكر الذات المتصفة
بالذكورة بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر وان اريد به اللفظ المذكر كان قوله
وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ترضا ئعا لخروجه باشتراط التذكير اللفظى
وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فمذكر اى فمذكر وذو ان لا يكون
المذكر فيه مسمى هذه الصفة اى ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة وان
كان تقدير قوله فمذكر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل خبر
لا يكون واضافته الى فعلاء بادنى ملابسة اى افعل الذى مؤنثه فعلاء لكن
يرد عليه ان افعل ههنا علم لما يوزن به من نحو اضمر واسمر وغيرهما والعلم لا يضاف
واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمنكر اى بواحد من جنسه
وهنا كذلك وكذا الحكم فى فعلان فعلى مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق
بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يصح جمع افعل التفضيل هذا الجمع كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل ولا يشكل هذا باجمع جمعاء
حيث يجئ جمعه بالواو والنون نحو اجمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف
القياس اذ هو فى الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلاء لعدم كونه من الالوان
والعيوب والحلى وافعل فعلاء يختص بذلك وحينئذ يكون تانيثه على جمعاء
على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال اصلا **ولا فعلان فعلى** عطف على
افعل ولا زائدة لتاكيد النفى واضافة فعلان الى فعلى بادنى ملابسة كافعل فعلاء

ای ولا فعلان الذی مؤنثہ فعلی مثل سکران فانہ لا یقال فیہ سکرانون للفرق بین فعلان ھذا وبین فعلان فعلانۃ حیث یصح جمعہ ھذا الجمع کندمانون **ولا مستویا** عطف علی افعل ولا زائدۃ لتاکید النفی ای وان لا یکون المذکر مستویا فیہ ای فی ذلک الوصف مع المؤنث **نحو جریح** اذا کان بمعنی مفعول **وصبور** فان المذکر فیہما مستوی مع المؤنث یقال رجل جریح وصبور وامراءۃ جریح وصبور فلا یقال رجال جریحون ولا صبورون لانہ لو جمع مذکر بالواو والنون لجمع مؤنثہ بالالف والتاء وحینئذ یرتفع الاستواء المقصود فیہ قال الشارح العلامۃ ھذہ العبارۃ اسخف اورک واضعف من الاولی لان ضمیر ان لا یکون عائد الی الوصف المذکر فیکون المعنی وان لا یکون الوصف المذکر مستویا فی ذلک الوصف مع المؤنث ولا معنی لھذا الکلام فکیف یستوی الشئ فی نفسہ مع غیرہ ولو قال ولا مستویا فیہ المذکر مع المؤنث لکان شیئا الی ھذا عبارتہ وقال شیخی واستاذی تغمدہ اللہ تعالی بالرحمۃ والغفران ان ضمیر ان لا یکون عائد الی المذکر لا الی الوصف فلا یلزم ما ذکر من وجہ السخافۃ ثم ضمیر قولہ ان کان صفۃ ان عاد الی المذکر دون الاسم بدلالۃ ان البحث فی المذکر لان صدر البحث المذکر ما لحق آخرہ فلا اشکال اصلا ولم یحتج فی الربط الی تقدیر فیہ فی قولہ وان لا یکون افعل فعلاء ویکون المعنی شرطہ ان کان صفۃ حصول مذکر وعدم کون المذکر مستویا فی ذلک الوصف مع المؤنث وکذا ان عاد الی الاسم لکن حینئذ یحتاج فی الربط الی تقدیر فیہ فی قولہ وان لا یکون افعل فعلاء فیکون المعنی شرطہ ان کان صفۃ فھو مذکر یعقل وذو عدم کون المذکر فیہ مسمی افعل فعلاء وعدم کون ذلک المذکر مستویا فیہ مع المؤنث فلا یکون فی ھذہ العبارۃ سخافۃ اصلا کما ظن الشارح رح فانظر فیہ بعین الانصاف **ولا بتاء التانیث** عطف علی قولہ افعل فعلاء ای وان لا یکون کائنا بتاء تانیث او عطف علی قولہ مستویا ای وان لا یکون ذلک المذکر کائنا بتاء تانیث **مثل علامۃ** فانہ لا یجمع بالواو والنون لانہ لو جمع بذلک فاما ان تبقی التاء او تترک فان بقیت لزم اجتماع حقیقۃ جمع المذکر وتاء التانیث وھو مستکرہ وان ترکت لفات الغرض وھو المبالغۃ ولزم الالتباس

جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام **ويحذف نونه** اى نون الجمع **للاضافة** لان نونه عوض عن التنوين المنافى للاضافة لان الاضافة يقتضى الاتصال والتنوين الانقطاع **وقد شذ نحو ارضين** بفتح الراء كارضات وتمرات **وسنين** وثبين وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ فى نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع فى واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة فى ارض لانها فى التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضة وكاللام فى سنة فان اصلها سنوة فحذف التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما دخل عليها من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهى ونحو قوله تعالى رايتهم لى ساجدين مثاول لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اضافة المحال والنكاية من الدواهى وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع **المؤنث** اى جمع المؤنث الصحيح او المؤنث المجموع صحيحا **ما لحق اخره الف وتاء** نحو هندات ومسلمات **وشرطه** اى شرط الاسم الذى جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث فى هذا الجمع من النوع **ان كان** الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث **صفة وله مذكر** او الواو للحال اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر **فان يكون مذكره** اى مذكر ذلك الاسم او ذلك المؤنث **جمع بالواو والنون** لان المذكر اصل الجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل فى سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وشرطه مبتداء وقوله فان يكون الى آخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتداء

والخبر كما مر وفيه ان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يقدر المبتداء قبل الفاء اسم الاشارة ويكون المبتداء المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكره كذا او يقال قوله وشرطه مبتداء محذوف الخبر اى وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كما مر او يقال انه مبتداء خبره محذوف اى وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر او يقال انه مبتداء بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل هذا الكلام اى وبيان شرط هذا الكلام كما مر وان لم يكن له اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر مجموع بالواو والنون فان لا يكون اى فالشرط عدم كونه مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بذى التاء كحائض حيث يقال في جمع حائضة التى اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التى اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع والالف والتاء مما فيه التاء تقديرا والا اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ورعد وتمرة وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف او مصدر اى زمانا مطلقا او جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط فيقال هندات ورعدات وتمرات بفتح الفاء وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعى الجمع الصحيح شرع فى بيان الجمع المكسر فقال والمكسر اى الجموع المكسر وفى بعض النسخ جمع التكسير ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع اى مجموع او جمع تغير فيه بناء واحده المحقق كرجال فى جمع رجل وافراس جمع الفرس او المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كعامة الجموع المكسرة او تقديرا كما مر فى فلك وهجان فان قيل هذا الحد ينتقض بنحو مصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بسكون الراء فانها جموع سلامة مع وقوع التغيرات قيل لا اعتبار بالتغير هنا

يكون فى اوان الجمع لاما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقى وجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذى يقع على الثلثة الى العشرة والحدان داخلان اى حد الابتداء وهو الثلثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان فى القلة وابنية جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على قوله فعلة اى الجمع السالم بعنى ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوعى جمع السلامة وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق وقال الشارح الرضى الظاهر ان جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة ثلثها غير منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث وافعال منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذى يوزن به علم جنس على ما عرف وما عداذلك اى ماعدا المذكور من الاوزان الاربعة وجمعى الصحيح جمع كثرة اى واقع على فوق العشرة فاذالم تجئ للاسم الاانباء جمع القلة كارجل فى الرجل اوجمع الكثرة كرجال فى الرجل وهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعمل احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم شرع فى تقسيم اخر الاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم عن جميع تقاسيم الاسيم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيف يضاهى لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والآلة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها على معانى الافعال ولذا لم يذكر الظرف والآلة لانهما لايعملان وانما قدم المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل فى الاشتقاق عند البصريين او يقال انما قدم لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث الجارى على الفعل وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر فى الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجارى على الفعل احترازا عن اسماء المصادر نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها

باب المصدر

على الفعل مع دلالتها على الحدث ولقائل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التى لا فعل لها من لفظها نحو وفرا وبجرا وافة وتفة وويحك وويبك وويلك الا ان يراد الجارى على الفعل حقيقة اوفرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر لامكان فرض الفعل فى كل منهما ثم اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشئ على ما يقوم هو به مبتداء او موصوفا او ذا حالا او موصولا او متبوعا و جريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنته اياه فى حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اى تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعانى اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام فى الحد لان المذكور هنا جريان اسم الحدث على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام **وهو** اى المصدر **من الثلاثى** اى من الفعل الثلاثى او من بناء الثلاثى **سماع** اى مسموع او سماعى او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه ويرتقى الى اثنين وثلثين بناء والمراد بالثلاثى الثلاثى المجرد او ما على ثلثة احرف لا الثلاثى الاصطلاحى الا لدخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسى لا سماعى وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثى او ابتدائية اى حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثى وهذا الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفيين وفى جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذى الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمر لانه مصدر وليس فى المصدر ضمير **ومن غيره** اى غير الثلاثى **قياس** اى مقيس او قياسى او ذو قياس بمعنى شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتداء محذوف اى وهو من غير قياس وحذف هذا المبتداء بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولى عاملين مختلفين بعاطف واحد بان يكون قوله من غيره عطف على قوله من الثلاثى وقوله قياس عطف على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثى منصوب المحل على الحال كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز فى صورة تقدم المجرور مع الجار ويقال الجواز فى الدار

زید وفی الحجرۃ عمرو کجواز والحجرۃ عمرو لکنہ لم یثبت او یحمل الکلام علی قول الفراء فانہ یجوز العطف علی معمولی عاملین مطلقا علی ما عرفت من قبل وزید فی بعض النسخ **مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا** وخرج تخریجا واستغفر استغفارا وقاتل مقاتلہ واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرۃ **ویعمل المصدر عمل فعلہ** لمناسبتہ بالفعل لمکان الاشتقاق بینہما **ماضیا اوغیرہ** حال من فاعل یعمل ای حال کونہ ماضیا وغیر ماض ای سواء کان بمعنی الماضی نحو اذکر ضربک امس زیدا او غیر الماضی اعنی الحال والاستقبال نحو ضربی زیدا الآن او غدا شدید ولم یشترط لاعمالہ ان یکون بمعنی الحال او الاستقبال کما اشترط لاعمال اسمی الفاعل والمفعول لان عملہ باعتبار الاشتقاق بینہ وبین الفعل لا باعتبار شبہہ الفعل ولا فرق فی الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانہ یعمل لمشابہۃ الفعل لفظا ومعنی وذا لا یتحقق الا اذا کان بمعنی الحال او الاستقبال اذ لو کان بمعنی الماضی کان مشابہا لہ معنی ومخالفا لہ لفظا ومشابہا للمضارع لفظا ومخالفا لہ معنی فسقطت قوۃ المشابہۃ فلم یعمل حمل واحد منہما وھذا ھو الاصح وقیل اذا کان المصدر بمعنی الحال لا یعمل فلا یقال ضربک الآن زیدا شدید الا انہ یعمل لکونہ فی تقدیر ان مع الفعل فلا یجوز ھذا التقدیر اذا کان بمعنی الحال لان ان المصدریۃ اذا دخلت علی المضارع خلص للاستقبال ثم المصدر انما یعمل **اذا لم یکن المصدر مفعولا مطلقا** اما اذا کان مفعولا مطلقا فلا یصح ان یعمل بل العمل حینئذ للفعل لانہ قوی والمصدر ضعیف ولا یتعلق المعمول بالضعیف مع وجدان القوی ولان عملہ لکونہ بتقدیر الفعل مع ان واذا کان مفعولا مطلقا تعذر تقدیرہ بان مع الفعل اذ لا یصح تقدیر ضربت ضربا بضربت ان ضربت واذا سد مسد الفعل یصح ان لا یعمل المصدریۃ بل لنیابتہ مناب مفعل کما سیجئ **ولا یتقدم معمولہ** ای معمول المصدر **علیہ** ای علی المصدر لانہ ضعیف العمل ولھذا قد وجد ولا فاعل لہ مظھرا ولا مضمرا خلاف الفعل وسائر ملحقاتہ وذلک لنقصان مشابہۃ الفعل لفظا ومعنی اما لفظا فلعدم موازنہ فی حرکاتہ وسکناتہ واما معنا فلعدم وقوعہ موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانہ یوازنہ لفظا ومعنا فکذا اسم المفعول علی ما سنبینہ فی موضعہ ولکونہ بتقدیر الفعل مع ان وشئ مما

فی خبران لا یتقدمہا لان حرف ان موصولۃ والفعل الذی بعدها صلتہا وشئ مما فی حیز الموصول من الصلۃ ومعمولہا لا یتقدم **ولا یضمر فیہ** ای ولا یضمر معمولہ ای فاعلہ مستترا فیہ لضعف عملہ علی ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربی مزیدا وانما لا یضمر الفاعل فیہ لانہ لو اضمر فیہ لاضمر فی مثناہ ومجموعہ لئلا یلتبس المثنی والمجموع بالواحد ولا یجوز اضمارہ فی المثنی والمجموع لانہ یستلزم التثنیتین فی المثنی وھما تثنیۃ المصدر وتثنیۃ الفاعل المضمر واجتماع الجمعین فی المجموع وھما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وھو مستقل ولو لم یثن المصدر ولم یجمع عند تثنیۃ الضمیر وجمعہ یلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوہ لاتحادہ مع فاعلہ فیما صدقا علیہ فتثنیۃ احدھما وجمعہ تثنیۃ وجمع للآخر فلا یستلزم ذلک ھذا حاصل ما ذکرہ المصنف رح ولقائل ان یقول یجوز ان یحتمل المصدر ضمیر المثنی والمجموع ولا یثنی ولا یجمع کالظرف المستقر واسم الفعل فانہما یحتملان ضمیر المثنی والمجموع ولا یثنیان ولا یجمعان یقال یا زید رویدعمروا ویا زیدان رویدعمروا ویا زیدون رویدعمروا ھذا حاصل ما ذکر فی الرضی واجیب بان الاضمار فی الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قیامہما مقام ما اضمر فیہ وھو الفعل لا حقیقۃ بخلاف المصدر فانہ غیر قایم مقام غیرہ فافترقا **ولا یلزمہ** ای المصدر **ذکر الفاعل** نحو اعجبنی ضرب زیدا ومنہ قولہ تعالی او اطعام فی یوم ذی مسغبۃ یتیما لضعف عملہ لما مر ولھذا کانت اضافتہ معنویۃ ھذا عند المتاخرین واما عند المتقدمین فاضافتہ لفظیۃ ولان التزامہ یؤدی الی الاضمار فیہ اذا کان مسندا الی الغائب والا لم یکن لازما وقد تبین ان الفاعل لا یضمر فیہ **ویجوز اضافتہ** ای اضافۃ المصدر **الی الفاعل** نحو اعجبنی دق القصار الثوب وھو الاکثر من اضافتہ الی المفعول ویدل علیہ قولہ **وقد یضاف** المصدر **الی المفعول** اذا قامت القرینۃ علی کونہ مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان یکون مفعولا بہ او ظرفا او علۃ نحو اعجبنی ضرب اللص الجلاد وضرب یوم الجمعۃ وضرب التادیب ویکون ذلک المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل معروف مع ان او مرفوعہ ان قدر بفعل مجہول مع ان واذا اضیف الی الظرف جاز ان یعمل فیما بعدہ رفعا ونصبا علی کونہ فاعلا ومفعولا بہ نحو اعجبنی ضرب الیوم زید عمرا

اعمالہ ای اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال ای حال کونہ مقرونا باللام اومصاحبا باللام قلیل لان مدار عملہ تقدیرہ بالفعل مع ان واذا کان باللام لا یصح تقدیرہ بالفعل مع ان فیلزم ان یمتنع عملہ لعدم مدارہ لکنہ صح علی قلۃ لان المانع عارض ومنہ قولہ ضعیف لنکایۃ اعداءہ یخال الفرار یراخی الاجل والمبرد منعہ وجعلہ بتقدیر فی اعداءہ او بتقدیر مصدر منکر عاملا فیہ ای ضعیف النکایۃ نکایۃ اعداءہ وقیل لم یات فی القرآن شئ من المصادر المعرفۃ باللام عاملا فی فاعل اومفعول صریح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قولہ تعالی لا یحب اللّٰہ الجھر بالسوء من القول فان کان مطلقا نتیجۃ التقیید بقولہ اذا لم یکن مفعولا مطلقا والجمل المتوسط معترضات لبیان بعض احکام اعمال المصدر عند ذکر عملہ ای فان کان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل دونہ اذ المعمول لا یتعلق بالضعیف مع وجدان القوی وان کان المفعول المطلق بدلا منہ ای من الفعل ای ساد مسد الفعل بعد حذفہ نحو حمدا للّٰہ وشکرا للّٰہ لا کائنا بمعنی الفعل کاسم الفعل لتعین عملہ دون الفعل فوجھان فاعل فعل محذوف ای فیجوز الوجھان او مبتداء محذوف الخبر ای ففیہ الوجھان والفاء جائزۃ علی الوجہ الاول وواجبۃ علی الثانی کما ستعرف ان الجزاء اذا کان مضارعا مثبتا یجوز الفاء واذا کان جملۃ اسمیۃ یجب یعنی جاز ان یکون الفعل عاملا للاصالۃ وجاز ان یکون المصدر عاملا لنیابتہ لا للمصدریۃ ولان المصدر قوی من حیث الذکر وضعیف من حیث الفرعیۃ والفعل قوی من حیث الاصالۃ ضعیف من حیث الحذف فلا یتعین الضعیف فی المصدر حتی تمنع عملہ ثم لما فرغ من بیان المصدر شرع فی بیان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل ما اشتق من فعل وانما قال من فعل ولم یقل من مصدر مع ان الصفات کلھا مشتقۃ من المصدر اشارۃ الی جریان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطۃ الفعل لمن قام بہ متعلق اشتق ای اشتق لمن قام الفعل بہ وفیہ احتراز عن اسم المفعول فانہ مشتق من فعل لمن وقع علیہ الفعل بمعنی الحدث والجار والمجرور حال ای حال کونہ کائنا بمعنی

الحدوث ای بمعنی الدلالة علی صفة حادثة لا ثابتة وفیہ احتراز عن الصفة المشبهة
لانها بمعنی الثبوت لا بمعنی الحدوث نحو حسن وکریم اذ معنی زید حسن وکریم ثبت
له الحسن والکرم ولیس معناه حدث له الحسن والکرم بعد ان لم یکن واذا ارید
الحدث قیل حاسن وکارم الآن اوغدا وکذا نحو جنب بمعنی ثبوت الجنابة لا بمعنی
حدوثها وکذا احتراز عن اسم التفضیل الذی بمعنی الثبوت نحو احسن واکرم لکنه
یدخل فی الحد اسم التفضیل الذی صیغ لتفضیل الفاعل بمعنی الحدوث نحو اضرب
واقتل فانه ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنی الحدوث لکنه مع زیادة فیعتبر الحیثیة
فانها منظورة فی جمیع الحدود ولا سیما الحدود النحویة فیکون المعنی ما اشتق من
فعل لمن قام به الفعل ای من حیث انه قام به الفعل لا من حیث انه قام به زیادة
الفعل علی الغیر فیخرج ذلك من حیث انه قام به زیادة الفعل علی الغیر ویخرج من الحد
نحو حائض وطامث وطالق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلین الا ان
یقال ان مثل هذه الصفات بمعنی ذات حیض وطمث وطلاق ولیست باسم فاعل او
یقال ان معنی الثبوت فیها بعارض الاستعمال لا بالوضع ویخرج من الحد نحو
خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما یدل علی الدوام والثبوت مع انها اسماء
الفاعلین واجیب بانها تدل علی حدوث الخلود والدوام والرسوخ والاستمرار
ویخرج من الحد صفات الله تعالی کالخالق والرازق وغیرهما من اسماء
الفاعلین مع انها تدل علی الدوام والاستمرار واجیب بان الدوام والاستمرار فیها
لیس بحقیقی بل واقعی باعتبار الموصوف القدیم المنزه عن التغیر والحدوث و
یدخل فی الحد الناهق والصاهل والعادی وغیر ذلك من صفات غیر العقلاء
فانها اسماء الفاعلین مع انها یخرج بقوله لمن قام لان کلمة من یختص بالعقلاء واجیب
بانها تدخل فی الحد علی سبیل التغلیب حیث غلب العقلاء علی غیرهم ویخرج من قوله
لمن قام اسماء الفاعلین من الصفات الاضافیة نحو قارب وباعد ونحوهما من
الصفات الاضافیة لانها لیست بمعان قائمة بالذات بل هی امور اعتباریة عدمیة
لا وجود الا تری انك اذا وصفت زیدا بالقرب فی قولك قرب
زید یصح الوصف به وان لم یکن القرب قائما به الا ان یراد بالقیام اعم من ان یکون

حقیقة

حقيقة او اعتبارة فلا يخرج ذلك و مما قال من و انما قال لمن ولم يقل لمن فعل لئلا يخرج نحو تنكسر و منكسر من الانفعلات وكذا نحو كارم وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بحادث بفعله وصيغته وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اى صيغة اسم الفاعل **من مجرد الثلاثى** الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل من الثلاثى المجرد **على فاعل** الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى واقعة على وزن فاعل اراد بصيغة صيغه الكثيرة المشهورة والا نفعال و فعول و حذر و نحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثى المجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطرادا وضمنا و قوله من مجرد الثلاثى الجار والمجرور صفة الصيغة الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ فى قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على معمولى عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه ياتى بعد اسطر والحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى الا اذا كان الحال ظرفا نحو فى الدار لك درهم فان قوله فى الدار حال من الضمير الذى فى الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف **ومن غيره على صيغة المضارع** عطف جملة على جملة والتقدير وصيغته من غير المجرد الثلاثى يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين بتقديم المجرور مع الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثى و قوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى الا اذا كان ظرفا كما مر اى وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثى **بميم مضمومة** الباء بمعنى مع اى مع ميم مضمومة فى موضع حرف المضارعة وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما فى مستخرج **وكسر ما قبل الآخر** كلمة ما موصولة اى موصوفة

والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذى او حرف ثبت او حصل قبل الآخر ان لم
يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل فان ما قبل هذه فتح
نحو **مدخل ومستخرج** مثل بمثالين احدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها الا
بالميم مكان حرف المضارع والثانى ما يخالفها بحركة الميم ايضا فينبغى ان يمثل بثالث
وهو ما يخالفها فى حركة ما قبل الآخر ايضا نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل
من غير المجرد الثلاثى بكسر الميم لمتابعة ما قبل الآخر وبضم ما قبل الآخر لتابعة الميم
كما فى مُنْتِنٌ اَنْتَنَ يُنْتِنُ فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام
فيما بنى على الاصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثى بفتح ما قبل
الآخر نحو اَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ وَاَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ بالفتح قيل انه قليل او مستعار
من اسم المفعول كسبيل منعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل
ويعمل اى اسم الفاعل **عمل فعله** اى الفعل الذى اشتق هو منه وهو الفعل
المبنى للفاعل لازما او متعديا مقدما او مؤخرا **بشرط معنى الحال
او الاستقبال** لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان لانه لو
خالفه فيه فسقطت قوة المشابهة لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوى شبهه
اعمالهم ما لم يقو قوته وقيل هذا الشرط للعمل فى المنصوب دون المرفوع لان ادنى
مشابهة الفعل يكفى للرفع لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل
المظهر من المعمولات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما
سنبينه فى اسم التفضيل ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل
اسم التفضيل فى الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل فى الدلالة على الحدث ولشبهه
الخاص بفعل التعجب فى اختصاص مجيئه بغير لون وعيب واذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله بشرط اما حال اى متلبسا بشرط او خبر مبتداء محذوف اى هو متلبس
بشرط والجملة حال او معترضة واضافة الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول
بمعنى اللام اى بشرطنا معنى الحال او الاستقبال او بيانية اى بوجود شرط هو
معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بمشروطية معنى كذا او باشتراط
معنى كذا واضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اى معنى يحصل عند اقتران

الحال

الحال او الاستقبال وقال الكسائی انہ یعمل مطلقا سواء کان بمعنی الماضی او الحال
او الاستقبال **والاعتماد** عطف علی معنی ای لشرط معنی الحال او الاستقبال ولشرط
الاعتماد ای اعتماد اسم الفاعل علی المتصف بہ ای **علی صاحبہ** وهو المبتداء او الموصوف
او الموصول او ذو الحال نحو زید قائم ابوہ وجاء نی رجل قائم ابوہ وجاء نی زید راکبا
غلامہ **او الهمزة** ای همزة الاستفهام نحو اقائم زید **او ما النافیة** نحو ما قائم
زید وانما اشترط الاعتماد علی ما ذکر لیتقوی فیہ ای فی اسم الفاعل جهة الفعل من
کونہ مسندا الی صاحبہ او ملتصقا بما هو بالفعل اولی وهو الاستفهام او النفی
وانما شرط قوة جهة الفعل فیہ تنبیها علی فرعیتہ فی العمل وانحطاطہ عن الاصل فلم یجز
ابتداء ضارب زید عمروا وهذا عند سیبویہ وسائر البصریین واما الاخفش
والکوفیون فیجوز اعمالہ غیر معتمد علی شیء مما ذکرنا فکانهم اعتبروا نفس الشبہ لاعمالہ
فان کان الفاء للتعقیب فی الاخبار ای ان کان اسم الفاعل **للماضی** ای بمعنی
الماضی او الاستمرار المتضمن للماضی **وجبت الاضافة** ای اضافة **معنی**
تمیز من حیث المعنی مزال عن الفاعل ای وجبت معنی الاضافة او ظرف ای وجبت
الاضافة فی المعنی او حال ای ذات معنی او معنویة لفوات شرط اللفظیة وهو
اضافة الصفة الی معمولها لان اسم الفاعل غیر عامل حینئذ لانتفاء شرط عملہ
هذا ای وجوب الاضافة اذا کان بعدہ معمول والا جاز ان لا یضاف نحو هذا ضارب
امس **ولا** یعمل حینئذ الا فی الظرف او الجار والمجرور نحو زید ضارب امس
بالسوط لانہ یکفیها رائحة الفعل **خلافا للکسائی** فانہ اعمل اسم الفاعل
مطلقا کما مر ولم یوجب اضافتہ ولو اضیف لا یکون الاضافة عندہ معنویة بل
لفظیة لانہ یقول ان اصلہ الحال او الاستقبال واما الماضی فعارض لم یثبت بدون
قرینة والعارض لا یعتبر ولانہ یقیس علی ذی اللام فانہ یعمل مطلقا بالاتفاق کما
ذکر فی المتن ولانہ یتمسک بجواز زید معطی بکرا امس درهما بالاتفاق ولا تمسک
لہ بہ لانہ بتقدیر فعل مدلول علیہ باسم الفاعل ای اعطاہ درهما کما ذکر فی المتن
والجملة مستانفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاہ وقال لانہ لیس هذا اعنی تقدیر
الفعل لا یستقیم فی اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زیدا امس ذاهبا

لانہ لو قدر ھذا فعل آخر یلزم الاقتصار علی احد المفعولین اللھم الا ان یمنع جواز
ذلک للزوم للاقتصار بجعل علامۃ المضی و بجعل ذلک من خصائص افعال
القلوب کسائر الخصائص التی سنذکرھا **وان کان معمول آخر لفظا کان**
ھذہ اما تامۃ ای ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غیر ما اضیف الیہ بعد کونہ
بمعنی الماضی او ناقصۃ ای ان کان لہ ای لاسم الفاعل الذی بمعنی الماضی معمول
آخر غیر ما اضیف الیہ معنی بان اشتق من فعل لہ مفعولان نحو زید معطی عمرو امس
درھما **فبفعل مقدر** ای فھو متلبس بتقدیر فعل مقدر دل علیہ اسم الفاعل
ای اعطاہ درھما والجملۃ مستانفۃ لانہ لما قال زید معطی عمرو امس فکان سائلا
سال ما اعطاہ فقال اعطاہ درھما ولقائل ان یقول ھذا ای تقدیر الفعل لا یتاتی
فی اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زید امس ذاھبا للزوم الاقتصار
اللھم الا ان یجعل علامۃ المضی و یجعل ذلک من خصائص افعال القلوب و لقائل
ان یقول ان قولہ معمول آخر یقتضی ان یکون المضاف الیہ ایضا معمولا لاسم الفاعل
الذی بمعنی الماضی ولیس کذلک واجیب بانا لا نسلم انہ یقتضی ذلک حیث لم یقل
معمول آخر لاسم الفاعل وعلی تقدیر التسلیم قلنا ان معنی قولہ معمول آخر ای صالح
لعملہ فیہ علی تقدیر ان لا یکون بمعنی الماضی او یحمل علی المعمول علی تقدیر من التقادیر
لا علی کل تقدیر ای علی تقدیر کونہ بمعنی الماضی او الحال والاستقبال لا علی ھذا التقدیر
کونہ بمعنی الماضی ولا شک ان درھما فی زید معطی عمرو امس درھما والمضاف الیہ وھو
عمرو کلاھما معمولان لاسم الفاعل علی تقدیر من التقادیر وھو بتقدیر کونہ بمعنی الحال
او الاستقبال او نحمل علی معمول لہ من حیث المعنی لکونہ بمعنی الفعل ولا شک فی کونھما
معمولین للفعل لو کان وکذا الحکم فی قولہ تعالی وجاعل اللیل سکنا لان الاستمرار
فی حکم الماضی کما عرفت ولقائل ان یقول ان فی اطلاق قولہ وان کان معمول آخر
لا یترتب علیہ جزاء المذکور مطلقا لانہ لو کان بعدہ معمول تابعا للمضاف الیہ او معمول
لفعل مؤخر عنہ او غیرہ لا یصدق علیہ کونہ بفعل مقدر **فان دخلت اللام** الفاء
للتعقیب فی الاخبار ای فان دخلت اللام الموصولۃ علی اسم الفاعل **استوی الجمیع**
ای جمیع الازمنۃ فی جواز الاعمال او جمیع انواع اسم الفاعل ای ما یتضمن الحال

او الاستقبال او الماضي لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى
كان بمرفوعه جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل الماضي وقوعه صلة وانما اورد على صورة
اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا
فيجوز الضارب امس غلامه زيدا قايم كما يجوز عند لحوق غدا او الآن **وما وضع** عنه
اي من اسم الفاعل **للمبالغة** في الفعل **نحو ضراب وضروب ومضراب** معناه
كثير الضرب **وعليم** معناه كثير العلم **وحذر** معناه كثير الحذر **مثله** خبر لقوله
وما وضع يعني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي
لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا وزيد
المضراب ابوه عمروا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجري على
الفعل المضارع اي لا يوازنه في حركاته وسكناته فلم يبق المشابهة اللفظية قيل
انما يعمل اعتبارا للاصل وعدم اعتبار العارض اللفظية او نقول ان ما صدق عليه
هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة فان الضراب ضارب وكذا الضروب
والمضروب والعليم عالم والحذر حاذر فكانت مما يوازنه في حركاته وسكناته حكما باعتبار
ملازمتها له ولتضمنها اياه كذا في حواشي المصباح **والمثنى والمجموع مثله** خبر
لقوله والمثنى اي مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد
في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بجزء واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم
المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد اي الموحد الموضوع لغير المبالغة
والموحد الموضوع للمبالغة **ويجوز حذف النون** اي نون التثنية والجمع
السالم من اسمي الفاعل والمفعول **مع العمل** وعدم الاضافة اي مع كون اسم
الفاعل عاملا وغير مضاف اي مع نصب ما بعدها **والتعريف** اي ومع التعريف
باللام **تخفيفا** نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة وذلك لان اللام موصولة وقد
طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت من الموصول
ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول فقال **اسم المفعول**
ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول
الكوفيين فيخرج بقوله **لمن وقع الفعل عليه** كما يخرج به اسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل لكنه يجئ اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية اى من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر الحرف فانه ليس بهذا الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل فى الحد اسماء المفاعيل التى هى من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب تبعا على سبيل التغليب والا فمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغة** اى صيغة اسم المفعول **من الثلاثى المجرد** بدلالة لام العهد **على مفعول** غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى كائنة على مفعول كمضروب وقوله من الثلاثى حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوى لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لان صيغته قد يجئ على فعيل نحو قتيل وجريح لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة يكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح **ومن غيره** اى غير الثلاثى **على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر** لخفة الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول كمستخرج وقد شذ اضعفت الشئ فهو مضعوف بمعنى المضاعف اى جعلت مضاعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل عطف على قوله مفعول بالواو والداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل ورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اى بفتح الحرف الذى او حرف حصل قبل الآخر **وامره** اى امر اسم المفعول اى شانه **فى العمل** اى فى كونه عاملا عمل فعله الذى هو مشتق منه وهو الفعل المبنى للمفعول **والاشتراط** اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان ذا اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمله فى المنصوب **كامر** **اسم الفاعل** وكذا فى وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضى نحو

زيد معطى درهم امس و ذلك لانه عمل عمل فعله وهو الفعل المبنى للمفعول لمشابهته
له مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه فى مشابهة الفعل والاحتياج
الى الشرائط فتعمل بتلك الشرائط مثله وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط
الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على الفارسى و من بعده
صرحوا باشتراط ذلك فيه كما فى اسم الفاعل **مثل زيد معطى غلامه درهما**
الآن او غدا حيث عمل عمل يعطى ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع فى بيان صفة
المشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل وشبهت به فى انها تثنى
وتجمع و تذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه فى بعض استعمالاته وهو
استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف **ما اشتق من فعل
لازم** لمن قام به اصلا او ردا فقد ذكر فى بعض شروح الكشاف فى بحث الترخيم
ان الفعل المتعدى قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة
كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو ذلك لمن قام به الفعل
و فى هذا القيد احترازا عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين **على معنى الثبوت**
اى على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه
حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الآن او غدا وكذا معنى
زيد حسن ثبت له الحسن و فى هذا القيد احترازا عن نحو قايم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة ولكن
يدخل فى هذا الحد اسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو
احسن واكرم واشرف فانه مما اشتق من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى
الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية اى من حيث انه قام به الفعل
فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالق المستتر
ونحو الخالق والبارى عرف الجواب عن ايراد ذلك فى حد اسم الفاعل **وصيغتها**
اى صيغة الصفة المشبهة **مخالفة لصيغة اسم الفاعل** من حيث ان صيغتها
سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان صيغتها ليست على اوزان
صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله **على حسب السماع** اى على قدر

السماع و وفقه من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الجزء الاول اى صيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية وعلى
وجه الثانى كان خبرا بعد خبر فيتضمن حكما على حدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا
الجزء يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع من الواضع **كحسن وشديد** وكذا عمر
وسكران **وتعمل** الصفة المشبهة **عمل فعلها** اى وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا
كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابهة للفعل **مطلقا** عن الزمان
اى من غير اشتراط الزمان واما الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما النافية فشرط كما
فى اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة
المشبهة مع انها فرع عن اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية
على الفرع على الاصل قيل المزية بكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان
اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان
يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان فى اسم الفاعل لعمله فى المفعول به ولا عمل فيه
هنا لانها ابدا مشتقة من فعل لازم **وتقسيم مسائلها** اى مسائل الصفة المشبهة
ان يكون الصفة اى الصفة المشبهة **باللام** اى كائنة او متلبسة او مقرونة
باللام اى بلام التعريف نحو الحسن **او مجردة عنها** اى عن اللام نحو حسن **وتكون
معمولها** اى معمول الصفة المشبهة على التقديرين **مضافا** نحو وجهه هذا من باب
العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا **او باللام** اى متلبسا او
مقرونا باللام نحو الوجه **او مجردا عنها** اى عن اللام والاضافة نحو وجه **فهذه ستة**
اى فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين فى الثلثة **والمعمول** اى معمول الصفة المشبهة
فى كل واحد منها اى من الاقسام الستة المذكورة **مرفوع ومنصوب ومجرور
فصارت** الاقسام **ثمانية عشر** بضرب الثلث من اقسام المعمول فى الستة من الاقسام
الحاصلة بضرب صيغتى الصفة فى صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية عشر
جملة مستانفة كان سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم
اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها

الى

١٤١

الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة وهى صعب تعدادها وقد ذكرها شيخى واستاذى طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه فى رسالة له على التفصيل فان رغبت فعليك بها **فالرفع** اى رفع المعمول فى معمولاتها المرفوعية **على الفاعلية** اى حال كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه **والنصب** اى نصب المعمول فى معمولاتها المنصوبة **على التشبيه** اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول** اى بمفعول اسم الفاعل **فى المعرفة** اى فى المعمول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به وليست بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبّهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبّهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما ان الجرّ فى نحو الضارب الرجل مشبه بالجر فى نحو الحسن الوجه فيهما اى فى الضارب الرجل والحسن الوجه يتعارضان ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب يجر بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجرّ على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت بيانه فى بحث الاضافة وينصب لتشبيهه بالضارب الرجل فى كون الصفة والمعمول معرفين باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام فى الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول **وعلى التميز** عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اى والنصب على التميز **فى النكرة** اى المعمول النكرة فى نحو الحسن وجها **والجرّ** اى جر المعمول فى معمولاتها المجرورة **على الاضافة** اى مبنى على كونه مضافا اليه **وتفصيلها** اى مسائل الصفة المشبهة الثانى عشرة **حسن وجهه** الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا **فهذه ثلثة** فقوله تفصيلها مبتداء محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يذكر بعد وقوله حسن وجهه مبتداء وقوله ثلثة بمعنى ذو ثلثة اوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتداء محذوف اى هذه ثلثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل مسائلها الثمانى عشرة لا يتم بهذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غيره حتى يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها **وكذلك حسن الوجه** اى مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا

البواقى كون كل ذا ثلثة اوجہ فالصفة فى حسن الوجہ مجرد عن اللام والمعمول ذو اللام
مرفوعا او منصوبا او مجرورا فهذه ثلثة فان قيل اى حرف يقدر فى اضافة حسن الوجہ ولا
يصح دخوله فى الفاعل قيل تقدير الحرف فى الاضافة المعنوية واما الجر فى الاضافة
اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله فى تعريف الاضافة بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان
تقسيم الاضافة الى معنوية ولفظية يابى هذا الحمل ولان الاسم فى باب الاضافة
لا يعمل الا لنيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرفا لجر فكيف ينوب الاسم عنه او محمول
على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير
الحكمى على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للاضافة بهما او يقال ضارب زيد ملحق
بنحو غلام زيد فى تقدير اللام ونحو حسن الوجہ ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من لان
الحسن الوجہ كما ان الخاتم هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم فى تقدير
فى ولا ضير فى تقدير من البيانية فى نحو حسن الوجہ بعد خروجہ عن كونه فاعلا لفظا
بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لـزم
تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجہ من باب الاضافة الى المشبه
بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال حروف الجر فى الاضافة اللفظية غير منحصرة
فى الثلثة المذكورة بل حروفها ما يتعدى بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو
راغب زيد فانه بمعنى الى راغب الى زيد اذا جعل اضافة الى المفعول وكذا بالغ البلد
واذا لم يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجہ وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة
تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر الا لنيابته عن حرف جر ويكون فيما وراء الضرورة
فى حكم العدم اذ الاضافة الصورية يستدعى صورة اللام لا معناها والا كانت معنوية
وحسن وجہ الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **الحسن وجهه** الصفة ذات لام والمعمول مضاف
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة فقوله **الحسن وجهه** معطوف بحذف العاطف
لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرار وانما غير السنن السابق ليشير الى انه شروع فى
تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام

وهذه

وهذه الصفة ذات اللام الحسن الحسن وجه الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذواللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة وجه الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **اثنان منها ممتنعان** فالاثنان مبتداء ومنها صفة وممتنعان خبره اى اثنان كائنان من الاقسام الثمان عشرة ممتنعا وهما **الحسن وجهه** تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرورا مضافا **الحسن وجه** تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرورا مجردا عن الام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف مع ان الثانى يتضمن اضافة المعرفة الى لنكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية يجرى مجرى المعنوية فكما لا يجوز فى المعنوية لعناية المعرفة الى لنكوة فكذا لا يجوز فى اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه خبر مبتداء محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد **واختلف فى** جواز واحد منها وهو **حسن وجهه** تكون الصفة مجردا عن اللام والمعمول مجرورا مضافا فقال بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة للشئ الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبئيه قريبا والجار والمجرور اعنى قوله فى حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف **والبواقى** من الثمانى عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف **ماكان فيه ضمير واحد** وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا **احسن** خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقى والضمير محذوف اى البواقى ماكان منها فيه ضمير واحد احسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل ومسائله ستة الحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن وبنصب الوجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجها فان قيل يلزم فى الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير

ایضا بدلیل قولہ ومتی رفعت لھا فلا ضمیر فیھا والا ففیھا ضمیر الموصوف قبل الفاعل
بعد الاضافۃ خرج عن حیز کونہ فاعلا لفظا لکنہ فاعل معنی و باعتبار المعنی لیس فیہ
ضمیر وفیہ نظر لانہ یتبعہ تابعۃ بعد الاضافۃ بالرفع ایضا و ھذا یوجب اعتبار
فاعلیۃ الوجہ واجیب بان الحمل علی المحل باعتبار المعنی ولھذا الاعتبار فاعل **وما
کان منھا فیہ ضمیران** وھو فیما اذا کان المعمول مضافا وھو منصوب او مجرور
حسن لحصول المقصود وما عدم احسنیۃ فلوجود الزائد علی المقصود ومسائلہ
ثلث او اثنان علی حسب الاختلاف زید حسن وجھہ بنصب الوجہ وحسن وجھہ
بجر الوجہ وھو الذی اختلف فیہ والحسن وجھہ بنصب الوجہ **وما لا ضمیر منھا
فیہ** وھو فیما اذا کان المعمول مرفوعا غیر مضاف **قبیح** لعدم حصول المقصود و
ھو الربط بالموصوف لفظا ومسائلھا اربع الحسن وجہ برفع وجہ وحسن وجہ
برفع وجہ وحسن الوجہ بتنوین حسن ورفع الوجہ والحسن الوجہ برفع الوجہ
ومتی رفعت لھا ای بالصفۃ المشبھۃ ما بعدھا **فلا ضمیر فیھا** ای فی الصفۃ
المشبھۃ والا یلزم تعدد الفاعل **فھی کالفعل** الفاء للتعلیل ای لان الصفۃ المشبھۃ
حینئذ کالفعل والفعل اذا رفع بعدہ لا یکون فیہ ضمیر فکذا ھذہ ویحتمل ان یکون
قولہ فھی کالفعل نتیجۃ ای فحینئذ یکون الصفۃ المشبھۃ کالفعل فی انھا لا یثنی
ولا یجمع ویکون تذکیرھا وتانیثھا باعتبار فاعلھا الظاھر **والا** ان حرف الشرط
والشرط محذوف ای وان لم یکن یرفع لھا بل یجر بالاضافۃ او ینصب علی التشبیہ
بالمفعول **ففیھا** ای ففی الصفۃ **ضمیر الموصوف** لان الفاعل لما جر بالاضافۃ
او نصب علی التشبیہ بالمفعول خرج عن حقیقۃ کونہ فاعلا فلا جرم ان یکون فیھا حیثیۃ
ضمیر یکون فاعلا لھا **تؤنث** الصفۃ **وتثنی وتجمع** ای اذا تحقق وجود الضمیر
فیھا اذا کان ما بعدھا منصوبا او مجرورا تؤنث الصفۃ وتثنی وتجمع علی حسب
الموصوف للمطابقۃ بناء علی ان الصفۃ تحمل ضمیرہ تقول ھند حسنۃ وجہ او حسنۃ
وجھا والزیدان حسنا وجہ او حسنان وجھا والزیدون حسنو وجہ والزیدون
حسنون وجھا **واسما الفاعل والمفعول** اصلہ اسمان فسقطت النون بالاضافۃ
ای اسما ھذین فلا یلزم ان یکون لکل واحد اسمان **غیر المتعدیین** ای غیر

المتجاوزین

المتجاوزين عن الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله **مثل الصفة المشبهة فيما ذكرنا**
من الصور ای ما جاز فی الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز فی اسم الفاعل والمفعول غير
المتعديين لان جواز هذه الصور فی الصفة المشبهة انما هی لمشابهتها باسم الفاعل فجوازها
فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلامه والقائم غلام وكذا الصور
التسعة بتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث
وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمی
الاب الى اخر الصور فان قيل اسم المفعول لا يتبنى من غير التعدی فكيف يستقيم قوله
غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثالا لاسم المفعول غير المتعدی قيل المراد من
اسم الفاعل الغير المتعدی غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدی هنا
غير المتعدی عن مفعول ما لا يسم فاعله الى المفعول الثانی وانما قيد اسم الفاعل والمفعول
بغير المتعديين احترازا عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيدا ومعطی درهما بحيث لا يجری
فيهما مع ما تعديا اليه ما ذكر من الاقسام بل يجری فيهما اما نصب المفعول على المفعولية
او جره على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل
زيد ضارب ابيه وزيد معطی اباه مثلا لم يعلم ان اباه فی المثال الاول مفعول ضارب
او فاعل اضيفت اليه وان اباه فی المثال الثانی مفعول المعطی اقيم مقام الفاعل ومفعول
ثانی اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسمی الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول
لهما فلا يحصل الالتباس ولا يشتبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة
شرع فی بيان اسم التفضيل فقال **اسم التفضيل** اسم يدل على تفضيل شیء على شیء
وهو الاصطلاح **ما اشتق من فعل** فيه احتراز عن الجوامد **لموصوف بزيادة**
على غيره ای على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صلة موصوف ای لما وصف بزيادة
على غيره فی ذلك الفعل او بمعنى مع وحينئذ صلة الموصوف محذوفة ای لامر موصوف
بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه
ليشمل على كلا نوعی اسم التفضيل الذی صيغ لتفضيل الفاعل والذی صيغ لتفضيل
المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثانی لتفضيل المفعول والمراد
بالزيادة على غيره الزيادة عليه فی ذلك الفعل ای فی الفعل الذی اشتق هو منه فلا يرد

اسم التفضيل

نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة فی الفعل الذی اشتق هو منه اذ لم يرد
الزيادة فی الزيادة او الكمال مثلا بل فی امر آخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود
فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل فی الحد اسماء الفاعلين التی
وضعت للمبالغة كضراب وضروب ونحوهما لانها وان دلت علی الزيادة لكن لم يقصد فيها
الزيادة علی الغير **وهو افعل** ای صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر **و**
شرطه ای اسم التفضيل **ان يبنی من ثلاثی مجرد** احترز بقوله من ثلاثی
عن الرباعی نحو بعثر وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثی نحو اكرم واقتدر ونحوهما **ليمكن**
بناءه علی افعل منه ای من الثلاثی المجرد اذا لزائد علی ثلثة لا يمكن منه بناء افعل
لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنی لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه
كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لازداد علی بناء افعل وقوله ليمكن خبر
مبتداء محذوف ای هذا الاشتراط ليمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل انه علة
لقوله يبنی وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس بعلة لبنائه بل علة بنائه ارادة
تفضيل شئ علی شئ فی الفعل الذی اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة
صفة اخری لثلاثی ای من ثلاثی ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس بلون عن نحو حمر
واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمی واعور **لان منهما** خبر مبتداء محذوف ای وهذا
لان والجملة معترضة لبيان العلة ای لان من اللون والعيب **افعل لغيره** صفة افعل
ای افعل الكائن لغير التفضيل ای من غير اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعمی واعور فلو
بنی منهما افعل التفضيل لزم اللبس واشتبها افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا تری
انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد زو حمرة او زائدة فی الحمرة **مثل زيد افضل
الناس** فان قيل قد بنی افعل التفضيل من العيوب نحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب
هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب
الباطنة وفيه نظر لانه علی هذا يصح نحو احمق علی معنی التفضيل اذ الحماقة ايضا من العيوب
الباطنة وقد حكموا بشذوذه فی احمق من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو
فی الظاهر من اثر البلادة كما حكی عن هبنقة من تعليق خرزات وخيوط علی عنقه و
صدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجئ منه

اسم

اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة بالحقيقة
وظهور اثر الحماقة فی بعض الموصوفين بها من العوارض غير معتبرة فی وضع الالفاظ
فكيف يحكم بشذوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب ان يحكم بشذوذ اجهل وابلد لو رئيد
بهما ما يبدؤ فی الظاهرين من اثر الجهل والبلادة فی احد ولم يحكم بشذوذهما احد
فان قصد غيره ای تفضيل غير الثلاثی المجرد الذی ليس بلون ولا عيب من الثلاثی
المزيد فيه او الرباعی مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب **توصل**
اليه ای الی تفضيل غيره **بمثل هو اشد منه** ای باتيان اسم التفضيل مما يصح بناءه
منه مثل اشد واكثر واحسن واقبح مما كان مناسبا له وايقاع مصدر ما امتنع بناءه
منه تميزا ابانة للمقصود على وجه يمكن نقول هو اشد منه **استخراجا وبياضا و**
عيبا المثال الاول لغير الثلاثی المجرد والثانی للون والثالث للعيب وكذا نقول
هو احسن منه استغفارا وبياضا واقبح منه دحرجة وعميا **وقياسه** ای اسم التفضيل
للفاعل ای لتفضيل الفاعل لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير فی المصدر المشتق
هو منه واصل المصدر ما بنی للفاعل ای ما كان معروفا فينصرف عند الاطلاق الی
كونه مشتقا من المصدر المبنی للفاعل ای من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من
قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما
جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل
الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف ای قياسه للفاعل والصفة
المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدا محذوف الخبر وقوله للفاعل حال
فيكون هذه العبارة من باب ضربی زيد قائما ای قياس اسم التفضيل حاصل اذا
كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتداء وخبره محذوف وقوله
للفاعل متعلق بالخبر المحذوف ای وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله **وقد جاء**
للمفعول كلمة قد للتقليل ای قلما يجئ اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعا
نحو اعذر والوم واشغل واشهر وزيد فی بعض النسخ **واعرف** ای اكثر
معذورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية **ويستعمل** اسم التفضيل
فی كلام العرب **على احد** الجار والمجرور حال ای واقعا على احد ثلثة اوجه فقط

وفی بعض النسخ علی ثلثة اشیاء مضافا بدل من قولہ علی احد ثلثۃ اوجہ نحو زید
افضل القوم او بمن ای کائنا بمن نحو زید افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زید
الافضل وھذا للام للعھد لیس الا ای باللام العھدیۃ لیکون بالعھد مشتملا علی
ذکر المفضل علیہ ویکون المعنی فی قولھم الافضل الشخص الذی عھد کونہ افضل
من زید مثلا وکلمۃ او مانعۃ الخلو والجمع فلا یخلو اسم التفضیل عن احدھا ولا
یجتمع اثنان منھا فلا یجوز زید الافضل من عمرو باستعمالہ مع اثنین منھا
ولا زید افضل باستعمالہ بدون واحد منھا الا ان یخرج اسم التفضیل عن
استعمالہ بمعنی التفضیل بالعدل کما فی آخر وجمع فانہ خرج عن معنی التفضیل وصار
بمعنی غیر فاستغنی عن استعمالہ باحد ثلثۃ اوجہ لان استعمالہ باحدھا لبیان التفضیل
فاذا ذھب عنہ معنی التفضیل استغنی عن ھذا الاستعمال ولا یستعمل مع احد ھذہ
الامور الثلثۃ الا لیدل علی المقصود لان المقصود من اسم التفضیل اثبات الزیادۃ
للموصوف بہ علی غیرہ ای علی المفضل علیہ فی المعنی المشتق بما ھو منہ وھذا المقصود
لا یحصل الا باحد الامور الثلثۃ المذکورۃ لانھا تدل علی المفضل علیہ وذلک فی من
والاضافۃ ظاھر لانک اذا قلت زید افضل لا یفھم من الذی زاد علیہ ھو فی الفضل
فاذا قلت من عمرو او افضل فھم ذلک وکذا فی اللام لما قلنا انھا للعھد فیکون المفضل
علیہ معھودا معنویا لان اللام العھدیۃ تشیر الی الفعل المذکور مع المفضل علیہ
علی ما بیّنا لان معنی قولھم الافضل الشخص الذی عھد کونہ افضل من زید مثلا ولا
یجتمع اثنان منھا لحصول الغرض باحدھا وکون الآخر بعد حصول المقصود ضائعا
فلا یجتمعان الا نادرا فان قیل قد یخلو اسم التفضیل عن احد الثلثۃ المذکورۃ
نحو اللہ اکبر قیل معناہ ویستعمل علی احدھا حقیقۃ نحو زید الافضل واشرف الناس
واکبر من عمرو او تقدیرا فلا یرد ذلک لانہ فی تقدیر اللہ اکبر من کل کبیر فان قیل فما
تقول فی الدنیا والجلی فانھما من اسماء التفضیل لان الدنیا تانیث الادنی والجلی تانیث
الاجل من الدنو والجلال وقد جاء بتجردھا عن احد الامور الثلثۃ فی قولہ فما سعی دنیا
ظالما قد مدت وفی قولہ وان دعوت الی جلی ومکرمۃ قیل جواز تجردھا عن احد
الامور الثلثۃ المذکورۃ لصیرورتھما اسمین والمجاء معنی التفضیل عنھما فان الدنیا

صار اسما للزمان المتقدم على الآخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالها بدون احدها فان قيل فما تقول فى نحو الحسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفى نحو السوى فى قول الشاعر ولا يخرجون من حسن بسوى ولا يجزون عن غلط بين فانهما من اسماء التفضيل لانها تانيث احسن واسوء قيل لا نسلم انها تانيث احسن واسوء بل هما مصدران كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها فى قول الشاعر ليست بالاكثر منهم حصى انما العزة للكاثر اى لمن اكثر عددا قيل كلمة من فى البيت ليست بتفضيلية بل هى بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال ليست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوف اى ليست كائنا منهم بالاكثر حصى او هو تفضيلية متعلقة بافعل آخر محذوف عار من اللام اى ليست بالاكثر اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد **الا ان يعلم** المفضل عليه مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء فى جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم اى اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشيا **فاذا اضيف** اى اسم التفضيل **فله** اى فلاسم التفضيل **معنيان احدهما** اى احد المعنيين **وهو الاكثر** اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة معترضة والواو اعتراضية **ان تقصد به** اى باسم التفضيل **الزيادة** اى زيادة موصوف اسم التفضيل فى الفعل المشتق هو منه **على من اضيف** اسم التفضيل **اليه** ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على سبيل التغليب فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد بالمعنى فى قوله معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على قوله احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد ولو اريد المفعول اى معنى ففى الحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير شائع او يكون المعنى فقصد

وفی بعض النسخ علی ثلثة اشیاء مضافا بدل من قوله علی احد ثلثة او جر نحو زید
افضل القوم او بمن ای کائنا بمن نحو زید افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زید
الافضل وهذا للام للعهد لیس الا ای باللام العهدیة لیکون بالعهد مشتملا علی
ذکر المفضل علیه ویکون المعنی فی قولهم الافضل الشخص الذی عهد کونه افضل
من زید مثلا وکلمة او مانعة الخلو والجمع فلا یخلو اسم التفضیل عن احدها ولا
یجتمع اثنان منها فلا یجوز زید الافضل من عمرو باستعماله مع اثنین منها
ولا زید افضل باستعماله بدون واحد منها الا ان یخرج اسم التفضیل عن
استعماله بمعنی التفضیل بالعدل کما فی آخر وجمع فانه خرج عن معنی التفضیل وصار
بمعنی غیرها استغنی عن استعماله باحد ثلثة او جر لان استعماله باحدها لبیان التفضیل
فاذا ذهب عنه معنی التفضیل استغنی عن هذا الاستعمال ولا یستعمل مع احد هذه
الامور الثلثة الا لیدل علی المقصود لان المقصود من اسم التفضیل اثبات الزیادة
للموصوف به علی غیره ای علی المفضل علیه فی المعنی المشتق بما هو منه وهذا المقصود
لا یحصل الا باحد الامور الثلثة المذکورة لانها تدل علی المفضل علیه وذلک فی من
والاضافة ظاهر لانک اذا قلت زید افضل لا یفهم من الذی زاد علیه هو فی الفضل
فاذا قلت من عمرو او افضل فهم ذلک وکذا فی اللام لما قلنا انها للعهد فیکون المفضل
علیه معهودا معنویا لان اللام العهدیة تشیر الی الفعل المذکور مع المفضل علیه
علی ما بیّنا لان معنی قولهم الافضل الشخص الذی عهد کونه افضل من زید مثلا ولا
یجتمع اثنان منها لحصول الغرض باحدها وکون الآخر بعد حصول المقصود ضائعا
فلا یجتمعان الا نادرا فان قیل قد یخلو اسم التفضیل عن احد الثلثة المذکورة
نحو الله اکبر قیل معناه وتستعمل علی احدها حقیقة نحو زید الافضل واشرف الناس
واکبر من عمرو او تقدیرا فلا یرد ذلک لانه فی تقدیر الله اکبر من کل کبیر فان قیل فما
تقول فی الدنیا والجلی فانها من اسماء التفضیل لان الدنیا تانیث الادنی والجلی تانیث
الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردهما عن احد الامور الثلثة فی قوله فما سعی دنیا
ظالما قد مدت وفی قوله وان دعوت الی جلی ومکرمة قیل جواز تجردهما عن احد
الامور الثلثة المذکورة لصیرورتهما اسمین والمجاء معنی التفضیل عنهما فان الدنیا

صار اسما للزمان المتقدم على الآخرة والجلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالها بدون
احدها فان قيل فما تقول فى نحو الحسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفى نحو السوىٰ
فى قول الشاعر ولا يخرجون من حسن بسوى ولا يجزون عن غلط بين فانهما من اسماء
التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء قيل لانسلم انهما تانيث احسن واسوء بل هما مصدران
كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها فى قول
الشاعر ليست بالاكثر منهم حصى بما العبرة للكاثر اى لمن اكثر عددا قيل كلمة من فى
البيت ليست بتفضيلية بل هى بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى
من بينهم كانه قال ليست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل بمن واللام وقيل بيانية
متعلقة بمحذوف اى ليست كاينا عنهم بالاكثر حصى وهو تفضيلية متعلقة بافعل
آخر محذوف عار من اللام اى ليست بالاكثر اكثر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد
الا ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء فى جميع
الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر
من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم اى اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان
يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشيا
فاذا اضيف اى اسم التفضيل **فله** اى فلاسم التفضيل **معنيان احدهما**
اى احد المعنيين **وهو الاكثر** اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة معترضة
والواو اعتراضية **ان تقصد به** اى باسم التفضيل **الزيادة** اى زيادة موصوف
اسم التفضيل فى الفعل المشتق هو منه **على من اضيف** اسم التفضيل **اليه**
ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على سبيل التغليب
فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو اريد
بالمعنى فى قوله معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على قول احدهما صحيح حينئذ يصير
المعنى احد العنايتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد ولو
اريد المفعول اى معنى ففى الحمل اشكال حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك
الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما
حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير شائع او يكون المعنى قصد

احدهما قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا **فيشترط ان يكون موصوفه بعضا منهم** ای من اضیف الیهم و ذلك بحکم الوضع والاستعمال **مثل زید افضل الناس** فزید بعض الناس ولقائل ان یقول یلزم من اشتراط کون موصوفه بعضا من اضیف الیهم تفضیل الشئ علی نفسه واجیب بان موصوفه داخل فی المضاف الیهم افرادا خارج عنهم ترکیبا او داخلا فیهم واقعا خارج عنهم ارادة یعنی داخل فیهم فی الافراد والواقع ثم خرج عنهم فی الارادة وقت الترکیب والاضافة فلا یلزم تفضیل الشئ علی نفسه **فلا یجوز یوسف احسن اخوته** ای فلاجل ان یشترط فی هذا المعنی ان یکون موصوفه داخلا فی المضاف الیهم لم یجز ان یقال یوسف احسن اخوته بهذا المعنی الثانی **لخروجه عنهم** علة عدم الجواز ای لخروج یوسف عن الاخوة ای عن عمومهم **باضافتهم الیه** ای باضافة الاخوة الی یوسف لانه اذا اضیف الاخوة الی الضمیر العائد الی یوسف خرج یوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ لیس یوسف بعضا من اخوته لانه لیس باخ لنفسه فکان احسن مضافا الی من لیس موصوفه بعضا منهم ولو قیل یوسف احسن الاخوة او احسن ابناء یعقوب علیه السلام لکان من ذلك لان یوسف علیه السلام بعض الاخوة و بعض ابناء یعقوب علیه السلام وان لم یکن بعض اخوته **والثانی** ای والمعنی الثانی **ان تقصد زیادة مطلقة** ای زیادة موصوف اسم التفضیل فیما اشتق هو منه زیادة مطلقة ای غیر مقیدة بکونها زیادة علی من اضیف الیه ای تقصد تفضیله علی کل من سواه مطلقا لا علی المضاف الیه وحده **ویضاف** بالنصب عطف علی تقصد ای المعنی الثانی حاصل بان تقصد کذا ویضاف اسم التفضیل **للتوضیح** وبالرفع علی الابتداء والاستیناف ای وحینئذ یضاف للتوضیح لا للتفضیل کالاضافة فی ما لا تفضیل له فلا یشترط ان یکون موصوفه من جملة المضاف الیه لانتفاء الموجب بل یجوز کلا الامرین ای یجوز ان یضاف الی جملة هو بعض منهم نحو محمد صلی الله علیه و سلم هو افضل قریش ای افضل الناس من بین قریش ولم تقصد التفضیل علی قریش وان کان النبی علیه افضل الصلوة واکمل التحیات واحدا منهم وکذا نحو فلان اعلم بغداد ویجوز ان یضاف الی الجماعة هو لیس بعضا منهم نحو یوسف ع احسن اخوته وکذا نحو فلان اکرم بنی امیه **فیجوز یوسف**

احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من غيره له ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان كانه قيل عادلا بنى مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة ببنى مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال اكثر مما له حق فى الشرع ورده الى القدر المستحق فى الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك فانه فى راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثانى اى والمعنى الثانى لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى فى قصدك كذا والمعنى الثانى حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثير او يكون المعنى قصد المعنى الثانى قصدك كذا او المعنى الثانى ذو قصدك كذا **ويجوز فى الاول** اى فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليه او فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول وفيه نظر حيث يأباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل فلو حمل الاول والثانى على المعنى الاول والثانى لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا ويجوز فى هذا النوع من اسم التفضيل **الافراد** اى افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود تانيث الموصوف كذا فى المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى وان كان الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهند افضل القوم وهندا فضل القوم وانما لم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذى بمن مفرد مذكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكير **والمطابقة لمن هو له** اى لمن اسم التفضيل ثابت له اى لمطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم او افاضل القوم وهند فضلى النساء وانما جاز الافراد والتذكير فى كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابها للاسم التفضيل المستعمل بمن فى المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده فى كل واحد منهما فيجوز

احدها فقصد لك كذا او احدهما ذو قصدك كذا فيشترط ان يكون موصوفه بعضا منهم ای من اضیف الیہم و ذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل الناس فزيد بعض الناس ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه بعضا من اضيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضاف اليهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى داخل فيهم فى الافراد والواقع ثم خرج عنهم فى الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان يشترط فى هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى الثانى لخروجه عنهم علة عدم الجواز اى لخروج يوسف عن الاخوة اى عن عمومهم باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف عليه السلام بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب عليه السلام وان لم يكن بعض اخوته والثانى اى والمعنى الثانى ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اى غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب عطف على تقصد اى المعنى الثانى حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كالاضافة مما لا تفضيل له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم تقصد التفضيل على قريش وان كان النبى عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف ع احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بنى امية فيجوز يوسف

الوضع

احسن

احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من غيره له ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان كانه قيل عادلا بنى مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة ببنى مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من ياخذ من بيت المال اكثر ماله حق فى الشرع ورده الى القدر المستحق فى الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك فما فى راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنى مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثانى اى والمعنى الثانى لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى فى قصدك كذا والمعنى الثانى حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثير او يكون المعنى قصد المعنى الثانى قصدك كذا او المعنى الثانى ذو قصدك كذا ويجوز فى الاول اى فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول وفيه نظر حيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل فلو حمل الاول والثانى على المعنى الاول والثانى لم يكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا ويجوز فى هذا النوع من اسم التفضيل الافراد اى افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود تانيث الموصوف كذا فى المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى وان كان الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذى بمن مفرد مذكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكير والمطابقة لمن هو له اى لان اسم التفضيل ثابت له اى لمطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم او افاضل القوم وهند فضلى النساء وانما جاز الافراد والتذكير فى كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابها لاسم التفضيل المستعمل بمن فى المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده فى كل واحد منهما فيجوز

احدهما قصد لك كذا او احدهما ذو قصد لك كذا فيشترط ان يكون موصوفه بعضا منهم ای من اضیف الیهم و ذلك بحکم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل الناس فزيد بعض الناس ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه بعضا من اضيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضاف اليهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعني داخل فيهم في الافراد والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان يشترط في هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى الثاني لخروجه عنهم علة عدم الجواز اى لخروج يوسف عن الاخوة اى عن عمومهم باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف عليه السلام بعض الاخوة و بعض ابناء يعقوب عليه السلام وان لم يكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى الثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اى غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب عطف على تقصد اى المعنى الثاني حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كالاضافة مالا تفضيل له فلا يشترط ان يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم تقصد التفضيل على قريش وان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس بعضا منهم نحو يوسف ع احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بني امية فيجوز يوسف

احسن

احسن اخوته بهذا المعنى ای احسن من غیره لم ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بنی مروان كانه قیل عادلا بنی مروان ای هما اعدل من غیرهما لهما ملابسة ببنی مروان والمراد بالناقص یزید بن الولید بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص حق من یاخذ من بیت المال اكثر مما له حق فی الشرع ویرده الی القدر المستحق فی الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزیز بن مروان لقب بذلك فانه فی راسه شجة وانما اختار لفظ التوضیح وعدل عن لفظ التخصیص الذی ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصیص المخصوص بالاضافة الی النكرات یوهم التزام اضافته الی النكرة ولیس كذلك بدلیل یوسف احسن اخوته والناقص والاشج اعدلا بنی مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد علی قوله والثانی ای والمعنی الثانی لا یصح لانه حمل القصد علی المقصود الا ان یكون المعنی فی قصدك كذا والمعنی الثانی حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثیر او یكون المعنی قصد المعنی الثانی قصدك كذا او المعنی الثانی ذو قصدك كذا **ویجوز فی الاول** ای فی اسم التفضیل المضاف المقصود به الزیادة علی من اضیف الیهم او فی النوع الاول من نوعی اسم التفضیل المضاف ای المستعمل بالمعنی الاول وقیل ای فی المعنی الاول وفیه نظر حیث یاباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ ای لفظ اسم التفضیل فلو حمل الاول والثانی علی المعنی الاول والثانی لم یكن الكلام مطابقا فالحق ما ذكرنا ویجوز فی هذا النوع من اسم التفضیل **الافراد** ای افراد اسم التفضیل والتذكیر مع وجود تانیث الموصوف كذا فی المفصل ای یجوز فیه الافراد والتذكیر علی كل حال ای وان كان الموصوف مثنی ومجموعا او مؤنثا نحو زید افضل القوم والزیدان افضل القوم والزیدون افضل القوم وهند افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم یذكر التذكیر اكتفاء بقوله فیما یقابله بعد والذی بمن مفرد مذكر لا غیر لانه لما كان فیما یقابله الافراد والتذكیر فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكیر **والمطابقة لمن هو له** ای لمن اسم التفضیل ثابت له ای لمطابقة الموصوف افرادا وتثنیة وجمعا وتذكیرا وتانیثا نحو زید افضل القوم والزیدان افضلا القوم والزیدون افضلوا القوم او افاضل القوم وهند فضلی النساء وانما جاز الافراد والتذكیر فی كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضیل مشابها لاسم التفضیل المستعمل بمن فی المعنی من حیث انه ذكر المفضل علیه بعده فی كل واحد منهما فیجوز

فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا له فى اللفظ لوجود الاضافة ههنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ **واما الثانى** اى النوع الثانى اى اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة **والمعرف باللام فلا بد من مطابقة** اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف النوع الاول فانه ممتزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل بمن فانه ممتزج بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثانى عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية يعنى قوله يجوز فى الاول الافراد وقوله فلا بد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر مبتدا ثابت والضمير محذوف اى فلا بد لهما من المطابقة وقوله من المطابقة خبر لا وفى جعلها متعلق به والقول بحذف الجز نظر لانه يكون حينئذ مضارعا للمضاف على نحو لا حافظا للقران فيجب نصبه **والذى بمن** اى اسم التفضيل الذى استعمل به مفرد مذكر لا غير اى غير المفرد المذكر نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هى المفارقة بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها فى حكم وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص باخر الكلمة دون اوسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو يختص فى حكم وسط الكلمة وهو مستنكر **ولا يعمل** اسم التفضيل فى المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل **فى فاعل مظهر** لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمى الفاعل والمفعول او بمشابهته ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة فانما يعمل بمشابهته اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعماله ثم ولا استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل فى المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرا ولا فى الفاعل مظهرا لانها من معمولات قوية الا اذا وجد الشرائط الثلثة المذكورة فى المتن بعد فى الفاعل المظهر لانه حينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة فى اعماله

حينئذ

حينئذ كما ستعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب فى الوزن وفى اختصاص مجيئه بالثلاثى المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل فى المعمولات الضعيفة وهى الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلك لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل فى المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظا كما فى المفعول معه او تقديرا كما فى المفعول له وفى بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل فى فاعل مظهر لانه فى الاسم نظير افعل التعجب فى الفعل وهو لا يعمل فى الفاعل مظهرا فكذا هذا وفيه نظر لان افعل التعجب يعمل فى المفعول به بلا واسطة مطلقا مضمرا او مظهرا وهو لا يعمل فيه البتة والشرائط الثلثة المذكورة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل فى مظهر اى فاعل مظهر **الا اذا كان اسم التفضيل فى اللفظ صفة كائنة لشئ** اى الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شئ كرجل فى المثال المذكور **وهو فى المعنى لمسبب** الواو للحال والتنوين بدل من الاضافة اى والحال اى اسم التفضيل فى المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك الشئ اى اى لمتعلق ذلك الشئ كالكحل فى المثال فانه مسبب قوله رجلا لانه حصل فى عينه لسببه فان قيل المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب دون المسبب قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق اسم المسبب فى تحققه **مفضل** صفة مسبب اى لمسبب **مفضل باعتبار الموصوف الاول** اى باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل فى المثال حيث نفى كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما **على نفسه** اى مفضل على نفسه **باعتبار غيره** متعلق للتفضيل عليه اى باعتبار تعلقه بغيره اى بغير الموصوف الاول كعين زيد فى المثال حيث نفى فى المثال كون الكحل مفضلا عليه فى عينه **منفيا** حال اى حال كون اسم التفضيل منفيا او صفة مصدر محذوف اى تفضيلا منفيا **مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه** اى من الكحل **فى عين زيد** فاحسن فى هذا المثال جرى على رجل و قع صفة له فى اللفظ وهو فى المعنى صفة لمسببه اى لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل و مفضل عليه اى الكحل احسن

من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل و
هو رجلا حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار
غير ما جرى عليه وهو كونه فى عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه فى عينيه فالمقصود
من هذا الكلام مدح الكحل فى عين زيد بنفى تفضيله فى عين رجل ما عليه اما لو جعل هذا
الكلام مثبتا لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا
مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعنى احسن عامل فى الحدثين اى دال
على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشئ وتعلق
به ظرفان او حالان وهما قوله فى عينه وقوله فى عين زيد كل ظرف او حال بحدث يعنى تعلق
قوله فى عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله فى عين زيد تعلق به ايضا باعتبار
معنى التفضيل على الشئ وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل وجهة كونه
مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه فى نحو زيد فى الدار مثله فى السوق فان معنى التشبيه
عامل معنوى ذو الحدثين اى دال على الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اى حدث
التشبيه والتشبيه بالشئ تعلق به ظرفان وهما فى الدار وفى السوق كل ظرف بحدث فان
زيدا مشبه باعتبار كينونته فى الدار ومشبه به باعتبار كينونته فى السوق ونظير هذه
المسئلة الحديث الذى ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب
الى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة وانما اشترط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل لان نفى صفة
التفضيل يجعله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفى اذا دخل على مقيد ينصرف
ذلك النفى الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فقولهم ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه
فى عين زيد بمعنى حسن الكحل فى عين كل رجل مثل حسنه فى عين زيد او دون حسنه لا فوقه
لانه لما نفى التفضيل اى الزيادة ثبت المساواة او الانحطاط ضرورة فظهر بهذا ان احسن
فى المثال انما عمل فى الفاعل المظهر وهو الكحل لانه بمعنى حسن وانما اشترط كون المتعلق
مفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشئ على نفسه
باعتبارين وهو فى معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فصار التفضيل ضعيفا
وانما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل يعارض النفى فلا يجوز عمله
الممتنع باعتبار ما يرجع الى الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون فى معرض

الامتناع فاذا انتفی مثل هذا التفضیل ولو بعارض یخرج عن حکم التفضیل ویعتبر العارض
وهو صیرورتہ بمعنی الفعل بعارض النفی لضعف المعارض وهو معنی التفضیل لکونہ فی
معرض الامتناع بخلاف قولك ما رایت رجلا افضل ابوہ من عمرو فانہ لم یخرج مع صیرورتہ
بمعنی الفعل بنفی التفضیل لان التفضیل فیہ لیس علی خلاف الاصل لعدم کون تفضیل الشئ
علی نفسہ فیعتبر هذا التفضیل بعد الزوال بعارض النفی وانما اشترط کونہ صفۃ سببیۃ
لیتحقق محل عملہ وهو الفاعل المظهر لان المدعا انہ باستجماع هذہ الشرائط یعمل فی الفاعل
المظهر وذلك لا یتحقق الا بکونہ صفۃ سببیۃ فالحاصل ان اشتراط کونہ صفۃ سببیۃ لتحقق
محل عملہ واشتراط کونہ منفیا لصیرورتہ بمعنی الفعل بعارض النفی واشتراط کون المتعلق
مفضلا ومفضلا علیہ باعتبارین باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانہ
من مواضع الاشکال وذهب بعض الافاضل الی انہ انما صار بمعنی حسن عند استجماع هذہ
الشرائط لان هذا الترکیب یستعمل فی مقام المدح ومقام المدح یستدعی ان یکون بمعنی
حسن وذلك لان مقام المدح یدل علی ان کون الکحل فی عین رجل لیس مساویا للکحل
فی عین زید بل دونہ فیدل هذا المعنی علی ان احسن بمعنی حسن لانہ لو کان علی حالہ
یجوز ان یکون الکحل فی عین رجل مساویا للکحل فی عین زید اذ بنفی الاحسنیۃ یجوز ان
یصیر الکحل فی عین رجل مساویا للکحل فی عین زید وهذا ینافی فی مقام المدح فاما بنفی
اصل الحسن یکون الکحل فی عین زید فوق ما یکون فی عین رجل وهو المقصود مع انهم
ای مع ان النحاۃ **لو رفعوا** احسن علی انہ خبر والکحل مبتداء ان لا وجہ یمکن سواء اذ لا
رافع لفظیا وامتنع نکارۃ المبتداء لا سیما اذا کان الخبر معرفۃ فلم یبق عند رفع احسن
الا کون الکحل مبتداء واحسن خبرا **فصلوا بینہ** ای بین احسن وبین **معمولہ**
وهو منہ **باجنبی** و **هو الکحل** اذ المبتداء اجنبی من الخبر لکونہ غیر داخل فی خبرہ و
غیر معمول لہ فدعت الضرورۃ الی اعمالہ فان قیل فلیقدم منہ علی المبتداء حتی لا یلزم
الفصل بین العامل والمعمول باجنبی قیل لا یمکن تقدیمہ علیہ لانہ اذا تعلق بعامل ذی
الحدثین ای دال علی الحدثین ظرفان او حالان یلزم ان یلی کل واحد منهما بمتعلقہ ای
بحدثہ ولا شك ان اسم التفضیل عامل ذو الحدثین ای دال علی الحدثین حدث المفضل
وحدث المفضل علیہ ای التفضیل والتفضیل علی الشئ تعلق بہ ظرفان وهو قولہ فی

عينه و فى عين زيد لكنه تعلق به قوله فى عينه باعتبار حدث المفضل و تعلق قوله فى عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلى كل واحد منهما بمتعلقه و جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله فى عين رجل و جهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن بذكر المفضل عليه بقوله فى عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله فى عين زيد و ايلاء الكحل بقوله فى عينه و هذا حاصل ما ذكره صاحب الرضى فى بحث هذا بسرا اطيب منه رطبا على انه اذا كان المسموع تاخيره منه و احتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا ينبغى التقديم فلا يرد ذلك و نقل عن المصنف رح انه قال لم تقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر و هو الكحل و هو مشكل لان رتبة المبتداء التقديم و كفى به فى صحة عود الضمير كما فى نحو فى داره زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر فى نحو هذا المثال ممتنع لاشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه و هو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل و المعمول باجنبى امتنع عمل اسم التفضيل فليجوز بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من ابتلى ببليتين يختار اهونهما و عمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل و امتناع الفصل باعتبار كونه عاملا و الوجه الاول اخص و الثانى اعم فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة لا يتاتى فى العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه فى العبارة الاولى و من عين زيد فى العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه و بين معموله قيل فى العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل هذه الضرورة يتاتى فى الاثبات ايضا نحو رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فينبغى ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال و السماع فلا يحتاج الى التصحيح بخلاف صورة النفى لمجيئه فى الاحاديث و كلام العرب العرباء و لك ان تقول فى المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناها واحدا و هى ان تقول ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد فاختصاره بحذف المضاف من مجرور من و هو العين اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين و نظير هذه العبارة

في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوٰة والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث **فان قلت** في هذه المسئلة **ذكر العين** على اسم التفضيل **قلت** لهذه العبارة من غير ذكر من معها يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي **ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل** فاعل حسن فان قيل لا ضرورة في اعمال الاسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتداء حيث لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الاولى ومن غير زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل في هذه العبارة تقديرا اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها او التقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرايت قوله احسن لانه لما حذف العين الموصوف الذي هو مفعول اول واقيم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما اذ المفعول الاول من باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان رايت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رايت او من معنى التشبيه او من الظرف المستقر اي ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين ونظير هذه العبارة مثل ما انشد سيبويه من قوله مررت على وادي السباع **ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الاما وقى الله ساريا** وانما اورد المظهر وهو وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المضمر ولكان التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادي السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اي لا ارى واديا كوادي السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادي السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله واديا مفعولا و

قوله كوادى السباع حالا متقدما منه عنه اوكان قوله كوادى السباع مفعولا ووادياً عطف بيان
او بدلا او حالا موطأة او تميزا على نحو عندى مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او
تميزا وحالا من قوله واديا بتفظيع شان الوادى بالتنكير حتى لا يكون قطع الامر بالضم فظاعة
فهو فظيع اى شديد شنيع جاوز المقدار حالا عن النكرة المحضة موخرا اى واديا منقطعا
شانه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله
ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء فى قوله به بمعنى فى اى
اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل عمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ولا
يلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديرا اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان
وهو ليس بجمع بل اسم جمع كما مرّ اى اقل فى ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجالة وقوله
اتوه الجملة صفة ركب اى اتى المركب فى ذلك الوادى تاية اى تثبتا وتوقفا وتلبثا وهو
تفعلة من تركيب الى يجى يقال تالى اى تلبثا وهو تميز من فاعل اقل او مفعول له اى اتوه
اتيانا لاجل التاية والمكث او مفعول مطلق اى اتيانا تاية او حال اى اتوه ذوى تاية او ظرف
اى اتوه فى زمان التاية والنزول وقوله واخوف عطف على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو
كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذه البابة
وقوله الا ما وقى الله ساريا مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اى اقل به ركب واخوف فى
جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكر ما ذهابا الى
الصفة كما عرف فى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اى لكن وقاية
الله ثابتة او من وقاه الله ناج وقوله ساريا اسم فاعل من السرى او من السراية وعلى الاول كان لسراية
حالا من قوله ركبا ومفعول وقى او صفة واديا على المجاز العقلى من باب الاسناد الى المكان وعلى
الثانى كان صفة مصدر اخوف اى خوفا ساريا الى الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع
فى بيان قسم الفعل فقال **الفعل ما دل على معنى فى نفسه** كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله فى
نفسه صفة معنى وكلمة فى على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اى الفعل كلمة دلت على الفعل
معنى حاصل فى نفسها اى مدلول لها لا مدلول لفظ آخر من اسم او فعل وحاصل بنفسها اى بالنظر
الى نفسه غير محتاج الى امر آخر من اسم او فعل وفيه احتراز عن الحرف كما مرّ **مقترن باحد
الازمنة الثلثة** الماضى والحال والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن

هذا التعريف على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن باحد الزمانين قيل ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد فى المثنى ولانه يقترن فى كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع او تعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه لم يصدق على عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه يصدق على هيهات وشتان وغيرها من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل فى الحد لفظا الماضى والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلثة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترن اذ معناهما اللفظ والاقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شئ آخر يقترن بالزمان وقد ذكرنا هذا فى صدر الكتاب بالاستقصاء **ومن خواصه** اى من خواص الفعل قد عرف معنى الخاصة فلا نعيده **دخول قد** نحو قد يخرج وانما خصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا فى الفعل قوله دخول مبتداء مضاف الى قد وهى مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله من خواصه خبر لقوله دخول **والسين وسوف** نحو سيخرج وسوف يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعى وذا ليس الا فى الفعل وفى قيد الاستقبال الوضعى احتراز عن نحو زيد ضارب غدا وانما عرف السين باللام لان المراد سين معهود وهى سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا سين التخفيف ولا سين الكسكسة نحو استغفر وساطلب بعد الدار واكرمكس وانما قدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد **والجوازم** نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا يضرب وان تضرب اضرب وانما خصت الجوازم بالفعل لانها وضعت لنفى الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر والنهى عن الفعل كلاء النهى او لتعليق شئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا فى الفعل وقيل انما اختصت به لان اثرها وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر من المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزومه فعلا مثلا **ولحوق نحو تاء فعلت** اى هو من جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وانما خص الضمير المتحرك البارزة لانه ضمير فاعل فلا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل او فروعه وحطت فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن

اخف واخصر وهو بالتميم اليق واجدر ولحوق تاء التانيث الساكنة نحو تاء فعلت وانما
قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما خصت تاء التانيث الساكنة
بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بماله فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
لكن الصفات استغنيت عنها بما لحقها من تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل
ولانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالسكون من الاسمية
لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلثة اقسام ماض ومضارع وامر مخاطب فقال **الماضي** بحث الماضي
ما دل اى فعل دل **على زمان قبل زمانك** ظرف مستقر وقع صفة زمان اى على زمان
حاصل فى زمان سبق زمانك ولا ضير فى لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم والخصوص
او الكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد فى الازمنة الثلثة ووقت الظهر يوجد فى يوم الجمعة
وهذا الخطاب لغير معين واضافة الزمان الى الكاف الخطاب بادنى ملابسة اى قبل زمان انت
فيه **مبني على الفتح** خبر بعد خبر لقوله الماضي او خبر مبتداء محذوف اى وهو مبني على الفتح والجملة
مستانفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده وانما بني الماضي لان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى
الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة فى الماضي وانما بني على الفتح لانه لما عدل
فيه عن السكون الذى هو اصل فى البناء الى الحركة اعتبارا لنوع مشابهة بالاسم فى وقوع كل واحد
صفة نكرة نحو مررت برجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها او لمشابهتها السكون
الذى هو اصل فى البناء **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** نحو ضربت لوجوب اسكان آخره
حينئذ تحرزا عن توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف
الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول **ومع غير الواو** من الضمائر الساكنة نحو ضربوا
حيث يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع فى بيان المضارع فقال **المضارع** بحث المضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نايت الباء للسببية اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة
التى مجموعها نايت او نأتى او اتين عدل من تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفى المتكلم وتقديما
لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب
منتهى الكلام بخلاف نايت ولكن تركيب اتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف
الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحروف المذكورة لانها آتية فى اول المضارع وهو تركيب ليس

باجنبي

باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نائت اذ لاخفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه
عن الناشي بمعنى البُعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولانه كما يلزم في انيت
تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نائت تقديم نون التي هي للمثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي
المتكلم الواحد هو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والمجموع فرعان فلو جمع هذه الحروف
بترتيب اتيت من الاخر لكان اولى بالنسبة الى نائت ليكون على وفاق الترتيب من كل وجه
لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لفرعية لوقوعه مشتركا حال اي لوقوع
المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك
اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال
الافراد وتخصيصه بالسين وسوف عطف على وقوعه لتخصيص المضارع بسبب
السين وسوف باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول اللام العهد وكتخصيص
لفظ العين باحد المعاني بالقرينة فالهمزة الفاء للتفسير للمتكلم مفردا مذكرا او مؤنثا
نحو افعل والنون له اي للمتكلم مع غيره حال اي حال كونه مقرونا مع غيره اي غير المتكلم
واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان
جمعا نحو نفعل والتاء للمخاطب مطلقا اي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن وللمؤنث وللمؤنثين
غيبته ظرف اي في الغيبة او حال اي حال كون المؤنث والمؤنثين ذوي غيبة نحو تفعل هي
والهندان تفعلان والياء للغايب غيرهما اي غير الصيغتين المذكورتين وهما واحد
المؤنث الغائب ومثناه قوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر لان غير نكرة و
ان اضيف الى المعرفة او على انه بدل عن الغايب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة
يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكارة واجيب بانه بدل على التسامح وبالحقيقة صفة
البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة
السبق حيث قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في
اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل
اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل
البناء ويصير انقص عن اقل الابنية وهو الثلاثي وبالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى

ابعاضها

هيا حروف المد واللين لكثرة دورها فى الكلام لان التكلم لا يخلو عنها او عن بعضها وهى الحركات الثلث فتعينت الياء للغائب لان مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتداء الكلام والالف مخرجها مبتداء المخارج وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع الواوات فى المثال نحو توجل فى العطف ثلث واوات فيصير وَوَوْجَلُ الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة ولو المثال فيشبه الصوب بنباح الكلب هو مستنكرة فقلبت الواو تاء لقربهما فى المخرج وقد جاء ابدال الواو بالتاء فى تجاه وتراث وتخمة وتكلان فان قيل التاء توجد فى المؤنث الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء تعارض فى المؤنث الغائب اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما فى التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما فى الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعلنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية فى الواحدة والمثنى والياء التحتانية فى الجمع بعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لانه لا يزال اصلا فاعتباره فى اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره فى لفظ واحد هو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلث التى هى الاولى فى باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذى معه غيره حرف فزيدت حرف يشبه حروف المد واللين وهى النون لكونها مدة فى الخيشوم كما انها مدة فى الحلق وحروف المضارعة اى الزوايد المذكورة **مضمومة فى الرباعى** اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج لانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالف اول المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما **مفتوحة فيما سواه** اى فى فعل سوى الرباعى وهو الثلاثى المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل ويستفعل ونحوها للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال فى الثلاثى المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره فى النحو ضمنا واستطراد **ولا يعرب من الفعل غيره** اى غير المضارع فان قيل المستثنى المتصل ما يكون مخرجا من متعدد وهنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يصح الاستخراج عينه قيل اللام فى الفعل اما للجنس او للاستغراق اى من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح

الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يخرجه عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهة الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة في مررت برجل ضارب ويضرب وهذا القصر قصر الافراد لان السامع وهو الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر للمضارع في الاعراب فيقطع المصنف رح الشركة واثبت الافراد الاقصد وقوله **اذا لم يتصل به** اى بالمضارع **نون التاكيد او نون جماعة النساء** ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اى بقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث به لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة عليه هي نحو اضربن لانه اصل في لحوق نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل **واعرابه** اى اعراب المضارع **رفع ونصب وجزم** مكان ما منع عنه من الجر المختص بالاسم **فالصحيح** اى الفعل المضارع الذى في آخره حرف صحيح اى فالمضارع الصحيح **المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية** سواء كان تثنية مذكر او تثنية مؤنث **والجمع** سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا **والمخاطب المؤنث بالضمة** خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمة رفعا **والفتحة** نصبا **والسكون** جزما **مثل يضرب** على حسب العوامل تقول وهو يضرب وان يضرب ولم يضرب وانما قال الصحيح احترازا عن نحو يدعو ويرمي ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **المتصل به ذلك** الجار والمجرور يتعلق بالمتصل والضمير عايد الى اللام الموصوفة وقوله ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذى اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع المذكر غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة **بالنون** خبر لقوله والمتصل اى يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **وحذفها** اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي وانما اعرب المضارع رفعا بالنون عند لحوق هذه الضمائر

لانه يستحق الاعراب بالمشابهة والمشابهة باقية بعد لحوق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان
المضارع اذا اتصل به الساكن امتزج به لتعاضد جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا
متصلا وحرف علة ساكنا فتوسط آخره فامتنع اعرابه بالحركة فى اللام لفظا كان او تقديرا لان
الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظى والتقديرى وفى الضمير لان الضمير اسم على حدة فلا يمكن
ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره ولانه اسم يستحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعراب
الفعل فيه لا لفظا ولا تقديرا فلا جرم اعربناه بالحرف فزدنا حرف بعده واعرب الفعل بذلك
الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة هى الاصل فى الزيادة للزوم اجتماع
حرفى العلة فاختير النون لشبهها بها فى امتداد الصوت فثبت فى الرفع وسقطت فى الجزم
سقوطها الحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذف الحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف
الحركة وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما فى الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان
قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فى باب الفصل الجزئية الحكمية
اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان فى كمال الامتزاج فيعتبر جزئية فان قيل
لما اعتبر الضمير جزء لزم ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل
هذا الضمير ذو جهتين كالنعامة فاعتبر فى امتناع المحلية للاعراب كونه اسما على حدة وفى جواز
الفصل كونه جزء **والمعتل الآخر بالواو** والباء للالصاق اى المعتل الآخر الملتصق بالواو
وللسببية اى المعتل الآخر الحاصلة بسبب الواو او للاستعانة اى المعتل الآخر الحاصل بواسطة
الواو نحو يدعو **والياء** نحو يرمى **يعرب بالضمة تقديرا** ظرف اى فى التقدير او حال اى
حال كون الضمة مقدرة او تميزا اى متلبس بتقدير الضمة فى الرفع نحو هو يدعو ويرمى لثقل
الضمة على الواو والياء **والفتحة لفظا** فى النصب نحو لن يدعو ولن يرمى لاصالة الاعراب
اللفظى وعدم المانع لخفة الفتحة **والحذف** فى الجزم نحو لم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين
محال فان قيل لم لم يقدر السكون فى الحرف الساكن فى مثل يدعو ويرمى كما يقدر الجر فى الحرف
المكسور فى نحو مررت بغلامى قيل تقدير السكون فى الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء
بين السكون التحقيقى والتقديرى فى الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار
معنى من المعانى الثلثة حتى يعتبر الافتراق بينهما فى المعنى بخلاف مررت بغلامى فان اعراب
غلامى باعتبار المعنى فحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة فى المعنى فنزل حرف العلة

التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظي في مثل يدعو ويرمي اعرابا في الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن في مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظي صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له بعد الاضافة معنى من المعاني الثلثة ولا يزاد على الصورة شئ الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فافترقا فان قيل لا نسلم ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني ايضا فلا يظهر به اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع **والمعتل الآخر بالالف بالضمة** رفعا **والفتحة** نصبا **تقديرا** نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما **والحذف** جزما علامة للجزم كما مر **ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم** اي عن كل ناصب وكل جازم وللرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم **مثل يقوم زيد** فان يقوم رافع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتداء كلامه بالاسم والفعل فاذا ابتداء بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلزم في خبر كاد كونها مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المعمول في قول الشاعر فابت الى فهم وما كدت ابيا **وينصب** اي المضارع **بان** المصدرية **ولن واذن وكي** ملفوظات وقيل اذن وكي ينصبان باضمار ان لا بنفسها واليه ذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان الناصبة للاسم في المصدرية والصورة اي المادة وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا هذه وانما عمل غيرها اعني لن واذن وكي لشبيها فان في افادة الاستقبال ثم اعلم ان لن عند سيبويه حرف براسها غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بخلاف الالف والهمزة بكسرة الاستعمال كايش وعلماء في اي شئ وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما بعدها بتاويل المصدر ولما جاز تقدم ما في خبرها عليها كما لم يجز تقدم ما في خبر ان عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في خبرها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ما في خبر ان وللخليل

ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما اذا التركيب وضع مستأنف
الا ترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل معناها وتحدث معنى التخصيص نحو لولا اخرتني فهكذا قال
الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكد وكذا كلمة اذن عند
سيبويه حرف برأسه لا اصل له وقيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فحذفت
الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا
بالماضي فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال في نحو حينئذ ويومئذ
ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر وفتح الذال
ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف **وبان** عطف على قوله بان اى
ينصب المضارع بان حال كونها **مقدرة بعد** ستة احرف وهي **حتى** نحو سرت حتى
ادخلها **ولام كي** نحو سرت لادخلها **ولام الجحود** وهي اللام الجارة الزائدة الى في خبر
كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم **والفاء** نحو زرني فاكرمك **والواو** نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن **واو بمعنى الى** والا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني او الا ان
وانما قدر ان بعد هذه الحروف لان الثلثة الاول اعني حتى ولام كي ولام الجحود جواز
فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخرة اعني او بمعنى الى
الجار فاخذت حكم الجوار او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة والخامسة
اعني الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء اى بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والنفي وان لم يكن انشاء لكنه محمول على النهي لما بينهما من المناسبة في الدلالة على العدم
فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فاول الانشاء بما يشتمل على اسم وجعل
الخبر مصدرا باضمار ان فجعل الفعل الذي بعدهما مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه وفي اين بيتك
فازورك ليكن منك تعريف فزيارة مني وفي ليت لي مالا فانفقه اتمنى حصول مال فانفاقا وفي
الا تنزل بنا فتصيب خيرا ليكن منك نزول فاصابة خير منا **فان** الفاء للتفسير اى فمثال ان
مثل **اريد ان تحسن الي** مثال النصب بالفتحة **وان تصوموا خير لكم** مثال النصب
بحذف النون **والتي** اى ان التي يقع بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والانكشاف والشهود

والظهور

والظهور ونحو ذلك هي المخففة من المثقلة المناسب للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق
خلافا للفراء وابن الانباري وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اي ان
المصدرية الناصبة التي نحن بصددها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو
علمت ان سيقوم قال الله تعالى اعلم ان سيكون منكم مرضى اوسوف نحو واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او بقد نحو قوله تعالى لنعلم ان قد ابلغوا رسالات
ربهم او بحرف نفي نحو ان علمت لم يقم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
عوضا عما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشان فرقا بينها وبين ان
المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة
ولكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها ولكونها
للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرار والتنافي
وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي ان التي تقع بعد الظن وما
بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم الاول بالظن ففيها الوجهان اي جاز ان
يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله تعالى وحسبوا ان لا
يكون فتنة بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرهما من الرجاء والطمع والخشية والخوف
والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا
تفعل تعين المخففة من المثقلة بعد العلم وما بمعناه لان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية
وهي انسب الى العلم لان كلا منهما يدل على التحقيق وابعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع
والرجاء الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلومة التحقق
فلو وقعت المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسب للعلم في معنى التحقيق
فيلزم اللبس لا سيما في الفعل الموقوف والمقصور الذين لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه
ففيه وجهان لانه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقق وباعتبار
عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اي عن الظن كما
يبعد عن العلم فيساوي المصدرية المخففة في المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده فيجوز في ان التي
بعدها الوجهان واما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والخوف
والخشية والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية

بعد العلم وما بمعناه لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التى
للتحقيق فيقع بعد العلم و بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان
التنا فى بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتاتى فى المتقلة ايضا وقد جاء شككت انك
خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة او محققة لا يدل على ثبوت
الخبر و تحقيقه بل على تاكيده والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب عنه بان ما وقع فى الشروح من
انها للتحقيق اراد بها بعض معناها وهو التاكيد والمبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك
وفى بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التخفيف تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال
عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق
والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها او بعد الظن الغالب الذى هو فى حكم العلم فلا يقال
رجوت ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم فى قوله بعد العلم العلم
الغير الماول بالظن وان اول به تصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز غلبت ان يخرج زيد
بالنصب والرفع بمعنى ظننت **ولن** اى مثال آنْ مثل **لن ابرح الارض ومعناها** اى
معنى لن **نفى المستقبل** لا نفى الحال وفى الطلافة نظر لانه يوهم انها يرادف لا فان معناها ايضا
نفى المستقبل لا نفى الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل معناها
نفى المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم
انسيا ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقضا **واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها** اى اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما
قبلها بان كان ما بعدها خبر المبتداء السابق نحو انا اذن اكرمك او جزاء الشرط السابق
نحو ان تاتنى اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعلن كذا فحينئذ لا ينصب
المضارع وقل نصبه اذا كان خبر المبتداء السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما
قبلها فى غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينتصب حينئذ لانها ضعيفة العمل
بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انك اذن لصادق فلا تقدر ان تعمل فيما اعتمد
على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوى فيلغى وصار كانه سبقها حكما وذهب بعض الشارحين
الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا ينصب لئلا يلزم توارد العاملين وهما اذن

وما

وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل يتاتى فيما اذا كان ما بعدها جزاء الشرط السابق ولا يتاتى فيما اذا كان خبر المبتداء السابق اوجوابا للقسم السابق على انه لاضير في لزوم ذلك لامكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المحل كما في ان زيدا قائم وعمرو فان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتداء ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتداء وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اى ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتداء محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى آخره والجملة معترضة بين المبتداء والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله اذن تدخل الجنة خبر مبتداء محذوف اى مثاله اذن تدخل الجنة لكن الوجه الاول اوفق لشبهه حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا **وكان الفعل** الداخل عليه **مستقبلا** عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها فيكون هذا شرطا آخر لعمل اذن **مثل** قولك لمن قال اسلمت **اذن تدخل الجنة** مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن اظنك كاذبا فانه لا يعمل لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل **فاذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان** جائزان الرفع والنصب النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وقوله تعالى واذا لا يلبثون بالرفع وقرئ في غير القراءة السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا **وكي** اى مثال كي مثل اسلمت كي ادخل ومعناها اى معنى كي السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور **وحتى اذا كان الفعل** بعدها **مستقبلا بالنظر الى ما قبلها** سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم اولا اى سواء كان مستقبلا عند الاخبار ولم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل بعدها حالا بالنظر الى ما قبلها فانها حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض فلان حتى

لا يرجونه بمعنی کی ای للغرض والسببیة وهو الغالب او بمعنی الی ان ای للغایة وفی
جعل حتی بمعنی الی ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة فی معناها واذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله حتی مبتداء وقوله مثل اسلمت حتی ادخل الجنة خبره ای مثال حتی مثل
هذا القول وقوله اذا کان مستقبلا خبر مبتداء محذوف ای وهذا اذا کان والجملة معترضة
بین المبتداء والخبر لبیان حکم حتی وهذا الوجه اوفق للتشبیه ویمکن ان یکون قوله اذا
کان مستقبلا خبر حتی بتقدیر مضاف ای حکم حتی وهو النصب بتقدیر ان حاصل وقت کون
ما بعدها کذا ویکون حینئذ قوله مثل اسلمت حتی ادخل الجنة خبر مبتداء محذوف ای نظیره
مثل اسلمت حتی ادخل الجنة هذا مثال حتی بمعنی کی وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل
بالنظر الی ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الی زمان التکلم ایضا وکنت سرت حتی
ادخل البلد مثال حتی بمعنی کی وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الی ما قبلها
وهو السیر وبالنظر الی وقت التکلم یحتمل ان یکون ماضیا او مستقبلا واسیر حتی
تغرب الشمس مثال حتی بمعنی الی وما بعدها مستقبل بالنظر الی ما قبلها وبالنظر
الی زمان التکلم ایضا فاذا اردت الحال الفاء للنتیجة فیکون هذا نتیجة للتقیید بقوله
اذا کان مستقبلا او للتعلیل فیکون هذا دلیلا علی التقیید بقوله اذا کان مستقبلا ای
فان اردت زمان الحال بعد حتی تحقیقا او حکایة حالا ان ای حال محققة بان یکون
زمان التکلم نحو سرت حتی ادخل البلد فیما اذا اخبرت عن السیر حال الدخول او محکیة بان
یحکیه حالا ماضیة بحیث کانک متکلم فی تلک الحال او تجعل تلک الحال موجودة عند
تکلمك کقوله تعالی وزلزلوا حتی یقول الرسول علی قراءة الرفع فانه حکایة حال ماضیة
کانت حرف ابتداء جواب الشرط ای کانت حتی حینئذ حرف ابتداء لا حرف جر ای
حرف استینا ف ای ما بعدها کلام مستانف لا یتعلق من حیث الاعراب بما قبلها ولا
یعنی بذلك ان یقدر بعدها مبتداء کما ظن بعض الشارحین حیث لا یتطرد فی الجملة
الفعلیة کقوله تعالی وزلزلوا حتی یقول الرسول فی قراءة الرفع وفی الجملة الشرطیة کقوله
تعالی حتی اذا جاء امرنا الایة بخلاف ما قلنا حیث یدخل فیه الجملة الفعلیة والشرطیة فاذا کان
حرف ابتداء لا حرف جر یمتنع تقدیر ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها فیرفع المضارع
بعدها لعدم الناصب والجازم واما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدریة

انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها مستقبلا اما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتنافى
لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال لان ان الداخلة
على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال **ويجب السببية اذا كانت حرف
ابتداء** اى يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما فات الربط اللفظى اى الاتصال
اللفظى بين ما بعدها وما قبلها لصيرورتها حرف ابتداء ومدلولها الاصلى وهو الغاية يقتضى
ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعدها مستقلة وجب تحقق الربط المعنوى لتحقق الغاية التى
هى مدلولها الاصلى وذلك بالسببية **مثل مرض فلان حتى لا يرجونه** اى حتى الافارب
واحباءه لا يرجون حيوته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المريض وصيرورته بحيث لا يرجون
حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عنه النون **ومن ثم** اى ولاجل ان
ولاجل ان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لحيازة **امتنع الرفع** اى رفع المضارع **فى
قولك كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة** اى وقت تحقق كان الناقصة بحذف
مضافين لانه على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها
بما قبلها فبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون الجار
والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع فى قولك **واسرت حتى تدخلها** على صيغة الخطاب
والهمزة للاستفهام اى اسرت كى تدخلها او الى ان تدخلها الآن لانه لو رفع كانت حرف ابتداء
والفعل بعدها حال والحال معلوم مقطوع به فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وههنا
يمتنع السببية لان الحال معلوم ومقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به والسير المستفهم
عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون وقوع المسبب مقطوعا به مع الشك ما فى وقوع السبب
وجاز فى التامة اى فى وقت تحقق التامة بحذف مضافين وهذا التركيب وهو **كان
سيرى حتى ادخلها الآن** بالرفع اى وجد سيرى حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضر كون
حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا **وجاز ايهم** اى الرجال **سار حتى يدخلها الآن**
بالرفع لان الدخول سبب لسير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان
السير مقطوعا به والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك
فى وقوع السبب ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها بحذف الفعل كما ذكرنا اى وجاز
هذا التركيب او مبتداء بحذف الخبر اى وكذا هذا التركيب وليس بعطف على قوله كان

سيرى حتى ادخلها لعدم صلاح تقييدكلا بقوله فى التامنه كالمعطوف عليه **ولام كى** سميت
لها لان معناها معنى كى اى مثال لام كى **مثل اسلمت لادخل الجنة** اى لان ادخل الجنة
ولام الجحود الجحود الانكار وسميت بذلك لاستعمالها فى مقام الانكار **وهى لام تاكيد**
زيد فى خبر كان **بعد النفى لكان** لفظا **مثل** قوله تعالى **وما كان الله ليعذبهم** اى
اى لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام
فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها لائق بها وفيه نظر لانه
لو كانت كذلك لما اختص بخبر كان المنفى فان قيل اذا قدر ان بعد لام الجحود صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف اما من الاسم
اى وما كان صفة الله لتعذيبهم او من الخبر اى وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال لجاز الحمل بصورة الفعل كذا
فى الشروح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولام الجحود مبتداء وقوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبره
اى ومثال لام الجحود مثل وما كان الله ليعذبهم وقوله لام تاكيد خبر مبتداء محذوف اى وهى
لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان الله ليعذبهم
خبر مبتداء محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة نحو
قوله تعالى امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج ولكن يطهركم ويريد الله ليبين لكم كذا ذكر فى الشروح وصرح بذلك
صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف رح فى الحروف التى يضمر بعدها ان قيل يمكن ان يقول
هذا اللام لام كى ومفعول فعل الامر والارادة محذوف ويكون المعنى امرت بالعدل لان افعل
العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم
الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدها ليطهركم و
يريد الله ذلك اى ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف رح اختار هذا لكن فيه
تكلف وتحمل والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كى فى كونها داخلة فى المراد والغرض فاكتفى
بلام كى عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كى ولام الجحود ولام الزائدة
بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب **والفاء بشرطين** اى الفاء التى يضمر بعدها

ان

ان متلبس بشرطين **احدهما السببية** اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
والثانى ان ثانى الشرطين **ان يكون ما قبلها** اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهى
امر نحو زرنى فاكرمك **او نهى** نحو لا تشتمنى فاضربك **او استفهام** نحو هل عندك
ماء فاشربه **او نفى** نحو ما تاتينا فتحدثنا **او تمنى** نحو ليت لى مالا فانفقه **او عرض**
بسكون الراء نحو الا بنا فتصيب خيرا وانما شرطت السببية لان العدول عن الرفع
الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية
فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج الى العدول مع الرفع الى النصب الدال على
السببية وانما شرط ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ليبعد بتقدم الاشياء
عن يوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة واما نحو قوله ساترك منزلى لبنى
تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر فان
قيل ما له ترك التحضيض نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ونحو لولا
ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك والترجى نحو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب على قراءة حفص ونحو قوله تعالى لعله يزكى او
يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك
قيل لان التحضيض مندرج فى النفى معنى لانه يستلزم نفى فعل والترجى اريد به التمنى
وان كان على صيغة الترجى والدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا فان قيل
العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فما ذكره على حدة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا
افاده الاستاد العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قرائتى كتاب
المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شانه ان يتاتى بكل كلام خبرا او انشاء لكنه شاع
فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر اذا كذا فى المفتاح فاعتبر قسما على حدة باعتبار المعنى فيه الامو
وان كان مندرجا فى الاستفهام لفظا اندراجا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوى
بخلاف التحضيض لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى صيغ الطلب
من الامر والنهى **والواو بشرطين** اى الواو التى يضمر بعدها ان متلبس بشرطين **الجمعية**
خبر مبتداء محذوف اى احدهما الجمعية **وان يكونوا قبلها** اى قبل الواو **مثل ذلك** اى
مثل احد الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضى ان يكون قبلها مثل

احد الاشياء الستة لا عينه فيه فسا لا يخفى والاولى ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الامور
الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحمة اى ان يكون قبلها ذلك اى احد الاشياء المذكورة اى امر او نهى او استفهام
او نفى او تمنى او عرض نحو زرنى وازورك اى ليجتمع الزيارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع بينهما ولا
تاتنى وتحدثنا اى لا يجتمع بين الاتيان والتحدث وليتك تاتينى وتحدثنى ليتك تجمع بينهما والا تنزل بنا فتصيب خيرا اى لا
يجمع بينهما وانما شرطت الجمعية لانه لما قصد فى الواو معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى واذا لم
يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقدم احد الامور الستة ليبعد تقدم
الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما فى الفاء واو بشرط معنى الى ان ان اَو التى يضمر
بعدها ان ملتبس بشرط معنى الى ان او الا ان على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى
الى ان او الا ان تعطينى حقى وفى ادخال ان فى معنى او تسامح لانها مقدرة بعد ما لا داخلة فى
معناها والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اى حكم الحروف العاطفة فى باب اضمار اَنْ
بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعنى ينصب المضارع بعد حروف العاطفة باضمار ان
اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبنى قيامك وتذهب باضمار
ان ليكون فى تاويل الاسم فيستقيم عطفه الاسم ومنه قوله سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا او
تسكب عيناى الدموع لتجمدا حيث نصب تسكب بعد الواو عاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو
قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرها فى التفصيل لما لم يذكره
فى الاجمال السابق اى فى تعداد الحروف التى تضمر بعدها ان وان اريد الحروف العاطفة من الحروف
الاربع المذكورة اى حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبنى ضرب زيد ثم يشتم وكان
التخصيص فى الرواية دالا على عدم الحكم فى غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق
بالحروف الاربع المذكورة اى العاطفة من الحروف المذكورة يقدر بعدها اَن اذا كان المعطوف
عليه اسما فيكون تفصيلا لحكم ما ذكرا فى بيانا القسم آخر لم يذكره قيل فلا يرد ما ذكر تم انه لم يذكر
العاطفة فى التعداد فكيف ذكرها فى البيان ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئت لان
تكرمنى ومع ما الحق بلام كى من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب و
مع الحروف العاطفة اى عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبنى قيامك ان تذهب ذلك
لان لام كى والحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة فى نحو جئتك للاكرام
حيث دخلت لام كى على الاسم الصريح ونحو اعجبنى ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو

الزائدة على الاسم و فی ردف لکم حیث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصریح و انما کانت زائدة لان ردف متعد بنفسه فیصح ان ید خل على الفعل مع ان لانه بتقدیر الاسم بخلاف حتی بمعنی کی فانها لا تدخل على الاسم الصریح و حمل علیه ما هو بمعنی الی و کذا لام الجحود لا یدخل على الاسم کاختصاصها بخبر کان المنفی اذا کان فعلا و اما الفاء التی للسببیة بعد الاشیاء الستة و الواو التی للجمعیة بعد الاشیاء الستة و او التی بمعنی الی ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصیص علی معنی السببیة و الجمعیة و الانتهاء صارت کعوامل النصب فلم یظهر الناصب بعدها و یجب اظهار ان مع لا فی اللام ای مع لام کی لا یعنی یجب اظهار ان مع لا اذا کان قبلها لام کی تحرزا عن اجتماع اللامین نحو قوله تعالی لئلا یعلم اهل الکتاب و انما یلی لام کی حرف النفی لاقتضاء التصدیر و یجزم المضارع بلم و لما و لام الامر و لا فی النهی الجار و المجرور صفة لا و کلم المجازاة الکلم جمع کلمة او جنس کما عرفت ای الکلم الدالة علی کون الجملة الثانیة جزاء للجملة الاولی و مسببا لها ای کلمات الشرط و الجزاء و هی ای کلم المجازاة ان نحو ان تکرمنی اکرمك و مهما نحو مهما تاتنی اٰتك و اذ ما نحو اذ ما تاتنی اٰتك و اذا ما نحو اذا ما تخرج اخرج و فی اکثر النسخ هذه الکلمة اعنی اذا ما غیر مذکورة و حیثما نحو حیثما تجلس اجلس و این نحو این تذهب اذهب و متی نحو متی تخرج اخرج و ما نحو ما تضع اضع و من نحو من تاتنی اکرمه و بمن تمرر امرر و ای نحو ایا تضرب اضرب قال الله تعالی ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی و انی نحو انی تکن اکن و انما انجزم المضارع بلم و لما لاختصاصهما بالفعل و قد ذکر فی المفتاح فی قسم النحو ان کل ما اختص بشیء و هو خارج عن حقیقته یوثر فیه و یغیره غالبا بشهادة الاستقراء فتعین الجزم لیکون الاثر علی وفق المؤثر فی الاختصاص و انما لا یعمل حرف التعریف فی الاسم مع اختصاصه به و خروجه عن حقیقته و حرف الاستقبال اعنی السین و سوف فی الفعل مع اختصاصه به و خروجه عن ذاته لجریانها مجری بعض اجزاء ما دخلت علیه لشدة الامتزاج فکانها غیر خارجة عن حقیقة الاسم و الفعل و انما انجزم بلام الامر و لا فی النهی لانهما یشبهان ان الشرطیة فی نقل المضارع و اخراجه عن اصله حیث ینقل ان الشرطیة المضارع من الحال الی الاستقبال و تخرجه من القطع الی الشك و ینقل لام الامر و لا فی النهی من الحال لا یکون مسببا للاحسان الماضی فی اجیب بان المراد السببیة و لو باعتبار الحکم به و الاخبار عنه و ما بکم من نعمة فمنکم او

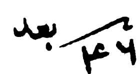
فيجبر انها من الله وان احسن الى اليوم فيجكم او فيجبر قد احسنت اليك امس فيستقيم السببية
ويسميان اى ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة **شرطا وجزاء** فيه لف ونشر اى يسمى
الفعل الاول شرطا ن والفعل الثانى جزاء وانما سمى الاول شرطا من حيث انه مشروط
لتحقق الثانى وانما سمى الثانى جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان كانا اى الفعلان اى الشرط والجزاء **مضارعين** نحو ان تزرنى ازرك **او الاول**
مضارعا والثانى ماضيا نحو ان تزرنى زرتك فقوله الاول عطف على الضمير المرفوع المتصل
وهو ضمير كانا بلا تاكيد بمنفصل لمكان الفصل وخبره محذوف اى او الاول مضارعا على
نحو قوله انى وقيا ربها لتقريب **فالجزم** اى فجزم المضارع فى الشرط والجزاء فى الوجه
الاول وفى الشرط فقط فى الوجه الثانى واجب او متعين لدخول الجازم وهو ان اوما
تضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا والماضى مبنى فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثانى
اضعف الوجوه فى الشرطية لم يات فى الكتاب وقال بعضهم لا يجيئ الا فى ضرورة الشعر لانه
فى الصورة سببية المستقبل الماضى على ان تاثير الحروف فى جعل البعيد بمعنى المستقبل مع
عدم التاثير فى القريب بعيد كذا فى الشروح وفيه نظر لان الحروف يؤثر فى محل صالح للتاثير
وان كان بعيدا ولا يؤثر فى محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح
للتاثير لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماض
على انا لا نسلم انه لن يؤثر فى القريب بل اثر حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال
ومن القطع الى الشك وجزمه **وان كان الثانى** مضارعا والاول ماضيا **فالوجهان**
مبتداء محذوف الجزاء فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اتانى زيد آتنه او
آتيه اما الجزم فلتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضى والفعل بغير المعمول والجزم افصح وان كان ماضيين فهما مبنيان فى محل
الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا فى الوضى ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع انجزام الجزام وعدم انجزامه
شرع فى تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال **واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد**
الجار والمجرور صفة ماضيا اى ماضيا كائنا بغير قد **لفظا او معنا** تفصيل الماضى اى ملفوظا
كان الماضى نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج **لم**
يجز الفاء لتاثير حرف الشرط فيه فى المعنى حيث جعل الماضى المحال عن اذ الاستقبال و

يخرجه من الجزاء الى الانشاء وانما الجزم بان الشرطية لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا فى لم ولما وانما
الجزم بغيرها من كلمات الشرط لتضمنها اياها وانما لم يعمل لو مع اختصاصها بالفعل لانها
الماضى وان دخلت على المضارع والماضى لا يقبل الجزم **واما الجزم مع كيفما واذا بدون**
ما فشاذ لم يجيئ فى كلامهم على وجه الاطراد وفى نزلت ما اشارة الى ان الجزم بها مع ما غير
شاذ ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شئ فالجزم مع كيفما واذا شاذ فدخلت الفا
الجزء الجزاء كراهة ان يتوالى بين حرف الشرط والجزاء **ويجزم بان الشرطية** حال كونها
مقدرة وستعرفه من بعد ثم لما فرغ من تعداد الجوازم شرع فى بيان معانيها فقال
فلم الفاء للتفسير **لقلب المضارع ماضيا ونفيه** اضافة القلب والنفى الى المضارع
وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول ثان للقلب اى لم موضوع لقلب
المضارع الى معنى الماضى ولنفيه اى نفى المضارع نحو لم يضرب **ولما مثلها** اى مثل لم فى قلب
المضارع ماضيا ونفيه لكن فى الماضى التوقع اى ينفى بها فعل مترتب متوقع **ويختص**
لما دون لم **بالاستغراق** اى استغراق ازمنة الماضى نفيا اى بامتداد النفى من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اى انتفى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب
الى زمان التكلم **وجواز** بالجر عطف على الاستغراق اى يجوز **حذف الفعل** نحو قاربت
المدينة ولما اى لما ادخلها ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعول مالم يسم فاعل للمطلوب
ولا النهى المطلوب بها الباء للاستعانة اى بواسطتها الترك اى ترك الفعل وقوله لا مبتداء
مضاف وقوله النهى مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النهى بحذف موصوف اى ولا النهى التى
يطلب بها ترك الفعل **وكلم المجازاة** اى كلمات الشرط والجزاء **تدخل على الفعلين**
لسببية الفعل الاول اى كون الفعل الاول سببا **ومسببية الفعل الثانى** اى كون
الثانى مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب
المبتداء المتضمن لمعنى الشرط وهو ما الموصول اى وما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله
فلا يستقيم السببية لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدور النعمة من الامر على
العكس فان صدورها من الله سبب لاتصالها والتصافهم وكذا يرد عليه قولك ان احسنت
الى اليوم فقد احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبل لا
يكون بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد فى الاثبات

ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سنبينه نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس وان رزقتني فما هنئتك وان اتيتني فلا ضربتك ولا شتمتك وانما كررنا لا لانها لا يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا وتبرك ذكر ما ولا هنا يتغير حكم الماضي فعلى هذا كان الواجب للمصنف رح ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغني عن هذه الزيادة لكنه ينافي قوله او معنى لان ذلك في المضارع مع لم و ذلك معنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف ولن وقد وغير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك **وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان جائزان** او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله عنه وكقوله تعالى ان تدعوهم ان تسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقولك ان تاتني او ان اتيتني لا اتك او فلا اتيك لان ادات الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما يؤثر في الماضي فوتى بالفاء واثرت في تعين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما قيد كونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادات الشرط فيه كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وفي اطلاق المضارع المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا بغير السين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم الدلالة على التعليق بين الشرط والجزاء و ذلك لان ادات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد **والا فالفاء واجبة** اى وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى

فيمتنع الفاء والمضارعة مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد او ما
ولا او مضارعا مثبتا مع السين او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء
فالفاء واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم
يجزمه فلزمه الفاء للدلالة على التعليق بها وانما تركت الفاء فى قوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الحسنات الرحمن
يشكرها وانما تركت الفاء فى قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغى هم
ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا لمجرد الظرفية لا يشعر فيها معنى الشرط كقوله
تعالى والليل اذا يغشى **ويجئ اذا** اى المفاجاة **مع الجملة الاسمية** الواقعة جزاء **موضع
الفاء** اى فى محل الفاء نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء
اكثر وانما اقيمت اذا المفاجاة مقام الفاء فى الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان
المفاجاة يبتنى على حدوث امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا
السبع **وان الشرطية مقدرة** مبتداء وخبر **بعد الاشياء الخمسة** وهى **الامر والنهى
والاستفهام والتمنى والعرض** يعنى يجزم المضارع بان المقدرة بعد هذه الاشيا
الخمسة **اذا قصد السببية** اى اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذه
المضارع فيتاتى معنى الشرط **مثل اسلم تدخل الجنة** جواب الامر بغير الفاء لان المعنى
ان تسلم تدخل الجنة **ولا تكفر تدخل الجنة** جواب النهى بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر
تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لى مالا
انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والا تنزل بنا فتصب خيرا لان المعنى ان تنزل
بنا فتصب خيرا وانما قدر الشرط مثبتا فى العرض مع انه منفى والنفى لا يدل على الاثبات
لان كلمة العرض وهى همزة الاستفهام دخلت على حرف النفى فيفيد الاثبات كذا فى الوضح
ثم اعلم ان فى النهى انما يقدر ان فى بعض المواضع اى فيما اذا كان السبب للمضارع ترك الفعل
كما فى المثال المذكور فى المتن وكما فى قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد
ياكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد ياكلك اذ المضمر يجب ان يكون من
جنس المظهر ولا خفاء فى فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان
قدر الشرط المثبت كان تقدير الشئ لا يدل عليه اللفظ لان المنفى لا يدل على الاثبات و

لذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائى فانه اجاز تقدير الشرط المثبت
بعد النهى على وفق لفظ النهى بقرينة المسبب الذى يترتب عليه وليس بجيد لو وافقه نقل
وانما امتنع عند العامة لان التقدير اى تقدير هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير
الشرط المنفى على وفق لفظ النهى لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ ولا خفاء فى فساد
المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت
كما قدره الكسائى كان تقدير الشئ لا يدل عليه اللفظ لان النفى لا يدل على الاثبات ولم يصح تقدير
ان الشرطية بعد النفى مطلقا فلا يقال ما تاتينى فتحدثنا لان النفى خبر يدل على وقوع الحكم و
تقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد فيتنافيان ثم لما فرغ من المضارع شرع
فى بيان الامر المخاطب فقال مثال الامر اى بناءه صيغة يطلب بها الفعل الباء للاستعانة
اى بواسطتها من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها قبول الفعل من
مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب
احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولهما فى صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها
جازم بحذف حرف المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اى صيغة متلبسة بحذف حرف
المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقعى لا احترازى وفى بعض الشروح هو احتراز عن
صه ومه ولا يرد النقض بقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه
شاذ وحكم آخره اى آخر بناء الامر حكم المجزوم اى وهو موقوف اى مبنى على السكون
عند البصرية وحكمه حكم المجزوم فى اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاعراب نحو اضربا
واضربوا واضربى وحذف حرف العلة نحو ارع واخش وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم
حقيقة فان كان بعده اى بعد حذف حرف المضارعة ساكن وليس برباعى الواو
للحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس برباعى اى ليس بذى اربعة احرف فيه
احترازا عن نحو اكرم زدت همزة وصل مضمومة بالنصب على انه صفة لقوله همزة
وصل ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة للموافقة او للاتباع ومكسورة صفة
بعد صفة لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة فيما سواه اى فى لفظ سوى ما
كان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان بعده اى بعد الساكن كسرة او فتحة كاضرب ومثال ما
كان بعد الساكن فتحة اقتل مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة واضرب مثال ما كان فيه



بعد

بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف و اعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة
وانما كسر فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة كما في اضرب و فيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل
على ما كان بعد الساكن نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وقفا
فاذا امتنع الموافقة حمل على غيره وان كان الفعل المحذوف رباعيا اى ذا اربعة احرف
فمفتوحة اى فهمزة الامر مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال
وهي مقطوعة ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر شرع في تقسيم اخر له الى
معروف ومجهول اى الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل ما لم يسم فاعله واضافة
الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اى فعل الذى لم يذكر فاعله او
بادنى ملابسة او فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله يصلح مثالا للفعل ما لم
يسم فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه نحو ضرب بنى وضربت زيدا على قول الكسائى فان
الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند
تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر على
قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يراد ما حذف فاعله
مغيرا صيغته او بعد بنائه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله
مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كانت
موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وما في قوله ما حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل
له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتداء والخبر اذا كان الخبر معرفة او
ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وهو مبتداء ثان
وما حذف خبره والجملة خبر المبتداء الاول ويمكن ان يكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتداء
محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله فقوله هو كذا جملة مستانفة فان كان تغيير
الصيغة اى فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو ضُرِب و
اكرم واستخرج ودُحْرِج وتدحرج عندك هذا من لطائف التصريف ذكره في النحو ضمنا
واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضي المجهول بالماضي المعروف وانما اختير
التغيير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغير اعنى ضم الاول وكسر ما قبل
الآخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل استنا

الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج من الضمة الى الكسرة ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختر وزن فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة و ان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غرابة المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة فى اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل اى حال كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل ويضم الحرف الثانى مع التاء حال اى مقرونا مع التاء الزائدة فى اوله خوفا للبس اى لبس الماضى المجهول بالامر عند الدرج والوقف فى الاول نحو افتعل ونفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعل والمجهول من الفعللة عند الوقف فى الثانى نحو تكلم وتفوعل وتدحرج ومعتل العين الافصح قيل وبيع اصلها قول وبيع فاعلا ينقل الكسرة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوى وروى من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى يروى ويطوف ثم قوله ومعتل العين مبتداء وقوله الافصح مبتداء ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء الاول والضمير العائد الى المبتداء الاول محذوف ان الافصح فيه قيل وبيع لان الجملة الواقعة خبر المبتداء وجب فيها ضمير عائد الى المبتداء وجاز الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعده نحو الواو اذهى تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام فى هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام فى الوقف و قال المصنف رح الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذى تغير لغرض اى الايذان بان الوصل فى اوائل هذه الحروف الضم ولم يجئ الاشمام فى بيض جمع ابيض كما جاء فى قيل وبيع لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن اى وزن قيل وبيع غرضا لا يتاتى الا به وذلك الغرض دفع اللبس فارادوا الايذان الى الاصل عند تغيره ولا كذلك فى بيض وجاء الواو فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب قيل وبيع باب اختير وانقيد اى الماضى المجهول من المعتل العين من باب الافتعال

والانفعال فی جواز الوجوه الثلثة لمکان المشارکة بین باب قیل وبیع وباب اختیر وانقید فی العلة
دون استخیر واقیم ای دون المعتل العین من باب الاستفعال والافعال حیث لم یجئ فیهما
الا خالص الکسر دون الاشمام والضم لسکون ما قبل حرف العلة فیهما اصلا اذ اصلهما استخیر
واقوم وان کان الفعل مضارعا ضم اوّله وهو حرف المضارعة حملا علی الماضی وفتح
ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزیادة نحو یضرب ویکرم ویستلزم ویستخرج
وتدحرج ویتدحرج ومعتل العین ینقلب فیه العین الفا نحو یقال ویستغاث لما
عرف من قواعد التصریف ان کل موضع انفتح الواو والیاء وسکن فاء الفعل نقلت الحرکة الی
الساکن فابدل المنقول عنه بالالف ابدا للمطرد اعلی الوجوب اذا عریت عن الموانع وانتصاب
قوله الفاعل انه حال او علی انه خبر ینقلب بجعله بمعنی یصیر ثم لما فرغ من التقسیم المذکور للفعل
شرع فی تقسیم آخر له باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدی وغیر المتعدی
مبتداء محذوف الخبر ای من الافعال المتعدی وغیر المتعدی او خبر محذوف المبتداء ای هذا
بیان المتعدی وغیر المتعدی فقال فالمتعدی ما یتوقف فهمه علی متعلق خاص
کضرب فان الضرب توقف فهمه علی متعلق لانه لا یتم بدون المضروب وکذا المتعدی بواسطة
الحروف کرغب الیه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا یتمان ولا یتحققان بدون المرغوب
الیه والمعروض عنه فهما متعدیان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون بدون تعقل
متعلق الا ان یلحقه الباء فیصیر بمعنی اذهب ویکون متعدیا بالعارض ولا یرد توقف الفعل
علی الظرف ای علی المفعول فیه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول به لازم
لماهیته فالمفعول فیه ما یتوقف علیه وجود الفعل لازما کان او متعدیا لا فهمه اذ الزمان
لا یتوقف علیه ماهیة الفعل بخلاف المفعول به حیث توقف علیه فهمه وماهیته اذ الضرب
هو استعمال آلة التادیب فی محل قابل للایلام والمحل داخل فی ماهیة الضرب ولذا قال ما
یتوقف فهمه علی متعلق ولم یقل ما یتوقف وجوده علی متعلق ولا یرد الافعال الناقصة حیث
توقف فهمها علی الخبر لانا نقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها عمدة وفیه نظر لانه علی هذا
یخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعولیه عمدة ایضا واجیب بانا لا نسلم ذلک بل هما
فضلتان لجواز ترکهما معا بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة ما
لم یقصد بخبرها فهمها بل ذکرت هذه الافعال لتقیید الخبر والمقصود اسناد الخبر الی الاسم

لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان
الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الآن لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس فهي ليست
ما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفيته ذلك المتعلق على مفهومها **وغير المتعدي**
بخلافه مبتداء وخبره غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق **كقعد**
فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق **والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد**
كضرب ومتعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائما
المثال الاول مثال ما يتعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني مثال ما تعدى
الى اثنين ثانيهما هو الاول فيما صدقا عليه **ومتعديا الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري**
وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت او اريت او انبأت او نبأت او اخبرت
او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز الاخفش اظن فاخال آه افعال القلوب قياسا
لا سماعا **وهذه** الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل **مفعولها الاول كمفعولي**
اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي
اعطيت **والثاني والثالث** اي مفعولها الثاني والثالث **كمفعولي علمت** في الاحكام
فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي
علمت لان مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة يقول
اعلمت عمروا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمروا من غير
ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثاني **افعال القلوب** و
تسمى افعال الشك واليقين وهي سبعة **ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت**
ورأيت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة
او لان القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي
لا عقلي والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا
ولا يجري فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهي الاربعة الاول على افعال اليقين
وهي الثلثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا **تدخل هذه**
الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت آه خبره وقوله
تدخل على الجملة الاسمية جملة مستانفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتداء وقوله

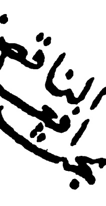
بحث افعال القلوب

ظننت

ظننت آه بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره اى افعال القلوب تدخل على الجملة
الاسمية اى على المبتداء والخبر لانها متعلقان بها لبيان ما هى عنه كلمة ما موصوفة
عبارة عن اعتقاد وقوله وهى مبتداء عائد الى الجملة الاسمية وقوله عنه خبره والجملة صفة
ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه من علم او ظن او حسبان او غير
ذلك كذا فى الشرح او عبارة عن شك ويقين اى لبيان شك ويقين تلك الجملة صادرة
عنه او ناشية عنه وفى بعض النسخ وقع عنده مكان عنه اولبيان صفة تلك الجملة صادرة
عنه الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك فتنصب هذه الافعال الجزئين
اى جزئى الجملة الاسمية اى المبتداء والخبر على انها مفعوليها ومن خصائصها اى
خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر احدها اى احد المفعولين ذكر المفعول الآخر
اى ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعوليها يعنى لايجوز الاقتصار
على احدها وفى بعض النسخ ومن خصائصها ان لايقتصر على احدها اى عدم الاقتصار على
احدها وانما لايجوز الاقتصار على احدها لان ذكر المفعول الاول فى هذا الباب توطية و
وسيلة الى ذكر الثانى لما عرف ان تاثيرها فى الثانى دون الاول والثانى مقصود فلو اقتصر
على الثانى يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطية ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر
التوطية والوسيلة وترك المقصود ولان كلا المفعولين فى هذا الباب بمعنى مفعول واحد
لان المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت
فضل زيد لكن نصبها معا لتعلقه بمضمونها معا فكان فى ذكر احدها وترك البعض الآخر
عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدها ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان يجوز
علمت فضل زيد لوجود المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول
الثانى مضافا الى الاول قيل هذا يشكل بقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما
آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا بحذف المفعول
بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قيل هو قليل فلا يعبأ به وانما قال اذا ذكر احدها ذكر الآخر لانه جاز
ان لايذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل اى يخل المسموع صحيحا وكقوله تعالى وظننتم ظن السوء
اى ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعنى اذا ذكر احدها ذكر الآخر خبر ان
والضمير العائد الى اسم ان محذوف اى اذا ذكر فيها احدها ذكر الآخر لان الجملة الواقعة خبر الان وجب فيها ضمير

عائدًا الى سمها وان مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتداء و قوله من خصائصها خبره بخلاف
باب اعطيت درهما اى وهذا متلبس بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احدهما دون
الاخر لعدم المانع تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها
اي من خصائصها جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظا ومعنى وفى بعض النسخ ومنها انها
يجوز فيها الالغاء اذا توسطت هذه الافعال بين جزئى الجملة اى بين المفعولين نحو زيد
ظننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم ظننت لاستقبال الجزئين اى المفعولين كلاما
علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تاخرها وانتصاب كلاما على انه حال او تميز اى لان
مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولا مع ضعف العامل بالتاخر عن كليهما
او احدهما لمكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان
بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس بمخالفة باب اعطيت فانه لايجوز الالغاء اذا توسط او تاخر
عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت
الاول مثال التوسط والثانى مثال التاخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع
ظرفا اى زيد قائم فى علمى ومنها اى من خصائصها انها اى ان افعال القلوب تعلق وجوبا
اى تهمل عن العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وحرف النفى
واللام للابتداء اى لام الابتداء يعنى انها تعلق اذا دخلت ادات الاستفهام ولو متضمنة لمعنى حرف
الاستفهام كاىّ وما ومن ونحوها او حرف النفى ولام الابتداء على معمولها او على ما اضيف اليه
معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وقوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت ما
زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام اىّ الرجلين قائم والمصنف رح ذكر مثال التعليق بالاستفهام
فقس عليه مثال الاخيرة اى مثال التعليق بحرف النفى ولام الابتداء والتعليق بهمزة الاستفهام على
اتفاقهم وبهل مختلف فيه وانما تعلق هذه الافعال بهذه الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر
الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها الى نصب الجزئين فوجب التوفيق
باعتبار حدها لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلثة على مفعول الثانى لا يوجب التعليق فى الاول
نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوى وانما سمى الغاءها
لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لاهى ذات عمل ولا ملغاة فكانت متشبهة بالمرءة
المعلقة وهى التى يدعها زوجها من غير طلاق فلاهى ذات زوج ولا فارغة قال الله تعالى فلو

حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها الا هي ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على اعمالها معنى صحة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وقوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اى سل بني اسرائيل قائلا كم آتيناهم من آية بيّنة ويسئلونك قائلين ماذا ينفقون او بتاويل المفرد اى سل بني اسرائيل جواب هذا السوال ويسئلونك جواب هذا السوال فهي في محل النصب على انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ما ولت بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا في نحو شككت في زيد اهو كريم اى في كرمه ومنها اى من خصائصها ايضا اى ان افعال القلوب يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشئ واحد اى هما عبارتان عن شئ واحد ومفعولها الثاني مظهرا مثل علمتني منطلقا ومثل قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا بخلاف غيرها من الافعال حيث لا تقول ضربتني وشتمتني بل ضربت نفسي وشتمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني وذكر الاول توطية الى ذكر الثاني لما عرف ان تاثيرها في الثاني دون الاول فلا يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد نحو عدمتني وفقدتني لان اول مفعوليهما كاول مفعول افعال القلوب في عدم التاثير لان العدم والفقدان لكونهما عدميين لا اثر لهما في شئ ولبعضها اى لبعض هذه الافعال معنى آخر يتعدى به اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا وانحصار افعال القلوب في السبعة استعمالى لا عقلى ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت ذا حسبة اى شعر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي الا مفعولا واحدا ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر للفعل باعتبار التام والنقصان فقال الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل اى التثبيه على صفة مخصوصة نحو كان زيد قائما



فكان فرد زيدا على صفة كونه قائما فى الزمان الماضى الجار والمجرور ظرف مستقر ان كان متعلقا
بعامل عام محذوف اى كائنا على صفة او ظرف ملغى ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو
التقرير وفى هذا القيد احتراز عما سواها من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة
لنقصانها من ساير الافعال لان ساير الافعال دل على الحدث والزمان وهذه الافعال لا
تدل الا على الزمان فقط ولان ساير الافعال يتم بمرفوعه وهذه لا يتم به وهى اى الافعال
الناقصة كان وصار وقد زيد ما يرادف صار نحو آل ورجع وحان واستحال وتحول و
انقلب سماعا دون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استحال سار ومراد فانها تامة على الاصل
واصبح واضحى وظل وامسى وبات وآض اى رجع وعاد اى صار وغدا
اى كان فى الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى
الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع فى الغداة او دخل فى الغداة وراح بمعنى رجع فى الزوال او دخل
فى الرواح كانا تامتين ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة دون الياء وهى بمعنى
زال ولا يستعمل الا مع النفى وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع يجيء
بالفتح مع الهمزة ومابرح هذه الاربعة للاثبات لان نفى النفى اثبات واصل هذه الاربعة
ان يكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لازال زيد عالما دائما كذا
اخواته فنصبت نصب كان ومادام وليس ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول يتم
التسعة بهذا عشرة اى تصير بهذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد
جاء كلمة قد للتقليل فلما جاء لفظ ما جاء من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على
صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استفهامية مبتداء وجاء ناقصة بمعنى صار و
ضمير العائد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اى اى شئ صارت حاجتك وانما انث الضمير
فيما جاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية باعتبار الخبر كما فى قولهم من كانت امك فان
ضمير كانت عائد الى من وانما انث باعتبار الخبر قيل انما انث الضمير فى ما جاءت لكون ما عبارة
فى المعنى عن الحاجة اى اية حاجة صارت هى حاجتك وفيه وهما لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا
الكلام الخوارج قالوا لابن عباس رضى الله تعالى عنه حين جاءهم رسول من ارسله

علىّ ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة **وقد جاء قعدت** ايضا من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قول الاعرابى ارهف شفرة حتى تعدت اى صارت تلك الشفرة **كانها** ان كان تلك الشفرة **حربة** معناه حدّد شفرة اى سكينة الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحربة يعنى نيزه كوتاه يعنى دشنة وقال الاندلسى لا يتجاوز بهما اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار وقال بعضهم ان كونها بمعنى صار مطردا فقال المصنف رح والاولى ان يكون جاء بمعنى صار مطردا نحو جاء البر قفيزين بدرهم اى صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لاخبر اذ لا معنى لجعله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه فى هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقرير مجيئه على هذه اعنى هذه الصفة ولا يطرد قعد كانت بمعنى صار كانت بل يقال قعد لانه كانت لكونه مثل قعد كانها جزئية **تدخل على الجملة الاسمية** هذه الجملة مستانفة اى يدخل هذه الافعال على المبتداء والخبر لانها لتقرير الشئ على الصفة فلا بد من ذكر الشئ وصفته وانما تدخل عليها **لاعطاء الخبر** اى خبر هذه الافعال **حكم معناها** اى معنى هذه الافعال من مضى كما فى كان وانتقال كما فى صار ومرادفاتها ودوام كما فى مازال وما انفك وما فتئ وما برح وتوقيت كما فى دام ونفى كما فى ليس فمعنى كان زيد قائم فى الزمان الماضى ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فقس **فترفع** هذه الافعال الجزء **الاول** من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من تسمية فاعلا **وتنصب** الجزء **الثانى** على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما تنصب خبره لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه **مثل كان زيد قائما** فقوله مثل اما منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف اى هو مثل كذا **فكان** مبتداء خبره الجملة التى بعدها وهو قوله **تكون ناقصة** اى كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اولت بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة او تامة ونحو ذلك **لثبوت** اى لتحقق **خبرها** اى خبر كان **ماضيا دايما** نحو قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما **او منقطعا** نحو قولك كان زيد غنيا فافتقر الجار والمجرور اعنى قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اى ناقصة كائنة لثبوت خبرها وقوله ماضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا وبمعنى

صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى كان من الكافرين اى صار وتكون فيها اى فى كان ضمير الشان نحو كان زيد قائم اى كان الشان وتكون اى كلمة كان تامة بمعنى ثبت او وجد وانما سميت تامة لانها يتم بالفاعل فلا يحتاج الى خبر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اى ان وجد او ثبت ذو عسرة وتكون زائدة وهى التى لا تخل بالمعنى الاصلى فى الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله جياد بنى ابى بكر تسامى على ما كان المسومة العراب وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الاية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله صلة متعلق لها وان كانت زائدة كان له قلب مبتداء وخبر اذ المعنى لمن له قلب واذا كان فيها ضمير الشان ذلك الضمير اسمها وله قلب مبتداء وخبر فى موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الاية على وجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغناء واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها باوقاتها اى باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة اى بالاوقات التى تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات هى من الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله لاقتران مضمون الجملة اى تكون هذه الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وتكون هذه الافعال الثلثة تامة بمعنى الدخول فى الاوقات التى تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وامسى عمرو اى دخل فى المساء واضحى خالد اى دخل فى الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهى لاقتران مضمون الجملة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها بوقتيهما اى بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل اى النهار فى ظل والليل فى بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى ظل وجهه مسودا وهو كظيم وايضا ويبيتون لربهم سجدا وقياما واضافة الوقتين الى الضمير ظل وبات بادنى ملابسة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وقل مجيئهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا ولم يذكر مجيئهما تامتين للقلة وانما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى واضحى وظل

وبات

وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لمكان الاقتران بينها وبين الثلثة السابقة فى قلة مجيئها تامتين بخلاف تلك الثلثة و لذا لم يذكر مجيئها تامتين **وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها** اى خبر هذه الافعال **لفاعلها** اى لاسمها **مذ قبله** ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير المنصوب البارز عائد الى الخبر اى مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر فى المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد اميرا الا انه كان اميرا فى حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك مذ كان قابلا وصالحا له **و يلزمها** اى يلزم هذه الافعال **النفى** ليفيد الاستمرار لان معنى هذه الافعال النفى ودخول النفى عليها يدل على الاثبات لان نفى النفى اثبات ثم ان كانت الافعال ماضية يلزمها ما او لا وان كانت مضارعة يلزمها لم او ان او لن او لا او ما **وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها** اى خبر ما دام **لفاعلها** اى لفاعل ما دام اى لاسمها وانما كان توقيتا لان كلمة ما فى ما دام مصدرية ومعناها التوقيت اى توقيت امر بمدة ثبوت الخبر لاسمها لان المصدر قد يجعل حينا فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى اجلس دوام جلوس زيد اى مدة جلوسه بخلاف ما فى ما سواها من اخواتها فانها نافية لورودها على معنى النفى ثم ردها الى الثبوت وفى تانيث ضميرها دام فى قوله خبرها وفى قوله لفاعلها نظر لان تانيثه لا يتاتى بتاويل الكلمة ولا بتاويل اللفظة لان كلمة ما على حدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لانه ظرف اللهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز **ومن ثم احتاج** اى لاجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج ما دام فى صحة التلفظ به **الى كلام** اى الى جملة قبله يتعلق بها كاجلس فى قولك اجلس ما دام زيد جالسا ولا تقول ما دمت جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا تقول يوم الجمعة وتسكت بل لا بد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة فكذا هذا **لانه** اى لان ما دام على تقدير كون ما مصدرية وجعل المصدر حينا بمعنى **ظرف** والظرف معمول وفضلة فى التركيب فلا بد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدمه كلام اى مسند ومسند اليه من حيث انه فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ظرف ايضا يتعلق به فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه ظرف بدلا من قوله ومن ثم فكانه قال اى لاجل ان ما دام ظرف

احتاج الى كلام او بقال الظرفية علة الاحتياج الى كلام وكون ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت الخبر له علة لكونها ظرفا وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال **وليس لنفي مضمون الجملة حالا** اى زمان الحال نحو ليس زيد قائما اى قيامه منتفية الآن **وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا** اى زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قولهم ليس زيد قائما غدا يؤيد الاول وقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم **اى العذاب يوم القيمة** يؤيد الثاني واجيب بان هذا الاخبار لما صدر عمن لا خلاف في اخباره عد كالواقع فاستعمل اداة الحال لذلك **ويجوز تقديم اخبارها** اى اخبار الافعال الناقصة **كلها** تاكيد المضاف اعني الاخبار اى كل الاخبار او تاكيدا لمضمر المضاف اليه اى كل الافعال الناقصة **على اسماءها** اى اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتداء على المبتداء بل حالها في التقديم اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهي النصب بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتداء لمكان اللبس **وهي تقديمها عليها** الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اى في تقديم اخبارها على تلك الافعال **على ثلثة اقسام** وقيل الضمير في قوله وهي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفيه نظر لانه قوله وهو من كان الى راح آه يا باه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راح واجيب بانه يمكن اصلاحه بحذف مضاف اى وهو من خبر كان الى خبر راح وهو خبرها في اوله ما وهو خبر ليس والاول هو الاظهر **قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة** وفيه نظر لان الافعال الناقصة في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بحذف مضافين اى قسم يجوز تقديم خبره عليه **وهو** اى هذا القسم **من كان** كلمة من للابتداء **الى راح** يكون العامل فعلا وهو عامل قوى يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة الى هذا نظر لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا وان كانت اسقاطية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما وان جعلت بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم يا باه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية وايضا

لوكان بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت زائدة لا يستقيم لان
من الزائدة يختص فى النفى والكلام هنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها فى حكم
ما قبلها كحتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها ما ينتهى به المذكور وعنده
وراح ليس ما ينتهى به الافعال الناقصة وعنده واجيب بانه يمكن ان يكون اسقاطية
بحذف معطوف اى هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية
لا يدخل فى المغيا الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل فى حكم ما قبلها
و هو حصر تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكم مختص او تقول كلمة الى
هنا ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هى صلة البلوغ المحذوف او الموصول المحذوف
اى من كان بالغا الى راح او واصلا الى راح وفيه نظر لان جعلها صلة البلوغ ياباء من
الابتدائية المناسبة لذكر الغاية **وقسم لا يجوز تقديمه على الافعال وهو ما فى**
اوله اى وهو فعل كان فى اول ذلك الفعل ما مصدرية كما فى ما دام او نافية كما فى اخواته
لتحقق المانع وما هو مصدرية او نافية **لان كليهما يمنع تقدم ما فى خيرها عليها** لان حرف
النفى وما المصدرية يستحقان الصدر **خلافا لابن كيسان فى غيرها دام** لعدم المانع
معنى لتاويله اياها بالمثبت لما مر ان معنى هذه الافعال النفى ودخول ما النافية عليها
يدل على الاثبات لان نفى النفى اثبات فكانت بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد
عالما وانما وفيه نظر لان صورة ما التى تستحق الصدر كافية فى منع تقدم اخبارها عليها وانما
قال فى غيرها دام لان ابن كيسان يوافق فيه غيره فى منع التقديم لتحقق المانع لفظا ومعنى
وهو ما المصدرية **وقسم مختلف فيه وهو ليس** فقد ذهب سيبويه الى ان
حكمه حكم ما فى اوله ما لكونه بمعنى النفى فلا يجوز تقديم معمول النفى عليه وذهب اكثر البصريين
الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف فى ليس اختلف فى ما فى اوله ما غير
ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان فى غيرها دام فما وجه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف
فيه والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف
فيه وهو ليس وما فى اوله ما غيرها دام قيل قول ابن كيسان فى القسم الثانى مرجوع لما مر
ان صورة ما التى تستحق الصدر كافية للمنع فقوله خلافا لا اختلاف فلا يندرج فى هذا القسم
ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع فى بيان افعال المقاربة فقال **افعال المقاربة** وانما ذكر بعد الافعال

افعال المقاربة

الناقصة لانها مثلها فى اقتضاء الخبر الا انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى زيد ان يخرج فعسى تقرر زيدا على صفة كونه خارجا فى الزمان الماضى لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا فعلا مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم **وهى ما وضع** اى فعل وضع **لدنو الخبر** اى لقربه **رجاء او حصولا او اخذا فيه** اى شروعا فى الخبر اى فى تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على التميز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه **فالقسم الاول** وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر **عسى وهو فعل غير متصرف** حيث لا يجئ مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل واسم المفعول لانه يشبه الحرف لكونه للانشاء الذى اصله ان يكون بالحرف والحمل على لعل لكون كل منهما الطمع الحصول **تقول عسى زيد ان يخرج** اى قارب زيد الخروج **وعسى ان يخرج زيد** اى قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال الثانى تامة وعلى الاستعمال الاولى ناقصة **وقد يحذف ان** من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو قوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب **والقسم الثانى** وهو ما وضع لقرب حصول الخبر **كاد تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان** فى خبر كاد تشبيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا **واذا دخل حرف النفى على كاد فهو كالافعال** اى كاد كسائر الافعال فى النفى اى فى نفى الخبر يعنى اذا دخل عليها حرف النفى كان معناها نفيا للخبر كسائر الافعال **على الاصح وقيل** اذا دخل حرف النفى عليها **تكون للاثبات الخبر مطلقا** اى سواء كان ماضيا او مستقبلا اما فى الماضى فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المراد الاثبات لفعل الذبح لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها وجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قربهم من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفى يلزم فساد المعنى واما فى المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اى يزول وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله لم يكد الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويزول وان كان بعد طول العهد وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطيتهم وجه ولتغير ذى الرمة بعد التخطية الى لم اجد فلو لا كان نفى كاد الاثبات لما غيره لما قبل تخطيتهم والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفى قرب فعل الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافى بين نفى قرب فعل الذبح فى

زمان

زمان وحصول فعله فی زمان آخر وانما التنافی بین نفی قرب الفعل وحصوله فی زمان
واحد فیکون معنی النص فحصل منهم فعل الذبح وما قاربوا ان یفعلوا فعل الذبح قبل حصول
الذبح منهم ومن التخطیة بانها شبهة والشبهة ما یشبه الثابت ولیس بثابت وعن التغیر
بانه احتیاط لما فیه فرفع الشبه ویمکن ان یقال بان التخطیة والتغیر لا یدلان قطعا علی الاثبات
فی نفس الامر ای فی الواقع بل یحتمل ان یکون التخطیة بناء علی انه لما کان نفیا کما عند البعض للاثبات وادنی
درجات الاختلاف ان یورث الشبهة تمکن فی البیت شبهة فساد المعنی ولا ینبغی ان یصار فی الکلام
الی ما فیه شبهة فساد المعنی وان یکون تغیره الحلم احد بعد التخطیة للاحتیاط الاسم لم یکد
شبهة فساد المعنی وقیل اذا دخل حرف النفی علی کاد یکون فی الماضی للاثبات ای لاثبات
الخبر وفی المستقبل کالافعال ای سائر الافعال فی النفی تمسکا بکونها فی الماضی
للاثبات بقوله تعالی فذبحوها وما کادوا یفعلون ای المراد اثبات فعل الذبح لا
نفیه بدلیل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مر ولکونها فی المستقبل لنفی الخبر کسائر الافعال و
بقول ذی الرمة اذا غیر الهجر المحبین لم یکد رسیس الهوی من حب میة یبرح ای
یزول وجه التمسک ان البراح منفی فعلم ان النفی فی المستقبل نفی للخبر کسائر الافعال فهذا
القائل یتمسک بقول ذی الرمة والقائل الاول یتمسک بتخطیة الشعراء ذی الرمة والهجر الناء ی
والفراق والرسیس هو الثابت والاضافة من باب جرد قطیفة ای لم یکد للهوی الرسیس ای الثابت من
حب میة وهی اسم معشوقة والبراح هو الزوال معنی البیت اذا غیر هجران الاحباء المحبین عن الحب
بحکم ان طول العهد ینسی ذالک محبتهم عن قلوب المحبین لم یقرب براح ای زوال الحب میة یعنی اذا لم
یقرب زوال حبها فکیف تزول حبها وفیه مبالغة فی نفی الزوال فعلی هذا کان حرف النفی داخل علی یکاد
لمبالغة نفی خبرها وهو یبرح فی البیت وهذا المعنی مستقیم فلا وجه لتخطیة الشعراء والقسم الثالث
وهو ما وضع لقرب الاخذ فی الخبر جعل وطفق وکرب بفتح الراء من الکروب فی الکرب نزدیک
شدن کسی بکاری من حد نصر واخذ فهذه الافعال الاربعة فی الاستعمال مثل کاد یعنی
یقتضی کل واحد منها اسما وخبرا وخبرها فعل مضارع بغیر ان واوشک عطف علی اخذ فیکون
اوشک من جملة الثالث مثل عسی وکاد فی الاستعمال یعنی انها تارة مثل عسی فی الاستعمال
فی وجهها ای فی کونها مقتضیة للخبر ولکونها مستغنیة عنه اذا کان اسمها مع ان بحواد
شک زید ان یخرج واوشک ان یخرج زید وتارة مثل کاد فی اقتضاء الخبر وکون الخبر

بحث فعلان التعجب

بغيران نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع فى بيان فعلا التعجب
فقال فعلا التعجب وتوهم غير الكسائى من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا
على ذلك بتصغير ما امليح فى قوله يا ما امليح غزلانا شدن لنا من هوليائكن
الضال والسمر والجواب انه شاذ او ينزل منزلة الاسم فى جواز التصغير وهما ما
وضع لانشاء التعجب اى لايجاده وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبين وانها متعجب
لانها الفاظ اخبارية والانشاء اثبات امر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام
شئ خرج عن حد نظائره وخفى سببه ولقائل ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة
الكلية لا للفرد والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فصل الفردين الا ان
يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع فى جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان
جعل المضاف جنسا عند العهد فى الجمع ايضا منتف ولا خفاء هنا فى عهدية الفعلين فلا معنى
للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلى يوجد تحته فردان وهما ما افعل وافعل
به كان الشمس كلى لانه اسم جنس يوجد تحته فرد واحد فقط او يقال انه تعريف لفظ لا ببيان ماهيته
وكلمة ما عبارة عن فعلان وانما وحد وضع باعتبار لفظ ما والمعنى فعلا التعجب فعلان وضعا
لانشاء التعجب فيكون هذا التعريف بيانا لما يفهم من الملابسة فى اضافة قوله فعل التعجب ولو قال
فعل التعجب ما افعله وافعل به كان احضر واسلم لان التحديد لانضبات الجزئيات فلما انحصر فى شئ
او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولقائل ان يقول يدخل فى هذا الحد نحو قاتله الله من شاعر لانه
لانشاء التعجب وليس محضا لدعاء اللهم الا ان يقال التعجب فيه استعمالى لا وضعى وله اى للتعجب
اى لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتداء مقدم الخبر ما افعله وافعل به وهما غير
متصرفين حيث لا يجيئ منها مضارع ومجهول وامر ونهى وتانيث وتثنية وجمع مثل ما
احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى لا يبنى فعل التعجب الا مما يبنى منه
افعل التفضيل اى من ثلاثى مجرد قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت
احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان
فلا يكون موت شخص زيد من موت آخر او انقص والاكثر ان يتعجب عن الفاعل لا من
المفعول وقلما اشهره وما اشغله كما فى اسم التفضيل وشذ ما اعطاء وجوزه سيبويه
قياسا فيكون المذكور فى المتن قول غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبنى من فعل

بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو انا اضرب منك غدا واحسن من عمرو وصيغتا التعجب لا يبنيان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر بناء صيغتي التعجب على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبنيان مما يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعل التفضيل يبنى منه صيغتي التعجب فلا يلزم ماذكرتم **ويتوصل في الممتنع** اى فى الذى يمتنع بناؤه منه مما ليس بثلاثى مجرد من غير الالوان والعيوب بل رباعى وثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون وعيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد به** اى بناهما من فعل لما يمتنع بناؤه منه وايقاع مصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء مثل ما اشد استخراجه وما احسن استغفاره وما اقبح دحرجه ونحو ذلك **ولا يتصرف فيهما** اى فى صيغتي التعجب **بتقديم وتاخير** اى تقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن ولقائل ان يقول ان قوله وتاخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر فتقديم شئ يستلزم تاخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينفك عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او يقال ان فى ذكر التاخير تاكيدا كما فى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون **ولا فصل** بين فعل ومعموله وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن امس بزيد لانها بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير ان كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية وهو مقصور على السماع **واجاز المازني في الفصل بالظرف** حيث يتسع فى الظرف ما لا يتسع فى غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد المراد بالظرف الظرف المتعلق بصيغتي التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذى لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيدا **وما** اى لفظ ما فى ما افعل نحو ما احسن زيدا **ابتداء نكرة** اى مبتداء نكرة او ذو ابتداء نكرة اى غير موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شئ وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يناسبان بهذه المواضع بل الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شئ **عند سيبويه** خبر مبتداء محذوف اى ذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت

ما مبتداء مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش فی احد قوليه **وما بعدها** ای بعد ما
من الجملة الفعلية **الخبر** ای خبر المبتداء تقديره شئ احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا
مبتداء لكونه فاعلا فی المعنی علی وزن شر اهر ذا ناب ای ما احسن زيدا الا شئ او لكونه فی المعنی
نكرة متخصصة بالصفة اذ معنی ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرف جعل زيدا حسنا وهذا
التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الی انشاء التعجب فذا بحی عنه المعنی الاول بدليل جواز ما اقدر الله
وما ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير **موصولة** خبر آخر لقوله ما ای ما موصولة **عند الاخفش**
فی احد قوليه **والخبر** ای خبر ما الموصولة الواقعة مبتداء **محذوف** والمعنی الذی جعله حسنا شئ
عظيم وفی قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شئ مسده وذهب الفراء الی انها
استفهامية مرفوعة المحل علی الابتداء وهو قوی فلا فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم فيه
النقل من الاستفهام الی التعجب وكلاهما انشاء ان والنقل من الانشاء الی الانشاء مما لا يثبت فی
كلامهم ففيه نظر لان الاستفهام قد اريد به الامر كما فی هل انتم منتهون وقد اريد به العرض
فی الا تنزل بنا فتصيب خيرا وقد اريد به التمنی فی الاماء فاشربه الی غير ذلك من النظائر والصورة
وله غير نظير وكل ذلك انشاء فلم لا يجوز ان يراد بالاستفهام انشاء التعجب **وبه** فی افعل به نحو
احسن بزيد **فاعل** خبر لقوله وبه وهو مبتداء بتاويل اللفظ ای لفظ به فی افعل به فاعل **عند**
سيبويه خبر مبتداء محذوف ای هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم الكلام ای ثبت
كونه به فاعلا عند سيبويه **فلا ضمير فی افعل** ای فعلی هذا الوجه لا ضمير فی افعل لكون به
فاعلا والفاعل واحد لیس الا والامر ههنا بمعنی الماضی ولذا لم يجئ استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيرورة
كالبن واثمر لا للتعدية والباء زائدة فی الفاعل كما فی قوله تعالی فكفی بالله فيكون معنی احسن بزيد
صار زيد ذا حسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنی الماضی غير معهود فی كلامهم وحمل الباء علی الزيادة
شاذ وفاعل صيغة الغايب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا **مفعول** خبر بعد خبر لقوله به ای
به مفعول **عند الاخفش والباء** فی به **للتعدية** ای لجعل اللازم متعديا فعلی هذا يكون همزته
للصيرورة لا للتعدية فمعنی احسن به صيره ذا حسن ای صفه بالحسن **او زائدة** فی المفعول كما فی
قوله تعالی ولا تلقوا بايديكم الی التهلكة فعلی هذا يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزته
للتعدية كاخرج **ففيه ضمير** ای ففی احسن علی هذا الوجه ضمير هو فاعله ای احسن انت بزيد
او زيدا ای اجعله حسنا بمعنی صفه به ثم لما فرغ من فعلی التعجب شرع فی بيان افعال المدح والذم

فقال

فقال افعال المدح والذم ما وضع كلمة ما عبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظ
ما اى افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت
مدحه بانه نعم الرجل زيد وفيه نظر لان نحو كرم زيد شرف بكر كذلك واجيب بانه لازم لذلك لكنه غير
موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال
لقيتهم فان كم رجل لقيتهم موضوع لانشاء التكثير بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فانه وان كان لازما
لذلك لكنه غير موضوع له بل هو موضوع للاخبار عن التكثير فاعرف فهذا فرق دقيق فمنها اى من
افعال المدح والذم نعم وبئس فعلان ماضيان واصلهما فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء
للعين وجاء الاسكان فى الاصل والاتباع ففيها اربعة اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل
ونعم بالاتباع اى بكسر الفاء مع كسر العين ونعم باسكان العين فى الاصل اى بفتح الفاء وسكون
العين ونعم باسكان العين بعد الاتباع اى بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعة
مطردة فى كل فعل على وزن فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا فى كل اسم على وزن فعل
ثانيه حرف حلق كفخذ وزعم غير الكسائى من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول
حرف النداء فى يا نعم المولى والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة
واستتار الضمير حجة عليهم وشرطهما اى شرط نعم وبئس اى شرط فاعلهما بحذف المضاف ان يكون
الفاعل معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهنى وانما اشترط ان يكون
معرفا باللام للعهد الذهنى لحصول المبالغة فى المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام
لما كان للعهد الذهنى يكون المعهود واحدا غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو اوقع فى النفس وليست اللام للاستغراق فى
الجنس كما ذهب اليه ابو على ولا للاشارة الى ما فى الذهن من الماهية اى لا للجنس كما قال المصنف
رح وصاحب لباب الاعراب لانه يفسر بالواحد والمثنى والمجموع وشرط المفسر ان يصلح حمله على المفسر ولا
يصلح حمل الواحد والمثنى على المعرف باللام فى الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم
جنس الرجل اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما فى انت الرجل كل الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل
مضافا الى المعرف بها اى باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمرو ونعم غلام صاحب السيف
بشر ونعم غلام اخى صاحب الفرس بكر وان شئت فزده او يكون الفاعل مضمرا مميزا اى مفسرا ذلك الضمير
بنكرة منصوبة على التميز نحو نعم رجلا خالد وانما اضمر الفاعل للاختصار لان نعم رجلا زيدا اخصر من نعم

الرجل زيد لانه اضمار على شريطة التفسير وفيه مبالغة فى المدح واختصر هذه الاضمار بباب نعم لان المدح من
مظان التفخيم والمبالغة وكذا اللام الذى هو ضده وجار مجراه فى كونه من مواضع المبالغة وانما مميز ذلك الضمير
بنكرة منصوبة لان الضمير فى نعم لا يختص بواحد بعينه فالحرى ان يفسر بنكرة منصوبة كما فى عشرين درهما
او مميز ذلك الضمير **بما مثل فنعما هى** اى فنعم شيئا او خطة هى اى الصدقة اى ابداءها ولقائل ان يقول
لا حاجة الى قوله او بما فى التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فنعما هى فنعم خطة او نعم شيئا
هى اى الصدقة اى ابداءها الا ان يقال انه انما ابرزه نظرا الى الصورة دون المعنى **وبعد ذلك المخصوص**
مبتداء تقدم خبره اى المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشئ مبهما ثم
ذكره مفسرا اوقع فى النفس **وهو** اى المخصوص **مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف**
مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتداء تقدم خبره والتقدير زيد نعم الرجل او خبر مبتداء محذوف اى
نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستانفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان سائل سال من هو
فقال هو زيد وقيل لا يجوز فى المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه نحو
ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكى الاندلسى ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتداء
يدخل على المبتداء والخبر دون الخبر وحده **وشرطه** اى وشرط المخصوص **مطابقة الفاعل**
اى ان يكون مطابقا للفاعل فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المراءة هند وانما وجبت المطابقة لاتحادهما
فيما صدقا عليه ولكونه بيانا للفاعل فلا جرم يطابقه **وقوله تعالى مثل القوم الذين كذبوا**
وشبهه متاول جواب سوال مقدر حيث وقع المخصوص وهو الذى كذبوا جمعا مع افراد
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عليه بانه متاول بحذف مضاف تقديره بئس مثل القوم مثل
الذين كذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم **وقد يحذف المخصوص** بالمدح والذم اذا علم بالقرينة **نحو** قوله تعالى **نعم العبد**
اى نعم العبد ايوب لان الكلام فى قصته **وقوله تعالى فنعم الماهدون** اى نعم الماهدون
نحن دل عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون **وساء مثل بئس**
فى افادة الذم **ومنها** اى من افعال المدح **حبذا وفاعله** اى فاعل هذا الفعل **ذا ولا يتغير**
عن حاله فلا يثنى ولا يجمع فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند لجريانه مجرى الامثال
التى لا تتغير **وبعده** اى بعد ذا **المخصوص** بالمدح كما فى نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل

مظان

ماض

ماض وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح **واعرابه** اى اعراب المخصوص بعد حبذا **كاعراب مخصوص نعم** فى الوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان وقيل ذا زائدة والمخصوص فاعل **ويجوز ان يقع قبل المخصوص** اى قبل مخصوص حبذا **او بعده** اى بعد مخصوص حبذا **تمييز** نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم يجز فى نعم وبئس تاخير التميز عن المخصوص فلا يقال نعم زيد رجلا لان اسم الاشارة فى الابهام ليس مثل الضمير فى نعم رجلا زيد فيحتاج الى التميز الا انهم تركوا التميز هنا دون الضمير فى نعم وبئس وجاز ترك التميز هنا دون نعم وبئس اى فيقال حبذا زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمر وامنا من الالتباس فى المخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم بترك الضمير فيه التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او بالاضافة نحو نعم رجلا السلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لالتبس المخصوص بالفاعل فحمل عليه فيما اذا لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد طردا للباب **او حال** نحو حبذا محمدا رسول الله وحبذا رسولا محمدا عليه الصلوة والسلام **على وفق المخصوص** الجار والمجرور صفة لقوله تميزا وحال اى كائنا على وفق المخصوص اى على موافقة المخصوص فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب الموافقة لاتحادهما فيما صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا جرم يوافقه والحق ان يقول على وفقه لتقدم المخصوص الا انه وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ثم لما فرغ من تقسيم الاسم والفعل شرع فى تقسيم الحرف فقال **الحرف ما دل على معنى فى غيره** اى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره تضمنا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل فى الاسم اى مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى حاصل فى الفعل اى مدلول له دلالة تضمنا لانه يدل على معنى اى على نفى يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكنعم وبلى فانه يدل على معنى حاصل فى الجملة اى مدلول لها دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى فى غيره ما كان علامة لتحقق معنى فى غيره ولا معنى له فى نفسه وكلمة فى بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام فى هذا كله فى تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك هنا ومن ثم اى لاجل

بحث الحرف
قسمان

بحث الحروف

ان الحرف يدل على معنى في غيره احتاج الحرف في جزئيته اى في كونه جزءاً من الكلام الى اسم
او فعل فالحرف يصح ان يكون جزءاً من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له يفوت بفواته حروف
الجر وانما قدمها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمي حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء او تجر
الاسماء وهي ما وضع لافضاء الفعل كمررت بزيد او معناه اى معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل
اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال و
كل شئ استنبط منه معنى الفعل كانا مار بزيد وزيد في الدار ما على السطح الى ما يليه كلمة ما عبارة
عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع اليها الثانية والضمير المنصوب البارز راجع الى ما الاولى
او على العكس وهي اى حروف الجر ثمانية عشر حرفا من والى وحتى وفي والباء واللام
ورب وواوها اى واو رب وواو القسم وتاءه اى تاء القسم وعن وعلى والكاف
ومنذ ومذ وحاشا وعدا وخلا وانما قدم من لانها للابتداء فهي بالابتداء اولى و
اعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين المعنيين المتقابلين وهو من المحسنات
واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب لثلثة بفي لمناسبتها اياها التعلق
الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو احد قسمي الظروف واعقبها بالباء لمجيئها بمعنى في
نحو اطلب العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها في لزوم الحرفية والكثرة و
كونها على حرف واحد واعقبه ما سبق ما هو نص في الحرفية مما وقع الاختلاف في كونها
اسما او حرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر واو القسم
لمناسبتها اياها في كونها واوا وفرعا لان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم
واعقبها بالتاء لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف
وقدم عن لكونها بالحرف انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة
احرف بخلاف على ثم قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد
لقلة مداخلها حيث لا يدخل على المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونها اقل منها مداخلا
حيث يدخل على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها ما فيه جهة الفعلية وهي حاشا وعدا و
خلا وقدم بما فيه جهة الفعلية ما كان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة
الفعلية اقوى وهو عدا وخلا فاعرف فمن للابتداء اى لابتداء الغاية اى الابتداء
المغيا نحو سرت من البصرة الى الكوفة والتبيين وعلامته ان يصح حمله على مبنيه نحو

بحث حروف الجر

عشرة

عشرة من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة **والتبعيض** وعلامته ان يصح وضع لفظ البعض مكانه نحو اخذت من المال فانه يصح ان يقال اخذت بعض المال **وزائدة في غير الموجب** نحو ما جاءني من رجل وهل جاءني من احد **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في اسم الجنس ايضا **وقولهم قد كان من مطر وشبهه متاول** جواب سوال حيث زيدت من في الموجب فاجاب عنه بانه متاول بالحمل على التبعيض اى قد كان بعض من مطر او شئ من مطر **والى للانتهاء** اى لانتهاء الغاية اى لانتهاء المغيا كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وقولك خرجت الى السوق **وبمعنى مع قليلا** اى زمانا قليلا او مجيئا اراد بمجيئه بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم **وحتى كذلك** اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية **وبمعنى مع كثيرا** اى زمانا كثيرا وحينئذ يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة حتى راسها اى مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا **ويختص حتى بالظاهر** اى الاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك في ذلك بالاستعمال **خلافا للمبرد** فانه جاز دخولها على المضمر ايضا **وفي للظرفية** اى يجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكيس او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق **وبمعنى على قليلا** اى زمانا قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل **والباء للالصاق** اى لالصاق الفعل بالمجرور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد اى الصق مروري بمكان يقرب منه زيد **والاستعانة** اى الدلالة على ان دخلت هي عليه آلة الفعل يستعان به نحو كتبت بالقلم **والمصاحبة** نحو دخلت عليه بثياب السفر اى مع ثياب السفر **والمقابلة** نحو اخذت هذا الثوب بدرهم **والتعدية** اى لجعل الفعل اللازم متعديا مثل الهمزة والتضعيف في اكرمت زيدا او كرمت زيدا نحو ذهبت بزيد اى اذهبته وخرجت بعمرو اى اخرجته وانما فسرنا التعدية بذلك لانها قد يستعمل بمعنى التعدية للفعل القاصر عن المفعول به وفي هذا المعنى مشترك جميع حروف الجر **والظرفية** نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو بالصين **وزائدة في الخبر** اى في خبر المبتداء **في الاستفهام** اى وقت الاستفهام نحو هل زيد بقائم **والنفي** نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم **قياسا** اى زيادة قياسية

او زيادة قياس او زيادة بلا لبس القياس ولقائل ان يقول ان ذكر مطلق الاستفهام
يتناول الهمزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان بليس ولا التبرئية
والحكم مخصوص بهل وبليس وما المشبهة به وقيل بلا التبرئة ايضا نفي اطلاق الاستفهام
والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور و
هو الاستفهام بهل لا مطلق الاستفهام والنفي بليس وما المشبهة به فلا يقال ازيد بقائم
وفي غيره اي في غير الخبر المذكور **سماعا** اي زيادة سماعية او زيادة سماع **مثل بحسبك**
زيد وبحسبك درهم فقوله بحسبك في هذا المثال مبتداء ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتداء
سماعا بحسبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا **والقى بيده** اي القى يده اي نفسه
فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم الى
الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلبت الاعداء فتهلككم **واللام للاختصاص** فتهلكم
سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس او اختصاص
نسبة نحو فلان ابن له **والتعليل** سواء كانت العلة سببا غائيا نحو ضربت للتاديب فان
التاديب علة غائية لقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس غاية يقصد قصدها نحو خرجت
لمخافتك فان المخافة ليست علة غاية يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج **وزائدة**
نحو قوله تعالى ردف لكم اي ردفكم لان ردف متعد بنفسه **وبمعنى عن مع القول**
نحو قلت له انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه اي عن الذين امنوا **وبمعنى الواو في القسم** صفة الواو
متعلق بالظرف المستقر اي بمعنى الواو الكائن في القسم اي بمعنى واو القسم **للتعجب**
اذا كان الجواب امرا عظيما نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب
ورب للتقليل اي لتقليل افرادها ما دخلت عليه ككم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا
هو الموضوع له الاصلي ثم استعمل لكثرة استعمال لا في ضده حتى صارت في معنى التكثير
كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت وتنظيرها في ذلك
قد فانها عند الواضع للتقليل ثم استعملت في التكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله
الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول
انها في مقابلة كم الجزئية لكونها للتقليل وكون كم للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما

بمقابله

بقابله والثانى انا لم نجد فيه لازم حرف الجرّ وهو التعدية اى تعدية الفعل ومعناه الى
ما يليه لان عامله قد يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعدى
بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمل
بحرف الجرّ فكان حرف الجرّ فى مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل الضعيف
بالتاخر انما يتقوى باللام فقط لافادتها التخصيص كقوله تعالى لربهم يرهبون وكقوله تعالى
ان كنتم للرؤيا تعبرون واما تقويته بغيرها فغير معهود فى كلامهم والثالث انه لو كان حرف
جرّ لما جاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجرّ والضمير
ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضربته فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا رحمهم الله تعالى
بان اكرمته صفة والفعل الذى تعلق به رب رجل محذوف اى رب رجل كريم اكرمته اكرمنى
ونحو ذلك لان رب لا تدخل الا على نكرة موصوفة عاملها محذوف غالبا كما ذكر فى المتن
والرابع انه لو كان حرف جرّ لما جاز ظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال
ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور
الفعل فى نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع
وهذا دليل على اسمية ولها صدر الكلام حملا على كم الخبرية التى هى بعضها لكونها لانشاء التقليل
وكون كم لانشاء التكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة
فلتحقق معنى التقليل الذى هو مدلول رب لان التقليل انما يلحقها اذ النكرة مجهولة يحتمل
التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع فلا
يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخصّ
من غير الموصوف والاخص اقل مما هو الاعم الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة
المؤمنة اقل من مطلق الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب
فلذا قال على الاصح وهذا مذهب ابى على وابن السراج ومن تابعهما وفعلها اى عاملها
ماض ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذا لا يتصور الا فى الماضى محذوف
مرفوع على انه صفة ماض نحو رب رجل كريم لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذى تعلق به
رب محذوف وانما حذف لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو كائن
او حاصل ولانه انما حذف بقرينة السؤال لان الاكثر ان يكون رب جواب سؤال ظاهر او مقدر

فكان سائلا يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمني او يقول
هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمت و على هذا فقس وانما قال **غالبا**
اى حذفا غالبا او زمانا غالبا لانه قد جاءت رب رجل كريم حصل **وقد تدخل** رب
على مضمر مبهم ليس له مفاد معين **مميز بنكرة منصوبة** على انها تميز لان الضمير لما كان
مبهما ههنا احتاج الى التميز نحو ربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير فى نعم رجلا **وهذا**
الضمير مفرد مذكر لا يغير تقول ربه رجلا وربه امراءة وربه رجلين وربه امراءتين
وربه رجال او ربه نساء لانه عائد الى شئ فى الذهن لا الى شئ تقدم ذكره ليجب مطابقته
خلافا للكوفيين فى مطابقته التميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراءة وربهما امرأتان وربهن نسوة
ويلحقها اى ويلحق رب **ما الكافة** اى المانعة عن العمل **فتدخل** رب بعد لحوق ما **على**
الجمل الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائما وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم فتجر نحو قول الشاعر ربما ضربة بسيف **وواوها**
تدخل على نكرة موصوفة اى واو رب او واو يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف
الجر تسامح لان الجار هو رب المقدر بعدها والواو واو العاطف ويدخل هذه الواو على
مظهر منكر موصوف كقوله وبلدة ليس لها انيس **وواو القسم** وهى **انما يكون عند**
حذف الفعل اى لا يكون الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا
من اصلها وهو الباء فلا يقال اقسمت او حلفت او احلف والله **لغير السؤال** فلا يقال
والله اخبرنى فى الاستعمال بخلاف باء القسم **مختصة بالظاهر** فلا يقال وك لافعلن
كذا حطا الرتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص منها الظاهر لاصالته
ثم اعلم ان قوله واو القسم مبتداء والجملة التى بعدها خبر و قوله لغير السوال الخبر آخر و قوله مختصة
خبر آخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص والباء دخلت فى المختص به دون المختص **والتاء مثلها**
اى مثل الواو فى الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السوال فلا يقال احلف تالله ولا تالله
اخبرنى **مختصة باسم الله** تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تالرحمن وتالرحيم لانها
مبدلة عن الواو فلم يدخل الا على لفظة الله تقليلا لمحالها عن محال اصلها وهو الواو تخصيصه
ببعض المظهرات وخص منها ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى **والباء**

اعم منهما ای من الواو والتاء **فی الجمیع** ای فی جمیع ما ذکر ای فی حذف الفعل وکونها لغیر السوال والدخول علی المظهر والدخول علی اسم الله تعالی فان قیل قوله فی الجمیع یتناول الاختصاص المذکور ایضا ولا معنی لاعمیة الباء حیث لا یصح ان یقال الباء یوجد مع الاختصاص بالظاهر مثلا لکان التاء فی قیل معنی کونها اعم فی هذه الامور انها لا یختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان یکون فی هذه الامور او خلافها فیجوز فیها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها فی قسم السوال نحو بالله اجالس واستعمالها فی کل مقسم ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبالرحیم وبک لافعلن کذا **ویتلقی** ای یجاب **القسم باللام وان فی الاثبات** نحو قوله تعالی تالله لاکیدن اصنامکم وقوله تعالی ان سعیکم لشتی فی جواب واللیل اذا یغشی **وحروف النفی فی النفی** کقوله تعالی واللیل اذا سجی ما ودعک ربک وما قلی **ویحذف جوابه** ای جواب القسم **اذا اعترض** ای وقت توسط القسم بین جزئی الجملة القسمیة نحو زید والله قائم وضرب والله زید وان تذهب والله اذهب والتقدیر فی زید والله قائم والله لزید قائم وفی ضرب والله زید والله لقد ضرب زید وفی ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب **او تقدمه** ای تقدم القسم **ما یدل علیه** ای علی الجواب نحو زید قائم والله وضرب زید والله والهلال والله والتقدیر فی زید قائم والله لزید قائم وفی ضرب زید والله والله لقد ضرب زید وفی الهلال والله والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب فی هاتین الصورتین لانه لما توسط القسم بین ما هو جوابه فی المعنی او تقدم القسم ما هو جوابه فی المعنی استغنی عن الاعادة ثم اعلم ان کلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما اتصل به من الضمیر **وعن للمجاوزة** نحو رمیت السهم عن القوس **وعلی للاستعلاء** ای لاستعلاء شئ علی شئ حقیقة نحو زید علی السطح او حکما نحو علیه دین **وقد یکونان** ای یکون عن وعلی **اسمین لدخول من** ای عند دخول من علیهما یعنی اذا دخل من علی علی یکون بمعنی الفوق نحو قوله غدت من علیه بعدما اتم ظماها ای من فوقه واذا دخل من علی عن یکون بمعنی الجانب نحو جلست من عن یمینه ای من جانب یمینه **والکاف للتشبیه** نحو الذی کزید عندی وقوله علیه الصلوة والسلام کما تکونوا یولی علیکم تشبیه التولیة بالکون فی الملابسة بخیر او شر ای یولی علیکم تولیة مثل کونکم فی الخیر والشر والکاف فی قولهم

خلق الاشياء كما شاء كان التشبيه لم يرد بها معنى آخر وجه التشبيه تعلق الخلق الجاري بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اى خلق الاشياء خلقا مثل خلق شاء وهذا تشبيه الخلق الخارجي بنوع من الخلق المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حمدته حمدا كما يجب اى حمدته حمدا مثل حمد يجبه وهذا التشبيه بالحمد الخارجي بنوع من الحمد المتصور في الذهن في تعلق كل منهما بالمحبة او الكم والكيف الذين يتعلق المحبة بالحمد باعتبارها وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو أتيتك كطلع الفجر اى اقترن الاتيان وطلوع الشمس في الوقوع **وزائدة** نحو ليس كمثله شئ اى ليس مثله شئ ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفى المثل على سبيل الكناية لانه يلزم من نفى مثل المثل ان لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان لمثله مثل بالضرورة وقد قلنا ليس كمثله شئ فيلزم نفى المثل **وقد تكون الكاف اسما** كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم **و يختص الكاف بالظاهر** فلا يقال كه استغناء بلفظ المثل عنها ولانها لو دخلت على المضمر لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واما في قولهم وما انا كانت وما انت كانا فلان ضمير المنفصل عندهم كالمظهر كذا في الصحاح **ومذ ومنذ** وانما قدم مذ مع كونه فرعا لكونها اخف **للزمان الابتداء** بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ لابتداء الغاية **في الزمان الماضي** نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى انتفى رويتى اياه من يوم الجمعة **وللظرفية** اى بمعنى في **في الحاضر** اى في الحال نحو ما رأيته **مذ شهرنا ومنذ يومنا** اى انتفى رويتى اياه في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل على المستقبل لوضعها للماضى وللحال وضعا **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل في الاستثناء عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد لذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حروف الجر والاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل لم يتعلق الجار اعنى حاشا وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام في قوله تعالى وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير اتصف كل موجود بالسوء حاشا الله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه من سوء وهذا قريب ما يقال بالفارسية في المدح بالحسن بجز عيب خداست فلا نوا ليس عيب نتوان گفت لكن دروى عيبى بمى نمايد ثم لما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع في بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال **الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل** وانما سميت

منه

منذ

ف يدخلان

حيث جعلها في الفعل

هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل فی انقسامها الی ثلاثیة ورباعیة وفی البناء علی الفتح کالماضی وفی اقتضائها الاسماء وانما اخرلیت ولعل لانها لانشاء التمنی وانشاء الترجی بخلاف للاربعة السابقة **لها** ای لهذه الحروف **صدر الکلام سوی ان المفتوحة فهی بعکسها** الفاء للتعلیل ای لانها بعکس ما سواها ای یلزم فیها عدم الصدر والتعلق بغیرها و **یلحقها** ای یلحق هذه الحروف **ما الکافة فتلغی** هذه الحروف بعد لحوق ما الکافة عن العمل لان ما الکافة تکفها عن العمل **علی الاصح** لان ما الکافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهی اقتضائها الاسماء ولان ما الکافة اذا دخلت علیها صارت فاصلة فتصیر ضعیفة وقد تعمل بجعل ما زائدة **وتدخل** هذه الحروف **حینئذ** ای حین اذا یلحقها ما **علی سائر الافعال** لان ما الکافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها علی الاسم کقوله تعالی انما حرمت علیکم المیتة **فان** المکسورة **لا تغیر معنی الجملة** بل تقرره **وان** المفتوحة **مع** جملتها الاضافة بادنی ملابسة ای مع جملة واقعة بعدها **فی حکم المفرد** بان تجعل الجملة بتاویل المفرد وطریق تاویل الجملة بالمفرد ان یجعل مصدر الخبر مضافا الی الاسم فیقال فی بلغنی ان زیدا منطلق بلغنی انطلاق زید او یجعل صادر جزء الخبر مضافا الی الاسم ویقال فی بلغنی ان زیدا ان تعطه یشکرك بلغنی شکر زید عند عطائك ایاه او یجعل مصدر الخبر مضافا الی ما یضاف الی الاسم اذا کان ما یضاف الیه سببا له ای متعلقا له فیقال فی بلغنی ان زیدا ابوه قائم بلغنی قیام ابی زید فان مصدر الخبر اضیف الی الاب المضاف الی الاسم وذلك الاب من اسبابه ای من متعلقاته وان لم یکن الخبر والجزء مصدر یقدر مصدر فعل عام ویضاف الی الاسم او الی ما یضاف الی الاسم اذا کان ما یضاف الیه سببا له فیقال فی بلغنی ان زیدا غلام عمرو بلغنی کون زید غلام عمرو وعلی نفس **ومن ثم** ای من اجل ان المکسورة لا یغیر معنی الجملة وان المفتوحة یجعلها فی حکم المفرد **وجب الکسر** ای وجب ایتان ان المکسورة **فی موضع الجملة** ای فی موضع یبقی الجملة بحالها ولم یکن فی تاویل المفرد **والفتح** ای وجب ایتان المفتوحة **فی موضع المفرد** ای فی موضع یکون ان بما بعده وتاویل المفرد فکسرت الفاء للتفسیر ای فکسرت همزة مادة ان **ابتداء** ای فی ابتداء الکلام کقوله تعالی ان الله غفور رحیم **وبعد القول** الذی بمعنی الحکایة دون القول الذی بمعنی الظن والتفوه لان معمول القول بمعنی الحکایة جملة محکیة **وبعد الموصول** نحو الذی انك ضربته فی الدار لان صلة الموصول لا یکون الا جملة **وفتحت** همزة مادة ان حال کونها **فاعلة** نحو

بلغني انك قائم ومفعولة نحو عرفت انك قائم ومبتداء نحو عندي انك قائم ومضافا اليها
نحو حصل علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتداء والمضاف اليه مفردا وتسميتها ان فاعلة
ومفعولة ومبتداءة ومضافة اليها مجاز لان الفاعل هو انّ بما بعدها لا انّ وحدها وكذا البواقي
وانما فتحوا بعد لولا وقالوا لولا انك منطلق انطلقت لانه اي لان ما بعد لولا مبتداء
محذوف الخبر عند البصريين والمبتداء انما يكون مفردا وانما فتحوا بعد لو وقالوا لو انك قمت
لقمت لانه اي لان بعد لو فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اي لو ثبت قيامك والفاعل
لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقدير ان اي فان كان
موضع جاز فيه التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي فتح انّ وكسرها مثل ان
يكرمني فاني اكرمه فهو ان جعلته جملة اسمية جزائية وجب الكسر وان جعلته بتاويل المفرد مبتداء
محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتداء لا يكون الا مفردا اي فثابت اكرامي اياه وكذا
قول الفرزدق وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه فالكسر على
انه جملة اسمية واقعة بعد اذا المفاجائية اي فاذا هو عبد القفا واللهازم والفتح على انها معها مبتداء
محذوف الخبر اي واذا عبودية للقفا واللهازم ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم أن قوله ارى بمعنى اظن
وضميره مفعول ما لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله سيدا
مفعول ثالث واللهزمتان عظمان في اللحيين تحت الاذنين جمعها الشاعر بارادة ما فوق الواحد او
بارادتهما مع حواليهما تغليبا ومعنى عبد القفا واللهازم اي لئيم يخدم قفاه اي همته ان يكتسب ليأكل
ويعظم قفاه ولهازمه قيل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه ولذلك اي
لاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها
التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا
او حكما تفسير المكسورة اي سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو اي حكما وهي التي
وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو لانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسدها
مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اي متلبسا بالرفع
حملا على المحل دون المفتوحة حال اي متجاوزا عن المفتوحة بمعنى لا يجوز العطف على اسم ان
المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم
وعمرو فان قوله وعمرو معطوف على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال

غير

غیرمذکور فی بعض النسخ **ویشترط** فی جواز العطف علی الاسم بالرفع **مضی الخبر لفظا** نحو ان زیدا قائم وعمرو **او تقدیرا** نحو ان زیدا وعمرو قائم اذ التقدیر ان زیدا قائم وعمرو ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقینا فی شقاق ای انا بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا فی خلاف وعداوة وانما اشترط مضی الخبر لانه لو عطف علی محل اسم ان قبل مضی الخبر وقیل ان زیدا وعمرو ذاهبان لادی الی کون الشئ الواحد معمولا لعاملین مختلفین اذ قوله ذاهبان من حیث انه خبر لزید معمول ان لان زیدا معمولها ومن حیث انه خبر لعمرو معمول الابتداء وهو باطل **خلافا للکوفیین** فانهم لم یشترطوا مضی الخبر متمسکین بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقینا فی شقاق وسیبویه حمله علی تقدیر الخبر **ولا اثر** فی جواز العطف علی محل اسم ان بدون مضی الخبر لکونه ای اسم ان **مبنیا** کما فی البیت المذکور وکما فی قوله تعالی ان الذین امنوا والذین هادوا والنصاری والصابئون بعطف قوله والصابئون علی محل الذین قبل مضی الخبر عند بناء اسم ان وهو الذین **خلافا للمبرد والکسائی** فانهما فرقا بین اسم ان المعرب والمبنی فی ذلک فاجاز العطف علی محل اسمها المبنی قبل مضی الخبر لفظا او حکما واشرطا فی العطف علی محل اسمها المعرب مضی الخبر **مثل انک وزید ذاهبان** بتجویز الحمل علی محل اسمها قبل مضی الخبر لکون اسمها وهو الکاف مبنیا وهذا باطل لان مانع العطف علی محل اسم ان قبل مضی الخبر لا یفرق بین اسمها المعرب والمبنی وقال الشارح رح الظاهر ان التقیید مذهب الکسائی کما هو مذکور فی کتب النحو یعنی جاز العطف علی فعل اسمها عند الفراء قبل مضی الخبر اذا کان اسمها مبنیا وعند الکسائی یجوز ذلک مطلقا سواء کان اسمها معربا او مبنیا والصحیح ان مضی الخبر شرط جواز العطف علی محل اسمها مطلقا سواء کان معربا او مبنیا لان المانع المذکور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء علی هذا **ولکن کذلک** ای مثل ان المکسورة فی جواز العطف علی محل اسمها بعد مضی الخبر لفظا او حکما نحو ما خرج زید ولکن عمرو خارج وخالد لان لکن للاستدراک وهو لا ینافی معنی الابتداء کما لا ینافیه التاکید واما سائر الحروف فلم یجز العطف علی محل اسمها لزوال الابتداء **ولذلک** ای ولاجل ان المکسورة لا تغیر معنی الجملة وان المفتوحة یجعلها بمعنی المفرد **دخلت اللام** ای لام الابتداء مع ان المکسورة **نحو ان زیدا لقائم دونها** ای دون المفتوحة فلا یقال بلغنی ان زیدا لمنطلق لان لام الابتداء انما تدخل لتاکید الجملة والمکسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لکونها بمعنی المفرد ثم حق

هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين فى المعنى وهما
كذلك لان معنى اللام هو معنى ان اعنى التاكيد وكلاهما حرف الابتداء فكرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس
بعامل فادخلوها على الخبر اذا فصل بينه وبين ان بالاسم نحو ان زيدا لقائم **او على الاسم**
اذا فصل بينه اى بين الاسم **وبينها** اى بين ان بظرف هو خبر مقدم نحو قوله تعالى
وان من شيعته لابراهيم **او على ما بينهما** اى بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم
عليه نحو ان زيدا لطعامك اكل وان زيدا لفى الدار قائم **و** دخول هذه اللام **فى لكن** اى فى
خبرها وفى اسمها اذا فصل وفى متعلق الخبر المتقدم **ضعيف** وذهب الكوفيون الى دخول
اللام مع لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكننى فى حبها لعميد والعميد الذى امرضه العشق
وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع فيلحق بها كما يلحق بان
والبصريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع الحاقها بان ايضا لبطلان صدارة
اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها بان لاتحاد معناهما وهو تاكيد الجملة
والابتداء فبقى فى غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله ام الحليس لعجوز
شهربة ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث دخل اللام فى خبر المبتداء بدون ان او على ان
اصل لكننى لكن اننى فخفف كما يقال علماء فى على الماء وايش فى اى شئ فاللام دخلت فى خبر
ان المكسورة لا فى خبر لكن **وتخفف المكسورة** اى ان المكسورة الهمزة لثقل التشديد
وكثرة الاستعمال **فيلزمها** اى المكسورة بعد التخفيف **اللام** سواء اعملت او اهملت
اما فى الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما فى الاعمال فللطرد والجمهور على عدم
لزومها فى الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك رح يلزم اللام مع الاعمال عند
خوف اللبس بالنافية وذلك فى المبنى والمقصور واختلف فى هذه اللام فذهب ابو على
واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا لوجب التعليق فى ان علمت زيدا لقائم و
لما دخلت فيما لا يدخل لام الابتداء نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الى
انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهنا
دخلت على المفعول الثانى والبيت محمول على الشذوذ **ويجوز الغاؤها** اى الغاء المكسورة
بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظى وهو كونها ثلاثية مفتوحة الآخر

كقوله تعالى ان كلما جميع لدينا محضرون ويجوز اعمالها نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فتخفيف وعند الكوفيين يجب الغاؤها ولهذا الاية حجة عليهم **ويجوز دخولها** اى دخول ان المكسورة بعد التخفيف **على فعل من افعال** دواخل **المبتداء** والخبر نحو باب كان وباب علمت لئلا يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم اللام نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا اذا كان ذلك الفعل دعاء فحينئذ لا يلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بين ان المخففة وان النافية والدعاء لا يدخله ان النافية فلا لبس **خلافا للكوفيين فى التعميم** اى فى تعميم دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ولقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك عليه مكتب لهينه وذلك عند البصريين شاذ **و تخفف المفتوحة** اى ان المفتوحة الهمزة **فتعمل** المفتوحة بعد التخفيف **فى ضمير شان مقدر** ابقاء لعملها القوة سبهها بالفعل على ما بينا فى ضمير الشان كقولنا اشهد ان لا اله الا الله وانما اعملت فى ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التى يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها ارتباط ولاسمها بخبرها ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التى هى خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظى لارتباط بينهما معنوى وذلك لانها حرف موصول وهى مع جملتها فى تقدير المفرد اى المصدر اذ هو حرف مصدرى فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد **فتدخل** ان المفتوحة بعد التخفيف **على الجمل مطلقا** مفعول مطلق اى دخولا مطلقا او مفعولا فيه اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا **وشذ اعمالها** اى اعمال المفتوحة بعد التخفيف **فى غيره** اى غير ضمير الشان كقوله فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق فالشاعر يصف نفسه بكمال الجود يعنى فراقك على اشد من كل شديد ووصالك احب الى من كل محبوب ومع ذلك اى مع فرط حب الوصال لو سالتنى فراقك لاجبت الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل امو الك ففى هذا البيت بيان كمال مبالغة فى ارضاء العاشق المعشوق **ويلزمها** اى ان المفتوحة المخففة مع الفعل ظرف اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزم ان حال كونها مقرونة بالفعل السين كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كلما قدرا **او قد** كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم **او حرف النفى** كقوله تعالى

افلا یرون ان لا یرجع الیهم وکقوله تعالی ایحسب ان لم یره احد وکقولك علمت ان ما خرج
زید وعلمت اَنْ اِنْ یخرج زید وانما یلزمها احد هذه الحروف لیکون عوضا عما ذهب عنها من
حذف احدی نونیها واسمها وهو ضمیر الشان والفرق بینها وبین ان المصدریة فی اول
الوهلة لان المصدریة لا یفصل بینها وبین الفعل بشیٔ من الحروف المذکورة لکونها مع الفعل
بتاویل المصدر معنی فلا یفصل بینها وبین ما یوثر فیها لضعفها وانما عینت هذه الحروف للتعویض
والفرق لانها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشابهة الافعال عوض عنه ما هو المختص
بالافعال ثم المراد بالفعل المتصرف ای ویلزمها مع الفعل المتصرف احد هذه الحروف بخلاف
الفعل الغیر المتصرف نحو قوله تعالی وان لیس للانسان الا ما سعی وقوله تعالی وعسی ان یکون
قد اقترب اجلهم حیث لا یلزم فیه ذلك لعدم الحاجة الی الفاصل لان ان المصدریة لا یدخل علی
فعل غیر متصرف وانما قال مع الفعل لانها لو کانت مع الاسم لا یلزمها احد هذه الحروف لانها
حینئذ لا یشتبه بان المصدریة فلم یحتج الی الفرق والتعویض ولکن یجوز مع الجملة الاسمیة التصدیر
بلا الخلاف نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وباداة الشرط نحو علمت ان من ضربك اضربه او بکم
نحو علمت ان کم غلام لی ویجوز التجرد عن ذلك نحو قوله فی فتیة کسیوف الهند قد علموا ان هالك کل
من یحفی وینتعل **وکان للتشبیه** نحو کان زیدن الاسد وقد تکون للشك نحو کانك تمشی
وتخفف ای کان **فتلغی** بعد التخفیف عن العمل **علی الافصح** ای علی الاستعمال الافصح کقوله
وصدر مشرق اللون کان ثدیاه حقتان ویجوز فیها بعد التخفیف تقدیر ضمیر الشان قیاسا
علی انّ المفتوحة المخففة کذا قالوا ویجوز بان لا تقدر لعدم الداعی الیه وهو کمال الشبه بالفعل
ولکن للاستدراك ای لطلب درك السامع برفع ما عسی ان یتوهم وهذه الکلمة مفردة
قال الکوفیین هی مرکبة من لا وان المکسورة المصدرة بالکاف الزائدة واصلها لا کان فنقلت
کسرة الهمزة الی الکاف وحذفت الهمزة **یتوسط** لکن **بین کلامین متغائرین معنی**
ای متغائرین نفیا واثباتا من حیث المعنی لان معنی الاستدراك رفع توهم یتولد عن کلام
سابق فاشبه الاستثناء فکان الاستثناء یستدرك فیه بحرف الاستثناء النفی بالایجاب
والایجاب بالنفی والمقصود التغائر المعنوی فکذا ههنا اذا اللفظی قد یکون نحو جاءنی زید
لکن عمرو لم یجیٔ وقد لا یکون نحو زید حاضر لکن عمرو مسافر قال الله تعالی ولو اریکهم کثیرا
لفشلتم الی قوله ولکن الله سلم ای لکن الله لم یریکهم کثیرا **وتخفف** لکن **فتلغی** بعد

کذلك الاستدراك یستدرك فیه بلکن النفی بالایجاب والایجاب بالنفی
منه

التخفیف

التخفيف عن العمل لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة فى اللفظ والمعنى فاجرى مجراها فى ترك
العمل والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة قياسا على اخواتها وقال الرضى ولا اعرف له شاهدا كذا
فى الشرح **ويجوز معها** اى مع لكن مخففة او مشددة **الواو** وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة
وجعلها اعتراضية اظهر ونكتة الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة لان دخول حرف العطف على
مثلها ليس بجائز **وليت للتمنى** نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمنى والترجى ان
التمنى مستحيل او مستبعد والترجى ممكن جدا **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب
الجزئين بتقدير فعل من التمنى اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين
ولعل للترجى نحو لعل زيدا قائم **وشذ الجر بها** اى بلعل بجعلها من الجار كقوله لعل
ابى المغوار منك قريب ويشكل حينئذ بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن زائدة لابد له من متعلق
ولا متعلق فى لعل ظاهرا ثم لما فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع فى بيان الحروف العاطفة
فقال **الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن**
المخففة وانما قدم الواو لكونها اصلا فى باب العطف ولكونها لمطلق الجمع واعقبها بذكر ما
يشاركها فى الجمع ثم قدم منها الفاء على ثم للتراخى والتدرج واخر حتى لانها للتدريج فحقهما
التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهى او واما وام ثم اعقب بذكر النفى والاضراب والاستدراك
فالاربعة الاول للجمع الاولى جمع بين المفردين فى كونهما مسندين نحو زيد عالم وقارى
او مسندا اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو ضربت زيدا وعمروا وصمت يوم الخميس
ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر وابتغاء الخير وقمت وزيدا وعمروا او حالين نحو جاءنى زيد
راكبا وضاحكا او تميزين نحو طاب زيد نفسا وعلما او نحو ذلك او بين الجملتين فى حصول مضمونهما
نحو جاءنى زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا بان قيل جاءنى زيد
وذهب عمرو فما فائدته قيل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلا وكون الاولى غير مقصود او
غلطا فالواو يفيد النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا **فالواو للجمع مطلقا**
من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدرج **لا ترتيب فيها** اى فى الواو **والفاء للترتيب**
مع الوصل **وثم مثلها** اى مثل الفاء فى الترتيب لكن **بمهلة وحتى مثلها** اى مثل ثم فى الترتيب
بمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم **ومعطوفها** اى
معطوف حتى **جزء من متبوعه** اى جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها

فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس بجزء من البارحة قيل المراد
من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها
والقريب من الشئ فى حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف اى جزء من متبوعه
او قريب من متبوعه فلا يشكل بنحو نمت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء
من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة فى المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او ضعفا نحو
قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى
تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا بتحقق مميز له عن غيره من الاجزاء
يوجب احتمالا فى ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالا ان ثبوت
الحكم من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار لفعل ذلك ليفيد ما هو من
لوازم صحته وهو القوة والضعف فى تحمل الملحوظ تلك النسبة وهذا ما هو منظور فى وضعه
اذ حتى وضعت للتدرج اى ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان
يتاتى فى الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد فى وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة
افاد ما هو فى حكم الجزء حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح وقوله ليفيد قوة او ضعفا يتعلق
بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المتبوع يفيد قوة او ضعفا **واو واما وام**
يشترك فى انها لاحد الامرين او الامور مبهما اى غير معين وهو فى غير الموجب نحو قوله
تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا على اصلها اى لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع
الاحد المبهم فى سياق النفى ثم اعلم ان او واما ما سواء فى المعنى الا ان او يفارق اِمّا فى انك
فى اما تبتنى اول الكلام على الشك وفى او تبتداء على القطع ثم يظهر الشك وفى ان او يجئ بمعنى
الى او الا او يجئ ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون بل يزيدون
بخلاف اما فان قيل بل للاضراب وتدارك الغلط ولا يصح ذلك فى اخبار الله تعالى فما معنى الاضراب
فى كلامه تعالى قيل معنى الاضراب فى كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا بما عند الناس فاضرب
عما يغلط فيه الناس من عدوهم وقال او يزيدون اى ارسلنا الى جماعة عدهم عند الناس مائة الف
وليس كذلك بل يزيدون **فام المتصلة** احتراز عن الام المنقطعة لازمة لهمزة الاستفهام
دون هل لان الهمزة عريقة فى الاستفهام والمراد من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او
تقديرا كقوله لعمرى ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان يليها اى يلى ام المتصلة

اى

اى يقرنها ويتصل بها احد المستويين وفى بعض النسخ احد الامرين والاخر اى يلى المستوى الآخر
او الامر الاخر الهمزة اى همزة الاستفهام اى وان كان يلى ام المتصلة اسم مفردا وجملة فعلية
يلى الهمزة ذلك نحو ارجل فى الدار ام امراءة واضرب زيدا ام اكرم عمروا بخلاف او واما وام المنقطعة
فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما اى بعد ثبوت العلم
بحصول احد الامرين مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين الجار والمجرور متعلق
بقوله يليها ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة لم يجز هذا
التركيب وهو ارايت زيدا ام عمروا حيث لم يل احد المستويين الهمزة لان احد المستويين
زيد وعمرو ولم يل ام احدهما بل ولى رايت وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه هو جائز
حسن وازيدا رايت ام عمروا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمروا
ومن ثم اى ولاجل انها لطلب اليقين بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم كان جوابها
اى جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم او لا فيقال فى جواب ارجل فى الدار ام امراءة
رجل او يقال امراءة بتعيين احد الجنسين ولا يقال نعم او لا والمنقطعة اى ام المنقطعة
كبل والهمزة اى للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى مثل انها اى هذه القطعة لابل
ام شاة اى بل اهى شاة كانه ظهر لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لابل اى ان القطيعة
التى تراها لابل هذه جملة خبرية لان المتكلم لما راى تلك القطيعة اعتقد كونها ابلا بلا شك
فاخبر عنها جزما فاذا قرب منها علم انها ليست بابل فاعرض عن هذا الاخبار ثم شك انها شاة
ام شئ آخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على المخبر قيل هى استفهام مستانف فلا الاخبار
يلزم عطف الانشاء على الاخبار والعطف بالتاويل لانه لما اضرب من الاول وشك
فى الثانى كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك فقال ام شاة اى هى غير شاة
ام شاة فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع اما فقوله واما مبتداء وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف لازمة قبل المعطوف
عليه مع اما العاطفة استعمالا جائزة مع او نحو جاءنى اما زيد واما عمرو وجاءنى اما زيد
او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك
بتصدير اما قبل المعطوف عليه لها ويجوز ان يجعل دالة على عروض الشك وذهب ابو على الفارسى
رح الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه فلو كانت عاطفة

لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف عليه اجيب بان اما المقدمة ليست بعاطفة
بل هي للشك المحض من غير معنى عطف والواو الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع والمقصود
باما احد الشيئين بل هي زيدت لتاكيد العطف لمجئ اما غير عاطفة ايضاً كما زيدت مع لكن العاطفة
كذلك الا انها وجبت ههنا لمقارنتها غير العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها
جائزة لعدم مقارنتها من غير العاطف في التركيب ولا وبل ولكن لاحدهما اي لاحد
الامرين معيناً لكن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجئ الا بعد الايجاب
ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر وبل للاضراب ومعنى الاضراب جعل
الاول موجبا او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل ان يكون صحيحا
او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق وفي غير الموجب اختلاف
قال الجمهور موجب بمعنى لكن فيه قال المبرد منفي فما جاءني زيد بل عمرو معناه عندهم بل جاءني عمرو
وعنده بل ما جاءني عمرو ولكن للاستدراك مع مغائرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من
حيث المعنى كما مر في لكن المشددة ولكن لازمة للنفي اي لسبق النفي استعمالا نحو ما
جاءني زيد لكن عمرو فنفي مجئ زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلط منك وانما وجبت بلكن
دفعا لوهم المخاطب ان عمروا لم يجئ ايضا للملازمة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضة
لا حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف العاطفة شرع في بيان
حروف التنبيه فقال حروف التنبيه الا واما وها وسميت بها لتنبيه المخاطب بها
فالا واما لتوكيد مضمون الجملة يبتداء بها الكلام لايقاظ السامع وتنبيه ليتمكن الجملة
في ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك
دون المفرد بخلافها فانها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين
اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها والله ذا وها لعمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو
قوله تعالى ها انتم هاولاء واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا
فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا والالف في قوله ذا ليا للاشباع واصله ذا لي والضمير في قوله لها للمراءة
اي هذا النصف لتلك المرءة وذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه
وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذا وها وذا بمعنى
واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال حروف النداء

بحث حروف التنبيه

بحث حروف النداء

خمسة یا وایا وهیا وای والهمزة لکن **یا اعمها** ای اعم جمیع حروف النداء ای یستعمل فی القریب والبعید
وقال الزمخشری هی للبعید وما ذکره المصنف رح اولی لاستعمالها فی القریب والبعید علی السواء
وایا وهیا وقال الزمخشری هی للبعید وما ذکره المصنف رح اولی لاستعمالها فی القریب
والبعید علی السواء **وایا وهیا للبعید وای** بفتح الهمزة **والهمزة للقریب** ووا للندبة
وقد یستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتداء ویا خبره وایا وهیا عطف علی یا وای والهمزة
عطف علی یا وهیا وقوله اعمها خبر مبتداء محذوف ای هی اعمها والجملة معترضة وکذا قوله
للبعید ای هما للبعید والجملة معترضة وکذا قوله للقریب ثم لما فرغ من بیان حروف النداء
شرع فی بیان حروف الایجاب فقال **حروف الایجاب نعم وبلی وای** بکسر الهمزة
واجل وجیر بکسر الراء وقد یفتح **وان** بکسر الهمزة وتشدید النون ولقائل ان یقول
لو ارید بالایجاب ایجاب النفی السابق لم یتناول نعم ونحوها اذ هی لیست بایجاب النفی السابق
بل هی مقررة لما سبق ایجابا او نفیا ولو ارید اثبات ما قبلها ای تقریر ما قبلها وتحقیقه کما
هو نفیا او اثباتا لم یتناول بلی اذ هی مختصة بایجاب النفی السابق فلو قال حروف التصدیق
والایجاب لکان اولی واشمل ویمکن ان یراد به الاولی وانما سماها حروف الایجاب تغلیبا
فنعم مقررة ای محققة **لما سبقها** ای ایجابا او نفیا خبرا واستفهاما فهی فی جواب قام
زید بمعنی قام زید وفی جواب الم یقم زید بمعنی لم یقم زید وانما لم یقل التصدیق ما سبقها
لان التصدیق انما یکون للخبر ونعم یعم القسمین الخبر والاستفهام ثم اعلم ان فی نعم اربع لغات
نَعَم بفتحتین ونَعِم بفتح النون وکسر العین ونِعِم بکسرتین ونَحَم بفتح النون وقلب العین حاء مهملة
وبلی مختصة بایجاب النفی السابق ای یجعل النفی السابق ایجابا خبرا کان ذلک النفی
او استفهاما فلا یقع بعد الایجاب ولا بعد النفی لتصدیق النفی بل یجعله ایجابا خبرا کان
ذلک النفی او استفهاما فمعنی بلی فی جواب الست بربکم انت ربنا ولو قیل فی موضع بلی هنا
نعم لکان کفرا لانه حینئذ یکون بمعنی لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضی الله تعالی عنه
وقیل یجوز استعمال نعم هنا لجعلها تصدیقا للاثبات المستفاد من انکار النفی لان الهمزة
للانکار دخلت علی النفی فافادت الاثبات ویؤیده هذا القول ما ورد فی حدیث الخثعمیة
من نعم بعد قوله علیه الصلوة والسلام لو کان علی ابیک دین فقضیته انما کان یقبل منک
قال نعم فقال النبی صلی الله علیه وسلم فدین الله احق فانه ایجاب للقبول لا التصدیق للنفی

وهذا بحث الایجاب

وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدن بالنون الخفيفة **وأي**
اثبات اي حرف اثبات او مثبتة **بعد الاستفهام ويلزمها القسم** اي لا يستعمل
الا مع القسم فيقال اي والله واي ربي ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت بربي
وفي ايها الله ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء للساكنين والثاني فتح الياء
لرفع اجتماع الساكنين على غير حدهما وخفة الفتحة والثالث الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة
على حرف الايجاب لصون آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير
حدها لكونها في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدها
وهذا ايضا من خصائص لفظ الله وذكر بعضهم ان هذه الكلمة يجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك رح ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى **واجل
وجير وان تصديق للمخبر** سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام
وسائر ما فيه معنى الطلب نحو قولك في جواب من قال قام زيد اجل وجير وان وذكر
بعضهم ان ان جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان وراكبها
قصة ان اعرابيا جاء فسأله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال
ابن الزبير ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا بخلاف ما ذكر المصنف رح من كون
ان تصديقا للمخبر اللهم الا ان يراد بالمخبر المتكلم دون الذي يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين
ما ذكره المصنف رح وان في قولك بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهن ويقلن شيبا قد
علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان يكون
من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير وخبر ان محذوف اي انه كذلك ثم لما فرغ من بيان
حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اي الحروف التي
من شانها ان يقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها
في الكلام التاكيد او تحسين النظم او كليهما وسميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم
لكونها زائدة على اصل المعنى وهي **ان وان** بكسر الهمزة في الاولى وفتحها في الثانية **وما ولا
ومن والباء واللام فان مع ما النافية** الفاء للتفسير في هذا الكلام تفسير هذا الكلام
تفسير مواضع زيادتها اي فان تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية او فان الزائدة كائنة مع

مثبتا
قصة
حروف الزيادة

ما النافية كثير تاكيد النفي كقول الحسّان فى مدح نبيّنا عليه الصّلوٰة والسّلام ما ان مدحت محمداً
بمقالتى ولكن مدحت مقالتى بمحمد فقوله النافية صفة ما وهى مجرورة على انها مضاف اليها بارادة اللفظ
ويجوز فى نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظان يحكى كما هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية
ولا النافية وان يعرب محين يعرب يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكنين ليكون على اقل
الابنية فيقال ماء النافية ولاء النافية **وقلت مع المصدرية** اى قلت ان اى زيادتها بحذف
المضاف من الضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى
اى مدة جلوس القاضى **ولما** اعطف على المصدرية اى قلت زيادتها مع نحو لما ان قام زيد قمت
وان عطف على قوله فان مع ما **مع لما كثيرا** اى تزاد ان المفتوحة الزائدة كائنة مع لما كقوله
تعالى فلما ان جاء البشير **وبين لو والقسم** عطف على قوله مع لما اى تزاد ان المفتوحة
بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت **وقلت** اى زيادتها او اقل مجئ زيادتها ان
المفتوحة الزائدة **مع الكاف** اى كاف التشبيه كقوله كان ظبية بحر ظبية اى كظبية وليست
ان فى قوله تعالى وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرأته ان قسم زائدة كما توهم بعضهم
بل الاول ان المخففة من المثقلة والثانية مفسرة **وما مع اذا** اى يزاد ما زيادة حاصلة مع
اذا او زيادة الكائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج **ومتى** نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى
متى تذهب اذهب **واى** نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **واين** نحو اينما
تجلس اجلس **وان** نحو اما ترين من البشر وقوله **شرطا** قيد لجميع ما ذكر كلها يستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وانتصابه على الحال اى ذوات شرط او ادوات
شرط او على الظرف او وقت افادة الشرط **ومع بعض حروف الجر** سماعا كقوله تعالى
فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا **وقلت** زيادة **ما مع المضاف** نحو
لا سيما زيد اى لا سى زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انكم
تنطقون وقيل ان ما بعد حروف الجر من المضاف نكرة مجردة المجرور بعدها بدل منها
ولا مع الواو اى يزاد لا مع الواو العاطفة او زيادة لا كائنة مع الواو العاطفة
بعد النفى لفظا او معنى نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فان غير بمعنى لا النافية وكذا بعد النهى نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا
وبعد ان المصدرية عطف على قوله مع الواو اى تزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله

تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وليس بعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى لانه حينئذ
يصير المعنى وتزاد لا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له **و** قلت زيادة او قل مجيء
لا الزيادة **قبل القسم** كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
قبل القسم التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فيه لذلك في صورة نفي القسم
وشذت مع المضاف اى شذت زيادة لا او شذ مجيء لا زيادة كائنة مع المضاف
كقولهم فلان في بير لا حور سرى وما شعر والحور الهلاك اى فلان في بير الهلاك سرى وما
علم **ومن والباء واللام الزائدة تقدم ذكرها** اى ذكر زيادتها في باب حروف الجر
فلا يعيد ثم لما فرغ من بيان حروف الزيادة شرع في بيان حرفا التفسير فقال **حرفا التفسير**
سقطت نون التثنية بالاضافة **اى وان فان** الفاء للتفسير او فان المفسرة **مختصة**
بما في معنى القول كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو وناديناه ان يا ابراهيم و
كتبت اليه ان قم وامرته ان اذهب واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه **ولا يقع** بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول **واما** نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله ربي وربكم فتفسير للامر لا القول **و** يشترط ان يكون ما بعدها غير متعلق
بما قبلها بجزئية او عمل فقوله تعالى وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لكون ما بعدها خبرا لما قبلها ثم الفعل قبلها اما حذف منه مفعول عام هي تفسيره او هو
منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فمعنى قوله وناديناه ان يا ابراهيم اى وناديناه
بشئ او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المحذوف وهو
لبشئ او بلفظ او يقال معنى ناديناه فعلنا او يقال معنى ناديناه قلنا النداء فاحتاج الى
بيان المنادى به ففسره مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر مفعوله العام فيفسره
نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم ونحو وامرته بما يفلح به ان امن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه واى مفسرة لكل مبهم مفرد نحو جاء في زيد ابو عبد الله او
جملة كقوله وترمينى بالطرف اى انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي فقوله وترميني
بالطرف كلام مبهم يحتاج الى التفسير باى انت مذنب يعني تشيرينا بطرفك اى انت
تذنب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف اى لكنه ولولا فيها ضمير الشان لما
وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حرفا التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال

حروف التفسير

حروف المصدر الاضافة بادنى ملابسة اى حروف تجعل الجملة مصدرا ما وان
وان وقد جاء كى ولو مصدريين فى بعض الاستعمالات فالاولان اى ما وان للفعلية
اى للجملة الفعلية اى تجعل الجملة الفعلية مصدرا وان للاسمية خاصة اى تجعل الجملة
الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها مصدرا وعملها فى جزئى الجملة الاسمية كما مر الا اذا
خففت او كفت بما فحينئذ يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه وجوز غيره
بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله اعلاقة ام الوليدة بعدما افنان راسك
كالثغام المخلس واما ان فصلتها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا واجاز سيبويه
كونه امرا ونهيا والهمزة فى قوله اعلاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف العامل والشاعر
خاطب به نفسه اى اتعلق علاقة اى اتحب حبا ام الوليدة بعد ما افنان راسك اى اشعار
راسك كالثغام المخلس الثغام بالفتح نبت فى الجبل ابيض اذا يبس يشبه الشيب به والمخلس
المختلط رطبه بيابسه يقال اخلس النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس الشعرة اذا
خالط سواده بالبياض اى اتحب ام الوليدة حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر
شرع فى بيان حروف التحضيض فقال حروف التحضيض اى حروف تدل على التحضيض
على الفعل الآتى نحو هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت على الماضى افادة التنديم والتوبيخ على
ما فات نحو هلا قرأت القرآن وهى هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها
تدل على احد انواع الكلام وهو التحضيض فتصدر لتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك
النوع ويلزمها اى حروف التحضيض الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
هلا زيدا تضربه لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها
فى الضرورة نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها ثم لما فرغ من
بيان حروف التحضيض شرع فى بيان حروف التوقع فقال حروف التوقع قد فى الماضى
للتقريب من الحال اى يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب الامير وتنظره
قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها نحو قوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا و
كان قد اى وكان قد زالت ركابنا برحالنا فقوله افد فعل ماض على وزن علم معناه قرب
ارتحالنا فكانا قد ارتحلنا لصحة عزمنا على الارتحال وفى المضارع للتقليل اى لتقليل
الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير فى موضع المدح كقوله تعالى

قد يعلم الله الذين وقول وقول الشاعر قد انزل القرآن مصفر والقرآن بكسر القاف الكفو في الشجاعة واصغر الانامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من بيان حرف التوقع شرع في بيان حرفا الاستفهام فقال **حرفا الاستفهام** الاستفهام سقطت نون التثنية بالاضافة **الهمزة وهل لهما** اى للهمزة وهل **صدر الكلام** اى لا يتقدمهما ما في خبرهما لانهما يدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فتصدر ان للدلالة من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية **تقول** في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد **وكذلك هل** هل زيد قائم وهل قام زيد **والهمزة اعم تصرفا** اى اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فاذا وجد الفعل تذكر في العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل وحنت اليه اى اشتاقت ومالت اليه ولم تصل بغيره بخلاف ما اذا لم تجد الفعل فانها تصبر وتذهل عنه اى غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا ضربت كما لا يجوز قد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز ازيد خرج وازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب ومن حيث انها يستعمل للانكار ايضا دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطردا وهل لا تستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان للهمزة اصل في الاستفهام واحضر من هل فهي بكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله **تقول ازيدا ضربت ولا تقول هل زيدا ضربت** حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب **واتضرب زيدا وهو اخوك** بمعنى الانكار ضرب زيد في حال الاخوة **ولا تقول هل تضرب** لان هل لا تستعمل للانكار **وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو** لان ام لا يقابل الا الهمزة **وقوله تعالى اثم اذا ما وقع** بدخول الهمزة على العاطفة **ولا تقول هل ثم** وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اى اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان **وقوله تعالى افمن كان على بينة من ربه** كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتداء محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة

معطوف على مقدر اى امن كان مؤمنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوة الدنيا و قوله تعالى اومن كان ميتا فاحييناه مبتداء خبره قوله كمن مثله فى الظلمت والجملة معطوفة على مقدر اى آمن آمن كمن لم يؤمن اومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله فى الظلمت ولا تقول هل فمن كان و هل ومن كان فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون قيدا للكل اى تقول باستعمال الهمزة فى جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر فى نحو قوله تعالى اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجاز وقوعها فى اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يجئ الا مبينا على كلام مقدم فجعل قوله تعالى وكلما عاهدوا الآية عطفا على انزلنا ثم لما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع فى بيان حروف الشرط فقال حروف الشرط ان ولو واما ولها اى لحروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضى نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان فى قوله وان دخل متصلة ولو عكسه اى لو للماضى وان دخلت فى المستقبل نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى لو قعتم فى الجهل والهلاك و يلزمان اى ان لو الفعل لفظا نحو ان يكرمنى ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك و قولهم لو ذات سوار لطمتنى والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وجواب لو محذوف اى لو لطمتنى ذات سوار لم يكن بى عار بلطمتها ومن ثم اى ولاجل انها يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح الجار والمجرور حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل و قوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اى ومن ثم قيل كذا وقيل فى خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون لفظ الفعل فى الخبر كالعوض اى مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر ثم اعلم



ان ايراد الفعل فى الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قوله اكرم لها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة الاخبار او وارد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لمخالفة الجمهور وضعف التاليف يخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب الموثوق بعربيتهم قبل ومنع قاعدة النحو لا يكون ضعيفا فلا ممتنعا وان خالف الجمهور والكل بل شاذ **واذا كان الخبر جامدا جاز** وقوع الاسم فى الخبر **لتعذره** اى لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام **واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط** متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك فى فى الظرف ان يكون زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك فى قيل هو ظرف تقدم بتضمن الدخول اى اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام **لزمه الماضى** الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزم ذلك الشرط الماضى او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او معنى** بدخول لم على المضارع وانما لزم الماضى لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله فى الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فالتزم الماضى فى الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوافق فى عدم عمل الحرف **وكان الجواب للقسم لفظا** والشرط معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال **نحو والله ان اتيتنى او ان لم تاتنى لاكرمنك** فقوله ان اتيتنى مثال الماضى اللفظى وقوله ان لم تاتنى مثال الماضى المعنوى **وان توسط** اى توسط القسم **بتقدم الشرط او غيره** اى غير الشرط **جاز ان يعتبر وان يلغى** والضمير فى قوله يعتبر ويلغى ويجوز ان يكون عائدا الى الشرط اى جاز اعتبار الشرط والغاؤه وان يكون عائدا الى القسم اى جاز اعتبار القسم والغاؤه ان جاز ان يجعل الجواب لفظا جوابا للقسم ولزم حرف الشرط الماضى ويصير الشرط ملغاة وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك **انا والله ان تاتنى آتك** بالجزم باعتبار الشرط **وان اتيتنى والله لاتينك** باعتبار القسم والغاء الشرط **وتقدير القسم كاللفظ** اى كتلفظ القسم اى القسم المقدر مثل القسم الملفوظ فى اعتباره والغائه كما مر مثل قوله تعالى **لئن اخرجوا لا يخرجون معهم** اى والله لئن اخرجوا

لا يخرجون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا
هي اللام الموطئة للقسم وهي لام يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتوذن
ان الجواب له لا للشرط و في قوله تعالى ان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم
انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجبت الفاء في الجواب لانه جملة اسمية
واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد
فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه **والتزم حذف فعلها** اي
فعل اما اي الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء **وعوض**
عن الفعل المحذوف **بينها** اي بين اما **و بين فائها** اي فاء اما **جزء مما في**
خيرها اي خير جوابها وذلك الجزء اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق **مطلقا**
اي زمانا مطلقا اي سواء كان ما بعد اما مما يمنع تقدم ما في خيره نحو اما زيدا فاني
ضارب اولم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف رح وانما
عوض ذلك لئلا يتوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا وللتنبيه على ان المتقدم هو المقصود
بالتفصيل دون الفعل **وقيل هو** اي ما بعد اما **معمول الشرط المحذوف مطلقا**
لا جزء الجزاء مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما نذكر يوم الجمعة
فزيد منطلق ورد بانه ولو جاز نصبه بتقدير نذكر لجاز رفعه بتقدير يحصل لكنه لم
يجز ولجاز نصب زيد فمنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز **وقيل**
وهذا قول المازني **ان كان ما بعد اما جائز التقديم** نحو اما يوم الجمعة فانا خارج
فمن القسم الاول اي هو جزء الجزاء **والا** اي وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيدا
فاني ضارب لان ان انقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها **فمن القسم الثاني** اي معمول
الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس
المبرد وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم مما يمتنع تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده
اقيم مقام الشرط لما مر لان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من
بيان حروف الشرط شرع في بيان حرف الردع فقال **حرف الردع** اي المنع والزجر
كلا معناه ليس كذلك يعني همچنين نيست وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر اي

ابي العباس المبرد

لمنع و زجره کقولک کلا لمن قال فلان یبغضک اولردع الطلب کقولہ تعالی کلا نعبد قولہ
رب ارجعون لعلی اعمل صالحا فی ما ترکت کلا **وقد جاء بمعنی حقا** کقولہ تعالی
کلا ان الانسان لیطغی ولا یبعد حینئذ کونہ اسما لکن النحویین اتفقوا علی حرفیة
لکونہ لتحقیق الجملة کان فکلا فی نحو قولہ تعالی ثم یطمع ان ازید کلا انہ کان لایاتنا
عنیدا یحتمل الوجہین کونہا للردع و بمعنی حقا ثم لما فرغ من بیان حروف الردع شرع فی
بیان تاء التانیث الساکنة فقال **تاء التانیث الساکنة** صفة تاء التانیث ولیس
باعرف من الموصوف لان المضاف الی ذی اللام فی باب الصفة حکم ذی اللام **تلحق الماضی**
بتانیث المسند الیہ لتحقق الاتصال والمقارنة بین التاء والمسند الیہ نحو ضربت ھند
واللام فی قولہ لتانیث المسند الیہ للتعلیل لا للغرض فان تانیث المسند الیہ علة
للحوق لتاء التانیث ولیس باثر حاصل منہ وانما قال تاء التانیث الساکنة احترازا عن
تاء التانیث المتحرکة فانھا تلحق لتانیث الاسم لا لتانیث المسند الیہ **فان کان ظاہرا**
غیر حقیقی فمخیر واما الحاق **علامة التثنیة والجمعین** ای جمع المذکر والمؤنث
فی الفعل عند کون الفاعل ظاہرا للدلالة علی ان المسند الیہ مثنی او مجموع مذکرا او مؤنثا
کالحاق تاء التانیث للدلالة علی ان المسند الیہ مؤنث **فضعیف** نحو قام اخوک فاما
او قاموا اخوتک فمن اخواتک للزوم تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمیر التثنیة
والجمعین فی الفعل فانہ غیر ضعیف نحو اخواک قاما واخوتک قاموا واخواتک قمن و
جاز الحاق ھذہ العلامة فی اسم الفعل نحو ھا یتاولھا وھا تو او تعالیا وتعالوا بلا
ضعف ثم ھذہ العلامة لیست بضمیر بل ھی حرف زاد للدلالة فی اول الامر علی ان المسند
الیہ مثنی او مجموع مذکرا او مؤنث کتاء التانیث تدل علی ان المسند الیہ مؤنث ویدل
علیہ انہ لو کان ضمیرا لامتنع الواو فی غیر العقلاء نحو اکلونی البراغیث والنون فی الذکور
العقلاء نحو یعصرن اقاربہ ثم لما فرغ من بیان تاء التانیث الساکنة شرع فی بیان
التنوین فقال **التنوین** ساکنة وضعا فلا یرد تحریکہا لاجتماع الساکنین نحو
زید ن العالم عندنا **تتبع حرکة الاخر** ولا یرد نحو اب واخ وید ودم حیث یتبع
حرکة الوسط لان تنوینہا وان تبعت حرکة الوسط لکن بعد ما صار الوسط اخرا بحذف
الاخر نسیا منسیا **لا لتاکید الفعل** فیہ احتراز عن نون الخفیفة نحو اضربن وھو

التنوین
من

ای التنوین

اى التنوين للتمكن نحو زيد والتنكير نحو صهٍ واخٍ والعوض عن المضاف اليه نحو
يومئذ وحينئذ اصله يوم اذا كان كذا وحين اذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات
والترنم وهى التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة مبدل لحرف الاطلاق
والقافية المطلقة التى اخرها احد المدات الثلث اوحرف الاطلاق وهى الحرف التى
نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهى احد المدات الثلث نحو قوله اقلى اللوم عاذل
والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن والقافية المقيدة التى اخرها حرف ساكن
غير المدات الثلث نحو وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ويحذف التنوين من العلم
موصوفا حال من العلم اى حال كون العلم موصوفا بابن مضافا حال من ابن اى حال
كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف
لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال وتحذف حينئذ الف ابن خطا للتخفيف
فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وانما لم يحذف التنوين فى قوله جارية من قيس بن
ثعلبة مع قيسا علم موصوف بابن مضافا الى علم آخر لكان الضرورة وحذفها فى غير
ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ احد بغير التنوين فى الوصل
من الشواذ وقوله ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف التنوين من ذاكر ونصب الله على الضرورة
ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع فى بيان نون التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة ساكنة
قدم النون الخفيفة على النون الثقيلة وان كانت فرعا للثقيلة عند اكثر الكوفيين لخفتها
ومشددة مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الالف سواء كانت الف الضمير نحو اضربان
او الالف الزائدة فى جميع المؤنث نحو اضربنان فتقول اضربن ومكسورة مع الالف
للتشبيه بنون الاعراب والمتعادل بين ثقل الكثرة وخفة الالف وتختص اى نون
التاكيد خفيفة او مشددة والجملة مستانفة اى تختص كل واحد من نون التاكيد بالفعل
المستقبل فى الامر صفة المستقبل اى الفعل المستقبل الكائن فى الامر نحو اضربن والنهى
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن
بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن كذا لانهما وضعا لتاكيد الطلب والطلب انما
يتعلق بالمستقبل الذى يكون امرا ونهيا واستفهاما وتمنيا وعرضا وانما يدخل فى جواب
القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيها لجواب القسم بالمطلب لدلالة القسم على اعتناء

ببشا نه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقلت اى نون التاكيد فى النفى تشبيها له بالنفى وان لم
يكن فيه معنى الطلب نحو ان لا تفعلن وتلحق بالنفى فلما تقولن وربما يقولن لان القلة تلحق
بالعدم وحمل عليه للمضادة كثيرا ما يقولن ولزمت نون التاكيد فى مثبت جواب القسم
نحو والله لافعلن لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد والفعل بامر منفصل من الفعل
وهو القسم من غير ان يؤكده بما يختصه ويتصل به وهو النون بعد صلاحيته للتاكيد خلافا
للكوفيين والاضافة فى مثبت القسم من باب جرد قطيفة وكثرت نون التاكيد فى الشرط
المؤكد حرفه بما الزائدة مثل اما تفعلن قال الله تعالى فاما ترين من البشر احدا وذلك
لانه لما اكد حرف الشرط بما الزائدة قصد والتاكيد الفعل بالنون ايضا لئلا يحط المقصود
بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات وهو حرف الشرط وما قبلها اى ما قبل نون
التاكيد مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم نحو اضربن للدلالة على الواو المحذوفة
الساكنين قوله مع ضمير المذكرين حال من ضمير مضموم ومع المخاطبة اى انثى المخاطبة اى التى
خوطبت مكسور نحو اضربن للدلالة على الياء المحذوف المساكنين وفيما عداه اى فيما
عدا المذكور اى فى الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا وفى الغايبة مفتوح للخفة نحو ليضربن
واضربن ولتضربن فان قيل الظاهر هذا اللفظ يتناول التثنية والجمع المؤنث لانهما داخلان
فى عموم قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيهما مفتوحا قيل معناه وفيما عداه
مفتوح اذا لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله وتقول فى التثنية والجمع
المؤنث اضربان واضربنان بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات ويمكن ان يراد بقوله
مفتوح اعم من ان يكون حقيقة نحو اضربن او حكما نحو اضربان واضربنان اذ الالف فى حكم الفتحة
او فى حكم العدم لانها غير حاجزحصين لكونها وضعفها وما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال
فان قيل التقاء الساكنين انما يغتفر فى المدغم الذى قبله حرف مد اذا كان المدغم وحرف
المد فى كلمة واحدة وذلك لم يوجد فى اضربان واضربنان اذ الالف فى كلمة آخر والنون
فى كلمة اخر فينبغى ان يحذف الالف لالتقاء الساكنين ولا يغتفر كما حذف الواو فى اضربن
ولم يغتفر قيل فى نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف عن التثنية لالتبس
بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النونات فعدم الحذف لعلة الالتباس
والاجتماع فكان التقاء الساكنين فى نحو ذلك بجعل التقائهما على حده باعتقاد الحكمى لخوف

اللبس لزوم الاجتماع فجعل مغتفرا ولا يدخلهما ای لا تدخل التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة لانها لو بقي فيها الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد بعد المدة ولو حذفت لزم اللبس بالواحد فی التثنية واجتماع النونين فی جمع المؤنث خلافا ليونس فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين وان لم يكن الثانی مدغما كما مر فی الوقف وليس ذلك بمرضی عند الاكثر وينبغی ان يكون مرضيا لامكان التكلم ولمجئ ذلك فی الكلام المرضی كما فی قوله تعالى الآن وقد عصيت قبل وهما ای نون التاكيد الثقيلة والخفيفة فی غيرهما ای غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز كالمنفصل ای كاللفظ المنفصل فی حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل يعنی يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر من حذف حرف العلة وتحريكها على التفصيل يعنی ان كان الضمير مدة يحذف الضمير والا تحرك على وفقه فيقول فی اضربوا اضربن وفی اغزوا اغزن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش بحذف الواو وفی اضربی واغزی اضربن واغزن بحذف الياء كما تقول مع كلمة المنفصلة اضربی القوم واغزی الجيش وفی اخشوا اخشون بتحريك الواو وفی اخشی اخشين بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصل اخشوا القوم بتحريك الواو واخشی القوم بتحريك الياء وانما قال فی غيرها لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنی وجمع المؤنث وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونها ظاهر بل المقصود بيان اتصال النون بالافعال المنصلة فان لم يكن فيه ضمير بارز بل مستتر فكالمتصل ای فيهما ای نون التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية فی رد ما حذف عنه تقول فی اغز اغزون وفی ارم ارمين وفی اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم ای لاجل ای نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال السكون الامر لازما فيعود ما حذف للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية فی الاتصال فلم يعل اللام معها نحو ترمين وهل ترمين كما لم يعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان و هل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونها مدة حتی يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك فی الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما فی اخشی الله هذه الامثلة الثلثة من المضارع واغزون باعادة الواو المحذوف لزوال السكون

الآخر بما هو كالكلمة المتصلة كما في اغزوا وارميا واغزن واغزن بحذف الواو وكما في اغزوا الجيش ولولا
كان النون كالمنفصلة لكان هذه التقاء الساكنين على حدة لكون الاول مدة والثاني مدغما فيما
هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة الثلثة من الامر والنون المخففة تحذف
للساكن اي لملاقاة الساكن بعدها كقوله ولا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واللام
في قوله للساكن بمعنى الوقت اي النون المخففة يحذف وقت ملاقاة ساكن بعدها بدليل عطف
بالظرف وهو قوله وفي الوقف فيرد اي اذا حذف النون في الوقف فيرد ما حذف اذا لم يكن مفتوحا
ما قبل النون لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في اضربن والمفتوح ما قبلها اي
قبل النون تقلب الفا للوقف نحو اضربا في اضربن وانما تقلب الفا قياسا على التنوين فانها تقلب الفا
في الوقف نحو زيدا وانما حذفت بملاقاة ساكن بعدها تشبيها بحرف المد في امتداد الصوت ولانها
تحذف للساكن ولا تحرك فكذا هذه وخطا للنون المخففة اللاحقة بالفعل عن التنوين اللاحقة بالاسم
فانها لا تحذف بلا مانع من الاضافة واللام بخلاف المخففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذفت في الوقف
ايضا مثلها لانها لما شابهت بحرف المد حتى حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت في الوقف ايضا مثلها وانتصا
قوله الفا على انه مفعول ثان لقوله تقلب لتضمين معنى الجعل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من
حسن المختم ويقال ان الشيخ ذكر التنوين ونون التاكيد المختصة بالآخر في آخر الكتاب ثم اخر النون
المختصة بآخر الفعل عن التنوين اذ الفعل يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم
بحث النون بانقلابها الفا في الوقف وهذا كما ترى من باب
حسن المختم والله اعلم بالصواب
واليه المرجع
والمآب

الحمد لله قد وقع المقابلة من ابتداء هذا الكتاب الى انتهائه بعون الله تعالى وكان عند المقابلة
نسختين المكتوبتين وجعلنا الاصل المطبوعة في سنة في مطبع الواقع في المنبئي ثالثا بالخبر
لينقل الكاتب عنه بلا دقة وتعب في تسهيل المصححين شكر الله سعيهم فقد قابلناه من اول المطبع فما احيانا
وجدنا اختلاف النسخة فكتبناه على هامشه وفي المواضع التي اتفقت النسخ فجعلناه مقصودا كما سترانا
ان شاء الله تعالى فلله الحمد فصار هذا الكتاب اصح وانفع بل انفع من الاول وهذا بالسعي والجد الجناب قاضي محمد فتح
والجناب قاضي عبد الكريم اكرمهما الله تعالى في الدارين بحرمة نبي الثقلين محمد رسول الله صلى الله
عليه وآله وصحبه وسلم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

